الإرهاب المتطرف في مصر

١٩٩٥

١٦


بسم الله الرحمن الرحيم

الإرهاب والتطرف

١٩٩٥

المجلد السادس عشر

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣



مجلد رقم ١٦ الارهاب (١٩٩٥) المجلد السادس عشر

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مخطط عملية اديس ابابا سبق وقدم السماسا للعفو عنه			
محمد صلاح	الوسط	٢٧٥٥	٩٥-٠٨-٢٨
هل وصل الزئبق الاحمر الى ايدى الجماعات الارهابية ؟			
جمال سليم	العربى	٢٧٥٨	٩٥-٠٨-٢٨
النظام السودانى لديه اتصالات مع التنظيم الدولى للاخوان وعناصر فى مصر			
أ.س.أ	الاهرام المسائى	٢٧٦٣	٩٥-٠٨-٢٨
بناء على قوائم التكفير !			
وائل الابراشى	روزاليوسف	٢٧٦٤	٩٥-٠٨-٢٨
يوميات عبود الزمر فى السجن !			
	روزاليوسف	٢٧٦٧	٩٥-٠٨-٢٨
احباط مخطط ارهابى جديد للتخريب فى ٦ محافظات			
	الاهرام	٢٧٧٠	٩٥-٠٨-٢٨
تنظيم "ارهابى" متخصص فى سرقة الاثار !			
عصام عبد الجواد	روزاليوسف	٢٧٧١	٩٥-٠٨-٢٨
مصر : كشف تنظيم لـ الجماعة يخطط لارتكاب عمليات ارهابية			
	الحياة	٢٧٧٢	٩٥-٠٨-٢٨
وزير الداخلية المصرى لـ "الحياة" : التنظيم الدولى للاخوان والترابى ينسقان ويدعمان الارهاب			
	الحياة	٢٧٧٣	٩٥-٠٨-٢٨
حملات بادسية على ديروط والقوصية بسبب شائعة عن وجود رفعت زيدان			
عادل الهنساوى	الشعب	٢٧٧٤	٩٥-٠٨-٢٩
السلطات المصرية تعدم سيد قطب			
ابراهيم العريس	الحياة	٢٧٧٥	٩٥-٠٨-٢٩
مصر : خلاف خطير بين زعيم "الجهاد" ونائبة			
محمد صلاح	الحياة	٢٧٧٦	٩٥-٠٨-٢٩
مصر : مقتل متطرفين فى المنيا ومسؤول بارز فى الجماعة الاسلامية			
	الحياة	٢٧٧٧	٩٥-٠٨-٢٩

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
مصرع مسلحين حاولا الهجوم على كمين شرطه بالمنيا			
	الاهرام	٢٧٧٨	٩٥-٠٨-٢٩
الارهاب وسياسه الضربات الاجهاضيه			
	الاهرام المسائى	٢٧٧٩	٩٥-٠٨-٢٩
خطوط فاصله			
سمير رجب	الجمهورية	٢٧٨٠	٩٥-٠٨-٢٩
قضيه راى			
محمود عطيه	الاخبار	٢٧٨١	٩٥-٠٨-٢٩
هذه هى جريمتنا !!			
	الوطن العربى	٢٧٨٢	٩٥-٠٨-٢٩
كيف تنكر الشيخ عمر عبد الرحمن فى زى امراة قبل هروبه الى السودان ؟!			
	الوطن العربى	٢٧٨٣	٩٥-٠٨-٢٩
تمديد حبس مسؤول فى الاخوان			
	الحياة	٢٧٨٤	٩٥-٠٨-٢٩
رفعت زيدان يقود التنظيم الارهابى الجديد فى الصعيد			
نجوى عبد العزيز	الوفد	٢٧٨٥	٩٥-٠٨-٣٠
تحقيقات نيابه امن الدوله تكشف عن قيام الارهابى الهارب			
عادل السروجى	الاهرام المسائى	٢٧٨٧	٩٥-٠٨-٣٠
الاعترافات الكاملة للتنظيم الارهابى الجديد بالدقهلية واسيوط			
جمال عبدالرحيم	الجمهورية	٢٧٨٩	٩٥-٠٨-٣٠
٣٠ ارهابيا خططوا لاغتيال الشخصيات الهامة وضرب السياحة			
	الاخبار	٢٧٩٢	٩٥-٠٨-٣٠
الارهابيون اخفوا السلاح والمتفجرات داخل المقابر وحاولوا الاتصال بقيادات الاهارب داخل السجون			
خديجة عفيفى	الاخبار	٢٧٩٣	٩٥-٠٨-٣٠
فى تنظيم الدقهلية الارهابى : حبس ١٨ ارهابيا وامر بضبط ٧ بينهم رفعت زيدان			
	الاهالى	٢٧٩٦	٩٥-٠٨-٣٠
الارهابى رفعت زيدان تسلم ٢٠٠٠ جنيه وهرب قبل ضبطه بدقائق			
احمد موسى	الاهرام	٢٧٩٧	٩٥-٠٨-٣٠
المتهمون ساءهم رواج السياحة فاصروا على اغتيالهم بالارهاب			
	الاهرام	٢٧٩٩	٩٥-٠٨-٣٠
تمديد حبس ٩ من قادة الاخوان			
	الحياة	٢٨٠٠	٩٥-٠٨-٣٠

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
معتل طبيب وصلى على ايدى متطرفين فى المنيا			
	الحياه	٢٨٠١	٩٥-٠٨-٣١
فى سننا ارهابى !			
فاروق الساذلى	اخبار الحوادث	٢٨٠٣	٩٥-٠٨-٣١
احباط مخطط ارهابى جديد للتخريب بالعلوية د			
خديجة عفيفى	الاخبار	٢٨٠٧	٩٥-٠٨-٣١
تجديد حبس ٨ من مجلس شورى الجماعة ٤٥ يوما			
احمد موسى	الاهرام	٢٨٠٨	٩٥-٠٨-٣١
مصطفى مشهور لـ لن ننجرح الى صدام ولسنا مع العنف			
حامد ابو النصر	المجله	٢٨٠٩	٩٥-٠٩-٠١
جماعه الاخوان ستصبح اكثر تشددا فى ظل ولاية مشهور			
ماهر معلد	المجله	٢٨٢٢	٩٥-٠٩-٠١
دوو الغربى			
	المجلة	٢٨٢٧	٩٥-٠٩-٠١
القبض على اخطر تنظيم يحاول توحيد الارهابيين فى الوجهين القبلى والبحرى			
عزت بدوى	المصور	٢٨٢٨	٩٥-٠٩-٠١
مصر : قوات الامن تعتقل عناصر تنظيم لـ الجماعه الاسلاميه فى العليوبية			
	الحياه	٢٨٣٠	٩٥-٠٩-٠١
القاهرة : تمديد حبس ثمانيه من الاخوان			
محمد صلاح	الحياه	٢٨٣١	٩٥-٠٨-٠١
مصر : اعتقال اعضاء تنظيم يخطط لقلب النظام			
	الحياة	٢٨٣٣	٩٥-٠٩-٠٣
احالة ٤٥ منهما من قيادات "الاخوان" للقضاء العسكرى			
	الاهرام	٢٨٣٣	٩٥-٠٩-٠٣
مصر : مقتل ثلاثه فى شتوميس وابرهام الجناح العسكرى لـ الجماعه			
	الحياه	٢٨٣٤	٩٥-٠٩-٠٣
الظواهرى يهاجم عالى			
	الوسط	٢٨٣٥	٩٥-٠٩-٠٣
جواز السفر والبطاقه الشخصيه اخطر اسلحة الارهاب !			
مهدى أنور	اكتوبر	٢٨٣٦	٩٥-٠٩-٠٣
زعماء الاخوان امام القضاء العسكرى لاول مرة منذ ٣٠ عاما			
سعيد فرج	الاحرار	٢٨٤٢	٩٥-٠٩-٠٣

مجلد رقم ١٦ الارهاب (١٩٩٥) المجلد السادس عشر

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
محاكمه ٤٩ من كوادر جماعه الاخوان المسلمين امام المحكمة العسكريه العليا			
عادل السروجى	الاهرام المسائى	٣٨٤٤	٩٥-٠٩-٠٣
النيابة العسكريه تبدأ مراجعه قضية جماعه " الاخوان" المنحله			
فاروق الشاذلى	الاخبار	٣٨٤٦	٩٥-٠٩-٠٣
احاله قاده "الاخوان المسلمين على القضاء العسكرى المصرى للمرة الاولى منذ محكمة سيد قطب			
محمد صلاح	الاهرام المسائى	٣٨٤٧	٩٥-٠٩-٠٣
ابو النصر لـ الحياه : لن نلجأ الى العنف وسنطرح قريبا برنامجا انتخابيا			
محمد صلاح الدين	الحياه	٣٨٤٩	٩٥-٠٩-٠٤
حسن البنا .. كذاب			
كرم جبر	روزاليوسف	٣٨٥٣	٩٥-٠٩-٠٤
الجماعات فى حالة كمون بعد حادث اديس ابابا			
	العربى	٣٨٥٨	٩٥-٠٩-٠٤
مصر : مقتل شخص وجرح اثنين فى هجومين للمتطرفين فى الصعيد			
	الحياه	٣٨٥٩	٩٥-٠٩-٠٤
شيخ الازهر يستقبل وفد الكنيسه الانجليه			
	الاهرام	٣٨٦٠	٩٥-٠٩-٠٤
النيابه العسكرية تبدأ التحقيق مع ٤٩ متهما من جماعه الاخوان			
	الاهرام	٣٨٦١	٩٥-٠٩-٠٤
هل يحدث الصدام بين السلطة والاخوان ؟!			
	الاحرار	٣٨٦٢	٩٥-٠٩-٠٤
تحذيرات شديده من خطورة احاله الاخوان الى محاكم عسكرية			
ياسر مسالى	الاحرار	٣٨٦٧	٩٥-٠٩-٠٤
النيابه توجه ٣ اتهامات والهضيبى يعلن : "الانتخابات هى السبب"			
خالد صلاح	العربى	٣٨٦٩	٩٥-٠٩-٠٤
ضربه قاصمه للديمقراطيه			
	الشعب	٣٨٧٠	٩٥-٠٩-٠٥
احالة قيادات الاخوان للمحاكم العسكرية ضربه للديمقراطيه			
قطب العربى	الشعب	٣٨٧٢	٩٥-٠٩-٠٥
بيان بشأن تحويل المعتقلين من الاخوان المسلمين الى المحاكم العسكرية			
	الشعب	٣٨٧٦	٩٥-٠٩-٠٥
مصر : الالفى يؤكد وجود ادلة تورط الجماعة			
محمد صلاح	الحياه	٣٨٧٧	٩٥-٠٩-٠٥

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الالفى تؤكد وجود ادله عن تورط الاخوان المسلمين			
	الحياة	٢٨٧٩	٩٥-٠٩-٠٥
استمرار حمله الاستنكار الشعبى ضد قوى الارهابيين باهدار دم الدكتور محمد عبد العال			
	الوطن العربى	٢٨٨٠	٩٥-٠٩-٠٥
المحكمة العسكريه تحاكم قادة الاخوان بتهمة التامر على قلب نظام الحكم فى مصر !			
عبدالرشيد احمد	الوطن العربى	٢٨٨٢	٩٥-٠٩-٠٥
حسبنا الله ونعم الوكيل			
مصطفى مشهور	الشعب	٢٨٨٥	٩٥-٠٩-٠٥
ماذا تريد الدوله من الاخوان المسلمين ؟!			
مختار نوح	الشعب	٢٨٨٧	٩٥-٠٩-٠٥
احاله المدنيين الى القضاء العسكرى اثارت فزع السياسيين والحزبيين والصحفيين			
محمد حلمى مراد	الشعب	٢٨٩٠	٩٥-٠٩-٠٥
الدعاة الى الله .. بين نيابة امن الدوله ... والنيابه العسكريه			
	الشعب	٢٨٩٢	٩٥-٠٩-٠٥
رساله الى مجدى حسين			
	الشعب	٢٨٩٤	٩٥-٠٩-٠٥
سلل مبير			
عبدالستار الطويلة	العالم اليوم	٢٨٩٥	٩٥-٠٩-٠٥
الادلة والقرائن تؤكد اتهام "الاخوان" بدعم الارهاب			
	الاهرام	٢٨٩٦	٩٥-٠٩-٠٥
تحليل بيانات ديسكات الكمبيوتر التى تضم مخططات الاخوان			
	الاهرام	٢٨٩٧	٩٥-٠٩-٠٥
مصر : الاخوان يطلبون وساطة ويدعون الحكومه الى التفاوض			
محمد صلاح	الحياه	٢٨٩٨	٩٥-٠٩-٠٦
"الاخوان المسلمين" في الاردن يستنكرون احاله الجماعة "الام" الى المحاكم العسكريه			
	الوفد	٢٨٩٩	٩٥-٠٩-٠٦
حبس ١٣ من اعضاء الجهاد			
	الحياه	٢٩٠٠	٩٥-٠٩-٠٦
القاهره : مواطنون يهاجمون مخفر للشرطه			
	الحياه	٢٩٠١	٩٥-٠٩-٠٦
القبض على ١٣ ارهابيا حاولوا احياء تنظيم الجهاد			
	الاهرام	٢٩٠٢	٩٥-٠٩-٠٦

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المتهمون اعترفوا برصد عدة مواقع فى شبرا الخيمة لاغتيال حراسها			
احمد موسى	الاهرام	٣٩٠٣	٩٥-٠٩-٠٦
ضبط ٧٢ قطعة سلاح و١٥ متطرفا فى حملة باسوان			
منال الغمرى	الاهرام	٣٩٠٤	٩٥-٠٩-٠٦
بحث عباءة الاخوان			
	الاهالى	٣٩٠٥	٩٥-٠٩-٠٦
نقابة الاطباء			
	الاهالى	٣٩٠٦	٩٥-٠٩-٠٦
خطوط فاصله			
سمير رجب	الجمهورية	٣٩٠٧	٩٥-٠٩-٠٦
١٥ ارهابيا خططوا للسطو على البنوك والكنائس ودور السينما			
جمال عبدالرحيم	الجمهورية	٣٩٠٨	٩٥-٠٩-٠٦
مؤتمر صحفى حول محاكمه القيادات النقابيه امام القضاء العسكرى			
	الاحرار	٣٩٠٩	٩٥-٠٩-٠٦
هديه مسيحيه لشيخ الاسلام			
	اخرساعه	٣٩١٠	٩٥-٠٩-٠٦
مصر : هيئة الدفاع عن الاخوان ستضم كل التيارات السياسيه امام المحكمة العسكرية			
محمد صلاح	الحياة	٣٩١١	٩٥-٠٩-٠٧
فضائح اخوانيه جديدة !			
رضا حماد	صباح الخير	٣٩١٢	٩٥-٠٩-٠٧
تصاعد حركه التنديد باحالة الاخوان الى المحكمه العسكرية			
	الشعب	٣٩١٦	٩٥-٠٩-٠٨
لا .. لمحاكمه المدنيين امام محاكم عسكريه			
	الشعب	٣٩١٧	٩٥-٠٩-٠٨
القرار مخالف للدستور ولقانون الارهاب !!			
	الشعب	٣٩٢٤	٩٥-٠٩-٠٨
طلب تعجيل دعوى وقف احالة الاخوان الى المحكمه العسكريه			
	الشعب	٣٩٢٩	٩٥-٠٩-٠٨
فى حمله باسيوط : القبض على ١١ متطرفا وضبط ٧٦ قطعه سلاح			
مريد صبحى	الاهرام	٣٩٣٠	٩٥-٠٩-٠٨
الله.....اكبر			
هبة سعد الدين	الشعب	٣٩٣١	٩٥-٠٩-٠٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
من الجنوب استعراراب امنية !!			
	السعب	٣٩٢٢	٩٥-٠٩-٠٨
دبروط بدفع ثمن هروب "رفعت زيدان"			
عادل البهنساوى	السعب	٣٩٢٣	٩٥-٠٩-٠٨
ايمن الظواهرى : الاخوان يتدهورون وهدفهم الحكم بافل التكاليف			
	الحياة	٣٩٢٤	٩٥-٠٩-٠٨
هل.. وهل.. وهل ؟!!			
محمد عامر	الحقيقه	٣٩٢٥	٩٥-٠٩-٠٩
اسرار تحويل "الاخوان المسلمين" الى المحكمة العسكرية			
خالد السريف	الحقيقة	٣٩٢٦	٩٥-٠٩-٠٩
اعتقال ١٩ من الجماعه فى صعيد مصر			
	الحياة	٣٩٢٨	٩٥-٠٩-٠٩
اخلاء سبيل ٥ ومد حبس ١٧ من جماعة الاخوان بالعامرية			
	الاهرام	٣٩٢٩	٩٥-٠٩-١٠
براجم الاخوان			
حسين كروم	الاحرار	٣٩٤٠	٩٥-٠٩-١٠
مصر : هجوم على سياره للسرطه			
	الحياة	٣٩٤١	٩٥-٠٩-١٠
مصر : الجماعة الاسلامية تحذر الاخوان من "مهادنة" الحكومة			
محمد صلاح	الحياة	٣٩٤٢	٩٥-٠٩-١٠
النقابات تناسد مبارك الغاء قرار احالة الاخوان على القضاء العسكرى			
محمد صلاح	الحياة	٣٩٤٣	٩٥-٠٩-١٠
الاطباء والصحفيون يناسدون الرئيس وقف محاكمة الاخوان امام المحاكم العسكريه			
احمد جبيلى	الاخبار	٣٩٤٤	٩٥-٠٩-١٠
اخلاء سبيل ٥ اعضاء بجماعة الاخوان المسلمين وتجديد حبس ١٧ اخرين			
نجوى عبد العزيز	الوفد	٣٩٤٥	٩٥-٠٩-١٠
نقابة الصحفيين تدين احالة الاخوان المسلمين الى المحاكم العسكريه			
	الوفد	٣٩٤٦	٩٥-٠٩-١٠
خريف الغضب فى جماعة الاخوان			
عبد الفتاح عبد المنعم	العربى	٣٩٤٧	٩٥-٠٩-١١
الحرب ضد الارهاب			
سوسن الجبار	روزاليوسف	٣٩٤٩	٩٥-٠٩-١١

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اعترافات سيد قطب على حبل المشنقة			
كرم جبر	روزاليوسف	٣٩٥٠	١١-٠٩-٩٥
لابد للحق ان ينتصر			
بروب اباظه	مايو	٣٩٥٥	١١-٠٩-٩٥
الترابى انفصل عن الجماعة ولا تربطنا علاقة			
ياسر مشالى	الاحرار	٣٩٥٦	١١-٠٩-٩٥
الصعود الى الجنة			
عبدالحليم قنديل	العربى	٣٩٦٠	١١-٠٩-٩٥
ابيض واسود ديمقراطية المحاكم العسكريه			
عبدالله السناوى	العربى	٣٩٦١	١١-٠٩-٩٥
لا.. للمحاكمات العسكرية			
محمود المراغى	العربى	٣٩٦٢	١١-٠٩-٩٥
المسئولون عن قتل السادات .. نمت ترقيتهم			
كرم جبر	روزاليوسف	٣٩٦٣	١١-٠٩-٩٥
ملوى دخلت مرحلة الخطر			
ماجدى البسيونى	العربى	٣٩٦٧	١١-٠٩-٩٥
مصرع مواطنين واصابة اخر فى هجوم ارهابى بالمنيا			
	الاهرام	٣٩٧١	١١-٠٩-٩٥
مصر : تمديد حبس ١٥ واطلاق ثلاثة من الاخوان			
محمد صلاح	الحياة	٣٩٧٢	١١-٠٩-٩٥
تصريحات وتعليقات			
	مايو	٣٩٧٣	١١-٠٩-٩٥
مقتل ٣ مسيحيين فى هجومين فى المنيا وقنا			
	الحياة	٣٩٧٥	١١-٠٩-٩٥
والسطو على محل مصوغات بقنا			
صالح رجب	العربى	٣٩٧٦	١١-٠٩-٩٥
رؤية : الاخوان وعسكرة الدولة			
احمد السيوفى	الشعب	٣٩٧٧	١٢-٠٩-٩٥
اولاد البلد ....ز			
محمد عبد القدوس	الشعب	٣٩٧٨	١٢-٠٩-٩٥
رسائل حول انتهاكك حقوق الانسان			
	الشعب	٣٩٧٩	١٢-٠٩-٩٥

مجلد رقم ١٦ الارهاب (١٩٩٥) المجلد السادس عشر

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ردود الافعال حوالى بيان تهديد رئيس تحرير الوطن العربى		الوطن العربى	٣٩٨٠	٩٥-٠٩-١٢
اليمن ومصر نحو توقيع بروتوكول لمكافحة الارهاب		الحياة	٣٩٨١	٩٥-٠٩-١٢
براءة محافظ المنوفية الاسبق فى قضية الردة	حسين عبد الخالق حسونه	الاهرام	٣٩٨٢	٩٥-٠٩-١٢
براءه يحيى حسن للمره الثانيه فى قضيه "الردة"	عبد الرحيم الدسوقى	الوفد	٣٩٨٣	٩٥-٠٩-١٢
النيابه العسكريه تحقق مع قيادات الاخوان	خالد يونس	الشعب	٣٩٨٤	٩٥-٠٩-١٢
وماذا بعد تحويل الاخوان المسلمين للقضاء العسكرى ؟		الوفد	٣٩٨٦	٩٥-٠٩-١٢
مصر : اجراءات امنية مشددة فى المنيا وقنا		الحياة	٣٩٨٧	٩٥-٠٩-١٢
الاخوان يناورون عن الحكم !!	محمد راغب	الوفد	٣٩٨٨	٩٥-٠٩-١٣
خواطر .. تحالف الاخوان والعلمانيه	حسين كروم	الاحرار	٣٩٩٠	٩٥-٠٩-١٣
جهود عربية لمكافحة ظاهرة الارهاب والتطرف		الاهرام	٣٩٩١	٩٥-٠٩-١٣
ردا على الجماعه الاسلامية الهضيبى لن ندخل فى خصومات او مسدات	محمد منير	الاهالى	٣٩٩٢	٩٥-٠٩-١٣
الامانه العامه للتجمع تناقش يوم السبت البرنامجى الانتخابى		الاهالى	٣٩٩٣	٩٥-٠٩-١٣
٢٧ متهما فى قضيه جماعه الاخوان المحاله امام المحكمه العسكريه فى نهاية الشهر الحالى	جمال الجولى	الاهرام	٣٩٩٤	٩٥-٠٩-١٣
اوقفوا هذه الرياح المسمومة !	جمال بدوى	الوفد	٣٩٩٦	٩٥-٠٩-١٤
مواجهة محاولات القوى غير الشرعية لضرب الامن	احمد موسى	الاهرام	٣٩٩٨	٩٥-٠٩-١٤
مواجهه شاملة للارهاب بجميع صوره	احمد عصمت	الاهرام	٣٩٩٩	٩٥-٠٩-١٤

مجلد رقم ١٦	الارهاب (١٩٩٥) المجلد السادس عشر		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
احاله قصه حرائق اندبه العندبو الى احدى دوائر الارهاب فى أكتوبر			
	احبار الحوادث	٤٠٠٠	١٤-٠٩-٩٥



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر

في وثيقة بخط يده في ١٩٨١

مخطط عملية أديس أبابا سبق وقدم التماس عفو عنه

القاهرة - محمد صلاح

الوسط اذا سألت مسؤولا امنيا مصريا ايهما تفضل القبض عليه، زعيم «الجماعة الاسلامية» الدكتور عمر عبدالرحمن ام قيادي الجماعة مصطفى حمزة لأجاب من دون تردد ان حمزة هو المطلوب لانه يمثل نصف تنظيم الجماعة الاسلامية. ولا غرابة في ذلك فأجهزة الامن المصرية تعتقد ان مصطفى حمزة هو اخطر قادة «الجماعة الاسلامية» الفارين في الخارج اذ يتولى قيادة الجناح العسكري للجماعة خارج مصر ويستطيع من خلال جواز سفر ديبلوماسي سوداني منح له قبل نحو ثلاث سنوات التنقل بين دول عدة ويتولى التنسيق بين قادة الجماعة الموجودين في دول اوروبية وآسيوية كما ان لديه مقدرة عالية على التخطيط لعمليات العنف والربط بين العناصر المنفذة وتتيح له معرفته بالمحافظات والمدن المصرية ومناطقها وشوارعها، على رغم انه غادر مصر للمرة الاخيرة في نهاية الثمانينات، قدرة كبيرة على اختيار اماكن تمركز العناصر التي ينتقيها لتنفيذ العمليات بل انه في احيان كثيرة يسلم هؤلاء رسوما وخرائط لمناطق متفرقة في مصر بهدف تنفيذ عمليات اغتيال اثناء مرور مسؤولين فيها.

يحمل مصطفى حمزة اسما حركيا صار معروفا تماما في مصر وهو «ابو حازم». وورد اسمه في معظم قضايا العنف التي حدثت في مصر منذ العام ١٩٩٢ وحتى الآن. وقد فرّ من مصر في النصف الثاني من الثمانينات بعد ان قام مع عدد من اعضاء الجناح العسكري للجماعة باضرام النار في كنيسة اثرية في مدينة ببا في محافظة بني سويف مسقط رأسه، وعن طريق جواز سفر مزور استطاع مغادرة البلاد واتجه الى اليمن ومنها الى افغانستان حيث اشرف مع عدد من قادة «الجماعة الاسلامية» بينهم رفاعي احمد طه ومحمد شوقي الاسلامبولي وأحمد مصطفى نوارة وعثمان خالد على إعداد معسكرات لتدريب اعضاء «الجماعة الاسلامية» من المصريين الذين توافدوا على افغانستان للمشاركة في حرب المجاهدين ضد الاحتلال السوفياتي.

حصل «ابو حازم» على خبرات واسعة في استخدام الاسلحة والمتفجرات ودرس حرب العصابات، وخلال فترة وجيزة كان من قادة «الجماعة الاسلامية» الذين تولوا تدريب العناصر القادمة من مصر الى افغانستان.

وكانت «الوسط» طلبت من الناطق باسم «الجماعة الاسلامية» طلعت فؤاد قاسم المقيم في الدنمارك، عبر مكالمة هاتفية جرت قبل فترة، ترتيب حوار هاتفي مع مصطفى حمزة إلا ان قاسم رفض وأوضح ان مجلس شورى «الجماعة الاسلامية» اصدر قرارا يحظر على قادة الجماعة او اعضائها التحدث الى وسائل الاعلام على ان تكون مهمة التحدث الى الصحافة قاصرة على الناطق بلسان الجماعة اي قاسم نفسه الذي رفض بدوره التحدث عن مكان حمزة او غيره من قادة الجماعة وقال، ان ذلك يعد من الامور التنظيمية غير المصرح بالتحدث عنها.

ولم يكن من المصادفة ان حمزة هو الوحيد من بين قادة «الجماعة الاسلامية» الفارين الذي صدر في حقه حكمان غيابيان بالاعدام، الاول من المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية في قضية «العائدون من افغانستان» في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، والثاني من المحكمة العسكرية العليا في القاهرة في ايار (مايو) ١٩٩٣ في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام. ولا تستبعد مصادر قضائية مصرية صدور حكم ثالث بالاعدام غيابيا ضده في قضية كوم امبو او قضية محاولة اغتيال الرئيس مبارك في حال النظر فيها امام القضاء المصري.



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

معلومات أمنية

وتؤكد مصادر الشرطة المصرية ان القاهرة كانت لديها معلومات مفصلة، عبر التنسيق الامني مع السلطات الاثيوبية، عن مرتكبي حادث محاولة اغتيال الرئيس مبارك وان تلك المعلومات اكدت ان مصطفى حمزة ومعاونه عزت ياسين خططا للعملية في السودان ودفعا باحد عشر عنصرا من اعضاء الجناح العسكري للجماعة الى داخل الاراضي الاثيوبية بعد ان رسم حمزة لهم خطة العملية وأمدهم بالاسلحة والمتفجرات اللازمة لتنفيذها، وان مجموعة التنفيذ ضمت تسعة اشخاص تدربوا على ايدي مصطفى حمزة وهم: حسين احمد شميط واسمه الحركي (سراج وفتحي) وصفوت حسن

عبدالغني واسمه الحركي «فيصل» والعربي صدقي حافظ واسمه الحركي «خليفة» وعبدالهادي محمد واسمه الحركي «حمزة» وعبدالقدوس القاضي واسمه الحركي «محمد» ومصطفى عبدالعزيز واسمه الحركي «تركي»، وعبدالكريم النادي عبدالرحمن واسمه الحركي «ياسين» ومحسن عبدالراضي خليل واسمه الحركي «ايهاب» وشريف عبدالرحمن واسمه الحركي «عمر».

وحصلت «الوسط» على وثيقة مهمة تمثل ورقتين كتبهما حمزة يوم ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ بخط يده على هيئة التماس قدمه الى نائب رئيس الوزراء المصري وزير الداخلية في ذلك الوقت ليرفعه الى الرئيس حسني مبارك ويتبرأ فيه من الجماعة الاسلامية ويطلب العفو والصفح ويكشف فيه اسماء عدد من زملائه اتهموا معه في القضية الرقم ٤٦٢ عقب اغتيال الرئيس الراحل انور السادات إلا ان المحكمة لم تلتفت الى الالتماس واصدرت حكما بسجنه لمدة ٧ سنوات وجاء في الوثيقة:

التماس للسيد نائب رئيس الوزراء والسيد وزير الداخلية

السيد رئيس الجمهورية

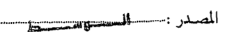
تحية طيبة وبعد ...

اقدم التماسي لسيادتكم بشان القبض عليّ في امر تورطت فيه، وكانت عندي قناعة انه من الاسلام ولذلك تقدمت بهذا الالتماس للسيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية لرفعه لسيادتكم بقصتي كاملة مع تلك الفئة الضالة وتتلخص قصتي في الآتي:

تعرفت على أخ في الكلية التي كنت ادرس فيها في المسجد ويدعى احمد سلامة وبدأ يعطيني كتبا اسلامية لقراءتها حتى اتفقه في الدين. بدأ يزورني في بلدتي وطلب مني زيارته في بلدته وتوثقت الصلة بيننا وبدأ يحدثني خلال سنتي الدراسية الثالثة والرابعة عن اهمية خدمة الاسلام بإقامة شرعه والجهاد في سبيل ذلك والتضحية بالنفس في سبيل ذلك وازالة الحكومات التي ادعى انها لا تحكم بما انزل الله وكان في خلال ذلك يفهمني ان ذلك هو قمة الاخلاص لله. ونتيجة لحب الدين الذي يتصف به المصريون جميعا صدقت كلامه وبدأ يحدثني انه لا بد من العمل الجماعي لتحقيق ذلك وبعد ذلك افهمني انه يعمل في جماعة لتحقيق هذا الغرض وطلب مني ان اكتم هذا الامر لفترة حتى يثق فيّ ثم بعد فترة طلب مني أن ادعو غيري الى هذا الامر، وطلب مني ان اركز معهم على طاعة الله والاخلاص له وان قمة الاخلاص تتلخص في الجهاد في سبيل الله واقامة شرعه. وأفهمني ان طريق القوة هو انجح طريق نظرا لفشل الطرق الاخرى في تحقيق هذا الغرض وطلب مني ان انظم حلقات علمية حتى يتفقه الناس في الدين ومن خلالها يدعي الى اقامة شرع الله وكسب انصار للدعوة واختيار افضل العناصر ثم

الاعتناء بهم وتدريبهم حتى يكونوا قادرين على الجهاد في سبيل الله. وعند دخولي الجيش طلب مني اذا استطعت ان احصل على سلاح فيكون في هذا خير للاسلام وللدعوة ولكني لم استطع الحصول على اي سلاح من الوحدة التي كنت اخدم فيها نظرا للتشديد المستمر في الحراسة على مخازن السلاح، ولكن كانت توجد حفرة تقع في مكان متوسط بين الوحدة ونقطة الشؤون الادارية وفوجئت اثناء مروري في احد الايام بجوارها بوجود بعض صناديق القنابل التالفة الى الكتيبة اصلا ومغطاة بطبقة من السلك الشائك وبها مخلفات اخرى فاغراني الشيطان ان استغل هذه المخلفات للغرض الذي طلبه مني احمد. بدأت احصل على دفعات من هذه القنابل وصل عددها الى حوالي ١٥ قنبلة يدوية من انواع مختلفة واحتفظت بها في المنزل الى ان حضر محمد عبدالعزيز واخذها مني يوم ٧ تشرين الاول (اكتوبر) وفرحت جدا عندما اخذها مني لتخلصي من هذه المسؤولية بعد ان تكشف لي بعد مقتل الرئيس السادات ان هذه



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨-٢ أغسطس ١٩٩٥

الاشياء تستعمل في مثل هذه الامور وبدات استغفر الله على تورطي مع هذا الشخص الذي غرر بي وافهمني الاسلام بهذه الصورة البشعة وبعد انتهاء استدعائي من القوات المسلحة قبض علي ووضعت في سجن المنيا من يوم ٨١/١٠/٢١ حتى يوم ٨١/١١/١١ وفوجئت بأن هؤلاء الاشخاص كانوا يريدون الافساد وليس الاصلاح لأن الدعوة الى الله تكون بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بالقنابل والنسف والتفجير ومن خلال كلامهم معي وافهامي بمدى اهمية دعوة الآخرين لهذا العمل قد دعوت كلا من:

١- طارق علي احمد (حاصل على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية في كفر الشيخ)

٢- علي محمود حسن (حاصل على دبلوم تجارة)

٣- جمال محمود حماد (موظف في الادارة الهندسية في ببا)

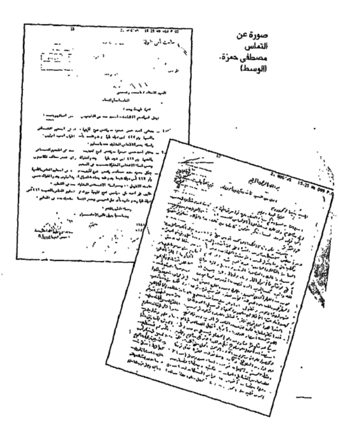
٤- مختار احمد حسن حمزة (طالب ببكالوريوس التجارة في بني سويف).

وللحقيقة فإني لم الزمهم سوى بالتدريبات البدنية الرياضية التي كان يدربنا عليها الاشخاص المهتمون بالتدريب في الساحة الشعبية.

سيادة الرئيس اقسم بالله انني لم اكن اعلم انا او اي عنصر من العناصر التابعة لي بامر اغتيال السيد الرئيس ولو كنت علمت لأسرعت بالإبلاغ حرصا على امن البلاد ولانني ضد القتل وسفك الدماء والارهاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مصطفى أحمد حمزة (خريج زراعة القاهرة ١٩٧٩)
بني سويف - ببا - شارع السلام ■



صورة عن التماس مصطفى حمزة. (الوسط)



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

أخطر مادة تفجير تم ضبطها فى المطرية هذا الاسبوع:

هل وصل الزئبق الأحمر إلى أيدى الجماعات الإرهابية؟

تمكن الرائد عبد العزيز خضر رئيس مباحث المطرية مساء الخميس الماضى من التخفى فى ثوب تاجر وذهب الى ثلاثة من التجار فى منطقة عرب الخص بالمطرية يملكون اسطوانة تحتوى على مادة الزئبق الأحمر، ثمن الاسطوانة ٣ ملايين دولار..

لكن الرائد عبد العزيز خضر الذى تخفى فى زى تاجر لم يكن يريد الاسطوانة كاملة انما كان يريد ٥ مليمترات، ودفع ثمنا لهذا الجزء الصغير ٣٠ الف جنيه مصرى.. وفى الموعد المحدد للتسليم سقط التجار الثلاثة فى الفخ المنصوب لهم وقبضت عليهم سلطات الامن وهم: محمود شحاته عبد الحميد، عباس سيد، عمر نامىر محمد.. وتولى شريف الزتحرى مدير النيابة التحقيق.. وقد امرت النيابة بحبس التجار الثلاثة وتبين من خلال التحقيق انهم اشتروا هذه الاسطوانة من الخارج لحساب العناصر الارهابية بالمطرية..

ويعتبر حصول الجماعات الارهابية على مادة الزئبق الاحمر لاستخدامها فى العمليات الارهابية تطورا خطيرا لانه بامتلاكهم.. امتلاك الجماعات الارهابية.. لهذا السلاح يصبحون فى المركز الأقوى فى امكانية استغلال هذا السلاح فى تفجير المنشآت ذات الأهمية الاستراتيجية ذلك ان الزئبق الاحمر لايعادل اية مادة متفجرة مثل الـ ت. ن. ت او غيرها انما يعادل فى قوة تفجيره اليورانيوم المستخدم فى القنابل النووية حيث تصل قوة انصهاره الى اكثر من ٢٠٠٠ درجة

إحباط بيع كمية من الزئبق الأحمر

حبس ٣ تجار يبيعون الزئبق ... شديد الانفجار

١٥ سنتيمترا ثمنها ٣ ملايين دولار وتستخدم لتصنيع القنابل

بعض ما نشرته الصحف اليومية عن الزئبق الاحمر دون ان تتبين أهميته

تحليل إخبارى:

جمال سليم

وسعر الباينت الواحد «الباينت = ١,٨ جالون» اكثر من ٢ مليون استرليني.. وكان الاتحاد السوفيتى على اثر انحلاله قد عرض فى الاسواق كمية من الزئبق الاحمر.. ويمكن بواسطته انتاج قنبلة ذرية رخيصة.

ويقول العلماء الروس ان الزئبق الاحمر هو المكون الخطير لنموذج جديد من القنبلة الذرية ويشكل اعظم العناصر -- التى تم تطويرها.. خطرا على الاطلاق وهو الى ذلك مادة يمكن ان تحول اى نظام من نظم دول العالم الثالث الى قوى نووية بين عشية وضحاها

وتعتبر مدينة «ايكاتير بنبرج» وسط روسيا هى مركز تهريب الزئبق الاحمر.. ويشكك العلماء الامريكيون فى اهمية الزئبق الاحمر ويقولون انهم كانوا قد عرفوا عن الزئبق الاحمر منذ السبعينيات ويقول احدهم وهو خبير فى وزارة الطاقة الامريكية: اذكر انه قيل ان هناك زجاجات مفقودة من الزئبق الاحمر منذ اكثر من عشرين عاما»..

وتذكر بعض الموسوعات العلمية ان الفرنسيين كانوا يصنعون الزئبق الاحمر، ويذكر احد الامريكيين انه ذهب الى الشركة الفرنسية التى تقوم بتصنيعه ولكنه لم يتمكن من رؤيته، الا ان خبيرا نوويا امريكيا قال ان الزئبق الاحمر لايعدو ان يكون اوكسيدا زئبقيا.. واردف اننا - اى الامريكان - لسنا بحاجة الى هذه المادة فحلف شمال الاطلنطى يمتلك قذائف مدفعية نووية، كما ان هناك الغاما نووية بحجم صغير



المصدر: العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

والسؤال الذى يفرض نفسه: هل الخبراء الامريكيون على صواب فى التقليل من اهمية الزئبق الاحمر؟ والجواب: لا.. والدليل على ذلك ان الاتجار فى هذه المادة مستمر.. كما ان بعض الدول التى لديها برامج نووية متقدمة نسبيا فى الشرق الاوسط تسارع للحصول على الزئبق الاحمر.. وهناك ادلة تؤكد على ان الروس قاموا باجراء بعض التطويرات التقنية على هذه المادة وهى تطويرات لايفهمها الغرب واذا فهمها فانه سيحاول التقليل من اهميتها، وقد نشر هذا الكلام عام ١٩٩٢ و١٩٩٣ عنما حامت الشكوك حول محاولة حصول صدام حسين على الزئبق الاحمر وكان الدكتور «فرانك بارينى» الخبير البريطانى البارز فى الاسلحة النووية يعتبر الزئبق الاحمر مجرد خدعة «١٩٩٢» الا انه عاد فى العام الثانى «١٩٩٣» وغير رايه وقال «ان البيانات والتصريحات التى يطلقها المسئولون والتى تستبعد احتمال بناء وتصنيع سلاح نووى من هذه المادة تعنى انهم يجهلون كل شئ عن الزئبق الاحمر او انهم يكذبون بشأن التهديد الخطير الذى تشكله هذه المادة على العالم.. اننى الان اعتقد ان هناك امكانية قوية لتصنيع سلاح نووى من هذه المادة..»

يومها علق «راماز تادييف» المدير العلمى لشركة «الكور تكنولوجيز» فى سان بطرسبرج.. وهى الشركة التى قامت بتطوير تكنولوجيا معينة لصناعة الزئبق السائل.. علق قائلاً: «انه يمكن استعمال الزئبق الاحمر لصنع سلاح نووى..» هذا اذن هو السبب فى ارتفاع اسعاره ودخوله فى حيز الاتجار المشروع وغير المشروع.. وبالتالى يمكن أن تتسرب هذه المادة الخطرة الى الجماعات الارهابية فى امريكا واوروبا والشرق الأوسط.

والمعروف أن الانتاج العالمى من الزئبق يقدر بـ ٩٠٠٠ طن.

ويذكر «أوليف ساريكون» وهو رئيس شركة روسية تعمل فى هذا المجال عن الطبيعة المميتة للزئبق، يذكر: «ان تجارة السوق السوداء فى الزئبق الاحمر بغرض تصنيع الاسلحة النووية تشكل تهديداً لكل البلدان ولا تستطيع روسيا وقف هذه التجارة وحدها.. لذا فان على البلدان الغربية ان تنظم نفسها فى مواجهة هذه التجارة». لكن، بالتحديد: ماهو الزئبق الاحمر؟

استناداً الى مايقوله علماء روس وفرنسيون ان الزئبق الاحمر يجمع بين وظيفتين مهمتين جداً فى السلاح النووى حيث يقوم بدور المادة المتفجرة التقليدية بالاضافة الى كونه مصدراً قويا للنيوترونات، ففى القنبلة النووية الاعتيادية تستخدم المتفجرات مثل T.N.T للحصول على قوة تفجير داخلية عظيمة على كرة من البلوتينيوم حيث تتسبب فى تحطيمها بحيث تصبح كتلة خطيرة وغير مستقرة، وبعد ذلك تقوم اداة تشبه البندقية الالكترونية باطلاق شحنة من النيوترونات ذات الطاقة العالية على البلوتينيوم مبتدئة بسلسلة من الانشطار ومحررة مقادير ضخمة من الطاقة..

ان الزئبق الاحمر فى شكله الاساسى عبارة عن مسحوق على شكل بودرة ويمكن تحويله الى الحالة السائلة عن طريق الضغط والاشعاع وبعدها يكتسب مواصفات تفجيرية ويستطيع أن يؤثر على ذرات عدد من العناصر المختلفة وهى تسمى الاكتينات وهى العناصر التى يزيد عددها الذرى عن (٨٨) حيث تقوم بقذف النيوترونات مشكلة بذلك بديلاً لمادة الـ T.N.T وبندقية النيوترون مما يجعل تصميم القنبلة اكثر سهولة وبساطة.

ويبدو أن هذه التكنولوجيا التى تتضمن تصنيع مادة متفجرة سائلة غير معروفة فى الغرب دفع الشركات المهتمة الى التحرك.. ففى عام ١٩٨٦ نشرت شركة «ديبون» – وهى شركة كيماويات امريكية – نشرت بحثاً يشير الى صناعة مركب كيماوى له نفس صفة الزئبق الاحمر.

فهل كان هذا المركب هو الزئبق الاحمر؟

على أيّة حال لقد تم تصنيع المركب ووصفه العلمى هو (HG2 SB2 07) فى مختبرات ديبون وتمت اضافته الى السجل الكيماوى الدولى حيث لايزال فى القائمة ويحمل الرقم (٢٠٧٠ – ٧٦ – ٧) ولايوجد هناك توثيق يشرح استعمالاته المحتملة

لقد تحركت اجهزة المخابرات فى البلدان المحتمل وصول هذه المادة اليها والاتجار فيها.. وهى دول تمت بعلاقات خاصة مع اسرائيل مما يشير الى ان اسرائيل تعمل فى هذا المجال أمّا انها تسرب جزءا من هذه المادة للجماعات الارهابية مادامت هذه الأخيرة تدفع وامـا إنها تنتج هذه المادة.. والدول التى تمت فيها مصادرة عينات من الزئبق الاحمر هى اثيوبيا وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية.. وقد ثبت ان مصادر هذه المادة فى هذه الدول الثلاث هى المصانع العسكرية الروسية.. ولكن من كان الوسيط..؟ وكيف وصلت الى هذه البلدان؟ ومن الذى اشترى ودفع..؟

ان اهمية وخطورة وصول هذه المادة الى مصر ووقوعها فى أيدى الجماعات الارهابية مرحلة خطيرة من المواجهة بين بقايا الجماعات الارهابية التى فقدت كل شىء واصيبت بالجنون فى لحظات حلاوة الروح.. وتريد العبث بأى شىء، واستعمال أى سلاح يعيد اليها ثقتها.. وتسترجع صيتها وشهرتها لتثبت ان التيار الاسلامى قادر على ان يقتل الاطفال بالرصاص أو بالقنابل.. أو بالزئبق الاحمر.. وقادر على اثارة الذعر.. والقلق والخوف.. بأى ثمن..



اللواء حسن الألفى .. وزير الداخلية :

تنسيق كامل.. بين الترابى والإخوان والجماعات الإرهابية

اتصالاتهم مستمرة للنيل من الأنظمة الشرعية.. فى مصر ودول عربية أخرى

الخلافات بينهم فى التفاصيل.. لكنها لا تمس الأهداف والغايات

ضبطنا رسائل ونشرات.. تكشف وجود تنظيم إخوانى فى أمريكا

الترابى تدخل للصلح بين قيادات « الجهاد » و « الجماعة الإسلامية »

التنظيمان الإرهابيان اتفقا على توحيد أنشطتهما لأول مرة .. وتكوين قيادة جماعية مشتركة



كشف اللواء حسن الألفى وزير الداخلية النقاب عن وجود تنسيق كامل بين الجبهة الاسلامية فى السودان بزعامة حسن الترابى وجماعة الاخوان المسلمين المنحلة والجماعات الارهابية .. وأوضح أن الاتصالات مستمرة بين هذه الأطراف لتوحيد فصائل الارهاب فى مصر ودول عربية أخرى ضمن مخطط يستهدف النيل من الأنظمة الشرعية فى هذه الدول .

أكد وزير الداخلية فى حديث لصحيفة « الحياة » اللندنية نشرته فى عددها الصادر اليوم وجود دلائل كافية على دور مباشر للنظام السودانى والجبهة الترابية فى دعم الارهاب .. بالاضافة الى اعترافات متعددة من عناصر ارهابية تم ضبطها ، وآخرها مجموعة تم ضبطها فى اسوان فى يونيو الماضى .. وكانوا قد تلقوا دورات تدريبية فى مزرعة بالسودان على اعداد الدوائر المغناطيسية للعبوات المتفجرة وتزوير المستندات الرسمية .

أضاف ان السودان اصبح اخطر ساحة للتحرك الارهابى فى المرحلة الراهنة .. موضحا أن هناك تنسيقا متعدد الاشكال بين عناصر من الاخوان المسلمين فى مصر وجبهة الترابى فى السودان .

وقال وزير الداخلية ان ما يتردد عن وجود خلافات بين الاخوان وجبهة الترابى انما هى خلافات تتعلق ببعض التفاصيل لكنها لا تمس الاهداف والغايات المتفق عليها .

ذكر اللواء حسن الالفى وزير الداخلية انه عندما تم القبض على بعض عناصر الاخوان اخيرا ضبطت معهم رسائل تنظيمية متبادلة فى هذا الاطار الى جانب رسائل ونشرات وكتيبات تتناول فكر وعمل رابطة تسمى « رابطة الشباب المسلم فى الولايات المتحدة » وهو تنظيم اخوانى اسهم فى انشائه أحد قادة الاخوان فى مصر خلال وجوده فى الولايات المتحدة فى النصف الاول من الثمانينات .

واشار وزير الداخلية الى ان متابعة لقاءات التنظيم الدولى للاخوان فى الخارج كشفت عن وجود بعض قيادات الارهابيين المقيمة فى دول اوروبية

البقية ص ٢



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥

مشيرا الى انه كان يقوم بهذه المهمة القيادي الاخواني احمد الملط قبل وفاته مؤخرا

اضاف ان هذه المهمة أسندت فيما بعد الى احد اعضاء ما يسمى بمجلس شورى جماعة الاخوان المنحلة في يوليو الماضي حيث قام باتصالات تنظيمية في هذا الاطار في عدة بلاد منها افغانستان والسودان

وقال ان احد الارهابيين الذين ضبطوا في اسوان خلال شهر يونيو الماضي قدم وصفا دقيقا المزرعة التي تدربت فيها المجموعة الارهابية المضبوطة ، موكدا ان رعاية النظام السوداني للارهاب لاتقتصر على التدريب وانما تشمل ايضا دور الترابي ومعاونيه في التنسيق بين المنظمات الارهابية .

أوضح حسن الالفي وزير الداخلية أن احد المضبوطين في قضية العائدين من افغانستان والسودان (القضية رقم ٢٢٤ لعام ١٩٩٥) روى بعض التفاصيل عن دور الترابي في التنسيق بين المنظمات الارهابية .

أضاف ان هذا المتهم أشار الى ان الترابي طلب من قيادات التنظيمين الارهابيين - الجهاد والجماعة الاسلامية - نبذ الخلافات والتعاون بعد الضربات التي تلقتها عناصر التنظيمين داخل مصر .. وكان ذلك خلال لقاء الترابي مع قيادات الجهاد والجماعة الاسلامية خلال الدورة الثالثة للموتمر الشعبي العربي الاسلامي الذي يتزعمه

واكد الألفي ان هناك ما يدل على ان ذلك اللقاء كان بداية لاتصالات افضت الى اتفاق التنظيمين على توحيد أنشطتهما لأول مرة منذ عام ١٩٨٣ وتكوين قيادة جماعية مشتركة .

وأوضح ان لدى أجهزة الأمن المصرية تفاصيل مهمة حول تلك الاتصالات التي تمت بين قيادات التنظيمين في الخارج تحت رعاية الترابي ومنهم ايمن الظواهري ومصطفى حمزة ورفاعي احمدطه وطلعت فؤاد قاسم وغيرهم من الارهابيين الهاربين خارج مصر .

وتحدث اللواء حسن الألفي وزير الداخلية عن انتخابات مجلس الشعب القادمة فقال ان بعض من يفشلون في الانتخابات يلجأون عادة للادعاء بوجود تزوير بدلا من الاقرار بالواقع والبحث عن الاساليب الحقيقية لانصراف الناخبين عنهم وذلك على امل ان يكسبوا عطف بعض الناخبين أو لتبرير فشلهم مقدما قبل ان تظهر الانتخابات رفض الناس لهم .

أشار وزير الداخلية الى ان ذلك على مايبدو هو ما يحاول الاخوان المسلمون عمله من خلال ربطهم الزائف بين ضبط بعض عناصرهم متورطين في مخطط عدائي وبين الانتخابات .

وقال الألفي : إنني لااريد الحديث عن تفاصيل هذا المخطط الان مادامت هناك تحقيقات تجري بمعرفة نيابة أمن الدولة العليا لأننا نحترم الفصل بين السلطات الى اقصى مدى .. لكن الجميع يعرفون بما في ذلك من يدعون وجود علاقة بين ضبط هذه العناصر والانتخابات أن عملية ضبطهم تمت في الاطار القانوني وبموجب امر من نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٠ .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائى
التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٥

□ وزير الداخلية يعلن فى تصريحات صحفية :

النظام السودانى لديه اتصالات مع التنظيم الدولى للإخوان وعناصر فى مصر بهدف توحيد فصائل الإرهاب على مستوى الوطن العربى كله

لندن أ.ش.أ ـ كشف السيد حسن الألفى وزير الداخلية عن وجود اتصالات وتنسيق بين التنظيم الدولى للأخوان المسلمين وبين الجبهة الاسلامية فى السودان بزعامة حسن الترابى والجماعات الارهابية.

وأوضح وزير الداخلية ان هذه الاتصالات تهدف الى توحيد فصائل الارهاب فى مصر ودول عربية أخرى ضمن مخطط يستهدف النيل من الانظمة الشرعية فى هذه الدول.

وأكد الالفى فى حديث لصحيفة «الحياة اللندنية» نشرته فى عددها الذى صدر اليوم الاثنين بوجود دلائل كافية على دور مباشر للنظام السودانى والجبهة الترابية فى دعم الارهاب بالاضافة الى اعترافات متعددة من عناصر ارهابية تم ضبطها واخرها مجموعة تم ضبطها فى أسوان فى يونيو الماضى. وكانوا قد تلقوا دورات تدريبية فى مزرعة بالسودان على اعداد الدوائر المغناطيسية للعبوات المتفجرة وتزوير المستندات الرسمية.

واضاف ان السودان أصبح أخطر ساحة للتحرك الارهابى فى المرحلة الراهنة .. موضحا ان هناك تنسيقا متعدد الاشكال بين عناصر من الإخوان المسلمين فى مصر وجبهة الترابى فى السودان.

وقال وزير الداخلية ان ما يتردد عن وجود خلافات بين الاخوان وجبهة الترابى انما هى خلافات تتعلق ببعض التفاصيل لكنها لاتمس الأهداف والغايات المتفق عليها.

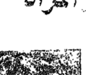
وذكر السيد حسن الألفى وزير الداخلية أنه عندما تم القبض على بعض عناصر الاخوان أخيرا ضبطت معهم رسائل تنظيمية متبادلة فى هذا الاطار الى جانب رسائل ونشرات وكتيبات تتناول فكر وعمل رابطة تسمى / رابطة الشباب المسلم فى الولايات المتحدة / وهو تنظيم أخوانى اسهم فى انشائه احد قادة الأخوان فى مصر خلال وجوده فى الولايات المتحدة فى النصف الاول من الثمانينات.

واشار وزير الداخلية الى ان متابعة لقاءات التنظيم الدولى للإخوان فى الخارج كشفت عن وجود بعض قيادات الارهابيين المقيمة فى دول أوروبية . منيرا الى أنه كان يقوم بهذه المهمة القيادى الاخوانى أحمد الملط قبل وفاته مؤخرا واضاف أن هذه المهمة اسندت فيما بعد الى أحد اعضاء مايسمى بمجلس شورى جماعة الأخوان «المنحلة» فى يوليو الماضى حيث قام باتصالات تنظيمية فى هذا الاطار فى عدة بلاد منها أفغانستان والسودان.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥



المرأة



توجان فيصل



زليخة أبو ريشة



فاطمة المرنيسي





□ مذيعة تليفزيونية ونائبة برلمان وأديبة كاتبة زوجة زعيم للاخوان المسلمين وطبيبة روائية ومفكرة ذائعة الصيت وأستاذة جامعية .. وغيرهن

تقرير : وائل الابراشي

المرأة أكثر زبائن محاكم التفتيش الجديدة .. وهي الأوفر حظا (إسما علنيا) والأكثر نصيبا من الرجل في قوائم التصفية .

المرأة - اصلا - عند المتطرفين عورة - صوتها عورة - وعملها عورة - ومجرد إقدامها على التفكير جريمة تستحق بسببها التكفير ، فما بالك إذا ابدت رأيها علانية وطرحت أفكارها بحرية .. إن قوائم الاغتيال وهدر الدم والتكفير والتفريق في انتظارها .

هذه بعض النماذج - وليست كلها ...

في الأردن كفّر المتطرفون مذيعة التليفزيون السابقة ونائبة البرلمان الحالية توجان فيصل واهدروا دمها وطالبوا بالتفريق بينها وبين زوجها . هاجموها على منابر المساجد وفي المنتديات العامة ، وعلى صدر صفحات الصحف التي تسيطر عليها جماعة الإخوان المسلمين ووصل الأمر إلى حد الاعتداء عليها بالضرب .

توجان لا تحمل كلاشينكوف ولا تتزعم ميليشيا مسلحة .. كانت فقط مذيعة تليفزيونية ... - كل ماتتسلح



به برنامج ناجح اسمه قضايا المراة ، تناقش فيه قضايا المراة والطفل وحقوق الإنسان باسلوب جرىء ومتميز ، جذب جميع المشاهدين بالإضافة إلى بعض المقالات التى تكتبها فى الصحف .

وازدادت المعركة سخونة حينما قادت توجان حملة لتعديل قوانين الاحوال الشخصية وانضم إليها عدد كبير من المثقفين ورجال الدين المتنورين ، توجان كانت تقود حملتها بالحوار ومن خلال الندوات الساخنة ... فردوا عليها بالشتائم والشائعات ورفعوا ضدها شعاراً سخيفا لمجرد النيل من كونها امراة وهو شعار . الحسناء والإفتاء . قالوا فى صحفهم : ما شان حسناء من غرب عمان ترتدى احدث الأزياء بالإفتاء .

ولان الإخوان المسلمين كانوا يسيطرون على معظم مؤسسات الدولة فى الأردن ويفرضون افكارهم رغما عن غالبية الشعب الأردنى لذلك قررت توجان فيصل دخول دائرة صنع القرار ورشحت نفسها فى انتخابات البرلمان الأردنى .

كان الأمر صدمة بالنسبة للمتطرفين ان مجرد ترشيح امراة لنفسها فى البرلمان - عقر دارهم - يعد صفعة قوية على وجوههم .

هددوها وذهبوا إليها فى منزلها ورموا فى وجهها صورة من ملف القضية التى اعدوها بسرعة فائقة .. قضية تكفيرها والتفريق بينها وبين زوجها .

تقول توجان فيصل : جاءنى ثلاثة ملتحين وهددونى فى منزلى بعد اقتحامه وصرخوا فى وجهى : إما ان تنسحبى من الانتخابات وتعتذرى عن آرائك السابقة او نرفع ضدك قضية التكفير .

ورفضت توجان التهديد وصممت على دخول المعركة الانتخابية وكتبت مقالة - اثارت ضجة - بعنوان : يشتموننا وننتخبهم - دعت فيها كل النساء فى الأردن إلى الوقوف ضد الأصوليين فى الانتخابات لأنهم يصورون المراة بكافة اشكال الانفلات الخلقى والتخلف العقلى وقالت توجان : الأصوليون وافقوا على المراة كصوت يؤيدهم ، ولكنهم لا يقبلونها كمرشحة

وبينما كانت توجان فيصل تحاضر فى إحدى الندوات فوجئت ببعض الحضور يصرخون فى صوت واحد : الموت للكافرة .. الموت للمرتدة .. وقطع التيار الكهربائى فجاة .. وتعرضت توجان للضرب المبرح وتدخل الأمن لإنقاذها وفرضت عليها بعد ذلك حراسة مشددة .

واقام المتطرفون ضدها دعوى التفريق بينها وبين زوجها وطالبوا بردتها وإهدار دمها بسبب افكارها المتعلقة بالمراة والطفل وحقوق الإنسان وقوانين الاحوال الشخصية ، وجاء فى عريضة الدعوى : نلتمس غب الثبوت الحكم على المدعى عليها بالردة لما عرف عنها من افكار واقتراحات اوردتها هذه المارقة (!!) عن الدين وتشكل ردة صريحة وقد صدر ذلك منها امام التليفزيون الأردنى والإذاعة الأردنية وامام المحاكم الشرعية وفى الندوات والمقالات الصحفية والمقابلات الشخصية تشكل بمفردها ومجموعها ردة صريحة لنا من الله فيها برهان .. لكل ما تقدم ولإصرارها المتكرر مع ادعائها الإسلام فإن ذلك يشكل زندقة حيث إن الزنديق هو الذى تتكرر منه الردة مع إظهار الإسلام .. وغب الثبوت الحكم بردتها وعدم استتابتها وإجراء الاحكام الشرعية عليها والحجز عليها والتفريق بينها وبين زوجها وإهدار دمها ونقض وكالاتها وإسقاط كافة حقوقها والحجر على وكالاتها وامر كافة وسائل الإعلام بعدم نشر كلامها او التعامل معها تحت طائلة الحكم بالردة على كل من يساعدها فى ضلالها .

وزاد الهجوم على توجان فيصل على منابر المساجد - وخاضت المحكمة فى قضية التكفير والتفريق .. وسال القاضى زوج توجان وهو طبيب مشهور . ماذا انت فاعل إذا كانت زوجتك مرتدة فاجاب : إذن اعتبرونى انا ايضا مرتدا طالما ان هذه هى مفاهيمكم عن الإسلام وبذلك يحق زواجنا .

والغريب ان المتطرفين طاردوا اسرة توجان فى كل مكان وحرموا على المواطنين الذهاب إلى عيادة زوجها الطبيب . وهددوا كل من يخالف تعليماتهم فاضطر الزوج إلى إغلاق عيادته وسافر إلى الخارج حتى يستطيع الإنفاق على الأسرة .

كانت المحاكمة اشبه بمحاكمة الساحرات فى القرون الوسطى وتدخل المثقفون وذهبوا للقاء العاهل الأردنى الملك حسين الذى تدخل بدوره واوقف المهزلة .

وانتصرت توجان على محاكم التفتيش .. ودخلت المعركة الانتخابية لمواجهة الاصوليين فى عقر دارهم وهو البرلمان ونجحت لتصبح اول نائبة فى تاريخ البرلمان الأردنى .

وفى الأردن ايضا كفر الاصوليون الكاتبة الصحفية والشاعرة الأردنية زليخة ابو ريشة ووضعوها على قوائم الاغتيال واهدروا دمها وهاجموها فى المساجد .

ومعركة زليخة ابو ريشة مع المتطرفين اكتسبت طابعا خاصا على اعتبار انها كانت زوجة لاحد زعماء الإخوان المسلمين قبل طلاقها منه ، ومن خلال حياتها الزوجية اكتشفت اساليب العمل السرى للإخوان وزيف الأفكار التى يطرحونها خاصة ان بعض اجتماعات الإخوان عقدت فى منزلها .

تحدت زليخة زوجها الإخوانى البارز وقررت كشف زيف افكار الجماعة وكتبت مقالة بعنوان « الدين والحق » انتقدت فيها النقاب واثبتت بالآيات القرآنية انه ليس من الإسلام .

وعقدت جماعة الإخوان المسلمين فى الأردن اجتماعا عاجلا لبحث الموقف الخطير - حسب قولهم وقتها - وتساءلوا كيف تجرؤ زوجة قائد إخوانى على ان تكتب مثل هذا المقال

وبدا التيار الاصولى فى الهجوم على زليخة بقوة واتهموها بالخروج عن الإسلام لانها هاجمت النقاب . واضطر زوجها إلى فرض القيود المشددة عليها وهو ما عبرت عنه زليخة بقولها : انه زوجها على الورق . متهمة دائما بانني عورة التفكير عورة .. الاهتمام بقضايا المجتمع عورة . الليسانس الذى حصلت عليه عورة .

وحصلت زليخة على الطلاق من زوجها وبدات فى كشف اساليب وممارسات الإخوان المسلمين وكل التيارات الاصولية المتطرفة وكان ابرز ما كشفته حكاية الاموال التى يجمعونها



لن ترتدى الحجاب ولن يطلق لحيته .

وعلى الفور كفرها المتطرفون واهدروا دمها وهاجموها في المساجد وتصدت زليخة ابو ريشة بقلمها لممارسات الإخوان المسلمين في مؤسسات الدولة التى سيطروا عليها ، خاصة عندما اصدروا قرارات غريبة وشاذة مثل منع الآباء من حضور حفلات تخريج بناتهم على اعتبار ان البنات صغار ووجود الآباء إغراء لهن ، وقادت زليخة حملة ضد خطتهم لفصل النساء عن الرجال في الوزارات .

وكتبت مقالة جريئة عن الاختلاط اضطر إزاءها الإخوان المسلمون إلى دفع وزير الأوقاف الأردنى للرد عليها من على منبر المسجد واتهمها بالتآمر على الإسلام ووصفها بانها ذات قلب اسود

وفي إحدى الندوات وقف احد المتعصبين الأصوليين وصرخ قائلا زليخة تنتقد الإسلام كالعادة لأنها مرت بتجربة زواج فاشلة ولما ثار الجمهور ضده وقفت زليخة ابو ريشة وسألته : لو ان رجلا طلق عشر مرات فهل ستعايرونه بتجربته الشخصية .

تقول زليخة ابو ريشة : لأننى امرأة فمن السهل جداً تهديد الأنثى بخصوصياتها وتجربتها الشخصية .. انا لا اخجل من اننى طلقت بل إننى استعين بتجربتى الشخصية في كشف زيف افكار التيار الأصولى المتعصب - إنها تجربة عامة وليست شخصية .

وكشفت زليخة ابو ريشة مؤامرة الإخوان ضد الديمقراطية .. تقول : باعتبارى كنت زوجة لأحد ابرز قياداتهم كنت اسمعهم في جلساتهم على مدى ٢٠ عاما يقولون : إن الديمقراطية مفيدة جدا لهم في الوقت الحاضر لاستخدامها في الوصول إلى السلطة ولكنها غير إسلامية لأنها مستوردة من الغرب ولابد من التخلص منها فور الوصول إلى السلطة

بالتأكيد فإن ما كشفته زليخة ابو ريشة من واقع تجربتها الخاصة لعب دوراً في كشف زيف افكار الإخوان المسلمين في الأردن وهو ما ادى في النهاية إلى انصراف الناس عنهم وفشلهم في الانتخابات مؤخراً بعد ان كانوا القوة المسيطرة على معظم مؤسسات الدولة في الأردن ، لذلك لم يكن غريبا ان يكفر المتطرفون الكاتبة والشاعرة زليخة ابو ريشة ويهدروا دمها ويضعوها على قوائم الاغتيال .

وفي بنجلاديش - وسواء اتفقنا او اختلفنا مع افكارها وآرائها العاصفة ، وسواء رفضنا او قبلنا الحملة التى شنت عليها - فإن الأديبة البنجلاديشية تسليمة نسرين تعرضت لأكبر حملة تكفير في العصر الحديث وقامت ضدها المظاهرات واندلعت اعمال العنف مطالبة برأسها بسبب افكارها وآرائها التى تسيء إلى الإسلام - وفقا لكلام المتظاهرين والثائرين - ورصد البعض مكافأة مادية ضخمة لمن يقتل (الكافرة تسليمة نسرين) حسب البيان الذى وزعوه .

واختفت تسليمة وهربت خارج البلاد وانهالت ضدها فتاوى التكفير وإهدار الدم من معظم البلاد الإسلامية بسبب آرائها عن المرأة والزواج والطلاق والحرية .. تسليمة طبيبة قبل ان تصبح اديبة - عمرها ٣٣ عاما ولم تتوقف حتى الآن عمليات ملاحقتها ومحاولات تصفيتها جسديا على الرغم من ان الغرب يتولى حمايتها حيث خصص لها في تنقلاتها اكثر من ٥٠٠ حارس و ٣٠ سيارة حراسة

وفي المغرب تعرضت الكاتبة والأديبة فاطمة المرنيسي لهجوم عنيف من المتطرفين وصل إلى حد تكفيرها وتوزيع المنشورات وملصقات الحوائط التى تهاجمها وتصفها بالشيطانة .. اتهم الأصوليون فاطمة المرنيسي بالإساءة إلى الصحابة وإهدار قيم المجتمع - حسب زعمهم - بسبب افكارها وآرائها الحرية المتعلقة بالمرأة وتناولت فاطمة المرنيسي قضايا المرأة بجرأة شديدة استندت فيها إلى كتب التراث كمرجع لها

وكشفت في كتابيها ... الحريم السياسى ، عن استخدام النصوص المقدسة لخدمة الأغراض الشخصية وقالت : الرهانات السياسية والمصالح الاقتصادية دفعت إلى تلفيق الأحاديث النبوية وكان الكبار من الصحابة يتشبثون بالأحاديث بإضفاء الشرعية على بعض الامتيازات وتبرير اصحابها .

وكشفت فاطمة المرنيسي عن الأحاديث النبوية التى اختلقوها لإبعاد النساء عن السياسة .

واستخدمت المرنيسي الأرقام والإحصاءات للتأكيد على انه إذا كان الدستور يمنح النساء حق التصويت وحق الترشيح للانتخابات إلا ان السياسة الواقعية لا تمنحهن سوى الحق الأول

وفي مصر تصدت الدكتورة ابتهال يونس لحكم التفريق - الأول من نوعه - بينها وبين زوجها الدكتور نصر حامد ابو زيد .. ورفضت تنفيذ الحكم واعلنت مشاركتها لزوجها في كل ابحاثه ومؤلفاته التى حكم عليهما بسببها بالتفريق . ورغم الحملة النفسية التى تعرضت لها الدكتورة ابتهال من قبل جبهة التكفير واعضاء محاكم التفتيش الجديدة إلا انها واجهت الأزمة بصلابة وظلت إلى جوار زوجها .

ومازالت محاكم التفتيش الجديدة مستمرة .. والمرأة من اكثر الذين يعانون منها . ■



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

تفتح ابواب الزنازين ، فى عنبر رقم «٣» الخاص بالسياسيين ، فى السابعة صباح كل يوم .. لكن عبود الزمر لايخرج منها إلا فى الساعة الثامنة والنصف عندما يكون قد استيقظ من نومه .

هذه هى عادته منذ دخل ليمان طره ليقضى عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ، بعد أن اتهم فى قضية التنظيم الذى اغتال الرئيس الراحل انور السادات .. ويبدو انه لن يغير تلك العادة طوال سنواته الباقية فى السجن .

- تفتح زنزانته فى السابعة فلا يخرج إلا بعد ساعة ونصف
- زوجته ووالده يزورانه مرتين فى الشهر .. مرة عبر الأسلاك ومرة بشكل خاص
- مشهور بالنظافة والأناقة ولا يرتدى القميص والبنطلون
- يتدرب يوميا على حمل الأثقال ورفع الحديد .. ويلعب كرة القدم
- إفطاره جبن خال من الملح وغذاؤه لحم وخضار يطبخه بنفسه
- أقرب أصدقائه ابن عمه طارق الزمر .. ومنافسه ناجح إبراهيم
- المتطرفون قالوا ان التليفزيون حرام .. وهو يطلب مشاهدته !

هذا الشخص لا يحتاج لتعريف ، الجميع يحفظون من هو .. يذكرون جيداً الضابط الذى انضم لتنظيم الجهاد ، ثم أصبح اقوى رجل فيه ، عقل تنظيمى خارق ، لم يوظف إلا فى الإرهاب والاغتيال .. كان يحلم فى اكتوبر ١٩٨١ بانقلاب دموى يشبه ما حدث فى طهران إلا ان نصف

حلمه الاول فقط هو الذى تحقق .. فاغتال تنظيمه الرئيس الراحل انور السادات

نجح عبود فى اغتيال السادات ، قبل أن ينجح السادات فى القبض عليه ، لكن عبود الزمر سقط بعد ايام ، فانهار -لبعض الوقت- التنظيم الذى خطط للاستيلاء على

وزارة الدفاع والتليفزيون ثم على الدولة كلها .. ومات الرئيس وحوكم التنظيم والقى بعبود الزمر فى السجن .

عمره الآن ٤٥ سنة ، يقضى اجمل ايام عمره فى زنزانة بمفرده .. ينام على مرتبة اسفنج ارتفاعها خمسة سنتيمترات ، ويصر على أن يرتدى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

جلبابا ازرق بعد ان رفض « القميص والبنطلون » الزى الرسمى لاى سجين .. فالتزم باللون فقط ، وبقى مطيعاً ، لا يرفض امراً ، ولايذكر الضباط انه خالف قواعد السجن ذات يوم .

١٤ عاماً حدث فيها الكثير .. وهو هنا .

١٤ عاماً خرج فيها الكثيرون من الدين دربهم وضمهم عبود إلى التنظيم . وهرب آخرون .. وقتل غيرهم .. وعاد بعضهم مرة ثانية إليه . لكن الذى خرج ولم يعد هو تلميذه أيمن الظواهرى الذى لم يقض فى السجن سوى ثلاث سنوات ثم خرج لإحياء تنظيم الجهاد تحت اسم طلائع الفتح .. فانهار هذا التنظيم ايضاً ولم يجد اعضاؤه الجدد أى فرصة سوى أن يرفعوا اسم عبود فى قاعات المحاكم مقترنا باسم الظواهرى . عندما هتفوا « ياظواهرى .. ياعبود .. جيش محمد سوف يعود » .

عبود هذا الذى غرق اتباعه فى حمامات الدم لا يتوقف عن الابتسام . ابتسامة لا يمكن ان تجد لها وصفاً . هل هى ابتسامة رضاء ام سعادة ام سخرية ام مقاومة للأيام الثقيلة خلف القضبان ؟!

لا احد يعرف . ولكنه ملتزم ببرنامج صارم فرضه على نفسه ، لا يتغير كل يوم . يبدأ بالحمام اليومى . وخاصة انه معروف بالنظافة والأناقة . فثيابه دائماً مرتبة ونظيفة .. وهى نظافة لا تقارن على الإطلاق بالتلوث الفكرى والدموى الذى يحدثه اعضاء تنظيمه فى الشارع تحت راية ما يسمونه بالجهاد .

يتناول عبود إفطاره اليومى المعتاد بعد الحمام ، وهو عبارة عن قطعة جبن واحدة بدون ملح .. وخبز .. واحياناً زيتون .. وهو طعام يأتى إليه من زيارات زوجته وأبيه ..

بعدها يقرأ السجين الشهير الجرائد المسموح بدخولها إلى السجن .. وهى غالباً من الصحف القومية « الأهرام والأخبار والجمهورية » ، وربما يصادف خبرا عنه ، أو حديثا اجرى معه . ولكن تلك الأحاديث نادرة وخاصة ان عبود يطلب ان ترسل له الأسئلة ، ويجيب عنها كتابة .. ولعل اشهر تلك الحوارات التى اجريت معه كانت تتم عن طريق بعض المحامين ومندوبى منظمات حقوق الإنسان .

❝ عمره ٤٥ سنة ولن يخرج قبل عام ٢٠٠٦ ❞

عقب الإفطار لا يقوم عبود الزمر باى عمل فى السجن ، رغم انه محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .. لكنه يخرج من الزنزانة ويبدأ مع الإرهابيين الآخرين فى ممارسة بعض الألعاب الرياضية التى تبدأ بتمرينات السويدى وكرة القدم وحتى رفع الحديد والأثقال .

وقبل صلاة الظهر يبحث عبود مع زملائه عديدا من مشكلاتهم فى داخل السجن وخارجه .. ولعل أهم المشكلات التى بحثها عبود خلال السنوات الماضية قصة الحوار الذى اجراه معه وزير سابق ، ثم الحوار فيما بين اعضاء التنظيمين الإرهابيين « الجهاد » و« الجماعة الإسلامية » ، عندما طالب البعض منهم بقيادة مشتركة ، وثارت مشكلة الأسير « الزمر » والضرير « عمر عبد الرحمن » ، وأيهما أحق بقيادة الإرهاب . ولكنه صادف فى الأيام الأخيرة مشكلة التائبين المعتقلين الذين اصدر بعضهم بيانات ضد الإرهاب ، وبينهم حسن الهلوتى الذى عرف بتاريخه الطويل فى الإرهاب .. ثم اعلن توبته ، واعتبر انه يقود تمرداً ضد عبود فى السجن .

عندمايحين موعد الصلاة يذهب عبود إلى المسجد ، ويصلى ، ثم يستمع احياناً إلى الدروس التى تلقى فى المسجد على المساجين السياسيين .. وبعدها يعود إلى زنزانته حيث يقوم بإعداد طعام الغداء .. وهو غالباً خضار ولحم .. او « فرخة مسلوقة » .. مع قليل من الشوربة .. وعندما ينتهى من الطبخ يتناول طعامه مع ابن عمه طارق الزمر .

لقد كان طارق صبياً يافعاً فى مقتبل حياته عندما وجد نفسه منضماً للتنظيم ، فاصبح اصغر سجين فى قضية ١٩٨١ .. وهو الآن اقرب المقربين لابن عمه .. احياناً مايؤلف بعض الأفكار التى تسرب من السجن لتصل إلى اعضاء التنظيم فى الخارج . ثم بعد الغداء والقيلولة يذهب الاثنان معا إلى المسجد لصلاة العصر .

بعد الصلاة يعود عبود الزمر إلى الرياضة ، فيلعب الكرة .. يلعب هو بها فى الداخل .. بينما اتباعه فى الخارج يلعبون بالقنابل .. ثم يعود إلى الزنزانة التى تغلق حسب المواعيد الرسمية كل يوم فى السادسة ، بعد ان تتمم إدارة السجن على المساجين .

ولا يعرف احد إن كان عبود يمسك بطباشيرة ويكتب على الحائط عدد الأيام التى مرت ، وعدد الأيام الباقية ، واغلب الظن انه لم يفعل .. لانه سوف يحتاج لجدران كثيرة .. إذ لن يخرج عبود قبل عام ٢٠٠٦ ـ اعطانا الله واعطاه العمر ـ لكن المؤكد ان زنزانته ليست مميزة فى شىء .. بها مرتبة إسفنج ،



وبطانية ، وكوفرته ، وعلى جدارها ركب هو بنفسه رفين من الخشب .. ليضع عليهما الكتب والجرائد ، بينما يحتفظ باشيائه الخاصة فى حقيبة بجوار المرتبة ، بها اشياء عـاديـة : (شبشب ، مـلابس داخلية ، جلابيب زرقاء ، صابون ، ليفه ، مشط ، فرشاة لتصفيف الشعر ، وماكينة حلاقة لا تستخدم فى حلاقة ذقنه التى اطلقها منذ سنوات ويحفها بالمقص من حين لآخر) .

قبل النوم يقضى عبود وقته بين القراءة وصلاة المغرب والعشاء .. ثم ينام إلى ان يُرفع اذان الفجر ، فيصلى . ثم ينام مرة اخرى إلى الثامنة والنصف صباحاً .. وهو بهذا لا يسهر امام التليفزيون ، إذ ربما لم ير التليفزيون منذ سنوات ، وخـاصة ان بعض المتطرفين يعتبرونه كفراً . ولكن الطريف ان عبود تزعم منذ سنوات حركة طالبت إدارة السجن بان تسمح له مع بعض الإرهابيين بجهاز تليفزيون .. لكن مصلحة السجون رفضت الطلب .

وعبود الذى لم ينجب اطفالاً ، لاسباب فسيولوجية ، يتمتع بحق الزيارة مرتين فى الشهر .. الاولى خاصة . والثانية عبر الأسلاك . تزوره زوجته ووالده . ويحضران معهما كل ما يحتاجه من خضار وفاكهة ولحوم تكفيه حتى موعد الزيارة الثانية .

وبشكل عام فإن علاقاته قاصرة على مجموعة الجهاد ، واحياناً يلتقى بمحمود نور الدين زعيم تنظيم ثورة مصر . ولكن اقرب شخص إليه هو طارق الزمر ، وهو إن كان يلتقى بناجح إبراهيم المتهم فى نفس القضية إلا انه على خلاف فكرى معه وخاصة ان الثانى من زعماء الجماعة الإسلامية .

وينكر ضباط السجن ان عبود سجين عادى فى طلباته ، لا يطلب اى شىء شاذ مثل بقية المساجين .

وتلك هى طريقته فى قضاء حياته خلف القضبان ، وخلف الأيام الطويلة .. وهى لم تطل إلا لانه إرهابى قتل ودبر جرائم قتل واراد ان يخالف الشرعية والدستور والعقل المستنير ■

إعداد : **قسم التحقيقات**



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٥

إحباط مخطط إرهابى جديد للتخريب فى ٦ محافظات

الحبس ١٥ يوما لـ١٦ متهما بينهم ٦ تجار للأسلحة بأسيوط

المجموعة الإرهابية خططت لاغتيال شخصيات سياسية وأمنية والهجوم على منشآت حيوية وسرقة بعض محال المجوهرات

أحبطت أجهزة الأمن مخططا إرهابيا جديدا استهدف تنفيذ عدة عمليات تخريبية فى المنشات الحيوية واغتيال بعض الشخصيات السياسية والقيادات الأمنية والسطو المسلح على محال المجوهرات والكنائس فى ٦ محافظات هى: القاهرة والجيزة والقليوبية والمنوفية والدقهلية والمنيا. وتم إلقاء القبض على ١٦ متهما بينهم ٦ تجار للأسلحة بأسيوط تورطوا فى بيع أسلحة ومتفجرات لأعضاء المجموعة الإرهابية المنتمين لتنظيم مايسمى بالجماعة الإسلامية لاستخدامها فى مخططاتهم التخريبية.

وقد أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة أمن الدولة بحبس المتهمين المقبوض عليهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق، ووجه لهم عدة اتهامات.
والمتهمون هم: عصام محمد العوضى، وحامد إسماعيل محمد عليوة، وعوض كامل غيطاس، وعثمان عوض عثمان حجازى، وإبراهيم عبدالله حسن، وصابر عبدالله عبدالملك، ورأفت عبدالله عبدالملك، وكمال كامل سليمان، وأحمد عبدالعظيم على حسن، والسادات سليمان كامل سليمان، وطه محمود كريم محمد حامد، ونادى عبدالشافى عبدالعليم، ومحمد أحمد إبراهيم عفيفى، وإبراهيم عبدالمعطى إبراهيم، ونصر الدين محمود كريم، وحامد محمود كريم حامد.

وكان السيد حسن الألفى وزير الداخلية قد كشف فى حديثه الى «الأهرام» أمس الأول عن ضبط مجموعات إرهابية قبل قيامها بتنفيذ عملياتها.

وأكدت مصادر أمنية مسئولة لأحمد موسى مندوب «الأهرام» أن عمليات الاختراق الأمنى الناجحة للجماعات الإرهابية أسفرت عن رصد تحرك مجموعة إرهابية جديدة عدد أعضائها ٢٦ إرهابيا تم القبض على ١٦ منهم ولا يزال عشرة آخرون هاربين. كما كشفت المعلومات أن المجموعة الجديدة يتزعمها القيادى عثمان عوض حجازى أحد أعوان الإرهابى القيادى المتوفى طلعت ياسين همام. وقد اتخذ الإرهابى عثمان عوض من مدينة السنبلاوين بالدقهلية مركزا لنشاطه ولاستقطاب أعوانه. وقد أمكن ضبط أفراد المخطط الإرهابى وبحوزتهم كميات من الأسلحة والذخائر والأوراق التنظيمية والرسوم «الكروكية» ووسائل التمويه «والشفرات» وكذلك بعض الأموال. ومن خلال رصد تحركات المجموعة وبينما كان أعضاؤها يتساقطون فى أيدى أجهزة الأمن، تبين تورط ٦ من تجار الأسلحة فى أسيوط ببيع ٤ بنادق آلية وكمية من المتفجرات للمتهمين بمبلغ ١٦ ألف جنيه، وتم القاء القبض عليهم.

وأدلى أفراد المجموعة الإرهابية المقبوض عليهم باعترافات مثيرة فى التحقيقات التى تولاها ياسر رفاعى رئيس نيابة أمن الدولة العليا. وظهر من الاعترافات أن قائد المجموعة خطط لربطها بقيادات الجناح العسكرى الهاربة بالصعيد خاصة فى المنيا، كما وضع مخططا عدائيا لرصد عدة أهداف بالمحافظات الست لتنفيذ عمليات إرهابية.

وكشفت اعترافات المتهمين عن ان الإرهابى عثمان حجازى وهو خريج كلية الآداب ويشتغل بتجارة الدواجن فى الدقهلية قد شكل المجموعة الجديدة، وكلف معاونه المتهم طه محمود كريم الطالب بتجارة الأزهر، وهو من عناصر الجناح العسكرى لما يسمى بالجماعة الإسلامية فى ديروط، بتدبير الأسلحة، وأشارت الاعترافات إلى قيام قائد المجموعة بدفن الأسلحة فى منطقة المقابر المجاورة لمزرعة الدواجن المملوكة له بالسنبلاوين.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٥

المنيا: تنظيم «إرهابى» متخصص فى سرقة الآثار!

كتب عصام عبدالجواد:

ألقت أجهزة الأمن بمحافظة المنيا القبض على « فريد سالم » الذى تولى قيادة الجناح العسكرى للجماعات المتطرفة بالمنيا بعد مصرع الدكتور البشير محمد كمال الأمير السابق للجماعات .

كان « فريد سالم » - الذى عمل مدرسا باحد مدارس « ابو قرقاص » الإعدادية قبل تطرفه - يقود تنظيما « بابو قرقاص » تخصص فى سرقة الآثار ، وتهريبها من « تونا الجبل » ، و « تل العمارنة » ، و « بنى حسن » ، وبيعها لشراء الأسلحة بثمنها .

تم إلقاء القبض على ١٤ فردا من اعضاء التنظيم معه ، بينما تواصل اجهزة الأمن جهودها للقبض على ١٦ آخرين داخل مغارات الجبل.■

القبض على ثلاثة متطرفين في المنيا

مصر: كشف تنظيم لـ"الجماعة" يخطط لارتكاب "عمليات ارهابية"

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة امن الدولة العليا في مصر امس قرارا باعتقال ١٦ متطرفا شكلوا تنظيما دينيا ينتمي الى «الجماعة الاسلامية» في محافظة الدقهلية. وكشفت مصادر مصرية مطلعة لـ «الحياة» ان التنظيم يقوده عثمان عوض حجازي الذي ينسق مع عناصر «الجماعة» في الصعيد، وان التحقيقات «كشفت قيام التنظيم بالتخطيط لارتكاب عمليات ارهابية تستهدف اغتيال رجال الشرطة وتفجير منشات عامة في محافظة الدقهلية والسطو على محلات الذهب بهدف تمويل نشاط التنظيم».

وأوضحت المصادر «ان حجازي كلف احد معاونيه ويدعي طه محمود كريم بشراء اسلحة ومتفجرات من عدد من تجار السلاح وانه استطاع تدبير اربع بنادق الية وكمية من الذخائر والمتفجرات قام باخفائها في منطقة المدافن المجاورة لمزارع الدواجن في مدينة النسبلاوين وبدأ في اعداد برنامج تثقيفي لاعضاء التنظيم لتلقيهم افكار الجماعة الاسلامية كما نظم لهم دورات للتدريب على استخدام السلاح».

وذكر المصدر ان التنظيم يضم، اضافة الى حجازي وكريم، كلا من عصام محمد العوض وعوض كامل وحامد اسماعيل وابراهيم عبدالله حسن وصابر عبدالله عبدالملك وكمال كامل سليمان ورافت عبدالله واحمد عبدالعظيم علي ونادي عبد الشافي والسادات سليمان كامل ومحمد احمد ابراهيم ونصر الدين محمود كريم وحامد محمود كريم.

من جهة أخرى قبضت قوات الامن المصرية في محافظة المنيا امس على ثلاثة اشخاص للاشتباه في انتمائهم الى الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية». وقال مصدر امني ان الشرطة «قبضت على الثلاثة في قرية المحرص التابعة لمدينة ملوي وضبطت في حوزتهم اوراق تنظيمية مهمة، وتبين انهم من اعوان القيادي الفار فريد كدواتي قائد الجناح العسكري للجماعة الاسلامية المطلوب القبض عليه».

واضاف المصدر ان المتهمين الثلاثة اعترفوا خلال التحقيقات بمشاركتهم في اعمال ارهابية عدة وقعت خلال الاشهر الماضية في مدينتي ملوي وابو قرقاص، مشيرا الى «ان قوات الامن حددت شخصيات ثلاثة متطرفين قتلوا قبل يومين الشرطي محمد فهمي احمد وان جهودا تبذل للقبض عليهم».

في غضون ذلك قبضت قوات الامن على ايمن فؤاد وحسن عبدالمجيد. وافاد المصدر الأمني انهما من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في البداري. وانهما «أدليا بمعلومات مهمة عن الارهابي الفار محمد عبدالرحمن سلامة امير الجماعة في البداري».

واشار المصدر الى ان اللواء سيد عبدالرحمن وكيل المنطقة الجنوبية للامن المركزي في اسيوط توفي في بلدته (محافظة الغربية وسط الدلتا) اثناء وجوده على الطريق الزراعي السريع حيث تعطلت سيارته وعندما نزل لاصلاحها صدمته سيارة مجهولة لاذ سائقها بالفرار. وأوضح المصدر ان قوات الامن تجري تحريات واسعة لكشف غموض الحادث.

وزير الداخلية المصري لـ«الحياة»: التنظيم الدولي للإخوان والترابي ينسقان ويدعمان الارهاب

□ القاهرة - من عمرو عبد السميع:

■ كشف اللواء حسن الالفي وزير الداخلية المصري عن «اتصالات وتنسيق بين التنظيم الدولي للاخوان وجبهة الدكتور حسن الترابي في السودان والجماعات الارهابية».

وقال ان هذه الاتصالات «تضمنت جهوداً قام بها تنظيم الاخوان وجبهة الترابي لتوحيد فصائل الارهاب في مصر ودول عربية اخرى، ضمن مخطط يستهدف الانظمة الشرعية في هذه الدول».

وأكد اللواء الالفي في حديث اجرته معه «الحياة» (نصه في الصفحة ٥) وجود «دلائل كافية على دور مباشر للنظام السوداني وجبهة الترابي في دعم الارهاب» موضحاً «ان السودان صار أخطر ساحة للتحرك الارهابي في المرحلة الراهنة». وتحدث عن «تنسيق متعدد الاشكال بين عناصر من الاخوان في مصر وجبهة الترابي في السودان». ووصف ما يتردد عن خلافات بين الطرفين بأنها «تتعلق ببعض التفاصيل، ولا تمس الاهداف والغايات المتفق عليها».

واوضح وزير الداخلية المصري «ان إلقاء القبض على عناصر من جماعة الاخوان المنحلة في الاشهر الماضية يرجع الى تورطهم في مخطط عدائي وانتهاكهم للقانون».

ونفى أية صلة بين تحرك جهاز الامن لاحباط هذا المخطط والاستعداد للانتخابات النيابية المصرية التي ستجرى في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وقال «ان محاولة ادخال موضوع الانتخابات في هذا السياق ليست اكثر من تزييف متعمد وتضليل مقصود»، مؤكداً «ان وزارة الداخلية المصرية تلتزم الحياد الكامل في الانتخابات».

وقال وزير الداخلية المصري ان المشاركة الشعبية في مواجهة الارهاب «قائمة على أوسع نطاق، ولا اقصد فقط اللجان التي يشكلها مثقفون وسياسيون ومواطنون عاديون في القاهرة والمدن الرئيسية، فهناك مشاركة فعلية تاخذ صورة تعاون وثيق بين جهاز الامن والمواطنين في المناطق القليلة التي ما زال للارهاب وجود فيها».

وشدد على «حرص الحكومة عموماً، وجهاز الامن جزء منها، على اشراك الشعب في عملية مواجهة الارهاب لأنها ليست عملية امنية فقط، ولأن للشعب مصلحة مباشرة في إنهاء الارهاب».

حملات تأديبية على ديروط والقوصية بسبب شائعة عن وجود رفعت زيدان

كتب عادل البهنساوى:

تشهد حاليا ومنذ أسبوع قرى ومركزا ديروط والقوصية عدة حملات أمنية تأديبية، تقودها فرق الأمن المركزى وتحرسها إحدى المدرعات، وذلك بسبب معلومة وصلت إلى مديرية الأمن تفيد وجود «رفعت زيدان»، قائد الجماعة الهارب من أيدى قوات الأمن والمتهم فى عدة قضايا عنف داخل إحدى قرى المركزين.

قامت قوات الأمن خلال الأيام الماضية بمداهمة المنازل فى الساعة الثالثة أو الرابعة من صباح كل يوم، والاعتداء على الأهالى بالضرب، والقيام بالاعتقالات العشوائية، ومداهمة المنازل فى قرى مساره وبنى يحيى والمحمودية وبانوب وعزبة عبد الباقى بمركز ديروط. كما منعت قوات الأمن الإثنين الماضى سوق ديروط وقامت بطرد الأهالى والبائعين.



ذاكرة القرن العشرين

٢٩ آب (اغسطس) ١٩٦٦

السلطات المصرية تعدم سيد قطب

قد لا يبدو هذا الأمر واضحاً بما فيه الكفاية، ولكنه من الحضور بما يكفي للتساؤل الجدي عن العلاقة التي قامت ولا تزال قائمة بين نمو الفكر «الاسلامي» المتطرف، وبين انفتاح مفكري ذلك التطرف على الولايات المتحدة الاميركية. فاذا كان بعض ابرز قياديي التيارات المتطرفة يعيشون حالياً، أو عاشوا في الماضي، في الولايات المتحدة، ومنهم مثلاً الشيخ عمر عبدالرحمن ناهيك عن عشرات «الاصوليين» الباكستانيين والافغان وغيرهم من قادة التيارات والتنظيمات، فإن ما يلفت النظر، مثلاً، ان نجد في سيرة أحد أبرز مفكري الاصولية الاسلامية المعاصرة، المفكر المصري سيد قطب، انه لم يقرر في النهاية الانضمام الى حركة الاخوان المسلمين والعمل تحت جناحها وفي قيادتها الا بعد ان سافر الى اميركا ليمضي فيها عامين تقريباً بين ١٩٤٩ و١٩٥١، اذ كان لذينك العامين كما تقول الباحثة هالة مصطفى اثر كبير في توجيه فكره المعادي للغرب والمدنية الغربية. فلئن كان سيد قطب قد بدأ توجهاته الاسلامية بصورة عامة، سنوات قبل ذلك، فان زيارته الاميركية كانت هي التي حسمت الامور بالنسبة اليه وجعلته، حال عودته من الولايات المتحدة، ينضم الى جماعة الاخوان المسلمين التي اسندت اليه شؤون الدعوة، وولته رئاسة تحرير مجلتها المعروفة بالاسم نفسه.

قبل ذلك كان سيد قطب حائراً بين تيارات فكرية وسياسية عديدة تعصف في حياته دون ان يجد لنفسه مرسى حقيقياً، هو الذي بدأ حياته مثقفاً ليبرالياً، مشبعاً بالثقافة الانكليزية وبأفكار عباس محمود العقاد التحررية وبالميل نحو الأدب والنقد الادبي، مع مرحلة وجودية عبثية لم ينقذه منها الا اتجاهه الغامض نحو الاسلام الفكري خلال الحرب العالمية الثانية. وهو أمر قاده من الانتماء الفكري للاسلام، الى الانتماء العملي لحركة الاخوان المسلمين، ولكن بعد ان كان قد جعل لنفسه مكانة كناقد ادبي من طراز متميز (ونذكر في هذه المناسبة ان سيد قطب كان من اوائل النقاد الذين كتبوا عن روايات نجيب محفوظ الاولى وكان من غلاة المعجبين به). ومن المعروف ان سيد قطب من مواليد ١٩٠٦ في احدى قرى محافظة اسيوط، وهو عاش طفولته وربي في اوساط اسرة وطنية متدينة تدين بالولاء للحزب الوطني. وحين انتقلت الاسرة الى حلوان واصل الفتى سير تعليمه في دار العلوم ثم التحق بجامعة القاهرة حيث نال ديبلوم الفنون والاداب ليلتحق بالعمل الاداري كمفتش في وزارة التعليم، غير انه سرعان ما ترك السلك الاداري ليتفرغ للكتابة منذ ١٩٣٩.

على رغم ان سيد قطب لم يكن اسلامي الاتجاه في بداياته، فإنه أولع منذ شبابه بما في القرآن الكريم من جزالة اسلوب وصور فنية، ومن هنا كان واحد من اوائل كتبه كتابه عن «مشاهد القيامة في القرآن»، الذي وضعه في وقت كان متأثراً فيه بالنقد الانغلوساكسوني وبالصور المادية في الأدب، بل كاد يتجه فيه الى الماركسية لولا الضغوط التي مارسها عليه صديقه واستاذه عباس محمود العقاد.

والحال ان ذلك الكتاب عاد وأتى على سيد قطب، اذ دفعه اكثر واكثر باتجاه الفكر الاسلامي، فاذا به في المرحلة التالية يكتشف ويتأثر بافكار الاصلاحيين من امثال محمد عبده، وخاصة محمد رشيد رضا، فيتجه وجهة تنويرية غامضة بعض الشيء. غير ان تلك الوجهة كانت ضرورية حتى تقوده الى مرحلته التالية والأخيرة: مرحلة النضال الاسلامي المباشر في صفوف الاخوان المسلمين.

وهو منذ انضمامه الى هؤلاء، وبعد مرحلة مهادنة مع نظام يوليو الثوري، بدأ احتكاكه بالنظام بسبب كتاباته الصاخبة، في نفس الوقت الذي راح فيه يصدر ابرز كتبه الاسلامية تباعاً، ومنها «دراسات اسلامية» و«هذا الدين» و«المستقبل لهذا الدين» وخاصة «في ظلال القرآن» الذي لا يزال يعتبر الى اليوم، الى جانب كتابه «معالم على الطريق» ابرز الكتب المؤثرة في اجيال عديدة من الاسلاميين.

اشتد الصراع بين سيد قطب والنظام، فحكم عليه بالسجن ١٥ سنة بعد اعتقاله في العام ١٩٥٤ إثر حادثة المنشية (محاولة اغتيال الاخوان المسلمين الرئيس جمال عبدالناصر، وهي محاولة يرى الكثيرون اليوم ان اجهزة النظام رتبتها لكي تخدم كذريعة لضرب الاخوان المسلمين والتخلص منهم). غير ان السلطات عادت وافرجت عنه في ١٩٦٤ بفعل تدخل الرئيس العراقي عبدالسلام عارف لدى الرئيس عبدالناصر.

ولكن بعد شهور قليلة عادت السلطات الى اعتقاله مجدداً، بتهمة التخطيط لانقلاب عسكري ولأعمال تخريبية، وفي هذه المرة لم يحكم عليه بالسجن، بل بالاعدام الذي نفذ فيه وفي اثنين من رفاقه هما يوسف هواش وعبدالفتاح اسماعيل يوم ٢٩ آب (اغسطس) ١٩٦٦.

ويرى بعض الباحثين ان السبب المباشر لاعدامه انما كان كتابه «معالم على الطريق» الذي اعتبره النظام خطراً عليه.

ومنذ اعدامه يعتبر سيد قطب، في اوساط الاسلاميين، شهيداً، ويرى فيه الاصوليون المتطرفون زعيماً لهم، بينما يرى الاخوان المسلمون المعتدلون انه انما خرج عن صفوفهم منذ جعل التطرف سبيلاً للنضال.

ابراهيم العريس



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

مصر: خلاف خطير بين زعيم «الجهاد» ونائبه

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ تفجرت خلافات خطيرة بين الدكتور ايمن الظواهري زعيم جماعة «الجهاد» الذي يعيش حاليا في سويسرا وبين نائبه الدكتور سعيد عبدالعال الذي يحمل اسما حركيا هو الشيخ عبدالقادر بن عبدالعزيز.

والمعروف ان عبدالعال هو منظم جماعة «الجهاد» وكان الف كتابا قبل سنوات تحت عنوان «العمدة في اعداد العدة» يعد المرجع الرئيسي لـ «الجهاد» وحتى وقت قريب كان الاعتقاد سائداً بان مؤلف الكتاب هو ايمن الظواهري.

وجاء الخلاف اثر اقدام نشرة «المجاهدون» التي يصدرها الظواهري في سويسرا على نشر حلقات من كتاب الفه عبدالعال عنوانه «الجامع في طلب العلم الشريف» اعتبر المؤلف ان النشرة حرفت فيه ما اساء اليه.

وتلقت «الحياة» بيانا امس عبر الفاكس حمل توقيع «المرصد الاعلامي الاسلامي». وهي جهة يعتقد انها تضم عددا من قادة جماعة الجهاد ممن اعلنوا اخيرا الانفصال عن الظواهري.

وجاء في البيان «من المرتكزات الاساسية التي من اجلها اسس المرصد الاعلامي الاسلامي نصر المستضعفين واحقاق الحق حيث كان وتوفير منبر اعلامي للهيئات والشخصيات الاسلامية التي تعوزها الحاجة وضعف الامكانات للتعبير عن نفسها والمطالبة بحقوقها ودفع الشبهات وابطال الاباطيل التي تروج لها وسائل الاعلام ضد الاسلام وايجاد صوت اسلامي اصولي يسهم في طرح القضايا المصيرية والواقعية من منظور اسلامي.

وانطلاقا من هذه المرتكزات، وصل الينا بيان من الشيخ عبدالقادر بن عبدالعزيز موجه الى المسلمين يحذرهم فيه من الكذب والتزوير والخداع بعنوان بيان وتحذير». وجاء فيه: «من علي الله بتأليف كتاب اسميته «الجامع في طلب العلم الشريف» اشتمل على بيان ما يلزم طالب العلم الشرعي منذ ان يشرع في طلبه الى ان يصير مفتيا وذكرت في المقدمة انه لا يجوز لأحد ان يختصر شيئا من الكتاب او ان يبدل فيه حرفاً. وفي اشارة الى نشرة «المجاهدون» قال البيان: «ان الكتاب تم اللعب به وتحريفه حيث تم تغيير اسم الكتاب الى «الهادي الى سبيل الرشاد في معالم الجهاد والاعتقاد» واختصاره في نصف حجمه الاصلي البالغ نحو الف صفحة من القطع الكبير، واختصار كتابي هو خيانة للامانة التي ائتمن عليها المسلمون بنص في مقدمته انه لا يحل لأحد ان يختصره». ولفت الى انه تم حذف مقدمة الكتاب التي كتبها ووضعت مقدمة اخرى نسبت اليه واعتبر ذلك «كذبا وتزويراً وافتراء» واضاف: «لا يحل لأحد ان يطبع مثل هذا الكتاب المفترى او ان ينسب الي». ورأى «ان كل من يشارك في طبع ونشر وتوزيع الكتاب المحرف يشارك في الاثم والعدوان».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥

مصر: مقتل متطرفين في المنيا ومسؤول بارز في "الجماعة الاسلامية"

☐ القاهرة - «الحياة»:

■ قتلت قوات الامن المصرية في محافظة اسيوط امس أحد القادة البارزين في الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية» في معركة وقعت في مدينة البداري.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان معلومات وصلت الى اجهزة الامن تفيد ان القيادي الفار حسام فتحي عبدالسلام (٢٦ سنة) يتردد على منزل خالته في مدينة البداري بين فترة واخرى، وانه يقيم في مخبأ في منطقة المقابر القريبة من قرية الشيخ عيسى فتوجهت قوة من الشرطة لاعتقاله. وطالبه رجال الامن بتسليم نفسه لكنه رفض وبادر باطلاق النار على رجال الشرطة مما اضطرهم الى الرد عليه بالمثل ووقعت معركة بين الطرفين انتهت بمقتله.

واضاف المصدر ان القتيل متهم بالمشاركة في «عمليات ارهابية» عدة وقعت في مدن الصعيد خلال الاشهر الماضية ومطلوب اعتقاله منذ عام ١٩٩٢ عندما شارك مع قائد الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في ديروط جمال فرغلي هريدي في مذبحة اسفرت عن مقتل ١٣ مسيحياً، وانه يعد حاليا احد اهم مساعدي قائد الجناح العسكري في الصعيد رفعت زيدان الفار من ملاحقة الشرطة. وأشار المصدر الى ان قوات الامن ضبطت في المخبأ كمية من الذخائر ومسدساً ومستندات مزورة واوراقاً تنظيمية تخص تنظيم «الجماعة الاسلامية».

الى ذلك، قتلت الشرطة أمس متطرفين اثنين في مدينة العدوة التابعة لمحافظة المنيا.

وقال مصدر أمني لـ «الحياة» ان مكمناً للشرطة في منطقة تقع بين قريتي البسلقون وعزبة تيني رصد شخصين يحمل احدهما سلاحاً الياً بطريقة ظاهرة، فطلب رجال الامن منهما ابراز بطاقات الهوية، الا انهما تحصنا خلف أحد السواتر الطبيعية في المنطقة وأطلقا النار على قوات الأمن التي ردت عليهما بالمثل ودارت معركة بين الطرفين انتهت بمقتل المتطرفين.

وفي المنيا اعتقلت قوات الامن امس احد اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في مدينة سمالوط، وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان الشرطة اعتقلت المتطرف احمد رمضان في قرية الخزيجين وكشفت التحقيقات معه انه كان يقوم بتوصيل الاسلحة الى المتطرفين هناك لتنفيذ «العمليات الارهابية».

واضاف المصدر ان المتهم ارشد القوات عن بعض مخابئ المتطرفين في سمالوط وتقوم القوات بمطاردتهم لاعتقالهم. واعتقلت قوات الامن في قنا امس ١٧ متطرفاً في حملة شنتها على مدينة فرشوط.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان قوات الامن شنت الحملة لاعتقال المتطرفين الذين سطوا على مصرف القرية في مدينة ابو تشت قبل اربعة ايام وسرقوا مبلغاً من المال بعد ان قتلوا احد الصرافين.

واضاف ان القوات شنت الحملة على مدينة فرشوط بعد ان اكدت التحريات ان المتطرفين الذين نفذوا الهجوم على المصرف هربوا اليها



مصرع مسلحين حاولا الهجوم على كمين شرطة بالمنيا

تمكنت اجهزة الأمن بالمنيا من قتل مسلحين أطلقا الرصاص على كمين شرطة بمركز العدوة، عندما حاول ضباط الكمين استيقافهما بعد أن لاحظوا ان أحدهم يحمل بندقية آلية.

وكان ضباط كمين الشرطة بين قريتى اسلقون وعزبة منيسى بالعدوة قد اشتبهوا فى شخصين يقتربان من الكمين وفوجئوا ان أحدهما يحمل بندقية آلية وعند محاولة ضبطهما هربا الى الزراعات وأطلقا وابلا من الرصاص تجاه أفراد الكمين الذين بادلوهما اطلاق النار حتى لقيا مصرعهما، وتم اخطار النيابة لمباشرة التحقيق وتجرى أجهزة الأمن تحريات مكثفة لتحديدهما.



الإرهاب وسياسة الضربات الإجهاضية

تتوالى الضربات الناجحة التى يوجهها جهاز الأمن المصرى لمخططات الإرهاب وأعماله المجنونة.. وهناك ملاحظات عديدة على هذه الضربات الامنية المتكررة نستطيع ان نذكر اهمها فيما يلى :

أولا : أنها كلها ضربات اجهاضية بمعنى انها تمسك بالبؤرة الارهابية وافرادها فى حالة تلبس ولكن قبل ان يكتمل استعدادهم او يبدأوا فى ارتكاب جرائمهم.. وفى كل الحالات تتمكن اجهزة الأمن من اصطياد كل افراد البؤرة الارهابية او غالبيتهم العظمى ومداهمة اوكارهم والاستيلاء على مافيها من اسلحة ومعدات وذخائر ومتفجرات ووثائق غالبا ماتكون محتوية على معلومات ذات اهمية كبيرة.

ثانيا : ان هذه الضربات الإجهاضية الناجحة تستند الى قاعدة معلومات واسعة النطاق جزء منها محلى والجزء الآخر يأتى من الخارج بمعنى ان جهاز الامن المصرى قد وسع المصادر التى يستقى منها معلوماته على النحو الذى يتناسب مع تحول الارهاب الى ظاهرة عالمية.. وواضح ان جهاز الأمن يعتمد فى تجميع معلوماته على اختراق شبكات الارهاب المحلية والخارجية باسلوب علمى دقيق بحيث أصبح ممكنا ان نقول انه اصبح للامن المصرى عيونه وآذانه القوية فى كل مكان يمكن ان يأوى اليه الارهابيون او يقيموا فيه بؤرهم الصديدية القاتلة.. وواضح ايضا انتقال جهاز الامن من سياسة «الضرب فى المليان» عند مطاردة الارهابيين الى سياسة القبض على الارهابيين احياء كلما امكن ذلك قد ساعد الجهاز على الحصول على معلومات قيمة من هؤلاء الارهابيين انفسهم اثناء استجوابهم.. وهذا مصدر للمعلومات لاينبغى ابدا اهداره فى اى وقت من الاوقات.. كذلك يمكن القول بأن قاعدة المعلومات الواسعة لجهاز الامن المصرى تستند فى جزء منها الى تنشيط التعاون الدولى ضد الارهاب وتبادل المعلومات المثمرة فى هذا الشأن مع العديد من الدول الصديقة والشقيقة من خلال الاتفاقات الدولية التى ابرمت بهذا الخصوص خلال العامين الأخيرين.

ثالثا : ان اختراق جهاز الأمن المصرى لشبكات الارهاب لم يقتصر على المستوى المحلى وحده وانما امتد الى الانشطة المساندة للارهاب اينما كانت بما فى ذلك انشطة الجماعات المتمسحة بالاسلام تحت شعارات راديكالية والتى تتعاون مع الانظمة العربية الشاذة مثل نظام البشير - الترابى وواضح فى حديث اللواء حسن الالفى لصحيفة «الحياة» اللندنية اليوم ان مصر تملك قاعدة معلومات متكاملة عن العلاقة بين تنظيمات الترابى وبين التنظيم الدولى للاخوان المسلمين وبين مايسمى بجماعة الجهاد او الجماعة الاسلامية فى مصر.

رابعا : ان المراقب لهذه الضربات الامنية الاجهاضية يتأكد له دون حاجة الى ذكاء شديد ان الارهاب قد تحول فعلا لا قولا.. عمليا لانظريا فحسب الى جزء من الجريمة المنظمة فى اى بلد يعمل فيه.. ففى الضربة الاجهاضية التى نشرت انباؤها اليوم فى صحف الصباح يتضح تورط ٦ من تجار السلاح فى اسيوط فى بيع الاسلحة والذخائر المهربة بطريقة غير مشروعة الى بؤرة الدقهلية الارهابية التى تكونت فى السنبلاوين تحت راية مايسمى بالجماعة الاسلامية.

خامسا : ان الملاحظ ان بؤر الارهاب التى ضاق عليها الخناق فى محافظات الصعيد بدأت تحاول الامتداد شمالا الى الدلتا ومحافظاتها الآمنة.. وبديهى ان الارهابيين ظنوا ان تركيز الامن على الجنوب سوف يعنى ضعف عيونه فى الشمال ولكنهم فوجئوا بأن للامن فى الشمال عيونا اكثر حدة ويقظة لأنه جهاز الامن المصرى لايتعامل مع امن الوطن بالقطاعى و انما يحرص على تطبيق سياسيات امنية متوازنة فى كل الوطن على امتداده الجغرافى لاتترك لهؤلاء المجرمين ثغرة ينفذون منها.

■ وباختصار يمكن القول بأن السياسة الامنية القائمة على الضربات الإجهاضية هى السياسة الاكثر عصرية وهى السياسة التى تشهد لجهاز الامن بالكفاءة.. وتفتح الباب لأفول نجم الإرهاب فى كل مكان على ارض مصر سواء فى الشمال او فى الجنوب ولابد ان تستمر هذه السياسة حتى يتم استئصال الارهابيين من الجذور.

المحـــرر



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥



اللواء حسن الألفي .. يتسم عن غيره من وزراء الداخلية السابقين .. بميزتين أساسيتين .. الأولى عفة اللسان .. والثانية قلة الكلام ..!! فالرجل يتعامل مع المنصب من خلال منظور سياسي .. وبالتالي يرى أنه مطالب بتقديم صورة مشرفة للحكم الذى يستند أول مايستند إلى الحرية ، والديمقراطية ، والنزاهة ، والطهارة .

أيضاً .. لقد أدرك بالتجربة .. أن مواجهة الارهاب تأتي بالعلم ، والتخطيط ، والعمل .. ولعلنا نذكر أن وزيراً سابقا للداخلية تعود على أن يصرح بين آونة وأخرى : «قطعنا دابر الارهاب» .. ثم يفاجأ في اليوم التالي بعملية كبيرة غادرة تستهدف أرواح ، وممتلكات المواطنين .

● ● ●

من هنا .. عندما يدلي اللواء حسن الألفي بحديث مطول لصحيفة الحياة اللندنية يذكر فيه حقائق عدة عن نشاط الاخوان المسلمين ، وتآمر حسن الترابي ، وإعلان «الوحدة» بين فصيلتين من أخطر ، وأهم فصائل الإرهاب .. فلابد على الفور أن نتوقف طويلا أمام كلماته ونوقن بأن الرجل لم يصل إلى تلك النتائج .. إلا بعد جهد شاق .. ومتابعة مستمرة .. وبعد أن وضع يديه على كافة الوثائق ، والأدلة التي تدمغ أفعال الخسة ، والدناءة .

● ● ●

إن ترابية السودان في محاولة لإبعاد جريمة الارهاب عنهم .. يزعمون بأن مراكز تدريب الإرهابيين التي يجرى الحديث عنها .. إنما هي مجرد مزارع ..!! لذا .. عندما ينجح جهاز الأمن بقيادة حسن الألفي في إلقاء القبض على بعض العناصر التي أدلت بتفصيلات دقيقة عن هذه المزارع .. مواقعها .. أسلوب العمل فيها .. أنواع الأسلحة التي يتم التدريب عليها .. «تلقينات» الشر التي يرددونها صباحاً ومساءً على آذان بعض الشباب المضلل .. فعندئذ يجب أن يتوارى حسن الترابي خجلا .. لأن كل تبريراته ، وادعاءاته ثبت كذبها خصوصا .. وأن العناصر التي قدمت هذه المعلومات الدقيقة مستعدة لمواجهته .. بل إن منها من أبدى استعداده .. لكي يأخذه من يده ويقوده إلى أماكنها داخل وطنه .. السودان .

● ● ●

في نفس الوقت .. لقد حسم وزير الداخلية .. قضية مهمة تتعمد أطراف بعينها إثارتها .. ومن بين هذه الأطراف ـ للأسف ـ أعضاء بالنقابات المهنية ـ وهي قضية الربط بين ضبط عدد من قيادات الاخوان المتورطين وبين الانتخابات .. حيث أكد اللواء حسن الألفي أن المسألة بعيدة عن ذلك تماماً .. لاسيما وأن كل إجراء يتم وفقاً للقانون والدستور .. اللذين يحترمهما الحكم ايما احترام .. ولايقبل أن يحيد عنهما أبداً .

● ● ●

على أى حال .. مادام القانون هو الفيصل .. فلن يتعرض كائن من كان إلى ظلم من أى نوع .. فكم من أناس ألقت الشرطة القبض عليهم وأمرت النيابة بحبسهم ثم برأ القضاء ساحتهم .. ولم يحدث أن الدولة ممثلة في أى جهاز من أجهزتها أخذت موقفاً مضاداً .

على الجانب الآخر .. فإن الدستور ـ كما أكد الرئيس مبارك بالأمس ـ هو الذى يحدد شروط وعمليات ، ومواصفات العملية الانتخابية .. فلماذا إذن التشكيك ، « ولى » الحقائق ، والاصرار على اختلاق مشكلة من لامشكلة ..؟؟

● ● ●

مرة أخرى .. أحيى وزير الداخلية على حديثه الصريح ، المتزن ، المحسوبة كلماته بعناية ، والذى اختير توقيته كذلك بوعى وفهم .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

قضية ورأى

مشكلة هذه الجماعات انها لا تفرق بين الاسلام وارائها .. فتعتقد ان كل من يخالفها في الراى مرتد وكافر ، والتحاور معه لا يكون الا بالفتاوى الجاهزة لاهدار دمه !!

مع ان الفتوى هي اجتهاد بشرى يصيب ويخطيء الا انها استطاعت بالفتاوى تسخير البعض لتنفيذ ماتراه من اجتهادات واراء تخدم مصالحها .

والدليل على ذلك ان كل من اغتالته تلك الجماعات كان يخالفها في الراي وافتت باهدار دمه .. بداية من الشيخ د . الذهبى صاحب المؤلفات الاسلامية الرصينة الذى اغتالته ، جماعة التكفير والهجرة ، حتى امام جامع باريس الذى اغتيل في فرنسا اخيرا هذا غير من تحاول اغتياله معنويا وبالحاح وبلا هوادة مستعينة في ذلك بجناحها المدني !

من هنا ندرك ان المعركة ليست مع الرصاص المنطلق يمينا ويسارا محملا بالفتاوى بقدر ماهي مع الفكر الذى تسرب داخل العقول الخواء المليئة بالهواء الفاسد .. ولذلك دور وسائل الاعلام اشد خطرا من اى دور اخر .. والمدرسة المسئولة الاولى عن تشكيل عقول النشء هي خط الدفاع الاول والاخير من ذلك نرى ان وزير التعليم مسئوليته كبيرة ويحتاج الى التاييد والمعونة من كل الاجهزة المعنية وبلا حدود ذلك اذا كنا نريد مواجهة حقيقية .

محمود عطية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٥

هذه هي جريمتنا !!

لقد رفض حزب العدالة الاجتماعية منذ البداية المزايدة على الارهاب والارهابيين ونذر جريدته «الوطن العربي» لمحاربة المتاجرين بالدين الذين يرتدون عباءة الاسلام زوراً وبهتاناً وكانت هذه هي جريمتنا التي يحاربنا الارهابيون بسببها فتارة يرسلون تهديداً بالقتل واخرى باهدار الدماء وكل هذا لن يجعلنا نتراجع قيد انملة عن المواجهة والمكاشفة لقد تعادلف بعض الساسه في مصر مع عناصر العنف السياسي .

وللأسف فهناك شخصيات هامة في هذا البلد تتظاهر بالدفاع عن الوطن وهم اول الذين يوجهون له الطعنات من الخلف .

لقد عقد اجتماع سري في احد المكاتب بوسط القاهرة حضره قيادات الارهاب وعدد من الزعماء «الوطنيون» اتفقوا فيه على اسقاط الحكومة ووزعوا فيه المناصب ظناً منهم ان بوسعهم الوصول الى كرسي الحكم باسم الاسلام.

وهم لا يعلمون ان شعب مصر الحر يابى ان يحكمه مجموعة من «المرتزقة» ونحن لانريد ان نفصح عن الاسماء اللامعة التي حضرت اجتماع الارهابيين حرصاً على ماتبقى لهم من كرامة .

ونقول لهم اخيراً ان ملايين الدولارات التي تتلقونها سوف تنفذ «وماعند الله باق»

● والشعب المصري يدرك جيداان الازمات الاقتصادية التي تواجه البلاد لن تحل بالمزايدات ولكن بالعمل والجاد "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم .

ونحن نحارب الارهاب فيجب ان يعلم الارهابيون اننا حملنا اكفاننا على ايدينا ان عداءنا للارهاب لن يقل عن عدائنا لاسرائيل ومن احب لقاء الله أحبُ اللهُ لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه فيارب اقبض ارواحنا ونحن نجاهد اعداءك الذين كفروا بتعاليمك واساءوا الى رسالة نبيك الاعظم محمد صلى الله عليه وسلم فاللهم انصرنا عليهم .

قال تعالي (والله خير حافظا وهو ارحم الراحمين)

صدق الله العظيم

مراقبا :

د. محمد عبد العال .



كيف تنكر الشيخ عمر عبد الرحمن فى زى امرأة قبل هروبه الى السودان ؟!

عندما فرض التحفظ على الشيخ عمر عبد الرحمن فى منزله بالفيوم عام ١٩٩٠م استطاع ان يخدع رجال الامن بان ارتدى زى امرأة منقبة وغادر منزله بالفيوم فى سيارة اجرة الى محافظة اسيوط لكى يمتثل امام رئيس محكمة اسيوط للامن المستعجلة الذى الغى قرار التحفظ وبهذا لكم استطاع عمر عبد الرحمن ان يغادر مصر الى السعودية لاداء فريضة الحج ونما الى السودان ومن السودان الى امريكا وقبل ان يتكلم عن تعاجل عملية الهروب يهمنا ان نلقي الضوء على هذه الشخصية من الالف الى الياء



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٥



تمديد حبس مسؤول في «الاخوان»

■ القاهرة - «الحياة» بدا في مصر امس ان المواجهة بين الحكومة وجماعة «الإخوان المسلمين» في طريقها الى تصعيد جديد، إذ أصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة امن الدولة العليا قرارا بتمديد حبس الدكتور حلمي عبدالعزيز الجزار أحد القادة البارزين في «الاخوان» لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات التي تجري معه في قضية اتهم فيها الجزار بالانضمام الى تنظيم سري يهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة وحيازة وإحراز مطبوعات تحوي هجوماً على النظام القائم في البلاد. واصدرت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية أمس بيانا اعلنت فيه ان قوات الشرطة شنت حملات دهم اخيراواعتقلت عدداً من الاشخاص في الاسماعيلية ومدينة التل الكبير وأورد البيان أسماء ١١ شخصا.



رفعت زيدان يقود التنظيم الارهابي الجديد في الصعيد

المتطرفون اشتروا ٤ مقابر في السنبلاوين لدفن الأسلحة !!

كتبت - نجوى عبدالعزيز :

كشفت امس تحقيقات نيابة امن الدولة العليا مع اعضاء التنظيم الارهابي الجديد الذي يضم ٣٠ متطرفاً من الجماعات الاسلامية ، قيامهم بوضع مخطط ارهابي يستهدف قتل كبار المسئولين بالحكومة والاعداد لضرب السياحة والاقتصاد القومي في البلاد ، واعدوا لذلك المتفجرات والاسلحة عن طرق ٧ من كبار تجار السلاح من بينهم مخبر بمباحث امن الدولة واعترف تفصيلياً في التحقيقات ، كما قررت النيابة باشراف المستشار هشام سرايا المحامي العام للنيابة حبس ١٨ ارهابياً منهم واصدر قراراً بسرعة القبض على الارهابي الهارب من حكم الاعدام رفعت زيدان الذي يتزعم التنظيم و١١ اخرين . وجهت النيابة للتنظيم عدة اتهامات بينها اعادة تشكيل وادارة تنظيم سرى مناهض لقلب نظام الحكم وحيازة واحراز اسلحة وذخائر ومواد تى . ان . تى في غير الاحوال المرخص بها قانوناً لارتكاب اعمال ارهابية وتخريبية داخل البلاد ومحاولة ضرب الاقتصاد القومي والاضرار به وحيازة منشورات مناهضة تحوى فكر التنظيم ..

تولى التحقيق ياسر رفاعي وهشام بدوى وشريف عبدالنبي وهاني برهام رؤساء النيابة وهشام عبدالمعطى وعمرو فاروق وحسام هلال وكلاء النيابة . اكدت اعترافات المتهمين في التحقيقات وجود الارهابي رفعت زيدان داخل الصعيد وانه يعيش ويتنقل وسط الزراعات والمناطق الجبلية باسيوط .

تبين ان الارهابي عثمان عوض حجازى تولى مسئولية تنظيم الجماعة الاسلامية في الدقهلية بعد القبض على قيادات الجماعة وتولى عقد لقاءات سرية في منطقة المقابر بقرية طمبول بالسنبلاوين بجوار مزرعة الدواجن التي يمتلكها والده كما تبين انه حاول الاتصال بقيادات الجماعة بالقاهرة والوجه القبلي لتلقى تكليفات لتنفيذ أى عمليات ارهابية في المنصورة و٥ محافظات اخرى وكلف المتهم طه محمود كريم باجراء تلك الاتصالات على اعتبار انه من ديروط وكلفه بشراء اسلحة نارية وسلمه ١٦ الف جنيه من ٣ شهور واستطاع كريم احضار ٤ بنادق آلية وطبنجة وذخائر ونصف كيلو ديناميت وقام عثمان باخفائها في ٤ مقابر بالسنبلاوين . واجرى المتهم اتصالا بالقيادي الهارب رفعت زيدان باسيوط وكشفت الاعترافات ان المتهم عثمان عوض كلف احد اعضاء المجموعة برصد الاماكن الهامة بمدينة المنصورة وتبين انضمامه الى التنظيم منذ عام ١٩٩٠ لتكوين ما يسمى بالخلافة الاسلامية . واكدت اعترافاتهم ان نظام الحكم معاد للجماعة ويجب قتالهم ، والعمل على ضرب حركة السياحة في البلاد وتبين انه كان يحضر الدروس واللقاءات مع اعضاء الجماعة في مساجد بالسنبلاوين وعقب اعتقال قيادات الجماعة تولى هو المسئولية كاملة .

واخذ يتنقل باعضاء الجماعة في المناطق الزراعية للقيام بأى اعمال ارهابية وقام بسرقة ١٦ الف جنيه من مزرعة والده ومول بها التنظيم لتكوين جناح عسكرى تزعمه طه محمود واوضح كيفية اخفائه للسلاح في التراب بالمقابر الاربع . ومن بين الاسلحة التي اشتروها سلاح آلى هدية لرفعت زيدان و٢٠٠٠ جنيه لانه اصبح يعاني من الفقر لتشديد الحصار الامني في اسيوط . وكشفت اعترافات المتهم طه محمود كريم ٢٥ سنة، طالب بالسنة الرابعة بجامعة الازهر عن بدء انضمامه للجماعة في عام ٩٠ بديروط تحت قيادة جمال هريدى ورفعت زيدان وخالد قريش وكان يتولى ادارة التنظيم بالصعيد واثناء تواجده بالقاهرة تمكن من تجنيد اعداد من الشباب في الحي السابع والثامن بمدينة نصر اثناء تواجده بالمدينة الجامعية هناك كما جند شقيقه نصر الدين الذي يدرس باسيوط وشرح الارهابي طه كريم كيفية ايوائه لـ ١٤ متطرفاً لقوا مصرعهم في مواجهات مع رجال الامن من بينهم ياسر زكي الذي لقى مصرعه في وكر الزاوية وعصام كرام وكشف عن قيامه بايواء رفعت زيدان منذ شهرين قبل القبض عليه في منزل يمتلكه شقيقه تحت الانشاء فكان يتولى اخفاءهم في منطقة الحمرا باسيوط ومن خلال ذلك اصطحب الارهابي ابراهيم عبدالمعطي محمد الى المنوفية لحفل زفاف لينشد هناك ثم استغل ذلك وبدأ الاتصال بالاعضاء بالمنوفية وخاصة اميرهم احمد عبدالرازق بهدف عمل تنسيق للعمل الجهادى في المحافظات الست وكمان يقوم بدور الاتصال بين اعضاء وجه بحرى وقبلى ثم انقطع الاتصال بين اعضاء التنظيم الـ ٣٠ والقيادات نتيجة هروبهم في الجبال والزراعات وبدأوا في الاتصال بناجح ابراهيم في السجن عن طريق شقيقته وتدعى ام عصام لارشادهم عن اماكن القيادات بالخارج ونظراً لتشديد الحراسة في السجن لم يتمكن من نقل التكليفات الهامة من ناجح اليهم .

«أسماء المتهمين»

عثمان عوض عثمان حجازى ، رفعت محمد هلول ، طه محمود كريم ، محمود محمد على ، مصطفى محمد فتحى حمزة ، على اسماعيل عليوه ، سامح محمد النبوى ، بهاءالدين عبدالمنعم البطل ، عوض كامل ، سامح محمود العوضى ، نشأت محمد سلاما ، رفعت زيدان ، محمد عبدالله احمد ، ابراهيم عبدالله حسن ، صابر عبدالله عبدالمالك ، جمال سليمان عبدالله ، رأفت عبدالله ، احمد عبدالعظيم حسنى ، ناجى عبدالشافى عبدالعليم ، جمال سليمان عرابى ، محمد ابراهيم عفيفى ، ابراهيم عبدالمعطى ابراهيم ، احمد عبدالرازق عبدالمجيد ، نصرالدين محمود .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ اغسطس ١٩٩٥

استغلال ٧ بنات

وكشفت الاعترافات ان تجار السلاح وهم احمد عبدالعظيم ، وصابر عبدالله ، ورافت عبدالله ، وانور سليمان ووالده ، ومخبر بامن الدولة كمال كامل سليمان ، وحمد عبدالله ، تعرفوا على اعضاء التنظيم عن طريق همزة الوصل ابراهيم عبدالله مستغلين حاجته لتزويج بناته السبع كبيرات السن وزوجوا منهن لاعضاء الجماعة وكان همزة الوصل بين التنظيم ورفعت زيدان وكان يقوم بنقل الاسلحة من التجار الى المقابر بالدقهلية لزعيم التنظيم . واثناء قيام رفعت زيدان بمحاولة قتل مخبر امن الدولة طلب منه اعضاء التنظيم بالتروى لصغر العملية وابلغوه القيام بعملية جهادية كبيرة تستهدف كبار المسئولين ولم يطلقوا رصاصة عليه واعتبروها عملية صغيرة واكد اعضاء التنظيم ان رفعت زيدان يعاني من حالة فقر شديدة وانه لم يتناول طعاماً لمدة يومين ولم يستحم لمدة شهرين لاقامته داخل مغارات بالجبال .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

تحقيقات نيابة أمن الدولة تكشف عن قيام الإرهابى الهارب رفعت زيدان بمحاولة إعادة تنظيم صفوف الجماعة الإسلامية

كشفت نيابة أمن الدولة العليا النقاب صباح أمس عن نتائج التحقيقات فى قضية التنظيم الإرهابى المعروف باسم «محاولة إعادة تشكيل صفوف الجماعة الإسلامية» حيث أكدت التحقيقات أن الإرهابى الهارب رفعت زيدان المحكوم عليه بالإعدام فى أكثر من قضية إرهابية قام بتشكيل بؤر إرهابية فى عدة محافظات تمهيدا لإعادة توحيد صفوف الجماعة المسماة بالإسلامية للتنسيق بين أفرادها والقيام بعمليات تستهدف ضرب السياحة للتأثير على الدخل القومى للبلاد واغتيال عدد من الشخصيات العامة بهدف إحداث بلبلة فى أوساط الرأى العام.

وقد أعلن المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا نتائج تلك التحقيقات التى باشرها شريف عبدالنبى وهشام بدوى رئيسا نيابة أمن الدولة العليا، التى أكدت أن القضية تضم ٣٠ إرهابيا فى محافظات المنوفية والمنصورة وأسيوط والقاهرة، وأن النيابة قد أجرت تحقيقات موسعة مع ١٨ إرهابيا هم: عثمان محمود عثمان، طه محمد كريم، عوض كامل عوض غيطاس، إبراهيم عبدالمعطى إبراهيم، حامد إسماعيل عليوة، نصر الدين محمود كريم، إبراهيم عبدالله حسن، محمد عبدالله أحمد، أحمد عبدالعظيم على حسين، كمال كامل سليمان، نادر عبدالشافى عبدالعليم، سليمان كامل عبدالله، السادات كامل عبدالله، محمد إبراهيم عفيفى، رأفت عبدالله عبدالملاك، صابر عبدالله عبدالملاك، عصام محمود العوضى وسامح محمود العوضى. وقد أدلوا بمعلومات هامة حول كيفية انضمامهم إلى الجماعة حيث أكد الإرهابى طه محمود كريم محمد ٢٥ سنة طالب بتجارة الأزهر وأحد أعضاء الجماعة الإسلامية بديروط أنه انضم إلى الجماعة عام ١٩٩٠ أثناء دراسته بكلية التجارة وأنه قام بالاتصال بعدد من أعضاء الجماعة بأحياء مختلفة بمدينة نصر وذلك عقب تفاقم الأحداث فى أسيوط، واعترف بأن أعضاء الجماعة بالقاهرة اقترحوا عليه الاتصال بأعضاء الجماعة الإسلامية بديروط والتنسيق معهم للقيام بعمل جهادى كبير، وفى تلك الأثناء توجه إلى حفل عرس لأحد أعضاء الجماعة بالمنوفية وتقابل فى الحفل مع الإرهابى أحمد عبدالرازق أمير

حبس ١٨ إرهابيا والبحث عن ١٠ آخرين هاربين

الجماعة بالمنوفية واتفقا على التنسيق بين المجموعات الإرهابية بالمنوفية والقاهرة وأسيوط. وبعد ذلك الاتفاق أخبر الإرهابى «طه» مجموعته بالقاهرة وعرض عليهم الأمر وطلبوا منه ضرورة السفر إلى أسيوط للتنسيق بين أفراد المجموعات فى الوجهين القبلى والبحرى للقيام بعمليات إرهابية لتشتيت جهود الأمن.

وعلى الفور قام الإرهابى «كريم» بشراء الأسلحة من كل من المتهمين أحمد عبدالعظيم وصابر عبدالله ورأفت عبدالله وأنور سليمان ووالده سليمان السادات ومخبر يدعى «كمال» ومحمد عبدالله، وقد اشترى منهم ٤ أسلحة آلية وفرد خرطوش ونصف كيلو ديناميت بمبلغ ١٤ ألف جنيه.

وأضاف الإرهابى «طه» فى التحقيقات أن الإرهابى عثمان أخبره بأن رفعت زيدان يريد مقابلته ويبحث عنه وحدد له موعدا للقاء بينهما فى منزل شقيقه بديروط.

اللقاء المرتقب

أضافت التحقيقات أن الإرهابى طه محمد كريم قد التقى بالإرهابى رفعت زيدان بأحد منازل شقيق الإرهابى «عثمان» وفى هذا اللقاء قال الإرهابى رفعت زيدان أنه ينوى الذهاب إلى ديروط لقتل مخبر بمباحث أمن الدولة كى يخفف حدة الأمن على أعضاء الجماعة بمركز ملوى وأقنعه «طه» بضرورة التخلى عن قتل المخبرين، وقال له إنه يريد أن يحدثه فى أمر هام وهو ضرورة توحيد صفوف الجماعة بالوجهين البحرى والقبلى، ولقيت هذه الفكرة ارتياحا شديدا من رفعت زيدان، وطلب تدبير مبالغ مالية من أعضاء الجماعة لإعاشته وشراء السلاح. وفى هذه الأثناء أخبره الإرهابى طه بأنه قام بالفعل بشراء أربعة أسلحة آلية وفرد خرطوش ونصف كيلو ديناميت، فاقترح زيدان أن يؤمن نفسه وطلب من الإرهابى «طه» أن يحمل الفرد الخرطوش ويسافر إلى



المصـدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

المنصورة للقاء باقى أعضاء الجماعة. وبالفعل سلمه سلاحا آليا والديناميت وسافر إلى المنصورة لتدبير الأموال. وبعد ذلك حضر الإرهابى طه ومعه مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لتسليمها للإرهابى زيدان، وكان الاتفاق بعد صلاة العشاء بنصف الساعة أمام مسكن شقيقه، وحضر زيدان بالفعل فى الميعاد وتأخر «طه» بسبب القاء درس فى المسجد. وأثناء انتظار زيدان أمام المسكن خرج جاره وسأله: من أنت؟ فرد الإرهابى زيدان: أنا أريد شراء هذا المنزل. وشك فى أمره لعلمه أن أصحاب المنزل لايريدون بيعه، وأثناء ذلك تصادف مرور أحد المواطنين وتناهى إلى سمعه صوت الإرهابى زيدان يخبر جاره أنه من «أبنوب» فهرع المواطن إلى عائلته وأخبرهم بأن هناك شخصا من أبنوب حضر ليأخذ الثأر فخرج الإرهابى بالسلاح لأخذ الثأر وتجمعوا حول الإرهابى رفعت زيدان، فاعترف لهم بأنه رفعت زيدان عبدالله، فتركوه إلا أن أحد المواطنين أبلغ أجهزة الأمن وحضر الإرهابى «طه» وعرف بتلك الواقعة وطلب رفعت زيدان منه مقابلته عند منزل عمته بعد إحضار المبلغ المالى، وبعد تجهيز المبلغ ذهب الإرهابى «طه» إلى منزل عمته لمقابلة الإرهابى زيدان الذى تسلم المبلغ المالى وهرب، إلا أن أجهزة الأمن أطبقت على الإرهابى «طه» وسألته أين رفعت زيدان، فأخبرهم بأنه عند عمته فتوجهوا إلى المسكن لكنهم لم يجدوه وهرب وسط الزراعات.

ومن ناحية أخرى أكدت التحقيقات التى باشرها هشام بدوى وشريف عبدالنبى رئيسا النيابة اعتراف تجار السلاح بقيامهم ببيع الأسلحة للإرهابى «طه» بمبلغ ١٤ ألف جنيه، كما اعترف الإرهابى طه أيضا بقيام تجار السلاح بتدريبهم على استخدام السلاح مرتين كل يوم مرة على استخدام السلاح البطىء والأخرى على السلاح السريع لإجادة استعمالهما. كما اعترف أيضا بأنه كان على صلة وثيقة بأعضاء الجماعة الذين لقوا مصرعهم فى معارك مع قوات الشرطة فى أماكن مختلفة وهم: ياسر زكى عبدالفتاح، عصام كرام حسن، أحمد هاشم، محمد مختار، خالد ملظم، محمد نيازى، مصطفى رمزى، علاء رمزى، وحسين عبدالعال. وسوف تستكمل نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها الموسعة مع عناصر الإرهاب لكشف أبعاد مخططهم الإجرامى الرامى لإحداث بلبلة لدى الرأى العام.

عادل السروجى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٠

الاعترافات الكاملة للتنظيم الإرهابي الجديد بالدقهلية وأسيوط

أمير التنظيم سرق ١٦ ألف جنيه من والده للتمويل !

٣٠ إرهابياً خططوا لقلب النظام.. وإقامة الخلافة الإسلامية !!



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥



جمال عبدالرحيم

كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا بإشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام عن تنظيم ارهابى جديد يضم ٣٠ ارهابيا بمحافظتى اسيوط والدقهلية للتخطيط لارتكاب سلسلة من العمليات الاجرامية ضد الشخصيات الهامة والقيادات الامنية وتفجير بعض المنشات الحيوية الهامة منها مقر محافظة الدقهلية ومديرية الامن ومباحث امن الدولة وضرب السياحة والبنوك .

وكشفت التحقيقات عن دور الارهابى الخطير الهارب رفعت زيدان فى التخطيط للعمليات الارهابية بالصعيد واعادة تشكيل فصائل الجماعة الاسلامية عقب مقتل قياداتها .

كما كشفت التحقيقات ان اعضاء التنظيم خططوا لقلب نظام الحكم واقامة ما يسمى بالخلافة الاسلامية .

وكشفت التحقيقات انه من بين المتهمين ٨ تجار سلاح بمحافظة اسيوط قاموا ببيع الاسلحة والذخائر لاعضاء التنظيم وكذا مخبر سرى تولى دور الوسيط لبيع الاسلحة .

امرت النيابة بحبس ١٨ إرهابيا ١٥ يوما على ذمة التحقيقات وهم عثمان عوض حجازى وطه محمود كريم وعوض كامل غطاس وابراهيم عبدالمعطى ابراهيم وحامد اسماعيل عليوة ونصر الدين محمود كريم وابراهيم عبدالله حسن ومحمد عبدالله احمد واحمد عبدالعظيم على حسن وكمال كامل سليمان وناجى عبدالشافى عبدالعليم وسليمان كامل عبدالله والسادات كامل عبدالله ومحمد ابراهيم عقيفى ورأفت عبدالله عبدالملك وعصام محمود العوضى وسامح محمود العوضى .

كما امرت النيابة بضبط واحضار الارهابيين الهاربين رفعت محمد هلول ومحمود محمد على ومصطفى محمد فتحى حمزة وعلى اسماعيل عليوه وسامح محمد النبوى وبهاء الدين عبدالمنعم البطل ورفعت زيدان عبدالله وجمال سليمان عرابى ونشأت محمد سلامة .

انتقل فريق من رؤساء النيابة لمعاينة اوكار الارهابيين بقرية طنبول بالسنبلاوين التى اخفوا فيها السلاح وعثر على ٤ بنادق الية وفرد خرطوش وكميات كبيرة من الذخائر داخل المقابر .. وارشد الارهابى عثمان عن الاسلحة داخل المقابر .

وادلى الارهابيون باعترافات تفصيلية امام النيابة عن المخططات الارهابية .. اكد الارهابى عثمان عوض حجازى ٣٠ سنة حاصل على ليسانس اداب جامعة المنصورة انه ينتمى الى الجماعات الارهابية وانه يعتنق فكر هذه الجماعات منذ انضمامه اليها عام ٩٠ .

وقال الارهابى : انه تولى مسئولية الاشراف على الجماعة الارهابية بالدقهلية بعد اعتقال عدد من قياداتها فى الفترة الماضية .

واضاف انه كان يعقد عدة اجتماعات للجماعة بمزرعة الدواجن المملوكة لوالده بالسنبلاوين وانه سعى للاتصال بقيادات الجماعات الاسلامية بالقاهرة والصعيد وانه كلف المتهم محمود كريم للقيام بهذه المهمة .. كما كلفه ايضا بشراء اسلحة لاستخدامها فى اعمال ارهابية وانه سلمه لهذا الغرض مبلغ ١٤ الف جنيه

واضاف الارهابى ايضا انه كلف بعض اعضاء الجماعة برصد المنشآت الهامة بالمنصورة لتفجيرها .

وقال الارهابى ان غرض الجماعة كان قلب نظام الحكم واقامة ما يسمى بالخلافة الاسلامية واكد انه افتى بسرقة اموال المسيحيين للانفاق منها على نشاط الجماعة .

وقال الارهابى عثمان : انه كان يتولى عن طريق احد المحامين عن الجماعات الاسلامية لتقديم تظلمات الى المعتقلين من



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ اغسطس ١٩٩٥

الجماعات الاسلامية طبقا لقانون الطوارىء واستخراج تصاريح لامرهم لزيارتهم .

واعترف الارهابي بانه كلف احد اعضاء الجماعة بعمل رسم كروكى لمداخل ومخارج المنصورة ومقر محافظة الدقهلية ومديرية الامن بها ومقر مباحث امن الدولة بالمحافظة لتفجيرها .

كما اعترف الارهابي بانه تسلم من الارهابي طه محمود كريم ٤ اسلحة نارية وطبنجة وكمية كبيرة من الطلقات ونصف كيلو ديناميت وانه اخفاها فى ٤ مقابر مختلفة بالسنبلاوين .

وقال الارهابي ان المبلغ الذى اشترى به الاسلحة حصل عليه من مزرعة والده حيث اوهم والده ان هناك خسائر فى بيع الدواجن.

واعترف المتهم طه محمود كريم ٢٥ سنة طالب بالسنة الرابعة بكلية التجارة جامعة الازهر بانه انضم الى الجماعة الاسلامية عام ١٩٩٠ بمدينة ديروط التى يقطن بها وانه كان على علاقة بقيادات الجماعة البارزين فيها ومنهم جمال فرغلى هريدى وخالد قريش وطارق قريش وغيرهم وان كان يقوم بالقاء دروس دينية للجماعة فى بعض المساجد.

واضاف انه كان على علاقة بعدد كبير من عناصر الارهاب الذين لقوا مصرعهم فى معارك مع الشرطة ومن ابرزهم عصام كرام ومصطفى رمزى ومحمد نيازى وانه كان يتولى فى بعض الاوقات اخفاءهم فى شقة له باسيوط.

واعترف الارهابي طه كريم انه تعرف على المتهم عثمان حجازى واتفق معه على التنسيق فيما بين الجماعات الاسلامية بالوجهين القبلى والبحرى لتوحيد الخطط بهدف تشتيت جهود اجهزة الامن.

وقال الارهابي طه انه حاول ان يطلب من الارهابي ناجح ابراهيم الذى يقضى عقوبة السجن ١٥ عاما فى قضية الجهاد عام ٨١ عن طريق زوجته التى تربطها صداقة بشقيقته اسماء عناصر الجهاد الموجودة خارج السجن للاتصال بها الا ان زوجة ناجح اكدت صعوبة ذلك لأن الزيارات تكون تحت سمع وبصر أجهزة الامن.

واعترف الارهابي طه بانه اشترى الاسلحة المطلوبة منه وان يسلمها للارهابي عثمان.

وقال الارهابي طه كريم بان احد تجار السلاح ويدعى محمد عبدالله ابلغه بان الارهابي رفعت زيدان يريد التعرف عليه وقال انه التقى برفعت زيدان وان رفعت ابلغه بانه ينوى قتل مخبر من مباحث أمن الدولة بديروط بهدف تخفيف التشديد الامنى على اعضاء الجماعة بملوى.

واضاف انه تسلم من الارهابي عثمان حجازى مبلغ الفى جنيه وبندقية وقام بتوصيلهم للارهابي رفعت زيدان.

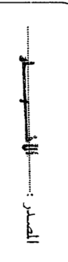
وقال الارهابي طه كريم انه كان على موعد للقاء الارهابي رفعت زيدان امام احد المنازل باسيوط وانه تأخر عليه بعض الوقت وعندما سأله احد الاهالى عن سبب وجوده قال أنه يرغب فى شراء هذا المنزل وانه قادم من قرية ابنوب فاعتقد الاهالى انه قادم للاخذ بالثأر من احد ابناء القرية فالتف حوله الاهالى واعترف لهم بانه الارهابي رفعت زيدان الهارب من اجهزة الامن وتمكن من لقاء طه ثم غادر المكان بعد ان اخذ منه الف جنيه وقطعة السلاح الا ان احد المواطنين قد ابلغ الشرطة التى قامت بالقبض على طه ولم تتمكن من القبض على رفعت زيدان الذى هرب.

وجهت النيابة للارهابيين اتهامات الانضمام الى جماعة اسست على خلاف احكام القانون والدستور تهدف الى تغيير نظام الحكم بالقوة وتغيير الدستور وحيازة اسلحة وذخائر بدون ترخيص لاستخدامها فى نشاط مخل بالامن والنظام العام والاتفاق الجنائى على ارتكاب عدد من جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والتزوير فى محررات رسمية.

اشترك فى التحقيقات مع الارهابيين ياسر رفاعى وهشام بدوى وعبدالمنعم الحلوانى وشريف عبدالنبى رؤساء النيابة وعمرو فاروق ومحمد حلمى قنديل وكيلا النيابة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥

نيابة أمن الدولة العليا :

٣٠ إرهابيا خططوا لاغتيال الشخصيات الهامة وضرب السياحة

قائد الارهابيين سرق والده لشراء السلاح

الارهابى عثمان عوض حجازى اثناء معاينة النيابة للمقبرة التى كان يخفى فيها الاسلحة

اعلن المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة الدولة العليا نتائج التحقيقات فى قضية المجموعة الارهابية الاخيرة . تضم المجموعة ٣٠ ارهابيا تم القبض على ١٧ منهم خطط الارهابيون لقلب نظام الحكم من خلال تنفيذ سلسلة من عمليات اغتيال الشخصيات المهمة وتخريب المنشآت الحيوية وضرب السياحة ، من بين المتهمين المقبوض عليهم قائد المجموعة عثمان عوض حجازى (٣٠ سنة) ومن بين الهاربين الارهابى الخطير رفعت زيدان الذى خطط لسرقة محال الذهب للانفاق من حصيلة السرقات على مخطط المجموعة الارهابية .

قامت النيابة بمعاينة اوكار الارهابيين والاماكن التى اخفوا فيها الاسلحة والمتفجرات بمقابر السنبلاوين وكشفت التحقيقات ان زعيم المجموعة سرق ١٦ الف جنيه من اموال مزرعة والده ، وكلف اعوانه بشراء اسلحة نارية بقيمتها من تجار السلاح بالصعيد واخفاها فى مخازن اسلحة المجموعة بالمقابر .

« التفاصيل ص ٥ »



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٥

نتائج التحقيقات مع المجموعة الارهابية الجديدة :

الارهابيون أخفوا السلاح والمتفجرات داخل المقابر وحاولوا الاتصال بقيادات الارهاب داخل السجون

النيابة تأمر بسرعة القبض على ١٣ ارهابيا هاربا

كتبت خديجة عفيفي :

اعلن المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا نتائج التحقيقات في قضية المجموعةالارهابية الاخيرة التي كانت تخطط لضرب السياحة والمنشآت الحيوية واغتيال الشخصيات الهامة

تبين ان المجموعة الارهابية تضم ٣٠ متهما تم القبض على ١٧ منهم . من بينهم قائد المجموعة ويدعى عثمان عوض عتمان حبارى (٣٠ سنة) ليسانس اداب جامعة المنصورة واسرت النيابة بسرعة القبض على المتهمين الـ ١٢ الهاربين [illegible]

[illegible] بالتخطيط لاعمال اخرى [illegible]

قامت النيابة بمعاينة اوكار الارهاب [illegible] التي اخفوا فيها الاسلحة والمتفجرات [illegible] السنبلاوين .

وقد ادلى الارهابيون باعترافات كاملة في التحقيقات التي اجرتها النيابة . وقد شارك في التحقيقات ياسر رفاعي وهشام بدوى وشريف عبدالغني وهاني [illegible] رؤساء النيابة وعمرو [illegible] و[illegible] هلال وهشام عبدالمعطي وهشام جلال واشرف اسماعيل وكلاء النيابة

قلب نظام الحكم

كشفت التحقيقات ان قائد المجموعة عثمان عوض انضم الى الجماعة الاسلامية عام ١٩٩٠ وافكارها تقوم على ضرورة قلب نظام الحكم واقامة الخلافة الاسلامية باعتبار ان نظام الحكم معاد للجماعة [illegible] قتاله [illegible] في مصر واعترف المتهم انه قام بالقاء الدروس [illegible] الجماعة وتولى




مسئولية قيادتهم .. وبعد ان انكشف امرهم قام الاهالى بطردهم . فاضطر الى اللجوء بالمجموعة الارهابية الى مزرعة والده بالسنبلاوين والتى يربى فيها الدواجن .. وبدأ المتهم الاتصال

بالقيادات الاخرى فى الوجه القبلى والقاهرة للتخطيط لعمليات الارهابيين . وفعلا تقابل مع الارهابى طه محمود كريم فى ديروط وكلفه باجراء اتصالات باعضاء الجماعة وشراء اسلحة نارية من تجار السلاح بالصعيد .. ومنحه لذلك مبلغ ١٦ الف جنيه .. وفعلا قام طه محمود بشراء ٣ قطع اسلحة . وسلمها للارهابى عثمان الذى اخفاها بمقابر بلدة طنبول الكبرى .

وفى التحقيقات اعترف بمكان اخفاء السلاح فتوجه رئيس النيابة هشام بدوى لمعاينة الموقع وتم ضبط السلاح وهو ٤ الى وفرد خرطوش ونصف كيلو ديناميت . وكانت معدة لاستخدامها فى العمليات الارهابية .

كما اعترف الارهابى عثمان بانه كلف الارهابى طه محمود لشراء طبنجة لسهولة حركته فى استخدامها .

اختلس اموال والده

وتبين من التحقيقات ان الارهابى اختلس اموال والده من المزرعة لشراء الاسلحة دون علم والده .. وابلغ والده عن ضياع الـ ١٦ الف جنيه نتيجة عجز فى ايرادات اسعار الدواجن .

وفى التحقيقات التى تمت مع الارهابى طه محمود كريم كلية التجارة جامعة الازهر واجراها شريف عبداسبى رئيس النيابة . اعترف المتهم بانضمامه للجماعة عام ١٩٩٠ .. وان أول اعماله هو اخفاء المجموعة الارهابية التى شاركت فى الاحداث الارهابية باسيوط وهم جمال هريدى ورفعت زيدان وخالد قريش وياسر زكى وعصام اكرام واحمد همام ومحمد مختار وخالد منظم ومحمد نياظ ومصطفى رمزى وعلاء رمزى وحسين عبدالعال . حيث اخفاهم فى حجرة استأجرها بمنطقة الحمراء باسيوط .

حلقة الوصل

قال الارهابى طه انه كان يلقى الدروس بمساجد الجماعة بديروط وعندما التحق بجامعة الازهر بالقاهرة بدأ اتصاله باعضاء الجماعة الارهابية بمدينة نصر بالحيين السابع والثامن . وانه كان حلقة اتصال بين الجماعات فى ديروط والقاهرة والمنوفية والمنصورة .. وكان فى كل رحلة يبحث عن ضم اعضاء جدد للجماعة

الارهابية وكان يرافقه الارهابى ابراهيم عبدالمعطى محمد .. وفى احداها تقابلا مع الارهابى احمد عبدالرازق لعمل تنسيق بين اعضاء الجماعة فى القاهرة والمنوفية .. وذلك فى اطار تنسيق بين الاعضاء فى الوجهين البحرى والقبلى والقاهرة .. والقيام بعمل جماعى وتشتيت جهود الامن فى المناطق الثلاث .. ووضع خطة لجمع شمل الارهابيين المنتشرين فى المزارع عن طريق حلقة اتصال بعيدة عن اعين رجال الامن .

عملية الاتصال

واعترف المتهم بانه حاول الاتصال بالارهابى المسجون ناجح ابراهيم داخل السجن عن طريق شقيقته

وتدعى ام عصام . وتقابل معها لتدبير عملية الاتصال . وكان يستهدف من ذلك الحصول من الارهابى المسجون على قيادات الجماعة الموجودة خارج السجن وكيفية الاتصال بها . ولكن شقيقة ناجح ابراهيم اخبرته بصعوبة الاتصال بناجح داخل السجن . وعندما فشل المتهم اتصل بقائده عثمان عوض لتدبير الامر .. واتفقا على شراء اسلحة للبدء فى تنفيذ عمليات تخريبية .

وقام بشراء الاسلحة عن طريق وسيط بمباحث امن الدولة يدعى كمال كامل سليمان عبدالله . حيث اوهمه الارهابى بانه يشترى السلاح للثأر . وقام الوسيط بعملية التعارف بين الارهابى وتجار السلاح احمد عبدالعظيم وصابر عبدالله ورأفت عبدالله وانور سليمان وسليمان السادات ومحمد عبدالله . كما قام تجار السلاح بتدريب الارهابى طه على استخدام السلاح .

مشكلة البنات

كما كشفت التحقيقات قيام الارهابى ابراهيم عبدالله بالاشتراك مع المجموعة الارهابية حلا لمشكلة بناته السبعة .. فقد فكر فى زواج بناته .. وبالفعل تم زواج اثنتين منهن لعضوين من الجماعة .

وتبين من التحقيقات ان الارهابى طه كريم تقابل مع الارهابى الخطير رفعت زيدان .. بعد ان اشترى السلاح من اسيوط وطلب منه الارهابى رفعت زيدان اعطاءه الفى جنيه وسلاحا آليا لقتل مخبر بمباحث امن الدولة حتى يتمكن من الهرب ..

لكنه اقنعه بعدم ارتكاب ذلك ووعده باللقاء فى شقة شقيقه نصر الدين بديروط لاعطائه المبلغ .. لكنه تأخر عليه .. وعندما لاحظ الارهابى شكوك الجيران حوله . هرب . ولما عاد الارهابى طه الى المنزل القت المباحث القبض عليه .



اسماء المتهمين

تضم المجموعة الارهابية كلا من عثمان عوض عثمان حجازى وطه محمود كريم وعصام محمد العوضى ورفعت محمد هلول ومحمد محمد على ومصطفى محمد فتحى حمزة وعلى اسماعيل عليوه وسامح محمد النبوى وبهاء الدين عبدالمنعم وعوض كامل غطاس وسامح محمود العوضى ونشأت محمد سلامة ورفعت زيدان عبدالله ومحمد عبدالله احمد وابراهيم عبدالله حسن وصابر عبدالله عبد الملك وكمال سليمان عبدالله ورأفت عبدالله عبد الملك واحمد عبدالعظيم حسنى وناجى عبدالشافى عبدالعليم وجمال سليمان درابى ومحمد ابراهيم عفيفى وابراهيم عبدالمعطى ابراهيم واحمد عبدالرازق عبدالمجيد ونصر الدين محمد كريم . تم التحقيق بمعرفة نيابة امن الدولة العليا مع ١٨ ارهابيا وباقى المتهمين هاربون .



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

فى تنظيم الدقهلية الإرهابى:

حبس ١٨ إرهابيا وأمر بضبط ٧ بينهم رفعت زيدان

قرر المحامى العام لنيابات امن الدولة المستشار هشام سرايا حبس ١٨ متهماً وضبط وإحضار ٧ اخرين بينهم الإرهابى رفعت زيدان. وذلك على ذمة التحقيق فى قضية التنظيم الإرهابى الذى يستهدف قلب نظام الحكم واغتيال عدد من القيادات السياسية والأمنية ونسف منشآت هامة.

وكان قد تم ضبط التنظيم بالدقهلية وضبط قائده عثمان حجازى بقرية طنبول الكبرى بالسنبلاوين ....

واعترف المتهمون بصدور تكليفات لهم بنسف مبانى محافظة الدقهلية ومباحث أمن الدولة ومديرية الامن بالمحافظة. واعترف حجازى بانه كان يتولى التنسيق بين الجماعات فى المحافظات، وكلف المتهم طه محمود كريم بالاتصال برفعت زيدان لشراء اسلحة وسلمه ١٦ الف جنيه واستلم فعلاً بندقية من زيدان شخصياً. وقال إن هدفهم إقامة الخلافة الإسلامية. باشر التحقيقات رؤساء النيابات هشام بدوى وياسر رفاعى وهانى برهان وشريف عبد النبى.

تحقيقات نيابة أمن الدولة مع أعضاء التنظيم الإرهابي تكشف:

الإرهابي رفعت زيدان تسلم ٢٠٠٠ جنيه وهرب قبل ضبطه بدقائق

أحد المحامين يقوم بحلقة الاتصال بين عناصر التنظيم والمسجونين

أدلى أعضاء التنظيم الإرهابي الجديد الذى استهدف القيام بعمليات تخريب فى ٦ محافظات باعترافات تفصيلية أمام نيابة أمن الدولة العليا.. كشفت الاعترافات قيامهم بالتخطيط لضرب منشآت وأهداف سياحية واغتيال مسئولين فى الدولة وقيادات امنية والسطو على بعض محال المجوهرات، واكدت اعترافاتهم هروب القيادى رفعت زيدان عبدالله أحد كوادر الجناح العسكرى الخطير بأسيوط ـ قبل دقائق من ضبطه بديروط بعد تسلمه مبلغا ماليا من أحد عناصر التنظيم الارهابى المحبوسين حاليا، الى جانب تورط محام من أعضاء هيئة الدفاع عن الارهابيين فى علاقته بالمجموعة التخريبية واستخراج تصاريح للزيارة لهم لمقابلة المسجونين من قياداتهم.

وقد أسند المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا، التحقيقات فى القضية التى تحمل رقم ٦٧٢ لسنة ٩٥ الى فريق من المحققين ضم ياسر رفاعي وهانى برهام وهشام بدوى وعبد المنعم الحلوانى وشريف عبد النبى رؤساء النيابة، وعمرو فاروق وهشام عبد المعطى وأشرف العشماوى وحسام هلال وأشرف الهوارى وحسام جلال وكلاء أول النيابة.

متابعة :

أحمد موسى

وفى اعترافاته أمام النيابة أكد المتهم عثمان عوض حجازى ـ قائد التنظيم الذى يضم ٣٠ ارهابيا ـ انضمامه الى الجماعة المسماة بالإسلامية قبل ٥ سنوات، وبعد اعتقال وقتل مسئوليها بالوجه البحرى، خاصة الدقهلية، بدأ فى اعادة تنظيم الصفوف واستقطاب عناصر جديدة، وكان يعقد اللقاءات لهم فى المناطق الزراعية المجاورة لمزرعة دواجن يمتلكها والده بالسنبلاوين. وحاول الاتصال بعناصر الجماعة من القاهرة والصعيد. وكلف المتهم طه محمود كريم بهذه المهمة، لعلاقته السابقة بقيادات أسيوط، ودراسته فى جامعة الأزهر بالقاهرة وعلاقته بعناصر الجماعة فى مدينة نصر.

كما تولى مسئولية تدبير الأسلحة الآلية للتنظيم، واشترى ٤ بنادق وفرد خرطوش وذخيرة ونصف كيلو متفجرات، وأضاف المتهم عثمان انه تسلم ٣ بنادق الية وفرد خرطوش، اخفاها فى ٤ مقابر بالسنبلاوين، بينما تسلم المتهم الهارب رفعت زيدان بندقية الية ونصف كيلو متفجرات ومبلغ ٢٠٠٠ جنيه من ١٦ ألفا خصصت لشراء الأسلحة. وذكر القيادى عثمان تكليفه أحد أعوانه برصد وتحديد بعض المنشآت الهامة بالمنصورة ومنها مبنى المحافظة ومديرية الأمن وفرع مباحث أمن الدولة وبعض محال المجوهرات والأكمنة الأمنية ومداخل ومخارج المدينة، للهروب منها بعد تنفيذ جرائمهم، وحددها فى رسم كروكى.

وأباح المتهم سرقة الأموال باعتبار أنهم فى حالة جهاد وضرورة. وكان يحضر أعضاء التنظيم ويعاقبهم فى حال تأخرهم عن اللقاءات التى يعقدها لهم ويلزمهم بدفع مبالغ مالية. وأكد ان محاميا ـ معتقلا حاليا ـ من أعضاء هيئة الدفاع عنهم كان حلقة الاتصال بين قيادات الارهاب داخل السجن وأعضاء التنظيم، ويتولى استخراج التظلمات للمعتقلين وتصاريح الزيارة لأسرهم، واعترف ان هدف الجماعة الارهابية هو تقويض نشاط الدولة بضرب الأهداف السياحية والأمنية والقيام باغتيالات فى عدة مناطق بالوجهين القبلى والبحرى والمنطقة المركزية، بهدف تشتيت جهود الأمن، وخلال المعاينة التصويرية التى أجراها هشام بدوى رئيس النيابة للمقابر المدفونة بداخلها الأسلحة، حدد المتهم طريقة اخفائها بوضع كميات من الشحم عليها وتغطيتها بأكياس بلاستيك ولفها واخفائها فى ٤ مقابر مفترحة.

فشل لقاء ناجح إبراهيم

وذكر المتهم طه محمود كريم فى اعترافاته المثيرة، باعتباره عضوا فى الجماعة بديروط منذ عام ٩٠، وكان من أعوان قياداتها ومنهم رفعت زيدان وجمال هريدى وخالد وطارق قرشى، انه أسندت له عملية القاء الدروس فى المساجد التى كانت تسيطر عليها الجماعة فى تلك الوقت، والتحق بجامعة الأزهر بالقاهرة. واتصل بعناصر الجماعة فى مدينة نصر.. وفى هذه الفترة تلقى اتصالا من القيادى عثمان حجازى لطلب التنسيق بينهم وضم شمل شتاتهم بعد الضربات الأمنية المتلاحقة ومقتل قياداتهم، وكلف بسرعة الاتصال بعناصر وقيادات أسيوط، وأكد المتهم انه تولى اخفاء قياداته بعد تنفيذ جرائمهم بأسيوط داخل شقة شقيقه بمنطقة الحمراء، ومنهم: ياسر زكى عبد الفتاح واحمد هاشم وعصام كرام ومحمد مختار وخالد ملظم ومحمد نياظ ومصطفى رمزى وحسين عبد العال وعلاء رمزى وطارق قرشى وخالد قرشى وجميعهم قتلوا فى اشتباكات متفرقة مع الشرطة، ولم يتبق منهم سوى رفعت زيدان. كما اصطحب احد عناصر الجماعة ـ ابراهيم عبد المعطى ـ الى المنوفية والتقى بأميرهم احمد عبد الرازق للتنسيق معهم وربط الأعضاء



المصـدر : الأهــــرام

التاريـخ : ٣ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للقيام بأعمال جهادية، ولجأ المتهم إلى الاتصال بالقيادى المحكوم عليه ناجح ابراهيم - بسجن طرة - فى حادث اغتيال الرئيس السادات - والتقى بشقيقته «أم عصام» التى تعرف عليها عن طريق زوجته، وفشلت شقيقة ناجح فى نقل رسالة لشقيقها داخل السجن لشدة الاجراءات الأمنية حول ربط عناصر أسيوط بباقى مجموعات القاهرة والمنوفية والوجه البحرى، وخلال توجه المتهم طه كريم الى أسيوط لشراء الأسلحة من التجار طلب من أحدهم مقابلة رفعت زيدان، وحدد موعدا للمقابلة وحدد الموعد أمام منزل شقيق المتهم طه، الذى اعترف بلقائه بالارهابى زيدان، وكان فى حالة صحية ونفسية سيئة لتضييق الحصار عليه وعدم قدرته على الهروب من ديروط، وطلب اعانته بمبلغ ألفى جنيه وسلاح آلى ليتمكن من اغتيال مخبر سرى بأمن الدولة، الا ان المتهم الأخير رفض الفكرة، وقرر انهم يخططون للقيام بعمليات ضخمة يكون لها تأثير كبير. وعرض فكرة انتقال زيدان الى الوجه البحرى، لكنه أرجأ العملية لحين التشاور مع عناصر جماعته فى ديروط.

هروب رفعت زيدان

وعاد المتهم طه مرة ثانية لمقابلة زيدان طبقا لموعد سابق بعد صلاة العشاء أمام نفس منزل شقيقه، ونظرا لتأخر الأول عن الموعد.. ظل زيدان واقفا أمام المنزل وسأله أحد المواطنين عن سبب وجوده فقرر حضوره لتأجير المنزل، وأبلغه قدومه من قرية «بانوب» ، وذكر اسم القرية لحظة مرور مواطن آخر له ثأر مع عائلة فى هذه القرية، فاعتقد اقامة زيدان فى هذه المنطقة للثأر منه، فأحضر أفراد عائلته بأسلحتهم وعندما وصلوا الى المنزل، كشف لهم رفعت زيدان عن حقيقة اسمه، فتركوه وعادوا الى منازلهم..

وحضر المتهم طه وروى له زيدان الموقف فاصطحبه لمنزل عمه زيدان وسلمه ألفى جنيه وحددا موعدا ثانيا للتنسيق بينهما، الا ان أجهزة الأمن ألقت القبض على المتهم طه بعد عودته لمنزله مباشرة، وتبين هروب رفعت زيدان من منزل عمه قبل وصول الشرطة بفترة وجيزة، وأدلت أفراد المجموعة الارهابية باعترافاتهم ومنهم تجار الأسلحة الستة الذين ذكروا بيعهم الأسلحة والمتفجرات للمتهم طه كريم، وكانوا يقومون بتدريبه عليها قبل بيعها للتأكد من صلاحيتها.

وأجرى المستشار هشام سرايا المحامى العام مواجهات بين جميع المتهمين المحبوسين وعددهم ١٦ حدد كل منهم دور الآخر، وأمر المحامى العام بحبس المقبوض عليهم ١٥ يوما، وسرعة ضبط المتهمين الهاربين وعلى رأسهم رفعت زيدان.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ اغطس ١٩٩٥

حيثيات الحكم فى قضية ضرب الاتوبيس السياحى بالهرم

المتهمون ساءهم رواج السياحة فأصروا على اغتيالها بالإرهاب

كتب - خالد الاصمعى:

اعلنت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بالجيزة اسباب الحكم فى قضية ضرب الاتوبيس السياحى بالهرم والذى كان يقل ١٦ سائحا كوريا فى فبراير ١٩٩٢ والذى قضى فيه بمعاقبة المتهم احمد عبدالمقصود بالاشغال الشاقة المؤبدة وابوالعلا عبدربه ومحمد ابراهيم وعابر فارس بالاشغال الشاقة ١٥ سنة وبراءة كل من حمدى كامل ومختار احمد الزيات وطارق فهمى ومجدى احمد

وقالت المحكمة برئاسة المستشار لبيب زرد وعضوية المستشارين محمد عبدالعزيز عبدالجواد وسعد مجاهد وامانة سر ياسر عبدالعاطى وحمدى الشناوى انه فى الوقت الذى تعتمد فيه مصر على السياحة باعتبارها اهم مصادر الدخل القومى وتبذل الدولة قصارى جهدها لازدهارها ساء المتهمين ماوصلت اليه السياحة فى مصر من رواج وسولت لهم انفسهم الشريرة امر اغتيال السياحة فكان الارهاب طريقهم واستخدام القوة والعنف والتهديد والترويع واغتيال امن الأمنين للأخلال بالنظام العام، وأحرزوا مواد تعتبر فى حكم المفرقعات وقد اطمأنت المحكمة واستراح وجدانها من اقوال الشهود واعتراف المتهمين الاربعة فى تحقيقات النيابة بأحرازهم المفرقعات، وثبت من المعاينة التصويرية التى أجرتها نيابة أمن الدولة العليا تهشم زجاج الاتوبيس المنكوب.

ومن حيث الدفع ببطلان اعتراف المتهم ابوالعلا عبدربه نتيجة التعذيب فإن محكمة الموضوع لها ان تقدر صدقه متى اطمأنت اليه وتقدر عدم صحة مايدعيه من أن الاعتراف قد نزع منه بطريق الاكراه.

وقالت المحكمة فى اسباب براءة الاربعة الآخرين ان الادلة التى استندت اليها النيابة قد أحاط بها الشك فأصبحت غير صالحة لأن تكون ادلة ثبوت مما ينفى عنهم تهمة الاتفاق الجنائى او المشاركة فى الحادث.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥

تمديد حبس ٩ من قادة "الإخوان"

■ القاهرة - «الحياة»: شهدت الأزمة بين الحكومة المصرية وجماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة تصعيدا جديدا، إذ أصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا امس قرارا بتمديد حبس ٩ من قادة «الجماعة» لمدة ٤٥ يوما على ذمة التحقيقات التي تجري معهم. وشمل القرار تمديد حبس كل من محمد خيرت سعد عبداللطيف الشاطر وطلعت محمد محمد الشناوي ومحمد حسن محمد عيسى ونبيل يوسف حجازي عزام ومحمد السيد احمد حبيب وعبدالرحمن عبدالفتاح عبدالله وحسن احمد ابراهيم الجمل ومحمد محمد ابراهيم سويدان وعلي حسن حسن الدالي. ورفضت النيابة جميع الطلبات المقدمة من اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين في هذه القضية بإخلاء سبيلهم. وبررت هيئة الدفاع طلبها في إخلاء السبيل لكون الضربة الامنية الموجهة للمتهمين ليست قضائية ولكنها سياسية تهدف الى منع هؤلاء المتهمين من ممارسة حقهم الدستوري في الترشيح لانتخابات مجلس الشعب، وان الحملة ضد «الجماعة» وصلت الى ذروتها بعد ان اعلنت عزمها خوض الانتخابات، فضبطتهم أجهزة الامن بعد ذلك لمنعهم من الترشيح.

وقالت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين لـ «الحياة» ان المحامين قدموا طعنا خلال التحقيقات ببطلان جميع اجراءات الدعوى من ضبط وتفتيش وتحريات لانها استندت الى معلومات خاطئة سبق تقديمها في قضايا عدة، وان قضايا «الإخوان» ما هي إلا قضايا سياسية لن تحال الى المحاكم والقضاء لضعف ادلتها واستحالة اثبات تحرك «الجماعة» في طريق التطرف والارهاب.

وبررت النيابة قرارها باستمرار حبس المتهمين لمدة خمسة واربعين يوما لعدم انتهاء التحقيقات وعدم ورود التقارير الفنية من مصلحة الطب الشرعي والمعمل الجنائي وخشية فرار المتهمين الى الخارج.

مقتل طبيب وصيدلي على ايدي متطرفين في المنيا

□ القاهرة - «الحياة»:

■ خضعت مدينة ابو قرقاص المصرية في محافظة المنيا لاجراءات امنية مشددة إثر هجوم شنه مسلحون ينتمون الى الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية» على صيدلية يملكها مواطن مسيحي وادى الهجوم الى مقتل صاحب الصيدلية وطبيب مسيحي كان في الصيدلية لحظة الهجوم، وتمكن المهاجمون من الفرار.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان اربعة متطرفين هاجموا صيدلية الدكتور عبدالنور قطيس ابو سعدة في قرية سنشية النصر واطلقوا النار عليه وعلى الدكتور عصام جورجي شحاته اخصائي الجراحة في مستشفى الفكرية العام في ابو قرقاص ما اسفر عن مقتلهما.

واضاف المصدر: ان الجناة فروا بواسطة سيارة كانت تنتظرهم امام الصيدلية واتجهوا الى المناطق الزراعية الكثيفة في ابو قرقاص. ورجح ان يكون الجناة نفذوا الجريمة لاعتقادهم ان المجني عليهما يمدان اجهزة الامن بمعلومات عن اماكن اختباء المتطرفين في ابو قرقاص.

وذكر المصدر ان قوات الامن انتقلت الى المكان وحاصرته وشنت حملات مكثفة على مخابئ المتطرفين واعتقلت ٢٥ من اعضاء «الجماعة الاسلامية»، باشرت التحقيق معهم لتحديد شخصيات الجناة.

وعاين السيد عبدالقوي حفظي رئيس نيابة ابو قرقاص مكان الحادث، واستمع الى اقوال عدد من شهود الحادث فاكدوا ان الجناة من غير اهل القرية وانهم اطلقوا النار بطريقة عشوائية عقب ارتكابهم الجريمة لتامين عملية الفرار.

من جهة اخرى اعلن المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة امن الدولة نتائج التحقيقات مع اعضاء تنظيم ارهابي يتكون من ٣٠ متطرفاً من اعضاء «الجماعة الاسلامية» اعتقلوا اخيراً في محافظة الدقهلية غرب الدلتا وفي بعض محافظات الصعيد.

وتضمنت اعترافات المتهم عثمان عوض حجازي وهو احد قادة التنظيم انه كان على اتصال برفعت زيدان قائد الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في اسيوط الفار من ملاحقة الشرطة، من اجل التنسيق بين اعضاء «لجماعة»، كما كانت تصل اليه تعليمات من «الارهابي» مصطفى حمزة الموجود حاليا في السودان بضرورة اغتيال عدد من الشخصيات المهمة وضرب السياحة بهدف اقامة الخلافة الاسلامية.

واضاف حجازي في اعترافاته انه كان يعقد ندوات لاعضاء «الجماعة» في مزرعة والده في مدينة السنبلاوين في الدقهلية وسرق ١٦ الف جنيه من والده اعطاها لمتطرف يدعى طه محمود كريم من اسيوط اشترى سلاحا بمبلغ ١٤ الف جنيه واعطى الفي جنيه للمتطرف رفعت زيدان حتى يتمكن من الانفاق على نفسه.

وقال المتهم طه محمود كريم في التحقيقات ان التنظيم يتكون من ٣٠ شخصا وانه كان يدرس في كلية التجارة التابعة لجامعة الازهر في العاصمة عندما تعرف على عثمان حجازي وتوطدت العلاقة بينهما، وحصل على ١٦ الف جنيه من حجازي استخدمها لشراء ٤ بنادق آلية ومسدساً ونصف كيلو متفجرات من اسيوط واعطاها لحجازي لتنفيذ عدد من «العمليات الارهابية» في مدينة المنصورة والعاصمة والصعيد بهدف قلب نظام الحكم.

واضاف انه التقى رفعت زيدان في اسيوط وحصل منه على تعليمات بضرورة تكثيف «العمليات الارهابية» كما اعطى لزيدان الفي جنيه لينفق على نفسه، وان تعليمات كانت تصلهم ايضا من الارهابي مصطفى حمزة، الموجود حاليا في السودان، بضرب السياحة واغتيال عدد من الشخصيات المهمة في العاصمة.

وذكر المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة امن الدولة العالية ان التنظيم الارهابي يتكون من ٣٠ متطرفاً اعتقل ١٧ منهم، وامرت النيابة بحبسهم ولا زال ١٣ متطرفاً فارين، من بينهم مصطفى حمزة ورفعت زيدان.

كما جاء في التحقيقات ان المتطرف طه محمود كريم اشترى الاسلحة من اسيوط بمساعدة مخبر في مباحث امن الدولة يدعى كمال كامل سليمان بعد ان اكد له انه يحتاج هذه الاسلحة للثأر.

من جهة اخرى اعتقلت قوات الامن امس سبعة متطرفين من اعضاء «الجماعة الاسلامية» في مدينة البداري في اسيوط.

وقال مصدر امني لـ «الحياة»: ان «المتطرفين السبعة» من اعوان القيادي حسام فتحي عبدالسلام الذي قتل في



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

معركة مع قوات الامن اول من امس بالبداري. وانهم ادلوا بمعلومات مهمة عن «الارهابي» الفار محمد عبدالرحمن سلامه امير «الجماعة» في البداري الذي قاد مجموعة من المتطرفين لتنفيذ اربع «عمليات ارهابية» خلال الشهرين الماضيين في ساحل سليم والبداري.

وفي تطور جديد لعمليات المتطرفين الدينيين في صعيد مصر هاجم ثلاثة مسلحين ينتمون الى الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» امس محلاً للمشغولات الذهبية في مدينة مغاغة التابعة لمحافظة المنيا واطلقوا النار على صاحبه فقتلوه واستولوا على كمية من محتويات المحل ومبالغ مالية واصابوا شرطيا بجراح اثناء عملية الفرار.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان ثلاثة مسلحين كانوا يستقلون سيارة من دون لوحات معدنية هاجموا المحل ونزل شخصان من السيارة ودخلا الى المحل الكائن في شارع الجمهورية واطلقا النار على صاحبه ويدعى فهمي صادق تادرس فقتلوه وسرقوا كمية من المشغولات الذهبية ومبالغ مالية واسرعا بالعودة الى السيارة التي كان يقودها زميلهم.

واضاف المصدر ان شرطياً في ادارة المرور ويدعى علي محمد علي حاول ايقاف السيارة الا ان الجناة اطلقوا عليه النار فاصابوه بجراح. وحاصرت قوات الامن مكان الجريمة وشنت حملة على مخابئ المتطرفين واعتقلت عدداً منهم وباشرت التحقيقات معهم للتوصل الى شخصيات الجناة.



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٨/١٩٩٣

فى بيتنــــا.. إرهـــابى !

جلبـــاب الأخ.. لاخفـــاء رابـــع القتـــلة فى اغتيـــال اللواء غبـــارة

مـازالـت قضيـة مقتـل اللـواء عبدالحميد غبارة تكشف عن الكثير من خفايا الارهاب . هذه القضية التى تمت ضد احد قيـادات الشرطة فى صعيـد مصر . اعدوا لها من خلف الاسوار . وكان لإعداد مسرح الجريمة وكيفيـة التنفيذ مخطط آخر . الذين شاركوا فى التنفيذ جاءوا من خارج نجع حمادى ليقيموا فيها للتجهيز ومعايشة خطة التنفيذ على الطبيعة . اقاموا فى منزل

تحت التشطيب لأحد أفراد التنظيم . وقام عضو آخر فى التنظيم يعمل على جرار زراعى بنقلهم الى مسرح الجريمة .

الاعترافات التى ادلى بها المتهمون تؤكد ابعاد المخطط ومايتخذ من دراسات واعداد لتنفيذ الجرائم الارهابية وكيفية التنكر واعداد خطة الهروب .

والطريف أن الذين يشاركون فى التنفيذ من ذوى الثقافة الدينية المحدودة والذين أجريت لهم عملية غسيل مخ كاملة حتى ينساقوا الى مسرح الجريمة لتنفيذها . فقد اعترف كل من المتهمين بأن ثقافته

تقرير بقلم :

فاروق الشاذلى

الدينية لاتتعدى قراءة بعض ايات من القرآن الكريم نجح افراد التنظيم فى استغلالها لتهيئتها نفسيا للمشاركة فى هذه الجرائم التى تأتى فى اطار مخططهم الكبير وهو زعزعة الأمن والاستقرار .

المتهم خالد محمود حسين سمح للارهـابيين بالاقامـة فى منزل والـده دون أن يعرفهم معـرفة شخصية وقدم لهم جلباب أخيه ليتنكر به أحد رباعى تنفيذ جريمة اغتيال اللواء غبارة . طبقا لاعترافاته انه لا ينتمي لتنظيم مايسمى بالجماعة الاسلامية رغم علمه بأنها تضم جناحين احدهما للدعاة والآخر للمواجهة . أى مواجهة اية سلطة تتصدى لأفكارها

والمتهم سيد محمد على .. سائق الجرار الذى نقل مجموعة التنفيذ الى مسرح الجريمة .. حاصل على دبلوم فنى ولكنه يعمل على جرار زراعى لأنه لايرغب فى العمل مع الأجهزة الحكومية بحجة أنها «كافرة» .

اعترافات خالد !

قال المتهم خالد فى اعترافاته أمام النيابة .. بعت لى احمد الطيرى وهو راجل سنى فى الجماعة الاسلامية وكان معاه واحد اسمه سيد هاشم على وسيد هاشم

على طلب منى مفتاح البيت الخاص بوالدى وده بيت بنى جديد لسه بالخرسانة والطوب الأحمر والدور الثانى مش مسقوف وخالى من السكان فأنا أعطيت المفتاح الى سيد هاشم على وقال لى انه فيه ضيوف جايين لأحمد مهدى الطيرى وحينزلوا هنا وبعدين أحمد مهدى الطيرى وصانى انى أعمل الواجب معاهم وأأكلهم وأشربهم وآخد بالى منهم فأنا وافقته وبعدين أحمد مهدى الطيرى عرفنى بضيوفه وقال لى ان الأول اسمه خالد فؤاد والثانى اسمه أحمد وفى ثانى يوم جاء الى أحمد مهدى الطيرى .. ومعـاه كرتونة مستطيلة الشكل طولها حوالى ٨٠ سم الى متر تقريبا وعرضها حوالى ٣٠ سم تقريبا عليها طلاء لونه ازرق وابيض واحمر وملزوقة بشريط بلاستر أصفر اللون وقال لى خذ الكرتونة دى عينها عندك علشان دى بتاعة الضيوف بتوعى فأنا شلتها ومعى أحمد مهدى الطيرى وذهبت الى بيت خالى محمد محمد حسن الشهير بسلطان الحداد وشلناها تحت كنبة فى حجرة تقع على يمين الداخل من الباب الرئيسى لمنزل خالى سالف الذكر وفى يوم ١٩٩٣/٨/٤ جانى أحمد مهدى الطيرى وقال لى هات الكرتونة بتاعة الضيوف اللى عند خالك فأنا رحت جبتها من بيت خالى وأعطيتها الى أحمد مهدى الطيرى فأحمد مهدى

الطيرى أخذنى وطلعت على بيت أبوى اللى هو فيه الضيوف وسبتهم ومشيت وبعد كده رجعت تانى أشوف الضيوف محتاجين لأى طلبات فأنا شفت أحمد اللى هو الضيف بتاع أحمد مهدى الطيرى فك الكرتونة اللى أعطيتها لأحمد وعمال ينظف السلاح اللى كان فى الكرتونة وتانى يوم خميس وافتكر كان يوم ١٩٩٣/٨/٥ لقيت أحمد اللى هو أحد ضيوف أحمد مهدى الطيرى ماشى ومعاه شنطة لونها ابيض وعليها خطوط زرقاء وخضراء مربعة الشكل وجواها البندقيتين اللى كان بينظفهم وانا نسيت أقول لسيادتك ان الضيف التانى اللى اسمه خالد فؤاد كان متى من البلد يوم الثلاثاء ١٩٩٣/٨/٣ ورجع الصبح يوم الخميس ١٩٩٣/٨/٥ بعد مازميله أحمد مشى وطلب منى أحضر له جلابية فأنا روحت على بيتنا التانى وجبت جلابية خضراء بتاعة أخى واديتها له وبعدين قعدوا ثلاث أيام مفيش حد منهم ظهر خالص وفوجئت يوم الأحد ١٩٩٣/٨/٨ جالى أحمد وأخذته على بيت أبوى اللى الضيوف نزلوا فيه وقال لى انت معرفتش بحاجة فأنا قلت له زى ايه بالضبط فقالى الحادث بتاع نجع حمادى فأنا قلت له اللى هو بتاع التليفزيون والخاص باغتيال اللواء عبدالحميد غبارة وحارسه وسألته فقالى أيوه وقعد يضحك وقال لى تمام خلاص كده فأنا قلت له تمام ايه قال لى انه هو مات فأنا قلت له أيوه مات زى ماقالوا فى التليفزيون فأنا توقعت وهو بيسأل كده له فأنا شكيت فى ان هو اشترك فى الاغتيال على أساس ان هو لما مشى كان معاه الشنطة اللى كان فيها السلاح فأنا قلت له انت ليه بتسأل كثير فى الموضوع ده فهو ضحك وقال خلاص وتانى يوم وهو بيدردش معى قالى أنا اشتركت فى ارتكاب الحادث ولما رجع عندنا كانت الشنطة البيضة اللى كان فيها السلاح جابها معاه وكان السلاح باين فيها وأنا سبته فى بيت أبوى وطلعت بره فقابلت أحمد مهدى الطيرى على أساس ان طريق بيته يؤدى الى طريق بيتى وبالعكس وقال لى ان خالد فؤاد اللى هو الضيف التانى بتاعه جه حوالى الواحدة والنصف مساء وقعد ساعة ومشى والضيف التانى اللى هو اسمه أحمد قعد فى ضيافتى فى بيت أبوى اللى انه مشى يوم الخميس الظهر الموافق ١٩٩٣/٨/١٢ وعرفت انه مشى لما قال لى أحمد مهدى الطيرى ان الضيف التانى مشى وبعدين أحمد مهدى الطيرى قال لى انه كان عنده أتنين تانى مخبيهم عنه عمه النجار الطيرى فيهم واحد اسمه سعيد محمود حامد والتانى اسمه علاء عواد محمد جاد الكريم وأهل البلد افتكروا ان الاتنين دوله حرامية فجريت وراهم لغاية بره البلد وساعتها أنا كنت رايح العب كورة فى قرية بجوار مننا وشفت اللى اسمه سعيد اللى أنا قلت عليه قبل كده كان شايل الشنطة وملفوف عليها كليم وكان معاه أحمد مهدى الطيرى .. وده كل اللى حصل بالضبط

س – متى وأين حدث ذلك ؟

جـ – الكلام ده حصل من حوالى شهر تقريبا فى نجع الطويل تبع الطود مركز الأقصر .

س – هل تنتمى الى احدى الجماعات الاسلامية ؟

جـ – لا ...

س – هل ينتمى أحمد مهدى الطيرى الى احدى الجماعات الاسلامية ؟

جـ – أيـوه ...

س – قررت لنا فى بداية التحقيقات ان علاقتك بأحمد مهدى الطيرى علاقة أولاد بلد وانه يقطن معك فى شارع واحد ؟

جـ – أنا علاقتى به سطحية زى ماقلت

س – ولماذا لم يقم أحمد مهدى الطيرى باستضافة الشخصين اللذين مكثا بمنزل والدك بمنزله أو بمنزل عمه الذى استضاف فيه الشخصين الآخرين المنوه عنهما بصدر التحقيق ؟

جـ – هو فيه علاقة نسب بينى ومابين أحمد مهدى الطيرى

س – وماهى طبيعة ذلك النسب ؟

جـ – أخوى محمد محمود حسين واخد اخت أحمد المهدى الطيرى

س – وهل قام أحمد مهدى الطيرى باعطائك مقابلا ماديا أو نقديا نظير استضافتك للشخصين اللذين نزلا فى ضيافتك ؟

جـ – لا علشان هو نسيبى

س – قررت لنا بالتحقيقات بأن من اهداف الجماعة الاسلامية التى ينتمى اليها أحمد مهدى الطيرى وعند تكرار محاولة الاقناع بأفكارهم وعندما يلاقى الطلب بالرفض تحدث مواجهة بأى طريقة بالضرب بأى أداة فلماذا لم تحدث تلك المواجهة بينك وبينه ؟

جـ – علشان انا من أهل البلد ونسيبه .

جماعة ضيوف !

س – هل اخبرك أحمد مهدى الطيرى بأن كلا من المدعو أحمد واسمه حسام سحمد محمد جاد الرب والمدعو خالد فؤاد واسمه محمد عبدالوهاب محمد أحمد على وعلاء عواد محمد جاد الكريم وسعيد محمود حامد ينتمون الى الجماعة الاسلامية التى ينتمى اليها ؟

جـ – هو قال لى ان دول جماعة ضيوف وبس

س – ماهى علاقتك بسيد هاشم على ؟

جـ – هو فيه صلة قرابة بعيدة أمه تبقى بنت عمة أمى

س – وهل يقيم معك سالف الذكر فى بلدتك ؟

جـ – هو من نفس البلد بس مقيم بالسويس فى السماد وهو طالب فى مدرسة الصنايع بالسويس مع أهله بالسويس

س – ماسبب تردده على بلدتك ؟

جـ – أبوه كان جه من السويس فى زيارة البلد ومرض فهو جه علشان يشوفه ولهم منزل فى الناحية.

س – وهل ينتمى سيد هاشم على الى احدى الجماعات الاسلامية ؟

جـ – أيوه ينتمى الى الجماعات الاسلامية وفكره متفق مع أحمد مهدى الطيرى

س – قررت لنا بالتحقيقات بأن أحمد مهدى الطيرى هو انوحيد فى البلدة الذى ينتمى الى الجماعة الاسلامية ثم عدت وقررت الآن أن سيد هاشم على ينتمى الى الجماعة الاسلامية التى ينتمى اليها أحمد مهدى الطيرى ؟

جـ – هى نفس الأفكار اللى عند سيد هاشم وأحمد مهدى بس سيد منتمى للجماعة الاسلامية بره من البلد

س – وكيف نما الى علمك بأن سيد هاشم على ينتمى الى جماعة اسلامية خارج بلدتك ؟

جـ – أنا حطيت اعتقاد فى دماغى بأن هم الاتنين لما بيقعدوا مع بعض بيبقى فكرهم واحد وهدفهم واحد بس سيد هاشم على بييجى فى البلد فى ظروف معينة .

س – وهل حاول سيد هاشم على التأثير عليك بأفكار الجماعة الاسلامية التى ينتمى اليها ؟

جـ – هو حاول معى أكتر من مرة وانا لم أستجيب زى ما أحمد مهدى الطيرى ماعرض على افكار الجماعة التى ينتمى اليها

س – ماهو دور سيد هاشم على ؟



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

جـ - هو دوره جه اخد منى المفتاح بتاع بيت ابوى ووصل المفتاح الى احمد مهدى الطيرى وقال لى علشان احمد مهدى الطيرى عنده ضيوف عايز ينزلهم فى البيت بتاع ابوى

س - ماهو الدور الذى كلفك به احمد مهدى الطيرى بخصوص ذلك الشأن ؟

جـ - الدور الذى كلفنى به احمد مهدى الطيرى هو احضار المفتاح الخاص بالمسكن الخاص بوالدى واستضافة المدعو احمد والمدعو خالد فؤاد كما اخبرنى باسمائهما احمد مهدى الطيرى وطلب منى توفير سبل الاعاشة لهم من مأكل وخلافه وكان دورى ينحصر فى الاستضافة وكان هو يجيب الأكل لهم وانا موجود

س - ماهو دور النجار الطيرى على وجه التحديد ؟

جـ - النجار الطيرى ده راجل متوفى وهو قريب احمد مهدى الطيرى ابن عمه والبيت فاضى مافهوش حد ساكن

س - حدد لنا على وجه التحديد نوع السلاح الذى شاهدته مع المدعو احمد الذى كان فى ضيافتك بمنزل والدك ؟

جـ - هو سلاح آلى بدون دبشك

س - ماهو عدد ذلك السلاح الذى شاهدته مع المدعو احمد الذى كان فى ضيافتك بمنزل والدك ؟

جـ - بندقيتين اليتين ..

س - ماهى علاقتك بكل من حسام محمد محمد جاد الرب ومحمد عبدالوهاب محمد احمد على وعلاء عواد محمد محمد جاد الكريم وسعيد محمود حامد ؟

جـ - انا معرفش قبل كده بس انا عرفت ان حسام محمد محمد جاد الرب كان اسمه احمد وكان فى ضيافتى ومحمد عبدالوهاب محمد احمد على وكان اسمه خالد ومعرفش علاء عواد وسعيد شفته آخر يوم فى يوم ٩٣/٨/١٢ لما كان شايل الشنطة ومغطيها بكليم

ظروف الاعتقال

س - ماهى ظروف القبض عليك واعتقالك ؟

جـ - يوم ٩٣/٨/٢٧ صدر امر باعتقالى وفيه ضباط جم فى البيت واخدونى

س - متى واين حدث ذلك ؟

جـ - الكلام ده حصل يوم ٩٣/٨/٢٧ حوالى الساعة ٢,٣٠ فى منزلى الكائن بنجع الطويل الطود - مركز الاقصر

س - وهل كان برفقتك اشخاص معك ؟

جـ - اهلى فى البيت كانوا نيام واخدونى وقالوا لى فيه امر باعتقالك

س - وهل سبق اعتقالك قبل ذلك ؟

جـ - لا .. دى اول مرة

س - ماهى ظروف نشأتك الاجتماعية والثقافية ؟

جـ - انا والدى كان مندوب منطقة شركة سكر ارمنت وطلع على المعاش سنة ١٩٨٠ ولى شقيقان وشقيقة واخرى متوفية وانا حاصل على معهد فنى صناعى من اسوان سنة ١٩٨٩

س - ماهى مصادر ثقافتك الدينية ؟

جـ - انا بقرا القرآن الكريم

س - وهل تكونت لديك ثمة عقيدة دينية معينة ؟

جـ - انا كونت عقيدة الاسلام السمحة

س - وهل لك اهتمامات معينة فى بعض الأمور الدينية ؟

جـ - لا ..

س - انت متهم بالانضمام الى جماعة سرية غير مشروعة تدعو الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحريات والحقوق العامة التى كفلها الدستور والقانون والاضرار بالسلام الاجتماعى وكان الارهاب وتنفيذ العمليات العدائية من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق اغراض هذه الجماعة ؟

جـ - انا غير منتظم لجماعة اسلامية بس احمد مهدى الطيرى هددنى وقال لى انت كده معانا فى المجموعة

س - كما انك متهم بالاتفاق الجنائى على ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والتعدى على السيد اللواء المرحوم عبدالحميد محمد غبارة وحارسه وسائقه مما ادى ذلك لقتلهم ؟

جـ - انا مرحتش معاهم بس احمد مهدى الطيرى هددنى وقال انت معنا

س - انت متهم باحراز اسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص ؟

جـ - انا مكنتش اعرف الكرتونة فى الأول كان فيها إيه واحمد مهدى الطيرى لما عرف انى انا لما عرفت السلاح هددنى وقال لى انت معانا ولو حد سألك قول احنا قعدنا ١٤ يوما بس

س - هل لديك اقوال اخرى ؟

جـ - لا ...

اعترافات سائق الجرار

وامام النيابة ادلى المتهم سيد سائق الجرار باعترافاته :

س - هل تعرف المدعو احمد مهدى الطيرى ؟

جـ - ايوه اعرفه

س - وماصلتك به ؟

جـ - هو بلدياتى

س - هل كلفك المدعو احمد مهدى الطيرى بأى اعمال ؟

جـ - ايوه هو من حوالى ثلاثة شهور حضر لى احمد مهدى الطيرى وقالى ان فيه ناس عاوزك تنقلهم بجرارك الزراعى بجبل الجرارات تابع لنجع الطود وبعدين انا اخدت الأربعة اشخاص ومعاهم احمد مهدى وركبنا الجرار ورحنا الجبل ونزلتهم فى الجبل وقالولى ارجع بعد ثلاث ساعات وانا مش معاى ساعة فتوجهت اليهم وفى الطريق قابلت احمد مهدى والأربعة اللى معاه راجعين فانا ركبتهم عند كوبرى محطة ارمنت بالشرق ووصلتهم لغاية كوبرى نجع الطويل ورجعت انا على البيت وبعد عشرة ايام اعطانى عشرين جنيها .

س - وما حالة الأشخاص الأربعة وقت ان تقابلت معهم ؟

جـ - الأشخاص الأربعة اتنين منهم كانوا لابسين جلاليب افرنجى والاتنين التانيين كانوا لابسين بنطلونات وقمصان

س - وهل كانوا يحملون ثمة اشياء ؟

همه كانت معاهم شنطة

س - هل من حديث دار بين احمد مهدى الطيرى والأربعة اشخاص اثناء استقلالهم لجرارك الزراعى ؟

جـ - لا هما متكلموش فى حاجة لغاية ما وصلنا

س - واين وصلت بهم ؟

جـ - انا وديتهم المنطقة الجبلية بنجع الطويل .

س - وهل تعتقد ان الأشخاص الأربعة ينتمون للجماعات الاسلامية ؟

جـ - لا انا معرفش

س - هل كان الأربعة اشخاص ملتحين ؟

جـ - لا هما مكنوش ملتحين

س - واين قمت بتوصيلهم ؟

جـ - انا وصلتهم عند الكوبرى



س – هل تعرف ما بداخل الحقيبة التى كان يحملها أحد الأشخاص الاربعة ؟

جـ – لا معرفش وأنا سمعت من واحد فيهم بيقول للشايل الشنطة خلى بالك من الجهاز اللى فى الشنطة لحسن يتكسر

س – وهل كان هؤلاء الاشخاص يحملون ثمة اسلحة نارية ؟

جـ – لا ...

وهل اتفقت على أجرة مقابل نقلهم ؟

جـ – أيوه أعطانى عشرين جنيها احمد مهدى بعد توصيلهم بعشرة أيام .

س – هل لديك أقوال أخرى ؟

جـ – لا ...



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

إحباط مخطط إرهابي جديد للتخريب بالقليوبية

القبض على ١١ متهما خططوا للهجوم على المنشآت الحيوية

كتبت خديجة عفيفي :

احبطت اجهزة الامن مخططا ارهابيا جديدا استهدف تنفيذ عدة عمليات تخريبية فى المنشآت العامة ومحاولة اغتيال بعض الشخصيات الهامة والقيادات الامنية وضرب السياحة ويضم التنظيم ١١ متهما بالقليوبية ينتمون لتنظيم ما يسمى بالجماعة الاسلامية وضبط بحوزتهم اسلحة ومتفجرات وذخائر لاستخدامها فى مخططاتهم التخريبية .

وبدأت نيابة امن الدول العليا التحقيق مع المتهمين تحت اشراف هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة حيث يقوم ياسر رفاعى رئيس نيابة امن الدولة بالتحقيق الذى تبين من خلاله ان المتهمين رصدوا عدة اهداف بالمحافظات لتنفيذ عمليات ارهاب وتبين من اعترافاتهم تدبير الاسلحة والمتفجرات من اماكن مختلفة



في قضية تنظيم جماعة «الاخوان» المنحلة:

تجديد حبس ٨ من مجلس شورى الجماعة ٤٥ يوما

التحقيقات تكشف اتصالات مشبوهة بالخارج وسفر مجموعات منهم لعدة دول

كتب أحمد موسى:

جدد المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا حبس ٨ من أعضاء مجلس شورى جماعة «الاخوان» المنحلة ٤٥ يوما اخرى على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة لتورطهم فى العمل ضد الدولة والاتصال بعناصر خارجية وسفر مجموعات من قيادات التنظيم «الاخوانى» الى السودان لتنسيق المواقف مع الجبهة القومية بزعامة حسن الترابي. وقد نظر امس ياسر رفاعى رئيس نيابة أمن الدولة العليا ، أوامر تجديد حبس المتهمين الثمانية وهم: محمد عبداللطيف ومحمد عبدالعزيز الصروى ومحمد فؤاد عبدالمجيد والسيد نزيل العوضى وأمين احمد سعد ومحمود على الكيال والسيد عسكر ورشاد نجم الدين. وكشفت التحقيقات التى تجريها النيابة منذ ضبط أعضاء مجلس شورى الجماعة المنحلة فى ١٨ يوليو الماضى وطبقا لمعلومات جهاز مباحث أمن الدولة، انهم تحركوا فى الخارج لتوحيد فصائل الارهاب فى الداخل والخارج وقياداتها الموجودين فى عدة دول ومنها السودان وتركيا، وأكدت المعلومات المؤيدة بالأدلة والقرائن المادية. واختراق احد الاجتماعات السرية للجماعة المنحلة فى مقرها السرى بالقاهرة وتصويره بالفيديو، عن خطة تحركهم خلال الفترة الحالية على الساحة الداخلية واختراق القطاعات الجماهيرية واثار المواطنين بهدف تأليبهم ضد نظام الحكم وحثهم على القيام بأعمال من شأنها الخروج على النظام العام والشرعية. وأثبتت التحقيقات فى القضية اتصالات تقوم بها قيادات الجماعة المنحلة مع عناصر الجبهة القومية السودانية بزعامة حسن الترابى، الذى يأوى ويساند ويدعم قيادات الارهابيين من تنظيمى الجهاد والجماعة الاسلامية ومنهم المخططون والمنفذون لمحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا فى ٢٦ يونيو الماضي.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

حوار مع «صقر الاخوان» النائب الاول للمرشد العام

مصطفى مشهور لـ«المجلة»: لن نستدرج الى صدام ولسنا مع العنف

«الحكومة ماضية في تصعيدها حتى الانتهاء من الانتخابات»

«لا تربطنا بالترابي اية اتفاقات ونذين كل تآمر وارهاب»

القاهرة. اجرى الحوار ايمن الصياد

وسط سوق شعبية قديمة للخضروات والفاكهة، هي الاشهر في القاهرة وتحمل اسم «سوق التوفيقية» قد لا تلفت الانتباه لافتة صغيرة معلقة على باب عمارة قديمة. ورغم انها لا تستوقف بالضرورة احدا من الباعة المتجولين الذين يزدحم بهم الشارع، ولا يعرف معظمهم القراءة والكتابة، الا ان السؤال الى اي منهم عن مكتب الاخوان المسلمين كفيل بأن يوصلك الى المكان.

اللافتة والمقر واجابة بائع البرتقال، لم تغير من «واقع الاوراق» شيئا. اذ يبقى الواقع - رسميا وقانونيا - على ما هو عليه. فالجماعة «محظورة» بموجب قرار صدر عام 1954 يناقش الاخوان قانونيا مدى انطباقه عليهم والاعضاء اذا تحركوا كتنظيم يصبح نشاطهم «غير شرعي» ويقع تحت طائلة القانون، كما اوضح ذلك مرارا وتكرارا كل المسؤولين في مصر.

في هذا المكان، وفي اجواء لا تستشعر فيها توجسا مفترضا في مقر لجماعة يكاد لا يمر يوم دون ان يعتقل بعض من اعضائها. وقبيل ما قد يمكن اعتباره اجتماعا تنظيميا لقيادات من الجماعة، التقت «المجلة» مصطفى مشهور، «صقر الجماعة» المعروف، نائب المرشد العام للجماعة بل لعله المرشد الفعلي «المتنفذ» في غياب مرشدها المسن حامد ابو النصر الذي اختار بلدته البعيدة منفلوط (500 كلم جنوب القاهرة) مقراً لأيامه الاخيرة. وفي ما يلي الحوار مع مشهور:

● رغم انكم انكرتم في بيان رسمي اقصاء حامد ابو النصر عن منصب المرشد العام، الا ان الواقع يؤكد انك الآن المرشد الفعلي او المتنفذ «للاخوان». فبعد اعتكاف الاستاذ ابو النصر في منفلوط لظروف السن والمرض، الستم معي في ان هذه هي الحقيقة؟

- فضيلة الشيخ محمد حامد ابو النصر غير معتكف في منفلوط، وهو اصلا موجود ومقيم في القاهرة وسافر الى منفلوط من فترة قصيرة قبل نحو عشرة ايام لممارسة بعض مصالحه الزراعية الخاصة وسيعود ان شاء الله قريبا الى القاهرة، وهو لم يزل يقوم بأعمال المرشد العام. وهو صاحب الكلمة



«حماس تجمع اخواني وعرفات لم يطلب منا الضغط عليها»

«ابو النصر يزاول مهماته ولا يوجد تنظيم عالمي»

بهذه الصفة وهذا لا يمنع أن له معاونين، وفي الواقع لا توجد عندنا سلطة منفردة والأمر بيننا دائما شورى.

● **ولكن الجماعة لا يمكن أن تدار عمليا من على بعد 500 كيلومتر من القاهرة؟**

- كما سبق أن قلت، هو لا يقيم بمنفلوط.

● **لم تعتادوا على تكذيب مثل هذه الأخبار. لماذا حرصتم هذه المرة على اصدار بيان من هنا وبيان من منفلوط؟**

- الخبر الملفق عن اقصاء فضيلة المرشد جاء هذه المرة ضمن حملة واسعة تستهدف تشويه صورة الاخوان والزعم أن هناك خلافات وصراعات داخل الجماعة كما واكبها اعتقال المئات من الاخوان والزج بهم في السجون والمعتقلات فترات زادت بالنسبة الى بعضهم على ستة أشهر، لذلك كان من الضروري الرد على هذا الافتراء.

● **المعروف أن لائحتكم التنظيمية تسمح بتغيير المرشد العام في حالة مرضه.**

- فضيلة الأستاذ يمارس مهمات منصبه.

● **هل يرجع تفويض الأستاذ ابو النصر اليك القيام بمهماته في تلك الفترة الى احساسه بالامتنان للدور الذي لعبته في اختياره مرشدا بعد وفاة التلمساني؟**

- فضيلة الشيخ محمد حامد ابو النصر تولى منصب المرشد عقب وفاة الشيخ عمر التلمساني باعتباره أكبر أعضاء مكتب الارشاد سنا كما نص القانون الأساسي للجماعة.

● **كان هناك وقتئذ صالح ابو رقيق ود. حسنين كمال الدين. لكنك كنت مع من فضلوا الاستاذ ابو النصر لاسباب ارتأوها؟**

- كما ذكرت، الاستاذ ابو النصر تولى المسؤولية وفقا لما يقضي به قانون الجماعة وتقاليدها.

● **اين نجلس الآن؟ اليس هذا هو المقر الرسمي للجماعة؟**

- أنا موجود الآن وأجلس حيث اعتدت أن أجلس واعتاد اخواني جميعا أن يوجدوا واعتاد المرشد السابق عمر التلمساني أن يتواجد والحكومة تعرف ذلك، والمكان الذي أنا فيه الآن هو الذي استقبلنا فيه الصادق المهدي رئيس وزراء السودان السابق حين حضر الى مصر في زيارة رسمية وحضر الينا في موكب رسمي، وهو المكان الذي استقبلنا فيه مرات ومرات الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وكان حضوره الينا في كل مرة أثناء زيارة رسمية له الى مصر وفي حراسة قوات الأمن المصرية. وغير ذلك الكثير والكثير ممن حضروا الينا من رجال الدولة الرسميين وضيوف مصر، ونحن لم يتغير شيء فينا ومكاننا هو ذاته منذ أكثر من خمسة عشر عاما، وعملنا هو على النهج ذاته وفكرنا هو المعروف رسميا للدولة.

● **نكرر السؤال: هل هذا هو المقر الرسمي للجماعة؟**

- الاجابة السابقة نفسها.

● **اظنك على أي حال تنفي وجود كيان تنظيمي للجماعة، وأنك نائب**



مرشدها العام، رغم انكم تتلون ذلك عادة في التحقيقات؟

- سبق أن نشرنا أبحاثا قانونية اشترك في اعدادها أساتذة في كليات الحقوق وكبار المحامين وتؤكد عدم صحة الادعاء بأن الجماعة حلت أو أنها محظورة، أو أنها غير شرعية. ونحن طالبنا ونكرر بأن نلتقي قاضينا الطبيعي الذي من خلاله نستطيع أن نعرض دستورية وجودنا ودعوتنا وشرعية منهجنا، ونحصل على الأحكام بعدم دستورية الكثير من النصوص القانونية التي تدعي السلطة أنها تتعارض مع وجودنا أو مع دعوتنا.

● هل أنت المرشد المقبل؟

- أكرر القول ان الأمر شورى.

● الست أكبر أعضاء مكتب الارشاد سناً؟

- (لا جواب).

● لماذا لا تسمحون بدور أكبر للشباب وبتمثيل افضل له في مكتب الارشاد؟ الا تجدون ان قيادات مثل سيف الاسلام أو عصام العريان جديرة بذلك؟

- الشباب هم حملة الدعوة وقادة المستقبل. ولو نظرت الى قيادات النقابات المهنية وما شابهها، او اذا نظرت الى المسجونين حاليا لتبين لك أن الشباب يحمل فعلا أهم المسؤوليات.

● لماذا لا تمثل اذن في المواقع القيادية؟

- لكل دوره.

«صقر الجماعة»

● أنت محسوب تقليديا على «صقور الجماعة» لا على «حمائمها». فالى أي مدى سيؤثر ذلك على توجهات الجماعة وأنت المتنفذ الأول حاليا؟

- ليس لأحد لدينا أن ينفرد بسلطة، والأمر بيننا دائما شورى.

● هل تعتقد أن تخوف الدولة من تأثيرك على توجهات الجماعة يقف وراء الصدام الحالي غير المسبوق منذ عشرين عاما؟

- الأمر شورى كما سبق أن قلنا، وسياسة الدولة غير موجهة الى شخص ما.

● منذ منتصف السبعينات، وانتم تعملون علنا، وتصدرون بياناتكم التي تنشرها الصحف الرسمية ذاتها، بل وكثيرا ما تمت لقاءات مع مسؤولين رسميين على أعلى مستوى. فما الذي استجد اذن لتواجهوا بالتهمة القديمة وهي «الانتماء الى جماعة غير شرعية..»؟

- كما قلت انه لم يتغير شيء من جانبنا، والواقع أن هذا السؤال ينبغي أن تجيب عنه الحكومة. فمنذ أثارت حملتها الأخيرة ضد الاخوان المسلمين كان القلق والاستغراب لدى قطاعات كبيرة من المثقفين وعامة الناس وهم لا يرون مبررا لهذه الحملة.

● ولكن ما هو تحليلكم انتم؟ هل تعتقدون أن هناك من يحاول جركم الى صدام تشعرون انكم قد لا تستطيعون دفع ثمنه؟

- لن نجر الى صدام وحتى لو كان ماذكرته صحيحاً، فلن نستدرج الى صدام. فنحن ننبذ العنف كأسلوب.

● يقولون على اي حال أنك المسؤول عن تنحية عدد من القيادات المعتدلة في النصف الثاني من السبعينات مثل فريد عبد الخالق وصالح أبو رقيق وعشماوي، الأمر الذي يدل على أنك كنت تجهز الارض للمتشددين؟

- هذا الكلام لا أساس له من الصحة، والاخوة الذين ذكرتهم كرام نعتز بهم.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

«الحصول على اغلبية في الانتخابات مستبعد»

● الست معي في ان الجماعة تحت قيادات معينة ستكون اكثر حسما؟

- سبق أن قلت أن الأمر شورى وليس لأحد سلطة منفردة.

● الا تحتكم قواعد الاخوان على اتخاذ مواقف اكثر راديكالية في مواجهة التصعيد الحكومي؟

- نحن مصممون على التزام الحكمة والموعظة الحسنة والبعد عن كل عنف وعن جميع مواطن الشبهات.

● الا يطالبونكم بالعودة الى العمل السري؟

- نحن نعمل في وضح النهار.

● ولكن بعض تصريحاتكم الاخيرة لمحت الى انكم « قد لا تستطيعون كبح جماح الشباب »؟

- نحن لم يصدر عنا أي تحذير، وانما تخوفنا من شدة الضغوط. والجريدة التي نشرت الخبر تعمدت الاساءة والاثارة، ونحن على تصميمنا وتأكيدنا التزام الطرق الدستورية القانونية المشروعة.

المراهنة والحصاد المر

● الواضح انكم حريصون كل الحرص على الا تستثيروا احداً . على ماذا تراهنون اذن؟

- على كسب الرأي العام لصالح المنهج الاسلامي الذي ندعو اليه.

● الا تزعجكم حملة التشويه التي تشنها بعض الجماعات ضد سياسات التهدئة الاخوانية، التي أصبحت بمثابة طروحات مستقرة لهذه الجماعات (كتاب «الحصاد المر»)؟.

- نحن نعمل ابتغاء مرضاة الله أولا وأخيرا، لا لرضى هذا الجانب أو ذاك. وهناك فرق بين التهدئة والمهادنة. والتهدئة لا تعني التقاعس كما أن الاندفاع لا يعني الشجاعة والاقدام.

● ما اخبار الجناح السري؟

- ليس هناك شيء اسمه الجناح السري، واذا كنت تقصد النظام الخاص الذي كان موجودا في الأربعينات والخمسينات، فإن هذا النظام أنشيء لغرض وطني شريف وهو مقاومة المستعمر البريطاني والعصابات الصهيونية التي احتلت فلسطين، وقد انتهى ذلك العصر بمبرراته منذ الخمسينات ولم يعد للنظام الخاص أي وجود منذ ذلك الوقت.

● هل تعتقدون أنكم قوة لها وزنها الحقيقي على الخريطة السياسية المصرية، أم ان هذا الوزن مقتصر على صفحات الصحف؟

- نتائج انتخابات مجلس الشعب 1987 وانتخابات النقابات المهنية المختلفة ونوادي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المختلفة واتحادات الطلاب وغيرها تعطي الاجابة الشافية. ومع ذلك لا نسعى ولا نفكر في امكان الحصول على أغلبية في الانتخابات. فهذا أمر مستبعد كلياً.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

● **كم يبلغ عددكم في مصر بالمقارنة مع الحزب الوطني؟**
- الاعداد المجردة ليست لها دلالة، فالفيصل هو انتخابات نزيهة وحرة صحيحة لتكون التعبير الصادق عن ارادة الشعب.

● **انتم تأملون اذن ان تتولوا السلطة في مصر؟ انكم ستعتبرون أي القوى السياسية يومها غريمكم الأول : الناصريون أو الشيوعيون أم جماعات العنف المسلح الدينية مثل «الجماعة الاسلامية» أو «الجهاد مثلا»؟**
- نحن لا نسعى الى أن نتولى السلطة لأنفسنا، وانما نأمل ان تحكم البلاد بالشريعة الاسلامية. ولن نصنف الناس بين غريم وغير غريم ونرجو ان يتعاون الجميع اليوم قبل الغد لما فيه صالح الوطن والمواطنين.

● **كيف تصنف علاقتكم الآن بالحكومة؟ هل هي ايجابية؟**
- العلاقة مع الحكومة تتحدث عنها أعمال الاعتقالات الظالمة، وحملة التشويه والافتراءات. ومع ذلك فليست في قلوبنا ضغينة ضد اي من الناس. أنا أشعر بالكثير من الأسف لأنهم سجنوا أبرياء لا ذنب لهم، الا كونهم يؤمنون بعقيدة وفكر ولم تمتد يد أي منهم الى أحد بسوء.

● **الا تشعر بشيء من الامتنان لأنهم لم يقبضوا عليك رغم أنهم اعتقلوا آخرين؟**
- القبض على أي أخ يفوق أثره في نفسي القبض علي شخصيا.

● **الواضح انك على ثقة بأنهم لن يقبضوا عليك؟**
- الله وحده يعلم ما في السرائر.

● **هل تتوقع تصعيدا آخر من جانب من الحكومة؟**
- نسأل الله العافية لكل المسلمين لكن قراءة الأحداث تقول ان الحكومة ماضية في تصعيدها على الأقل حتى الانتهاء من الانتخابات البرلمانية المقبلة.

● **ماذا سيكون ردكم في هذه الحالة؟**
- صبر جميل، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

التنظيم العالمي

● **كونك المسؤول عن التنظيم العالمي، هل تعتقد انه على درجة من القوة التي يراها البعض فيه؟**
- كما تعلم فإن فكر الاخوان المسلمين انتشر في العشرات من الدول العربية والاسلامية. وفي بعض هذه الدول هناك كيانات رسمية تحمل اسم الاخوان المسلمين وهؤلاء يلتقون كلما سنحت لهم الفرص في المؤتمرات أو الندوات. والطبيعي في مثل هذه اللقاءات أن يتم تبادل الرأي والفكر حول قضايا المسلمين الراهنة.

● **السؤال حول التنظيم العالمي؟**
- ليس هناك تنظيم عالمي، ولكن الأخوان في كل قطر يخضعون لظروفهم في قطرهم ويرسمون خططهم من ذواتهم.

(«المجلة: في حوار منشور أعلن حامد ابو النصر منذ أيام: «لنا شعب في الخارج. في المانيا ولندن واوروبا. وكل اخواني خرج من القاهرة وكون شعبة لها اتصال ما بالحركة الأم في الداخل. وهذا ليس فيه عيب. وهو ما يطلق عليه التنظيم العالمي للاخوان» مضيفا أن «مثلها مثل نشاط الاخوان في الداخل ومجلس الشورى مسؤول عنها»).

● **ما هو موقفكم من الترابي؟**
- هو يعمل في السودان ولا تربطنا به اتفاقات أو أي تنسيق. وكقاعدة، ودون أن نوجه اتهاما الى أحد، فنحن ضد العنف وندين أي تآمر أو ارهاب.

● **لكنكم جلستم الى جانبه على المنصة الرئيسية للمؤتمر في الخرطوم قبل أشهر؟**
- دعيت الى المؤتمر بشكل رسمي. وفي الجلسة الافتتاحية جلس على المنصة عدد من رموز العمل الاسلامي في القارات المختلفة، كنت واحدا منهم، وبانتهاء المؤتمر الذي حضره مئات من العاملين في الحقول الاسلامية انتهت جميع أعمال المؤتمر.



● الا تستشعرون منافسة من تنظيمه هذا؟

- هناك العشرات من التنظيمات الاسلامية على مستوى العالم ونحن ندعو الى كل مخلص أن يوفقه الله الى غايته.

● ما هي حدود علاقتكم بـ«حماس»؟

- حركة المقاومة الاسلامية « حماس » نشأت في فلسطين المحتلة بهدف احياء روح الجهاد ضد المحتل وربط الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية بالعقيدة الاسلامية والأرض والوطن.

● لكن ما هي حدود علاقتكم بهم؟

- مثلهم مثل أي تجمع اخواني في أي قطر يديرون شؤونهم بأنفسهم.

● ألم يطلب منكم ياسر عرفات يوما الضغط عليهم؟

- لم يحصل شيء من ذلك.

● هل تؤيدون جبهة «الانقاذ» في الجزائر؟

- نحن نؤيد ما يختاره الشعب الجزائري مادام اختيارا حرا صادقا.

● هل تعتقدون أنكم ستنجحون في الانتخابات المقبلة في ما فشل فيه اخوان الأردن؟

- إخوان الأردن لم يفشلوا، وقد حققوا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة نسبة من الأصوات اعلى من المرة التي سبقتها. لكن التغيير الذي طرأ على قانون الانتخابات حال دون ترجمة هذه الأصوات الى مقاعد في مجلس النواب.

ونحن نطالب بنظام قوامه كون الشعب مصدر السلطات، وأنه لا يجوز لأحد أو هيئة أو حزب أن يتولى سلطة بغير ارادة الشعب الصحيحة الحرة . ويجب دائما قبول هذه الارادة، ونحن أعلنا مرارا قبولنا التعددية الحزبية السياسية ومبدأ تداول السلطة عبر انتخابات شعبية صادقة. ويكفي أن يتحقق نجاح الوطن في مجموعه بتحقيق هذا النهج السليم الذي يحفظ للأمة ككل كيانها وسلامتها واستقرارها وامنها ■



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

مبارك: الأخوان مسؤولون عن كل هذا العنف
كمال الشاذلي: الأخوان غير قادرين على منافسة الحزب الوطني
الداخلية المصرية: اتصالات وتنسيق بين الاخوان والترابي
حسن الالفي: الأخوان يساندون الجماعات الارهابية

على اعتبار «ان الظرف غير ملائم للحديث في مثل هذا الموضوع الحساس» لم يرغب احد من المسؤولين المصريين تناول موضوع الاخوان.

وحسب بيانات وزارة الداخلية المصرية فإن جماعة الاخوان المسلمين متهمة بداجراء اتصالات وتنسيق مع الجبهة الاسلامية القومية السودانية التي يتزعمها الدكتور حسن الترابي». الاتصالات تلك وحسب ما جاء في البيان نفسه «كانت تعد لمخطط ارهابي يستهدف أمن مصر واستقرارها بالتنسيق مع الجبهة الاسلامية»، وان قيادات اخوانية «تولت اعداد مخطط عام للمرحلة المقبلة من خلال استثمار قنوات اتصالاتها مع الجبهة الاسلامية لخدمة اهداف هذا المخطط».

وكانت اجهزة الامن المصرية قد قالت عقب القبض على 149 «أعلن انهم من الاخوان» داخل احدى المعسكرات الصيفية بمدينة الاسكندرية، أنها رصدت «محاولات لاحياء نشاط جماعة الاخوان المسلمين المحظورة وتصعيد المواجهات ضد الحكومة بعد اعتقال عدد من قادة الجماعة واحالتهم للنيابة» مضيفة. «إن أعداداً كبيرة من قوات الامن حاصرت معسكر الكشافة الدولي حيث كان 149 عضوا من الاخوان داخله، بينهم 70 من الهيكل التنظيمي للجماعة في محافظة المنوفية، نظموا المعسكر الذي تضمن دورات تثقيفية لتلقين افكار الجماعة والتدريب على الرياضات العنيفة، وعقدوا اجتماعات وضعت فيها خطط لاختراق القطاعات العمالية والتأثير عليها والتغلغل داخل مواقع العمل لخدمة اهداف الجماعة».

وبغض النظر عن ان الاخوان نفوا في حينه كل هذه الاتهامات، وأن التحقيق في هذه القضايا وبعضها له أكثر من سبعة أشهر، لم يسفر حتى الآن عن تقديم أي من «الأخوان» للمحاكمة بقرار اتهام محدد. الا ان مصدراً أمنيا مسؤولاً كان قد قال منذ اسابيع عقب القاء القبض على عدد من الاخوان «انه في اطار مواصلة اجهزة مباحث امن الدولة لعملياتها الامنية الناجحة التي ارتكزت تطوير وتصعيد ضرباتها الحاسمة والمؤثرة ضد فصائل التطرف والارهاب بمختلف أجنحتها» فإنه «وفي واحدة من العمليات الامنية الناجحة التي استهدفت الهياكل التنظيمية القيادية لجماعة الاخوان المنحلة المحظور نشاطها قانونا، قامت أجهزة مباحث أمن الدولة مساء الاثنين 17 يوليو (تموز) 1995 بتوجيه ضربة اجهاضية مؤثرة لأعلى المستويات التنظيمية القيادية للتنظيم الاخواني الارهابي المسمى بمجلس الشورى العام».

وزير الداخلية المصري حسن الألفي من جهته، وفي تصريحات أدلى بها في تونس في يناير (كانون الثاني) الماضي خلال اجتماعات وزراء الداخلية العرب اتهم الاخوان المسلمين بمساندة «الجماعات الارهابية» مؤكدا أن «لجماعة الاخوان المسلمين المنحلة دورا واضحا تماما في مساندة الجماعات الارهابية»، ومضيفاً: «هناك وحدة هدف بين الجماعة الاسلامية والتنظيم العالمي للاخوان المسلمين الذي يتخذ من الدين ستارا في محاولة منه للأنقضاض على انظمة الحكم في الدول العربية الاسلامية».

الموقف الرسمي من الأخوان المسلمين لم يقتصر كما قد يبدو على البيانات الأمنية. ففي يناير (كانون الثاني) الماضي قال الرئيس مبارك - وفيما يعتبر تحديداً و



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

تلخيصاً لموقف الدولة الرسمي «ان الاخوان يقولون انهم نبذوا العنف ولكن في الواقع هم مسؤولون عن كل هذا العنف، وسوف يأتي اليوم الذي يتم فيه كشفهم».

الرئيس المصري نفسه اتهم حكومة الولايات المتحدة، وفي حديث نشرته مجلة «نيويوركر» الامريكية بداجراء اتصالات مع هؤلاء الارهابين من الاخوان المسلمين» وقال مبارك: هذه الاتصالات «تمت سرا وبدون معرفتنافي البداية» ونسبت المجلة للرئيس المصري قوله «تعتقدون ان في استطاعتكم من خلال الاتصالات تصحيح الاخطاء التي ارتكبتموها في ايران عندما لم تكن لديكم اتصالات مع آية الله الخميني ومجموعاته المتعصبة قبل استيلائهم على السلطة.. وأريد ان اؤكد لكم ان هذه المجموعات لن تسيطر على هذا البلد ابدا، ولن تكون على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة».

وفي تصريحات اخرى للرئيس المصري اكد انه «لن يسمح لجماعة الاخوان المسلمين بدخول الانتخابات التشريعية كجماعة أو كتنظيم أو تحت لافتة أي تنظيم سياسي قائم ولكن لا مانع من ترشيح من يرغب منهم كفرد بعيدا عن الانتماءات السياسية».

كمال الشاذلي الأمين المساعد للحزب الوطني الحاكم ووزير الدولة لشؤون البرلمان تعقيبا على دخول الاخوان للانتخابات البرلمانية المقبلة قال: «من يتصور ان الاخوان قادرون على منافسة الحزب الوطني، ليست له دراية بطبيعة الشعب المصري الحساسة القادرة على فرز وتقييم كل المواقف، وتاريخ الاخوان مليء بما يجعل رجل الشارع المصري يبتعد عنهم ويخشى سيطرتهم على مجريات الأمور» ■

أجواء الحوار

لم يكن سهلاً الاتفاق على اجراء حوار «حقيقي وحي» مع المرشد المتنفذ للاخوان المسلمين. فللجماعة خطها الثابت في رفض مثل هذه تلك الطريقة في اجراء الحوارات، ويفضل مسؤولوها عادة أن تقتصر الحوارات الصحفية على المرشد العام دون غيره بشرط أن تكون الاجابات مكتوبة عن اسئلة مكتوبة ويراجعها المستشار مأمون الهضيبي المتحدث الرسمي الجماعة. وكما ذكرت مجلة اسبوعية مصرية أخيراً فقد اضطر محررها أن يوقع على كل ورقة من أوراق الحوار «المكتوب» قبل أن يسمحوا له بتسلم نسخة منه. ويبرر الاخوان ذلك بأنهم يخشون «تحريفاً تكرر كثيرا لآرائهم ومواقفهم».

وأيا كان الأمر فان حوار «المجلة» مع من يعد الشخصية الأهم في دائرة قيادات الجماعة، يأتي بعد أيام من نشر جريدة «الأهرام» القاهرية خبر توليه منصب المرشد العام كبديل من «الأستاذ» حامد أبو النصر (82 عاماً) في اطار ما اعتبرته الجريدة «صراعا على القمة لصالح المتشددين» الأمر الذي نفاه أبو النصر في بيان من منفلوط. ونفته الجماعة في بيان رسمي اعتبرت فيه أن الخبر لا يعدو ان يكون «محاولة أخرى لتشويه الجماعة يأتي في اطار الحملة الحكومية المنظمة على الاخوان المسلمين».

ويأتي حوار «المجلة» أيضا مع النائب الأول للمرشد العام، في وقت تمثل فيه للتحقيق بتهمة الانضمام الى جماعة الاخوان «المنحلة» ـ مجموعة كبيرة من قياداتها ضمت مدير الاعلام في الأزهر واستاذا جامعيا انتخب كرئيس لنادي اعضاء هيئة التدريس في احدى الجامعات المصرية.

وكانت مجموعة أخرى من الاخوان البارزين، بينهم نواب سابقون في البرلمان واعضاء في مجالس نقابات مهنية كبيرة، قد سبق القبض عليهم قبل أكثر من ستة أشهر، وصدرت قرارات متتابعة بحبسهم على ذمة التحقيق في القضية التي لم يعلن قرار الاتهام فيها حتى الآن.

وتقول بيانات الداخلية المصرية أن السلطات الأمنية تمكنت من ضبط كمية كبيرة من الكتب والمطبوعات في مقرات المعتقلين، فضلا عن اجهزة كمبيوتر واسطوانات، بالاضافة الى أشرطة فيديو تحوي خطابات لقيادات التنظيم وكذلك منشورات وبيانات تحض على انتخاب اعضاء الجماعة في النقابات المهنية. كما توضح البيانات ان أجهزة الأمن تمكنت من تسجيل وتصوير اجتماع لمجلس شورى الجماعة عقد في مقرها المعروف وسط القاهرة.



المصدر : المجـلـــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

حامد ابو النصر:

لا وجود لجماعة اسمها «الاخوان المسلمين»

في يونيو (حزيران) 1994، وفي سابقة هي الاولى منذ نحو عشرين سنة، مثل المرشد العام للاخوان المسلمين محمد حامد ابو النصر امام نيابة شمال الجيزة الكلية، لاخذ اقواله في القضية الخاصة بضبط منشورات وزعت على المصلين تحمل تهنئة بعيد الأضحى المبارك، كما تحمل توقيع أبو النصر بوصفه مرشداً عاما للاخوان. وهو الأمر الذي تراه السلطات محظوراً قانوناً، لعدم الاعتراف بوجود تنظيم «شرعي» للاخوان. ورغم أن البيان المنشور ليس الأول من نوعه، وأن قرارات السجن على ذمة التحقيق في القضية نفسها صدرت يومها بحق تسعة من الأخوان، الا أن التحقيق مع أبو النصر لم ينته الى قرار مماثل. مما اعتبره كثيرون انه لا يخلو من دلالة.

ويعتمد الأخوان « سياسة معلومات» تقوم على أن ما يدلى به في التحقيقات القضائية (وبغية السلامة من الوقوع تحت طائلة القانون) يختلف نسبياً عما يسرح به للصحف ووسائل الاعلام (لاغراض اعلامية بحتة)، ويختلف قطعاً عما يدور بين الأخوان «الملتزمين» داخل الغرف المغلقة لمقر الجماعة الرسمي في البناية رقم: 1 شارع سوق التوفيقية وسط القاهرة. لكن ورغم ذلك يجدر الاطلاع على محضر التحقيقات الرسمية مع المرشد العام وهو ما تنفرد «المجلة» بنشره. وهنا وقائع المحضر:

● **ذيل البيان المضبوط باسم محمد حامد أبو النصرفمن هو؟**

- انا المرشد العام للاخوان المسلمين.

● **كيف تم تعيينك مرشدا عاما للأخوان المسلمين؟**

- المرشد العام للاخوان المسلمين يتم اختياره من مؤسسي الجماعة. وكانوا في بدايتها قد اختاروا المرحوم حسن البنا مرشدا عاما لهم وتم اختياري كمرشد عام للاخوان المسلمين باعتباري أكبرهم سنا وفقا للائحة



الجماعة التي كانت سارية حتى 1954 التي تنص على اعتبار أكبر اعضاء مكتب الارشاد سنا مرشدا عاما للجماعة في حال خلو منصب المرشد. وقد تدخلت بالدعوى، المرفوعة امام القضاء الاداري باعتباري اكبر الاعضاء سنا حتى يقضى لي بطلباتنا في هذه الدعوى ومثلت محكمة القضاء الاداري هذه الصفة. وبناء عليه طعنت أمام المحكمة الادارية العليا بحكم محكمة القضاء الاداري الذي استجاب الى بعض طلباتنا دون البعض. وما زالت الدعوى منظورة امام المحكمة الادارية العليا وانا اباشرها باعتباري أكبر اعضاء مكتب الارشاد سنا منذ سنة 1954 من الباقين على قيد الحياة.

● ما هو موضوع الدعوى المرفوعة امام المحكمة الادارية؟

- موضوع الدعوى هو وقف تنفيذ والغاء القرار السلبي بعدم التصريح لجماعة الاخوان المسلمين بمباشرة نشاطها وانعدام القرار المزعوم صدوره بحلها.

● وما الذي دعاك الى رفع الدعوى وما صفتكم فيها؟

- الدعوى رفعت اصلا من الاستاذ عمر التلمساني بصفته وقت رفعها أكبر اعضاء مكتب الارشاد سنا. فلما توفي الاستاذ التلمساني واصبحت انا أكبر الباقين على قيد الحياة من هؤلاء الاعضاء سنا، تدخلت في الدعوى وقبلت المحكمة تدخلي بهذه الصفة. وكان رفع الدعوى سببه حرص القيادة الفكرية للاخوان المسلمين المتمثلة في اعضاء هذا المكتب على الالتزام بحكم الدستور والقانون. فلما وجدنا اجهزة الاعلام تدعي ان هناك قراراً صدر بحل جماعة الاخوان المسلمين ونحن نعلم ان هذا القرار لا وجود له، اقمنا هذه الدعوى لتثبت استمرار الوجود القانوني للجماعة.

● من من مكتب الارشاد على قيد الحياة منذ عام 1954؟

- الذين مازالوا على قيد الحياة هم الاستاذ المستشار صالح أبو رقيق، والاستاذ محمد فريد عبدالخالق وكيل أول وزارة الثقافة الاسبق.

● ما هو الاختصاص الذي كان يقوم به مكتب الارشاد؟

- مهمته توجيه الشعب في الشؤون الاسلامية وهو القيادة الفكرية للاخوان المسلمين.

● هل مازال هذا الدور قائما لجماعة الاخوان المسلمين؟

- ليس هناك تشكيل الآن للمكتب. ولكنني بحكم وضعي القديم كوني أكبرهم سنا اقوم بهذا الدور وامثلهم امام القضاء.

● منذ متى نصبت أو أصبحت مرشدا عاما للاخوان المسلمين؟

- عند وفاة الاستاذ عمر التلمساني تدخلت في الدعوى باعتباري أكبرهم سنا وقبلت هذه القضية من جانب المحكمة.

● وما اختصاصك كمرشد عام للاخوان المسلمين؟

- هناك دعوى مرفوعة من جانب الاستاذ عمر التلمساني وانا امثلهم فيها امام المحكمة. واقوم بهذه الصفة بتمثيل جماعة الاخوان المسلمين.

● وما هي الاختصاصات العملية لك كمرشد عام للاخوان المسلمين؟

- أنا أقوم في المناسبات المختلفة بابداء رأيي بصفتي الاسلامية في كل ما يهم المسلمين فأوصي الشباب باحكام الاسلام حتى يواجهوا الأفكار الضالة التي تغزو بلادنا.

● وكيف تضطلع بهذا الدور؟

- في كل عيد أو مناسبة دينية اهنيء الناس واذكرهم بمبادىء الاسلام ووجوب التمسك بالقرآن الكريم وبالسنة النبوية ووحدة الامة الاسلامية واتباع قيم الدعوة النبوية بالحكمة والموعظة الحسنة. من خلال اصدار بيان ابلغ الى الصحف، وهي تنشره بطرقها المختلفة.

● من الذي يعاونك في اداء هذا الدور؟

- انا مقيم في التوفيقية مقر مجلة «الدعوة» والاخوان الذين لهم صلة من قديم يأتون الي يتشاورون معي واما اصدر هذه البيانات على مرأى ومسمع من الموجودين. ومن يريد ان يحصل على نسخة يتم له ذلك خاصة مندوبي



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٥

الصحف الذين يأتون الى مقري في كل مناسبة ليسألوا عن رأيي في هذه المناسبة الدينية، وأنا اخبرهم به وهم عادة يقومون بالنشر

● **ما وصف المقر الخاص بكم الكائن في التوفيقية؟**

- مقر المجلة الذي اقيم فيه عبارة عن شقة في العقار رقم 1 شارع سوق التوفيقية مكونة من عدد من الغرف وفيه مرافق صالحة للاقامة الشخصية فضلا عن غرفة مكتب اقابل فيها ضيوفي واصدقائي ومن يزورني.

● **هل اقامتك دائمة في هذا المقر؟**

- اقامتي غير دائمة لأن اقامتي الدائمة في منفلوط في اسيوط.

● **هل يقوم أحد بادارة المقر خلال الفترة التي تتغيب فيها؟**

- هناك بعض الناس تأتي متطوعة لتنظيف الشقة ورعايتها والرد على التلفونات.

● **هل تعرف هؤلاء الاشخاص؟**

- هذه ليست دارا رسمية للأخوان انما هي مقر لدار الدعوة وهو مقر مؤقت حتى عودة المجلة الى الصدور مرة أخرى أن شاء الله.

● **هل هناك مقرات اخرى خاصة بالاخوان المسلمين؟**

- لا يوجد اي مقر آخر للاخوان المسلمين الا المقر الخاص بمجلة «الدعوة» الكائن في التوفيقية ولا يباشر فيه اي نشاط سوى نشاط المرشد العام الذي ذكرته من قبل.

● **من هم اعضاء جماعة الاخوان المسلمين؟**

- منذ 1954 لا يوجد تنظيم مسجل نعرف به عدد المنتمين الى فكر الاخوان. وهذا الفكر يعتنقه ملايين المسلمين في كل انحاء الدنيا دون اي تنظيم لانه فكر معلن ومنشور على الكافة منذ رسائل الامام حسن البنا ويعتمد على صحيح الكتاب والسنة فيقبله الناس.

● **هل توجد تشكيلات خاصة بجماعة الاخوان؟**

- لا توجد حاليا تشكيلات خاصة بجماعة الاخوان. والدعوى المرفوعة منا يقصد بها أن نتمكن من العمل العلني بطريقة مشروعة وفقا لنظام الجماعة وليس للجماعة أي هيكل تنظيمي حالي كما كان قبل 1954م.

● **وما هي العلاقة التي تربط بين اعضاء جماعة الاخوان المسلمين؟**

- منذ عام 1954 لا يجمع بين اي فرد وآخر ممن يؤمنون بفكر الاخوان المسلمين أي رباط تنظيمي وانما يجمعهم الايمان بالعقيدة الاسلامية والعمل على نشرها وتثبيتها في قلوب المسلمين في كل مكان. ولا شك أن الذين كانوا منتمين الى جماعة الاخوان سنة 1954 مات أغلبهم ولكن فكر الاخوان لأنه فكر الاسلام مايزال يعتنقه الملايين في الدنيا كلها.

● **ما هي كيفية انضمام الاعضاء الى جماعة الأخوان المسلمين؟**

- لا يوجد انضمام انما هو قبول شخصي لفكر الاسلام الذي ينشره الاخوان ويدافعون عنه في كل مكان. والدعوى المرفوعة أمام القضاء الاداري الآن هدفها تمكين المؤمنين بهذا الفكر من التعاون على البر والتقوى الذي يحمي شباب الأمة من الوقوع ضحايا للفكر المنحرف بأنواعه كلها. والاخوان حين يعودون الى كيانهم بحكم القضاء يستعينون في عملهم بجميع المخلصين من أبناء البلاد وخاصة علماء الأزهر ورجال الدعوة في الأوقاف وأساتذة الجامعات وأهل الرأي في جميع المجالات لأن غايتهم رفع شأن هذا الوطن كله.

● **ما هي الأساليب التي تتبعها جماعة الاخوان هذه لارساء المبادئ؟**

- أن يكونوا أنفسهم قدوة ومثلا للناس حتى يتبين للناس أنتماؤهم الى الاسلام. وقبل 1954 كانت لهم مجالات وكان لهم دور في أنحاء الجمهورية وشركات اقتصادية ومدارس بمراحلها المختلفة ومستشفيات وملاجئ يقومون من خلالها بنشر الدعوة الاسلامية وبعد 1954 صودرت هذه الممتلكات جميعا ولم ينشأ بديل عنها حتى الآن. وليس هناك الا أفراد يعتنقون هذا الفكر الاسلامي.

● **هل يتزايد عدد أعضاء جماعة الاخوان حاليا في رأيكم؟**

- عدد المؤمنين بفكر الاخوان يتزايد قطعا بسبب الصحوة الاسلامية العامة وما ترتب على تعديل نص دستور البلاد سنة 1972 من أن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع مما دعا الناس الى محاولة تعلم هذه الشريعة ودفع مئات المفكرين حتى من أصحاب الفكر القومي أو اليساري سابقا الى الامتثال لهذا النص الدستوري بتقديم آلاف الطروحات في صورة



المصدر : المجلة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : 1995

نحن نلتزم دائما الدستور والقانون وانفق على مقر الاخوان من مالي الخاص

فكر الاخوان ظهرت ثماره والدليل عدد المحجبات والمشاريع الاسلامية وصناديق الزكاة

- منذ 1954 لا يوجد تنظيم مسجل نعرف به عدد المنتمين الى فكر الاخوان. وهذا الفكر يعتنقه ملايين المسلمين في كل انحاء الدنيا دون اي تنظيم لانه فكر معلن ومنشور على الكافة منذ رسائل الامام حسن البنا ويعتمد على صحيح الكتاب والسنة فيقبله الناس.

منذ العشرينات حتى الآن.

● ما مظاهر تزايد عدد جماعة الاخوان؟

- تبدو مظاهر الاقتناع والانتماء الى فكر جماعة الاخوان المسلمين في امور عديدة مثل تزايد عدد المحجبات الملتزمات بالاسلام، وتزايد عدد الكتب الاسلامية وقد ثبت أنها أكثر الكتب مبيعا في جميع معارض الكتاب في العالم. اضافة الى انتشار المدارس الاسلامية ومؤسسات الخدمات في المساجد وصناديق الزكاة والمستشفيات وغيرها من مظاهر الانتماء الى الاسلام. وأكد هذا كله تصويت الناخبين في انتخابات مجلس الشعب سنة 1987 لمرشحي التحالف الذين رفعوا شعار الاسلام وكذلك في انتخابات المجالس المحلية.

● ولماذا تعتبرون هذه المظاهر انها خاصة بفكر جماعة الاخوان المسلمين على الرغم من وجود تيارات عديدة أخرى على الساحة.

- نحن نعتبر ذلك نجاحا لفكر الاخوان لأنهم أول من نادى بفكرة الاسلام الشامل الذي يهدف الى خدمة البشر وذلك في مؤسساتهم التي قاموا بانشائها بين 1928 و1954، وما يحدث الآن تكرار لهذا النجاح. والمئات من هذه المؤسسات التي ذكرناها من قبل لا تمت الى الاخوان بأي صلة شخصية أو تنظيمية لكنها من ثمار فكر الاخوان.

● هل تنتمي الجماعة الى أي من التيارات أو الأحزاب السياسية الموجودة حاليا؟

- جماعة الاخوان المسلمين هي أصلا ليست موجودة في الواقع وعندما كانت موجودة رسميا حتى 1954 لم تكن تنتمي الى أي حزب آخر.

● وهل هناك وجود قانوني للحركة؟

- هذا السؤال محل نزاع قضائي معروض على المحكمة الادارية العليا ولم يصدر فيه حكم بعد.

● هل تقوم بوصفك مرشدا عاما للاخوان بعقد اجتماعات أو ندوات أو لقاءات بيتك وبين أعضاء الاخوان؟

- لا. ونحن رافعون دعوى قضائية لعودة الجماعة الى العمل.

● ما هو سبيلكم لتحقيق أغراض جماعة الاخوان؟

- بعد أن يحكم في الدعوى المرفوعة سوف تسلك الجماعة جميع السبل المشروعة التي يتيحها الدستور والقانون لتبليغ رسالة الاسلام الى الناس كافة وتثبيت قيم الاسلام في نفوس الشباب حتى نحصنهم ضد التيارات الضالة التي تهدد فكر الأجيال الجديدة. ونحن نلتزم دائما بالدستور والقانون ولانخالف في أعمال الدعوة الاسلامية أي واجب قانوني. وحين يكون لنا رأي نسعى بالطرق المشروعة الى اعلانه وابلاغه.

● وما رأيكم في الدستور القائم؟

- ان الباب الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع والدولة وما تضمنه من نصوص متعلقة بالشريعة الاسلامية والعقيدة والأخلاق وحماية الأسرة



وكفالة الحريات العامة كله يتفق مع مبادئ الاخوان المسلمين. وبعض الامور التنظيمية التي تتسع لاختلاف وجهات النظر حولها سوف نبدي فيها رأينا بالطرق الديموقراطية بعد الحكم في دعوانا القضائية.

● **هل هناك منفذ اعلامي للجماعة؟**

- لا يوجد.

● **هل هناك مصادر تمويل واعانة للقيام على شؤون الجماعة وارساء مبادئها؟**

- أنا أنفق على نشاطي الشخصي من مالي الخاص ولا يوجد تنظيم حتى يحتاج الى تمويل، وليس هناك مجال للصرف أو مصاريف.

● **ومن يقوم بالانفاق على المقر الكائن في التوفيقية؟**

- أنفق عليه من مالي وليس هناك عمل يستدعي الانفاق غير النفقات الشخصية الخاصة بي.

● **هل تعتنق كمرشد عام للاخوان مبادئ الحركة وفكرها قبل 1954؟**

- أنا عضو هيئة تأسيسية منذ أيام حسن البنا سنة 1928 وقد انتشر الاخوان المسلمون في الصعيد على يدي بحضور الامام الشهيد وزياراته المتكررة الى الصعيد منذ 1934. ومنذ 1954 لا يوجد تنظيم للاخوان سوى تولي أكبر أعضاء مكتب الارشاد سناً مسؤولية تمثيلهم، وليس للاخوان حاليا نشاط لنشترك فيه.

● **هل للجماعة او لك شخصيا اتصالات بأية مؤسسات او منظمات او افراد أجانب؟**

- لا توجد أي صلة اطلاقا. ونحن على صلة ومتابعة من خلال وسائل الاعلام بكل ما يهم المسلمين في العالم ■.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

علي عشماوي القائد السابق لميليشيات الاخوان:

جماعة الاخوان ستصبح أكثر تشددا في ظل ولاية مشهور

للاخوان علاقات قوية بتجارة السلاح واجهزة الاستخبارات العالمية

اختلفت معهم فحاربوني وطلقوا زوجتي مني وزوجوها لأحدهم

القاهرة . ماهر مقلد

بعد ان افسحت «المجلة» صفحاتها لقيادات الاخوان المسلمين للحديث عن اوضاع التنظيم ورجاله ننقل وجهة نظر مخالفة

توخيا للتوازن والموضوعية والطرف الاخر الذى التقت به «المجلة» هو على عشماوي قائد ميليشيات الاخوان في قضية ١٩٦٥،

والذي انشق على الجماعة منذ حوالى العشرين عاما بعد ان اصطدم معهم وهو داخل السجن. التقته «المجلة» في القاهرة،

لتسأله - وهو صاحب الخبرة التنظيمية الطويلة - رأيه في المواجهة الاخيرة مع الاخوان. وعن صديقه القديم مصطفى مشهور المرشد الفعلي للجماعة.



● هل تعتقد ان هناك انشقاقا على قمة الجماعة؟

- لا اعتقد بذلك لأن انتقال السلطة داخل الجماعة محكوم وبشدة بلوائح الجماعة. وانضباط الاخوان بقياداتهم نادر الوجود في العالم.

● هل تعتقد ان جماعة الاخوان المسلمين ستصبح أكثر تشددا في ظل ولاية مصطفى مشهور النائب الأول للمرشد العام؟

- بلا شك. لأن مشهور نشأ طوال عمره في النظام الخاص داخل جماعة الاخوان وكان من قياداته، وهو الآن صاحب الحركة الداعية الى التشدد والى العنف والى الاسلحة ولكنه في الوقت نفسه يتميز بدهاء شديد.

● أنت ترى اذن ان مشهور سيصطدم بالنظام في مصر؟

- لا اعتقد ذلك لأنه لن يتورط في المرحلة الحالية في أي عنف يؤخذ عليه لأنه يريد ان تستقر الأوضاع داخل الجماعة خلال هذه المرحلة.

● هل تعتقد ان وجوده على قمة الجماعة له علاقة بحملة الاعتقالات الاخيرة؟

- شيء طبيعي ان يحدث ذلك خاصة بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك. والاعتقالات التي حدثت قبل محاولة الاغتيال لم تكن بهذا الحجم. واسبابها معروفة وهي الاتصالات التي تمت بين عناصر الاخوان واعضاء الجماعات المتطرفة الأخرى.

● يقولون ان مصطفى مشهور عمل على ابعادك عن جماعة الاخوان منذ حوالي العشرين عاما فيما فهم انه محاولة للقضاء على المعتدلين. ما هو تفسيرك أنت؟

- تاريخ مصطفى مشهور يقول بأنه ساهم في تدمير جماعة الاخوان المسلمين. فهو من أعضاء النظام الخاص والذي كان يعمل في السر. والحقيقة انه لم تحدث مشكلة من هذا النظام في فترة المرشد العام حسن البنا ولكن بدأت مشاكله مع تولي المستشار الهضيبي منصب المرشد حيث رفض وبشدة وجود أعضاء النظام الخاص لدمويتهم مما أحدث وقتها شرخا في صفوف الجماعة لدرجة ان الهضيبي رفض ان تلتقط له صورة مع اعضاء النظام الخاص بعد الافراج عنهم من السجن، وقال وقتها كلمة مشهورة:«أنا لن اشارك ناس قتله في صورة جماعية».

ومشهور الآن هو صاحب الحركة الداعية الى التشدد والى العنف والى حمل السلاح ولكنه من الدهاء الشديد الذي يجعله يتروى قبل الاقدام على الصدام مع الدولة، ولكن الصدام بين الاخوان والدولة قائم ومتوقع في ظل تشدد مشهور وتوليه زمام الأمور.

● كتبت كثيرا عن تورط الاخوان في عمليات تجارة السلاح على المستوى الدولي، ما هي معلوماتك بهذا الخصوص؟

- الكلام في هذا الموضوع محفوف بمخاطر كثيرة ومهما قدمت فلن



استطيع القول بدقة ولكن الآخوان حينما يريدون ارسال اسلحة الى افغانستان هنا يكون السؤال أين لهم بها؟ بالطبع سيكون شراؤها من تجارة السلاح العالمية وانا كتبت وقلت هذا الكلام، أن ليس امام الاخوان سوى شراء السلاح عن طريق اللجوء لدولة ما أو ان يشتروا من السوق، وأنا عندما كنت في قيادة التنظيم في عام 1965سافرت الى السعودية لمقابلة عضو بالاخوان هناك بهدف شراء اسلحة وارسالها الى الاخوان في مصر وبالفعل قام عضو الاخوان هناك بشراء الاسلحة ولكن الظروف وقتها حالت دون دخولها مصر وتم تخزينها في السودان.

هذا يؤكد العلاقة مع تجارة السلاح الدولية والقرائن واضحة والواقعة التي عاصرتها تؤكد ذلك، وهذا السلاح الذي لم نستطع ادخاله الى مصر تم تخزينه في جزيرة «أبا» واستخدم فيما بعد ضد الرئيس السوداني جعفر النميري في معركة سميت معركة جزيرة «أبا» بواسطة الاخوان في السودان. وهذا السلاح كانت تنوي جماعة الاخوان في مصر استخدامه في خطتها لقلب نظام الحكم واثارة القلاقل داخل البلاد في ذلك الوقت.

● وماهي قصة غسيل الأموال، التي اشرت مرارا الى تورطهم فيها؟

ـ بنك الاعتماد والتجارة، كان الهدف من انشائه، كما هو معروف، تمويل الحرب الافغانية. وهذا البنك اقامته المخابرات الامريكية بشكل غير مباشر وسيطر عليه الاخوان المسلمون والدليل على ذلك ان دور البنك انتهى بنهاية الحرب الافغانية. ودور بنك الاعتماد في عمليات غسيل الاموال معروف.

● ولكن المعلومات المنشورة تفيد ان جزءاً كبيرا من ملكية البنك كان لمؤسسات حكومية؟

ـ كما تعلم، فمن اساليب اجهزة المخابرات انها ترسل عملاءها الى الحكام لاقناعهم بانشاء انظمة اقتصادية هدفها الواضح الربح اما اهدافها المستترة، فلا يعلمه غير تلك الاجهزة.

● هل لديك معلومات مفصلة عن التنظيم الدولي للاخوان؟

ـ اخيرا أكد حامد أبو النصر المرشد العام في حوار معه ان هناك تنظيما عالميا للاخوان.

وايضا لم ينف ذلك مصطفى مشهور ولكنه أجاب بطريقته عن سؤال حول التنظيم العالمي قائلا: لا يوجد تنظيم ولكن هناك شعب في كل مكان.

والتنظيم العالمي له قيادة في الخارج وقيادة في مصر والاخوان أصبحت حقيقة في السودان وفي اليمن وفي عمان وفي الجزائر وفي تونس ولكن الاخطاء التي يقعون فيها تؤثر عليهم ولهم اخطاء سياسية فادحة خاصة الخطأ الذي حدث خلال حرب الخليج وموقفهم ضد الكويت.

فهذه الجماعة التي استطاعت ان يكون العدل داخل صفوفها منعدم والوفاء منعدم كيف يمكن ان يحكموا اي دولة.

● وانت صاحب خبرة طويلة كاحد قيادات الجماعة، هل تعتقد انهم على اتصال بأجهزة استخبارات عالمية؟

ـ أنا أحد الذين قالوا هذا الكلام وأن الاخوان لهم صلات وثيقة مع أجهزة الاستخبارات العالمية.

● هل هناك علاقة بين الترابي في السودان والاخوان في مصر؟

ـ بالتأكيد لأن الترابي طوال عمره من



جماعة الاخوان وكان مرشدا لها في السودان والذي تغير فقط هو تطلعاته، فهو يريد ان يكون زعيم العالم الاسلامي وبدأ ينصرف مؤقتا عن سماع توجيهات الاخوان في مصر لرغبته في ان يصبح المرشد العام للجماعة لكن عندما دعا الى عقد مؤتمر اسلامي كبير في الخرطوم سافر الاستاذ مشهور الى هناك.

● هل الاخوان بالقوة التي يتصورها البعض؟

ـ نعم ويجب على الحكومة في مصر الا تستهين بوضعهم. وقوتهم مصدرها العدد الكبير ودقة التنظيم والامكانيات المالية الكبيرة المتاحة.

● هل ترى انه لا بد من اغلاق مقر الاخوان في مصر واتخاذ اجراءات مع المرشد نفسه؟

ـ المفروض انها بدون مقر ولكن أنا مع وجود مقر حتى لا تعمل الجماعة من تحت الأرض.

● لخلافك مع الأخوان قصة. هل لك ان تحكيها لنا؟

ـ أنا اختلفت معهم على بعض الاخطاء التي دفعت بنا في عام 1965 الى السجن وفوجئت انني لمجرد مناقشة هذه الجزئية كان الرد عنيفا جدا وتم مقاطعتي والتفريق بيني وبين زوجتي ووصفوني بأني كافر ومنافق. واحضروا زوجتي الى السجن وكانت شقيقة أحد عناصر الاخوان وطلبت الطلاق مني وأنا داخل السجن فطلقتها وقلت هذا حظها، ولكن المفاجأة قيام قيادات الاخوان بتزويجها لزميلي في الزنزانة بعد انقضاء العدة. وهم حطموا حياتي منذ خلافي معهم. ومنذ عام فقط بدأت أهاجمهم ■



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

ذوو القربي

يذكر ان ابنة وزير الداخلية اللواء حسن الألفي متزوجة من ابن لحد ابناء عمومة مصطفى مشهور نائب المرشد العام للاخوان. كما يذكر أن الاثنين (الألفي ومشهور) ينتميان الى نفس بلدة منيا القمح في محافظة الشرقية. وتربط عائلتيهما علاقات اسرية وطيدة.

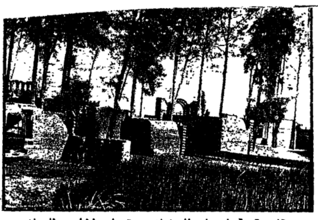


المصـدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

القبض على أخطر تنظيم يحاول توحيد الارهابيين فى الوجهين القبلى والبحرى

كتب : عزت بدوى



مقابر قرية طمبول بالسنبلاوين تحولت لمخابيء للسلاح

● أعلن المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا امس (الثلاثاء) نتائج تحقيقات النيابة مع التنظيم الارهابي الجديد الذي يسعي لتوحيد قيادات الارهاب في الوجهين القبلي والبحري لمعاودة ضرب نشاط السياحة في البلاد واستئناف عملياتهم الارهابية علي نطاق واسع وفي توقيت واحد في مختلف المحافظات وذلك لتشتيت الجهود الأمنية.

وضم التنظيم ٢٥ ارهابيا من محافظتي الدقهلية وأسيوط بزعامة الارهابي عثمان عوض عثمان، بينهم سبعة من تجار السلاح الذين يتولون امداده بالأسلحة الآلية والمفرقعات من قرية الجزيرة بمدينة ديروط .

وفجرت اعترافات الارهابيين في التحقيقات التى قادها كل من رؤساء النيابة شريف عبدالنبى وهشام بدوى وهانى برهام ووكلاء أول النيابة عمرو فاروق وحسام هلال وهشام عبدالمعطي تحت اشراف المستشار ياسر الرفاعي العديد من المفاجآت، حيث كشف التحقيق مع قائد التنظيم ٣٠ سنة - ليسانس آداب جامعة المنصورة - أن أولي العمليات الارهابية التي تم التخطيط لها والتي لم تنفذ بسبب القبض عليهم هو نسف مديرية أمن ومبني المحافظة ومبني مباحث أمن الدولة بالدقهلية بعد أن عاينوا تلك المواقع وحددوا مواقيت نسفها والاستيلاء علي الاسلحة بمديرية الأمن علي غرار ماحدث في مديرية أمن أسيوط عام ١٩٨١، واعترف قائد التنظيم - أيضا - بأنه يتولي قيادة الجماعة الاسلامية بمحافظة الدقهلية منذ عام ٩٢، بعد اعتقال قياداتها والقبض عليهم، وسعي لتوحيد جهود جماعته مع قيادات الجماعة بالوجه القبلي من خلال قائد الجماعة بمدينة ديروط طه محمود عبدالكريم، والذي حاول الاتصال بالارهابي القيادي للجماعة بالوجه القبلي داخل السجن ناجح ابراهيم عبدالله عن طريق شقيقته ام عصام للتعرف علي قادة الجماعة بالصعيد، إلا أن المحاولة فشلت لتشديد الحراسة أثناء الزيارات.

وكشفت التحقيقات مع طه محمود كريم الطالب بالسنة الرابعة بتجارة الازهر عن انه بعد فشله في التعرف علي قيادات الوجه القبلي تعرف علي ابراهيم عبدالله حسن من ديروط لمساندته في تدبير أسلحة الجماعة بالوجه البحري، وبالفعل قام بمساعدته في التعرف علي ٧ من تجار السلاح في قرية الجزيرة بديروط بينهم مخبر في مباحث امن الدولة بأسيوط يدعي كمال سليمان عبدالله حيث قام بشراء ثلاث بنادق آلية وفرد خرطوش مقابل ١٤ الف جنيه استلمها من قائد التنظيم عثمان عوض في السنبلاوين، واثناء تردده علي محمد عبدالله اخبره بان الارهابي الخطير بالصعيد رفعت زيدان يرغب في مقابلته، حيث كان رفعت قد طلب من محمد عبدالله تدبير طبنجة لاغتيال احد المخبرين بديروط لتخفيض الضغط الأمني علي الجماعات في ملوي.

واعترف الارهابي طه في التحقيقات انه وجد في رفعت زيدان ضالته التي يبحث عنها، حيث كان يسعي لتوحيد الجهود، وتم اللقاء في





قائد التنظيم عثمان محمد عوض

منزل حديث البناء بديروط حيث الغي تنفيذ قتل المخبر للقيام بأعمال ارهابية ضخمة تساعد في تحقيق هدفهم، وطلب منه رفعت زيدان مساعدته بالاموال فسلمه مبلغ ٢٠٠٠ جنيه، حيث اشتري بها بندقية آلية ونصف كيلو تي. ان . تي، وقد تمكن رفعت زيدان من الهرب قبل وصول القوات للقبض عليه في منزل عمته بديروط .. وقد أمرت النيابة بحبس ١٨ ارهابيا والقبض علي السبعة الهاربين.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

اجراءات أمنية مشددة في المنيا

مصر: قوات الامن تعتقل عناصر تنظيم لـ"الجماعة الاسلامية" في القليوبية

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اتخذت اجهزة الامن المصرية في محافظة المنيا اجراءات مشددة وشنت حملات مكثفة ضد مخابئ المتطرفين وذلك اثر هجومين شنهما مسلحون خلال اليومين الماضيين اسفرا عن مقتل ثلاثة مسيحيين. في غضون ذلك، كشفت مصادر امنية ان جهاز مباحث امن الدولة اعتقل عناصر تنظيم «ارهابي» جديد يتألف من ١١ متطرفاً من اعضاء «الجماعة الاسلامية» في محافظة القليوبية (شمال العاصمة) خططوا لتنفيذ عمليات تفجير واغتيال مسؤولين.

وقالت المصادر لـ «الحياة» ان قوات الامن اعتقلت اعضاء التنظيم الجديد في محافظة القليوبية وصادرت منهم كمية كبيرة من الاسلحة والمتفجرات. وكشفت التحقيقات معهم انهم خططوا لتنفيذ عدد من «العمليات الارهابية» في العاصمة ضد المنشآت المهمة واغتيال عدد من الشخصيات السياسية والامنية. واشار الى ان بعض «العناصر الارهابية» التي تنتمي الى التنظيم ما زالت فارة تطاردها قوات الامن.

واوضحت المصادر ان المتهمين اعترفوا في نيابة امن الدولة العليا التي بدأت التحقيق معهم تحت اشراف المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة امن الدولة العليا، انهم على صلة بقيادات «الجماعة الاسلامية» في السودان، خصوصاً «الارهابي» الفار مصطفى حمزة، وان حمزة أرسل اموالاً لهم عن طريق وسطاء لشراء الاسلحة والمتفجرات لتنفيذ «عمليات ارهابية».

[illegible] جهة اخرى شهدت محافظة المنيا امس استنفاراً امنياً عقب وقوع حادثين خلال اليومين الماضيين احدهما في مدينة ابوقرقاص واسفر عن مقتل مسيحيين والثاني في مدينة مغاغة واسفر عن مقتل تاجر مجوهرات مسيحي وسرقة كيلوغرامين من المجوهرات.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان قوات الامن شنت حملات مكثفة امس واعتقلت ٣٥ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» في المدينتين وان الحملات الامنية في ابوقرقاص تركزت في قرية منشية النصر التي وقع فيها الهجوم على صيدلية واسفر عن مقتل صاحبها عبدالنور ابو سعده وصديقه الطبيب عصام جورجي.

واضاف المصدر ان الحملات التي شنتها القوات في ابوقرقاص اسفرت عن ضبط ٢٠ متطرفاً من المشتبه فيهم بالهجوم على الصيدلية، مشيراً الى ان قوات الامن اعتقلت سائق السيارة التي استخدمها الجناة في الفرار من مدينة مغاغة بعد الهجوم على محل تاجر المجوهرات فهمي صادق تادرس واغتياله. وكشفت التحقيقات معه انه لا ينتمي الى الجماعات المتطرفة لكن ثمانية من اعضاء «الجماعة» اجبروه على الفرار بهم من مغاغة الى مدينة العدوة بعد تنفيذهم الهجوم على المحل وسرقة المجوهرات منه.

واكد المصدر ان الحملات التي شنتها القوات في مدينة مغاغة اسفرت عن ضبط ١٥ متطرفاً من اعضاء «الجماعة الاسلامية» المشتبه فيهم بتنفيذ الهجوم. واستمع محمد ابو الفضل رئيس نيابة مغاغة الى اقوال شرطي المرور علي محمد علي الذي اطلق الجناة النار عليه اثناء فرارهم فاصابوه، فقال انه شاهد المتطرفين اثناء فرارهم من امام المحل في سيارة نقل صغيرة فاطلق عليهم النار لايقافهم فردوا عليه بالمثل واصابوه في ذراعه وساقه ولم يتمكن من معرفة شخصياتهم لأن السيارة كانت مسرعة.

واستمعت النيابة ايضا الى اقوال ايهاب نجل صاحب المحل القتيل، فقال ان والده اعتاد ان يستاجر عاملاً ليقف معه في المحل لكنه كان في تلك الوقت يتناول طعام الغداء، بينما كان والده بمفرده عندما هاجم المسلحون المحل، وانه لا توجد خلافات بين والده واي اشخاص آخرين، وان الذين قتلوا والده من متطرفي «الجماعة الاسلامية». وقال ان كمية الذهب المسروقة من المحل لا تقل عن كيلوغرامين.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

القاهرة: تمديد حبس ثمانية من الإخوان

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ أصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة امن الدولة العليا في مصر اول من امس قراراً بتمديد حبس ٨ من قادة جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة لمدة ٤٥ يوماً على ذمة التحقيقات التي تجري معهم.

والمعتقلون هم محمد عبداللطيف ومحمد عبدالعزيز الصروي ومحمد فؤاد عبدالمجيد وسيد نزيل العوضي ومحمد امين احمد سعد ومحمود علي الكيال وسيد عسكر ورشاد نجم الدين.

وكان المحامي العام للنيابة اصدر الثلثاء الماضي قراراً بتمديد حبس تسعة آخرين من الاخوان متهمين في القضية نفسها. ويواجه المتهمون في القضية تهماً منها «الانضمام الى جماعة سرية تهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، وترويج أفكار الجماعات المتطرفة، وحيازة مطبوعات مناهضة».

من جهة أخرى رفضت نقابة المحامين التي يسيطر الاخوان على غالبية مجلسها امس استضافة اجتماع الجمعية العامة لنقابة المهندسين الذي كان مقرراً ان يعقد أمس الخميس. وكان عدد من اعضاء مجلس نقابة المهندسين من «الاخوان» دعوا الى عقد الاجتماع اليوم في مقر نقابة المحامين نتيجة اعتراض السلطات على عقدها في مقر نقابة المهندسين التي تخضع حاليا لاشراف حارس قضائي كانت المحكمة عينته لادارة النقابة.

ورأى مراقبون ان اعتراض «الاخوان» من اعضاء مجلس نقابة المحامين على استضافة الاجتماع يعود الى رغبة «الاخوان» في عدم تصعيد المواجهة مع اجهزة الامن التي ابدت اعتراضاً على عقده في مقر نقابتهم على اعتبار انه اجتماع غير شرعي.

لكن مصادر في نقابة المحامين قالت ان النقابة تلقت رسالة من السيد كمال حسن صالح الحارس القضائي على نقابة المهندسين تفيد ان الاجتماع غير قانوني. ولوحظ أن المجلس الاعلى للمهندسين نشر امس اعلانا في صحف المعارضة اعلن فيه تأجيل الاجتماع واعرب عن اسفه لاعتذار نقابة المحامين «لاسباب سياسية وأمنية» عن استضافة اللقاء، بعد ان كانت وافقت على عقده في مقرها.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

مصر: اعتقال اعضاء تنظيم يخطط لقلب النظام

■ القاهرة - «الحياة» - اعتقلت اجهزة الامن المصرية امس ٦٦ شخصاً اتهموا بتشكيل «تنظيم متطرف» في مدينة العدوة في محافظة المنيا، وصودرت كمية من الاسلحة والمتفجرات كانت في حوزتهم.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان «هؤلاء شكلوا تنظيماً ارهابياً يهدف الى قلب نظام الحكم، لكنهم تخفوا تحت ستار الدعوة الى مساعدة مسلمي البوسنة».

واضاف ان «الشرطة تبذل جهوداً مكثفة للقبض على بقية اعضاء التنظيم وعددهم ٥٨ شخصاً فروا بعدما علموا ان اجهزة الامن كشفت مخططهم».

واوضح ان «قيادات التنظيم الجديد ضمت اليه عناصر معظمها من طلاب المدارس الثانوية عن طريق عقد لقاءات في مدينة العدوة بحجة مساندة البوسنة - الهرسك».

واشار الى ان «قائد التنظيم واسمه فايز رمضان احمد تمكن من ضم ٢٣ متطرفاً خلال الاشهر الستة الاخيرة وهؤلاء نفذوا عدداً من العمليات الارهابية في ابو قرقاص وملوي والعدوة».



إحالة ٤٥ متهما من قيادات «الإخوان» للقضاء العسكرى

قرار الاتهام يصدر خلال ساعات والمحاكمة هذا الأسبوع

تبدأ هذا الأسبوع محاكمة ٤٥ متهما من قيادات مجلس الشورى ومكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المنحلة، بعد أن صدر قبل ٤٨ ساعة . قرار بإحالة ملف القضية التي تحمل رقم ١٣٦ لسنة ٩٥ حصر أمن دولة عليا إلى القضاء العسكرى. وقد صدر هذا القرار بعد انتهاء النيابة المختصة من التحقيقات مع المتهمين الذين ألقت أجهزة الأمن القبض عليهم تباعا منذ فبراير الماضى وعلى رأسهم الدكتور عصام العريان الأمين المساعد لنقابة الأطباء ومحمد السيد حبيب رئيس نادى هيئة التدريس بجامعة أسيوط وإبراهيم خليل الزعفرانى ومحمد خيرت الشاطر.

وعلم أحمد موسى مندوب «الأهرام» أن إدارة المدعى العام العسكرى تسلمت ملفات القضية، تمهيدا لإعلان قرار الاتهام فيها خلال ساعات، وتحديد موعد بدء أولى جلسات محاكمة المتهمين الذين يمثلون أعلى هيئة تنظيمية فى الجماعة المحظور نشاطها قانونا. ويجرم القانون رقم ٤٠ لسنة ٧٧ المنظم للأحزاب السياسية، ماتقوم به هذه الجماعة من إجراءات غير شرعية تهدف إلى تأكيد كيانها، وهذه هى المرة الأولى التى تحال فيها قضايا الجماعة المحظورة إلى المحاكم منذ عام ١٩٦٥.

وكانت أجهزة الأمن قد ضبطت كوادر جماعة «الإخوان» فى عدة محافظات وبحوزتهم مستندات وأوراق تحوى فكرهم وتكشف خططهم وتحركهم على الساحة، منها : محاضر لاجتماعات مجلس الشورى العالمى الذى عقد فى إحدى الدول الاوروبية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

مصر: مقتل ثلاثة في هجومين واتهام الجناح العسكري لـ "الجماعة"

□ القاهرة - «الحياة»:

■ قتل أمس ثلاثة اشخاص بينهم مسيحيان في هجومين في صعيد مصر.

وقال مصدر أمني لـ «الحياة» ان «ثلاثة مسلحين ينتمون الى الجناح العسكري لتنظيم الجماعة الاسلامية هاجموا شيخ قرية منشاة المغالقة التابعة لمدينة ملوي، سند عبدالقصود محمد ومواطناً مسيحياً كان يرافقه هو فاروق مرشد حنس، واطلقوا عليهما النار فقتلا، وتمكن الجناة من الفرار».

واضاف ان «الارهابيين نفذوا الجريمة بزعم تعاون محمد وحنس مع اجهزة الامن، وابلاغهما السلطات عن الاماكن التي يأوي اليها اعضاء الجماعة». وتابع ان «مسلحين ينتميان الى التنظيم نفسه اطلقا النار على المواطن عماد دانيال واصف (مسيحي) في قرية المحرص التابعة لمدينة ملوي، فقتلاه».

واوضح ان «قوات الامن شنت حملات مكثفة على اوكار المتطرفين في ملوي والقت القبض على ٢٥ منهم».

سحب أسلحة

الى ذلك أكد اللواء مجدي البسيوني مدير الأمن في أسيوط ان معلومات وصلت الى الشرطة «ترجح ان يكون الارهابي رفعت زيدان قائد الجناح العسكري للجماعة الاسلامية في أسيوط فر الى السودان أو ليبيا».

واضاف في مؤتمر صحافي عقده مساء أول من امس ان «زيدان كان حصل قبل شهر على الفي جنيه من امير التنظيم المتطرف الذي اعتقل اخيراً في الدقهلية، ويحتمل ان يكون استخدم المبلغ للفرار الى السودان ليلتقي الارهابي مصطفى حمزة الموجود هناك».

وزاد ان قوات الأمن «سحبت ١١ بندقية مرخصة من اعضاء في مجلسي الشعب (البرلمان) والشورى خلال الايام الماضية وستسحب ٢٣ بندقية من اعضاء المجلسين في أسيوط بناء على تعليمات وزير الداخلية اللواء حسن الألفي بسحب الاسلحة المرخصة».

وأكد ان «قوات الأمن نسفت مغارة تبعد ٤٥ كيلومتراً عن جبل البداري، كان الارهابيون يستخدمونها للاختباء وتوصلت اجهزة الأمن الى هذه المغارة بعدما أرشد عنها عدد من المتطرفين ينتمون الى تنظيم الجماعة الاسلامية اعتقلوا اخيراً».

حملة في القاهرة

في القاهرة شنت الشرطة امس حملة شارك فيها عدد من القياديين في مديرية الأمن. وقال مصدر أمني ان الحملة نفذت «بناء على تعليمات وزير الداخلية بمطاردة المتطرفين والخارجين على القانون».

وقاد اللواء منصور عيسوي مساعد وزير الداخلية لأمن العاصمة الحملة التي اشترك فيها ضباط البحث الجنائي والامن المركزي والأمن العام وركزت على منطقتي الازبكية وقصر النيل وسط القاهرة.

وذكر المصدر ان قوى الأمن «اعتقلت ١٥ شخصاً يشتبه في انتمائهم الى الجماعات المتطرفة، كما القت القبض على عدد كبير من الهاربين من تنفيذ احكام».

وفي محافظة القليوبية (شمال القاهرة) اعتقلت الشرطة اثنين من اعضاء «الجماعة الاسلامية».

وافاد مصدر أمني ان «المتطرفين يشتبه في انتمائهما الى التنظيم الارهابي الذي ضم ١١ من اعضاء الجماعة، اعتقلوا الاسبوع الماضي في القليوبية».



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

الظواهري يهاجم غالي

القاهرة - «الوسط»

حمل زعيم «الجهاد» في مصر الدكتور أيمن الظواهري الذي يعيش حالياً في جنيف بعنف على الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي. واعرب عن أسفه لعدم وجود «ورداني» يمكنه قتل غالي، في اشارة الى ابراهيم الورداني المواطن المصري الذي قتل بطرس باشا غالي جد الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩١٠. وقال الظواهري في العدد الأخير من نشرة «المجاهدون» التي يصدرها تنظيم «الجهاد» من سويسرا وحصلت «الوسط» على نسخة منها، «تتكاثر علينا هذه الأيام الأنباء الواردة من البوسنة لتذكرنا بالأنباء المشابهة لها في أواخر الأربعينات عندما ضاعت فلسطين ولتطرح علينا كثيراً من الأسئلة المخيفة عن مصير البوسنة وعن ضخامة المؤامرة على الأمة الاسلامية عموماً وعلى مسلمي البوسنة خصوصاً، ولكننا اعتدنا على هذه الأنباء السيئة منذ أجيال واعتدنا على مؤامرات الأعداء وهي تحاك باسم القانون والمعاهدات والبحث عن السلام».

ورفض الظواهري الانتقادات التي توجه الى الجماعات الدينية في مصر بسبب ارتكابها أعمال العنف والاغتيالات، معتبراً أن «هذا هو الاسلوب الذي يستخدمه اعداؤنا معنا... وحتى لو سلمنا بأن هذا الاسلوب غير مجد فما هي جدوى وسائلكم السلمية الا مزيدا من الضياع والخراب...».



المصدر : أكتوبر

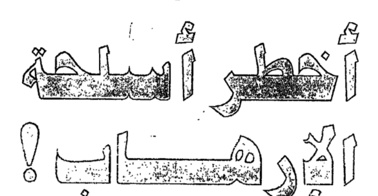
التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيقات أكتوبر

أدوات الإرهابيين تحت الميكروسكوب

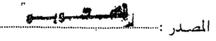
جواز السفر والبطاقة الشخصية



كان ضبط قضيتى الطرود الدبلوماسية القادمة من باكستان لحساب السفارة السودانية بالقاهرة وشحنها إلى الخرطوم فى قرية البضائع بمطار القاهرة يمثل أحد النجاحات الكبيرة لأجهزة الأمن المصرية فى الرصد والمراقبة والكشف . وكان له مؤشر خطير وهو أن الإرهابيين بدأوا فى استخدام أدوات جديدة للافلات من العدالة وأخطر هذه الأدوات جواز السفر والبطاقة المصرية حيث تم ضبط أكثر من ٣ آلاف بطاقة وجواز سفر ضمن هذه الطرود المضبوطة ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ...... سبتمبر ١٩٩٥

والسؤال الذى يطرح نفسه : إلى أى مدى يتم تزوير هذه الوثائق الرسمية المهمة ؟ ! وكيف أصبحت أهم هذه الوسائل وأخطر هذه الأسلحة والأدوات للتسلل إلى داخل البلاد لتنفيذ عمليات الإرهاب التى تستهدف مصالح الشعب المصرى ؟ !

وكيف تصل هذه الأدوات إلى الإرهابيين ؟ وكيف نضمن ونمنع وصولها إليهم ؟ ! وما هى الحلول المطروحة للقضاء على هذه الظاهرة التى باتت تهدد الأمن القومى المصرى .. كل هذه الأسئلة وغيرها حاولنا الاجابة عنها فى هذا التحقيق .

٣ جهات

يؤكد اللواء أحمد رشدى المصيلحى مساعد وزير الداخلية ومدير أمن الاسكندرية أن البطاقة مستند خطير وجواز السفر مستند أخطر منها وإذا حدث أن ضبطنا هذه المستندات فإننا نقوم باحالتها إلى ٣ جهات إذا كان جواز سفر نحيله إلى مصلحتى الأدلة الجنائية والجوازات أما إذا كان بطاقة عائلية أو شخصية نحيله إلى مصلحتى الأحوال المدنية والأدلة الجنائية وهذه الجهات الثلاث تعتبر مرجعا أساسيا لنا كجهات أمن فى الكشف عن هذه المستندات وبيان تزويرها من عدمه علما بأن جواز السفر باصداره بالشكل الحالى يصعب تزويره أو تقليده والمطلوب حاليا التصعيب بالنسبة للبطاقة وذلك عن طريق التعجيل باصدار الرقم القومى حيث يصعب التزوير أما بالنسبة لتقليد وتزوير الجواز فنحن وصلنا فى مصر إلى شوط كبير فى هذا المجال .

ويركز اللواء أحمد رشدى على الوعى الجماهيرى فأى مواطن يفقد جواز سفره أو بطاقته عليه أن يبلغ الجهات الأمنية المختصة حتى لا يتم التلاعب بالمستند الخاص به وهذا يساعد كثيرًا على عدم استعمال المستند سواء جواز السفر أو البطاقة من غير أصحابها .

الرقم القومى

ويرى اللواء إبراهيم الدسوقى مساعد وزير الداخلية ومدير مصلحة الجوازات أن الرقم القومى هو الذى سيمنع عملية التزوير فى البطاقات الشخصية والعائلية وجواز السفر المصرى حيث لم تنجح محاولات تزويره اطلاقا ، حتى إن تمت هذه المحاولات فإنه كان يتم اكتشافها ومازال يتم هذا الكشف والمكافحة مستمرة .

ويضيف مدير مصلحة الجوازات بأن الخطورة تكمن فى تقديم صاحب الشأن لمستند غير صحيح وعلى رأسها البطاقة الشخصية أو العائلية فهنا يتم استخراج جواز السفر على أساس بيانات البطاقة وهنا تكمن الخطورة . ولكن التلاعب يحدث عندما يأتى أى شخص بالبطاقة وتكون سليمة ولكن بياناتها غير حقيقية وليست بيانات صاحبها الأصلى ليستخرج جواز سفر بهذه البيانات غير الصحيحة وهنا تحدث المشكلة . ويؤكد أن جواز السفر المصرى الموجود حاليا والمستخدم فى المصلحة وفروعها داخل الجمهورية وجميع قنصليات مصر من المستحيل التلاعب فى بيانات جواز السفر المصرى لأنه دقيق جدًا ويمر بضمانات أمنية كثيرة جدًا تسهل على ضباط الجوازات فى أى ميناء أو منفذ أو قنصلية اكتشاف أى تلاعب فيه .

والحل فى رأيه هو التعجيل باصدار الرقم القومى حتى نمنع التلاعب فى هذه المستندات المهمة وعن تسرب جواز السفر الخام ، يؤكد مدير الجوازات أنه من الصعب أن يتسرب جواز السفر الخام الفارغ البيانات إلى خارج مصر لأنه صعب التسرب .

مهنى أنور

ويؤكد اللواء محمود ياسين مساعد وزير الداخلية ومدير أمن الدقهلية على ضرورة تأمين المنافذ البحرية والبرية والجوية وحينما يكون هذا التأمين للمنافذ كاملا دخولاً وخروجًا يكون هناك نوع من الاطمئنان على عدم تسرب هذه الأدوات إلى الخارج أو من الخارج ويركز مدير أمن الدقهلية على ضرورة توافر المعلومة الصحيحة وهى مسألة موجودة وقائمة بالفعل لدى الأجهزة الأمنية المختصة وغير الأمنية أيضا مثل الجمارك حيث أن لها دورا كبيرا فى هذه القضية . وهنا وجب تشديد الرقابة على الموانئ والمنافذ التى تعتبر خطوط الدفاع الأولى .

ويضيف أن هذه الأدوات التى يستخدمها الإرهابيون تأتى من الخارج عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية ووجب تشديد الرقابة عليها وعلى أكثر من خط دفاع لأن هذه الخطوط الدفاعية مهمة جدًا فى منع الإرهابيين من التسلل أو الوصول لأدواتهم ثم تأتى المعلومة الدقيقة والصحيحة وهى مهمة ولازمة فى رصد هذه الأدوات وضبطها .

تطوير منذ عام ٨٥

أما اللواء محمد تعلب مساعد وزير الداخلية ومدير أمن مطار القاهرة الجوى فهو يرى أن جواز السفر يمثل أسلحة تمهيدية فى أيدى الإرهابيين .. وقد قطعت وزارة الداخلية خطوات كبيرة فى سبيل اصدار الرقم القومى وتطبيقه فى حيز الواقع ليكون واقعا فعلاً .. واصدار الرقم القومى سيساهم بكل تأكيد فى القضاء على أسلحة الإرهابيين لأن البطاقات الشخصية أو العائلية هى التى يتم التلاعب فيها .

ويؤكد اللواء تعلب أنه ليس هناك وقائع بالنسبة للدخول بجوازات سفر مزورة لأن المشكلة تبدأ من نقطة الدفاع الأولى وهو جواز السفر حيث يصعب تزويره وبعض الدول تضع عراقيل وصعوبات تجعل من جواز السفر المصرى صعب التزوير .. وهذا ما قامت به وزارة الداخلية المصرية منذ فترة وبالتحديد منذ عام ١٩٨٥ جعلت تزويره صعبا ومعظم دول العالم المتقدم قامت بهذه الاجراءات .

ويؤكد مدير أمن المطار أن مطار القاهرة نتيجة الإجراءات الأمنية والتحديث العلمى الذى حدث فيه ويحدث باستمرار يجعل من الصعب أن يكون مطار القاهرة نقطة اختراق فلدينا كمبيوتر وأدوات كشف عن التزوير تجعل هذه المسألة ليست بالسهولة التى يتصورها البعض فنحن نواكب التطور العلمى باستمرار .

أما العميد سيد جبر مدير المباحث الجنائية بالجوازات فهو يطالب بتشديد الرقابة على البطاقات الشخصية والعائلية لأن الإرهابى يستخدم البطاقة بالبيانات المزورة على غير الحقيقة ويستخرج على أساسها جواز السفر أو ينزع الصورة الفوتغرافية ويضع صورته الفوتغرافية على بيانات شخص آخر ويستخرج على أساسها جواز سفر ويكون الجواز صحيحًا من حيث الاصدار والبيانات إلا إذا كشف موظف الجوازات تزوير البطاقة أو بياناتها أو كشط بيانها أو نزع الصورة .

أما الطريقة الثانية وهى تزوير مفضوح وقليل ونادرًا ما يحدث لأنه غير متقن ويسهل اكتشافه بسهولة عن طريق الأجهزة الحديثة ومباحث الجوازات المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية والتى تقوم بضبط المزورين ومكافحة نشاطهم ومتابعتهم . أما الجوازات خالية البيانات فمن المستحيل أن يتم الحصول عليها فى الخارج ولكن الارهابيين غالبا ما يعيدون كتابته بعد محو البيانات الأصلية على الجوازات ويعيد كتابة البيانات مرة أخرى للشخص الراغب فى السفر وهناك حالات ضبطت مع الارهابيين بالاضافة إلى أن هناك حالات نادرة بيع فيها بعض المصريين المقيمين فى الخارج جوازات سفرهم مقابل مبالغ مالية كبيرة ومغرية أو تكون قد سرقت من صاحب الجوازات أو فقدت منه فى الخارج .

وأسأل مدير مباحث الجوازات عن كيفية القضاء على هذه الأدوات من أيدى



الإرهابيين ؟ ! يجيب العميد سيد جبر عن طريق عدة وسائل أولها : إحكام الرقابة على استخراج البطاقات فى السجلات المدنية وبداخل الجمهورية .. وبالذات عند استخراج بدل الفاقد من البطاقات وثانيها : اختيار أمناء السجلات المدنية بكفاءة عالية ونزاهة أيضا وتشجيعهم ماديًا حتى نبعدهم عن الانحراف . وثالثها : التعجيل بإصدار الرقم القومى لأنه الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذه الظاهرة والتلاعب فى البطاقات المزورة وسيمنع هذه الأدوات من التسرب لهذه العناصر الإرهابية منعًا باتًا ويقضى على أخطر وسائلهم فى الهروب والتنقل والتخفى والتمويه وهى البطاقات وجوازات السفر .

تطوير الجواز العادى

ويؤكد اللواء إبراهيم الدسوقى مدير مصلحة الجوازات أن اللواء حسن الألفى وزير الداخلية وافق على تنفيذ الدراسات الفنية اللازمة بتطوير جواز السفر وشكل لجنة لدراسة وتقديم الأبحاث حتى يتمشى مع الشكل العالمى ويتناسب مع التكنولوجيا الحديثة كما وافق وزير الداخلية أيضا على طلب وزارة الخارجية بتغيير شكل جواز السفر الدبلوماسى وتطويره ليأخذ شكلا جديدا أصغر حجمًا وأكثر دقة لكى يصعب تزويره أو التلاعب فى بياناته المدونة بداخله ويضيف أن التنسيق يدور حاليا بين وزارتى الداخلية والخارجية من أجل وضع تصورات ملائمة لشكل الجواز الدبلوماسى الجديد حتى لا يكون عرضة للتزوير أو الاستخدام غير الدبلوماسى له وسيتم عرض هذا التصور النهائى على اللواء حسن الألفى لإقراره حيث يتضمن جواز السفر الجديد عدة نقاط : أولها الغاء جميع الأختام فى الجواز ويتم إثبات ذلك الدخول والخروج للشخص سواء العادى أو الدبلوماسى آليا بالأجهزة الحديثة .

وثانيها ضمان عدم التزوير للجواز أو التلاعب بما فيه من بيانات بألا تكون هناك كتابة يدوية وكل شىء يكون مدونًا آليا . وثالثا : أن يكون الجواز صالحا لجميع دول العالم فقد كان الجواز العادى ينقسم إلى جزءين أحدهما صالح للدول العربية والآخر للدول الأوربية ورابعها : الابقاء على الألوان القديمة للدبلوماسى والعادى وأن يقل حجم الجواز الدبلوماسى ٣ سم فى الطول و٢ سم فى العرض أما الجواز العادى فيقل ٤ سم فى الطول و١ سم فى العرض وأن يكون الجواز الدبلوماسى والعادى شخصيًا فقط ولا يكون عائليا حتى لا يكون عرضة للتلاعب .

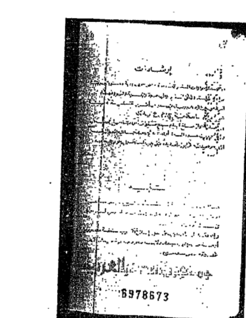
تزوير البطاقة

أما اللواء منصور العيسوى مساعد أول وزير الداخلية ومدير أمن القاهرة فهو يؤكد أنه فى ظل وجود نظام البطاقات الشخصية والعائلية بالصورة الحالية فإنه من السهل جدًا الحصول عليها واستبدالها بأخرى من أى سجل مدنى آخر وهؤلاء الإرهابيون يحصلون على البطاقات المسروقة عن طريق النشل ثم يقوم الإرهابى بنزع الصورة من البطاقة ويضع صورته بدلاً منها ويتخذ اسم صاحب البطاقة الأصلى اسما له ويستخرج جواز سفر بهذا الاسم الأصلى ويكون بذلك انتحل اسم شخص آخر وخاصة أن ظاهرة فقد البطاقات واسعة ومنتشرة واستخراج بدل الفاقد سهل جدًا .

ويضيف مدير أمن القاهرة أنه من الصعب جدًا الحصول على بطاقات فارغة البيانات فهذه البطاقات لها أرقام مسلسلة فى السجلات المدنية ويتم الاخطار عن السرقة على الفور إذا تمت سرقتها وفى هذه الحالة تفقد البطاقات قيمتها كمستند لأن الأرقام تكون أمام الجهات المسئولة ويتم ضبطها ولكن الأساس فى جرائم الإرهابيين السرقة والنشل والتزوير لذلك فإن أفضل سلاح لمحاربة هذه الجرائم الإرهابية هو الاعتماد على الرقم



القومي فالشخص لا يستطيع أن يستخرج إلا رخصة قيادة واحدة وجواز سفر واحدا وبطاقة واحدة أيضا مدى الحياة ولا يستطيع تزويرها وقد ثبت بالأرقام أن ٩٠٪ من المستندات المزورة مع الإرهابيين مسروقة من



جواز السفر المصرى وثيقة مهمة وجب تطويرها

المواطنين أو مزورة لأن الإرهابيين يلجأون لاستحلال السرقة والحصول على المستندات من أجل ارتكاب جرائمهم .

ويضيف مدير أمن القاهرة أنه في الوقت الحالي من الصعب أن يحافظ كل مواطن على بطاقته من السرقة أو الفقدان ولكن الوسيلة الوحيدة هي سرعة إصدار التشريع الجديد الخاص بالسجل المدني واستخدام الرقم القومي في استخراج جميع البيانات وهذا المشروع سيقضي على هذه المشكلة وهي التزوير والتلاعب في البطاقات والجوازات .

أما المستشار عبد المجيد محمود رئيس محكمة الاستئناف فهو يرى أن القانون يعاقب الشخص الذي أمد الإرهابي بالمستند وهو المشترك في الجريمة . فيقوم بالتحريض أو

تنبيهات

١ – يعد هذا الجواز وثيقة شخصية هامة ويجب العناية به حتى لا يستعمله شخص غير حامله . وإذا ضاع أو تلف يجب إبلاغ ذلك على الفور إلى الإدارة العامة للتفتيش البحري مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية .

٢ – لا يجوز إجراء أية تعديلات في هذا الجواز إلا بمعرفة الموظفين الحكوميين المختصين .

٣ – يجب تقديم هذا الجواز لتجديده قبل انتهاء مدته بوقت كاف .

NOTES

1. This passport is an important personal document and precautions should be taken to avoid its use by any person other than the bearer. In case of passport lost or deterioration, Maritime Inspection Department, Ports and Lighthouses Administration Alexandria, should be immediately informed.
2. No entries are to be made in this passport except by the competent Government Officials.
3. This passport should be presented for renewal in sufficient time before the date of its expiry.

مينها باستمرار ..

الاشتراك في الجريمة يعاقب بذات العقوبة للجريمة وبتعبير آخر فإن عقوبة الشريك كقاعدة عامة هي عقوبة الفاعل الأصلي وهذا الاشتراك يأخذ أحد صور ثلاث هي التحريض أو الاتفاق أو المساعدة وهذه الصور الثلاث يعاقب عليها القانون بالعقوبة المقررة للجريمة إذا ارتكبها الفاعل الأصلي وهذا الشريك يفترض فيه أنه على علم بهذه الجريمة وبعناصرها ويضيف أن هناك صورة أخرى هي أن هذا الشريك لا يعلم بالجريمة وفي هذه الحالة لا يعد شريكا لأنه يسقط في حقه توافر القصد الجنائي أو نية ارتكاب الفعل المعاقب عليه مثل أصحاب البطاقات المسروقة أو المفقودة أو الذي يعطي بطاقته بحسن نية لتوصيلها إلى أحد ذويه أو أحد أفراد أسرته



المصدر :..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :......... ٢٠ ... ١٩٩٥..........

مثلاً وفى هذه الحالة تعتبر جناية نظرًا لتضمنها فعل التزوير فى أوراق رسمية حتى أن القانون فى وقت من الأوقات توسع فى دائرة التجريم بشأن البطاقات فعاقب على وضع صورة على البطاقة خلاف الصورة الأصلية للشخص نفسه صاحب البطاقة . أما كيف نكافحها ؟ !

سؤال وجهته للمستشار عبد المجيد محمود رئيس الاستئناف حيث أجاب بأنه يعارض تشديد عقوبة التزوير لأنها جناية ومشددة بنص القانون ولأن الأفعال التى يتم ارتكابها عن طريق الإرهابى عقوبتها وخطورتها تزيد وتجب عن عقوبة وخطورة التزوير والحل فى رأيه أن يتم محاصرة الإرهابيين وتعجيزهم عن طريق منعهم من الحصول على أدوات جرائمهم .

ويؤكد مصدر أمنى بمصلحة الأحوال المدنية أن أول الأساليب التى يلجأ الإرهابيون فى تزوير المستندات هو الحصول عليها من الأقارب والأصدقاء المجاورين لهم فى العمل أو السكن سواء برضاهم أو مساعدتهم أو خلسة منهم ثم يقوم الإرهابى بنزع الصورة الفوتغرافية ويقوم بوضع صورته مكانها وعلى ضوئها .. ونظرا لعدم أحكام التأمين بالنسبة للبطاقة وبالتالى يجد سهولة فى تغيير استبدال الصورة وبموجب هذا التغيير يستخرج جواز سفر بالاسم الجديد المزور .. وهذا ما حدث فى كثير من قضايا الإرهاب وبموجب جواز السفر هذا .. يمكن التعامل مع كافة الأجهزة الإدارية للدولة سواء للحصول على مستندات جديدة أو لإنهاء الإجراءات بالاسم الجديد المزور . والأسلوب الثانى المتبع للإرهابيين وهو شائع التداول وهو الحصول على بطاقات شخصية أو عائلية أو بطاقات اثبات شخصية خاصة بالمؤسسات والهيئات فيقومون بنزع الصورة التى عليها ويضعون صورهم بدلاً منها .

الرقم القومى هو الحل

ويؤكد المصدر الأمنى أن الدولة بلا شك تولى اهتمامًا كبيرًا بتأمين البطاقات والجوازات فى ضوء الأحداث المتلاحقة ولقد بدأت بالرقم القومى فى إصدار البطاقة الشخصية والمستندات ويعتبر تنفيذ هذا المشروع أولى حلقات منع الحصول على بطاقة أو مستند مزور أو إنهاء الإجراءات والذى يمثل الحل الجذرى لمشكلة تزوير البطاقات والجوازات والمستندات بصفة عامة حيث تتبع فى إصدار الرقم القومى التكنولوجيا المتقدمة حتى يصعب تزويرها أو التلاعب فيها .

تقارير الأمن تؤكد أن سلطات الأمن ضبطت فى العام الماضى ٣٤٥ حالة تزوير جوازات سفر بمطار القاهرة أى بمعدل حالة تزوير يوميا والأخطر من ذلك أنه كان بينها مائة جواز سفر أزرق تصدره وزارة الخارجية مما أثار المخاوف الكبيرة من انتشار ظاهرة تزوير جوازات السفر الدبلوماسية وهذا هو الأخطر الذى يستحق موضوعا آخر . □

٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

زعماء الإخوان أمام القضاء العسكرى لأول مرة منذ ٣٠ عاما

الهضيبى يتهم الحكومة بمحاولة التأثير على الانتخابات



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

كتب سعيد فرج وكمال ريان:

اكدت مصادر قضائية امس ان نحو ٤٥ من زعماء جماعة الاخوان المسلمين سيحاكمون عسكريا لانتمائهم الى جماعة محظورة ومخالفات أخرى لا تتعلق بالعنف. وتعد هذه اول محاكمة جماعية لأعضاء الاخوان منذ عام ١٩٦٥ كما أنها المرة الاولى التى تحال فيها قضية سياسية الى محكمة عسكرية منذ عشرات السنين. ومن بين قادة الاخوان الذين تضمهم القضية عصام العريان الأمين العام المساعد لنقابة الاطباء وابراهيم الزعفرانى امين عام النقابة بالاسكندرية والدكتور محمد السيد حبيب الاستاذ بجامعة اسيوط ومحمد خيرت الشاطر أحد أعضاء مجلس شورى الاخوان وقد تسلمت ادارة المدعى العام العسكرى ظ. امس ملف التحقيقات مع المتهمين واحراز القضية من نيابة أمن الدولة العليا. ومن المقرر ان يقوم المدعي العسكرى باصدار قرار الاتهام فى القضية خلال اعات. وكانت أجهزة الأمن قد اعتقلت قيادات الاخوان خلال شهر فبراير الماضى واتهمتهم بتكوين مجلس شورى لجماعة محظورة والتخطيط لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة على اعتبار انه لا يحق لأعضاء الاخوان خوض الانتخابات وباسم الجماعة. وأعرب مأمون الهضيبى المتحدث باسم الاخوان

المسلمين عن دهشته للقرار الرئاسى بتحويل اعضاء الجماعة الى القضاء العسكرى وقال: إن هذه الاجراءات تهدف الى تعطيل حركة الديمقراطية والتأثير على الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والتى ستجرى فى نوفمبر القادم.

وطلب الهضيبى فى تصريح للأحرار مقابلة الرئيس مبارك او وزير الداخلية لبحث جميع القضايا ومعرفة حقيقة الوضع وأشار المتحدث باسم الاخوان مجددا الى التزام الجماعة بمبادئ الديمقراطية واحترام الدستور موضحا ان عددا من المحالين الى القضاء العسكرى كانوا اعضاء فى مجلس الشعب وأقسموا على احترام الدستور والقانون. وأوضح الهضيبى ان مسألة الانتخابات أمرها متروك للأفراد وليس هناك حجر قانونى على أحد في دخولها وأن الاخوان ملتزمون بالدفاع عن أنفسهم بالوسائل القانونية فى مواجهة اجراءات الحكومة من جانب آخر وصف المستشار يحيى الرفاعى رئيس نادى القضاة الاسبق هذا الاجراء بانه جريمة دستورية. وقال الرفاعى فى تصريحات للأحرار: إن احالة المتهمين الاخوان الى القضاء العسكرى أمر يتعارض مع أبسط مبادئ الديمقراطية والحريات خاصة ان جهات الأمن ومصادر التحقيق لم تنسب الى المتهمين اى تعامل بالقوة او احراز سلاح بل مجرد تهمة التغلغل وسط الجماهير وهو حق دستورى مقرر للكافة وحذر الرفاعى من ان يكون اتخاذ هذا

الاجراء مع الاخوان مقدمة لاتخاذ اجراءات مماثلة مع الاحزاب الاخرى خاصة بعد ان حكم مجلس الدولة بمشروعية أغراض جماعة الاخوان ومشروعية وسائلها. كما أكد ان اعتبارات النظام العام نفسها تستوجب اطلاق الحريات وليس مصادرتها مؤكدا ان الاجراء الحكومى يرمى الى التأثير على مسار الانتخابات المقبلة. وكانت الحكومة قد أحالت مئات من المتشددين الاسلاميين الى المحاكم العسكرية منذ ٩٢ إلا ان اغلبهم كان متهما بارتكاب عمليات عنف ومن المقرر ان تبدأ محاكمة الاخوان امام القضاء العسكرى خلال هذا الاسبوع.

وفى وقت لاحق اصدر اتحاد الاطباء العرب بياناً ندد فيه باحالة القضية الى القضاء العسكرى وقال ان الاتحاد يستنكر احالة اصحاب الفكر والوطنية والشرفاء الى المحاكم العسكرية بهدف البطش بهم.

كما أبدى البيان أسفه لاستخدام احد فروع القوات المسلحة فى مثل هذه الخصومات السياسية وأهاب بالرئيس التدخل لمنع اتمام المحاكمة والافراج عن خمسة من الاطباء المحبوسين على ذمة القضية وطالب المنظمات الطبية فى العالم بالتدخل لدى الحكومة المصرية لوقف هذه الاجراءات.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٥

محاكمة ٤٩ من كوادر جماعة الإخوان المسلمين أمام المحكمة العسكرية العليا

المتهمون قاموا بإجراء اتصالات مشبوهة بعناصر الإرهاب خارج البلاد

بدأت النيابة العسكرية تحقيقاتها الموسعة مع نحو ٤٩ متهما من جماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها، وذلك عقب صدور قرار رئيس الجمهورية بإحالة أوراق وملفات القضية إلى إدارة المدعى العام العسكرى لمحاكمة المتهمين أمام إحدى الدوائر العسكرية، وصرح المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا بأن إدارة المدعى العام العسكرى قد تسلمت القضية خلال الأيام الثلاثة الماضية.

من ناحية أخرى أكدت التحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة العليا أن من بين المتهمين ٥ من أعضاء مجلس الشعب السابقين ويمثلون بعض الكوادر الرئيسية فى تنظيم الاخوان المسلمين تورطوا فى محاولة إعادة الهيكل التنظيمى السرى للجماعة ومده إلى جميع المحافظات، والاتصال بجهات خارجية ومنظمات مشبوهة وإعداد مخططات تستهدف إفشال التجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية بدفع عدد من العناصر لاختراق الأحزاب السياسية.

كما أكدت التحقيقات قيام المتهمين باعتبارهم المسئولين عن عمل الجماعة المحظورة بإجراء اجتماعات سرية فى عدة محافظات لاختيار المسئولين بها وترشيح القيادة العليا ومسئولى مكتب الإرشاد.

وعلم مندوب «الأهرام المسائى» أن النيابة العسكرية تجرى استعدادها لمحاكمة المتهمين من أعضاء قيادات جماعة الاخوان وأنها تقوم بإعداد قرار الإحالة الذى يضم نص الاتهام الموجه إلى المتهمين ونصوص القانون التى تنطبق على أفعالهم وملاحظات النيابة على هذه الاتهامات وأقوال الشهود والأدلة وظروف عمليات القبض عليهم وحصر المضبوطات والإجراءات التى تدعم الأدلة التى تتمثل فى تقارير الجهات الفنية والطب الشرعى والمعمل الجنائى.

وكانت الأيام الماضية قد شهدت حملة منظمة من قبل أجهزة الأمن ضد جماعة الاخوان المحظور نشاطها -منذ أكثر من ٤٠ عاما وصلت إلى ذروتها باتهام الجماعة وأعضائها ومكتب الإرشاد الخاص بها بالتطرف والإرهاب والقيام بجولات مشبوهة والاتصال ببعض العناصر الإرهابية فى الخارج.

وقد أوضحت التحريات أن الجماعة تقوم بإعداد بعض الكوادر القادرة على المواجهة فى الوقت المناسب، وتعتمد فى حركتها على بعض الأجنحة الشرعية لها كى تحمل

المستشار هشام سرايا



اسمها واللافتة الخاصة بها، وهى النقابات المهنية والاتحادات الطلابية والحركة من خلال بعض الأحزاب المعارضة الشرعية.

وأكدت التحريات أن هناك تشكيلات سرية لهذه الجماعة، وان معسكرات تعد لهم تحت مسميات مختلفة للتدريب التثقيفى والتلقين الايديولوجى والبدنى، وان فلسفة الجماعة لم تتغير منذ أيام مرشدها الأول حسن البنا، فهى جماعة دينية سياسية تسعى إلى الحكم، وان قياداتها اليوم كانوا بالأمس أعضاء بالجناح العسكرى للجماعة.

كما أكدت التحريات أيضا أن الجماعة أعدت عبر مكتب إرشادها تكتيكا جديدا يتمثل فى احداث الفوضى فى الأوساط الجماهيرية وتهويل مشاكلها والتسلل للنقابات من خلال بعض الخدمات التى يتم تقديمها لأعضائها.

وكذلك إقامة مشروعات طبية منها المستشفيات المختصة والعيادات الإسلامية والمدارس الإسلامية وفصول التقوية.

وإعداد رحلات الحج والعمرة والمعسكرات الصيفية.

واعتمد أعضاء الجماعة على ثلاثة محاور:

أولا: استمرار عمليات التغلغل داخل الجمعيات العمومية للنقابات المهنية وامتدادها لبعض النقابات منها المحامون والأطباء.

ثانيا: الاستمرار فى المحاولات وتقديم الدعاوى القضائية لعودة الجماعة إلى شرعيتها بعد انقطاع أكثر من ٤٠ عاما.

ثالثا: شرعية حزب العمل والتحرك من خلاله والتعبير عن الآراء من خلال لجانه وصحيفته خشية المطاردات الأمنية.

من ناحية أخرى أكد مصدر قضائى أن محاكمات أعضاء جماعة الاخوان تضع هذه الجماعة على قدم المساواة مع التيارات المتطرفة التى تحاكم يوميا مثل تنظيم ما يسمى بالجماعة الإسلامية والجهاد.

كما أن التزام الجماعة الصمت بعد المصادمات واحداث العنف التى ترتكبها العناصر الإرهابية واعتبار الحكومة هذا الصمت تأييدا ضمنيا للعنف.

وأخيرا قيام أعضاء الجماعة بإجراء اتصالات وتنسيق مع بعض الشخصيات الإسلامية فى السودان والجزائر وباكستان والأردن وتونس.

عادل السروجى



النيابة العسكرية بدأت مراجعة قضية جماعة « الاخوان » المنحلة

حبس ٨ متهمين .. والمحاكمة تبدأ فى أكتوبر القادم

كتب فاروق الشاذلى :

بدات النيابة العسكرية امس مراجعة اوراق القضية رقم ١٣٦ حصر امن دولة عليا لسنة ١٩٩٥ ، وهى القضية المعروفة باسم قضية جماعة « الاخوان المسلمين » . قامت النيابة العسكرية بتجديد حبس ٨ من المتهمين ، كما تسلمت كافة اوراق التحقيقات فى القضية والتى وصلت الى حوالى ٣٥٠٠ ورقة اضافة الى ١٠ احراز تضم بعض المستندات الخاصة بالتنظيم وكوادره وخطط الاعداد التى كان يقوم بها لخوض انتخابات النقابات المهنية ، وكذا العمل على توفير قنوات اتصال مع كوادر المحافظات المختلفة ونظام التمويل للتنظيم غير المصرح به قانونا ، واستغلال اموال النقابات والجمعيات لدعم نشاط التنظيم .

وكانت مباحث أمن الدولة قد قامت بتسجيل بعض الاجتماعات السرية لقيادات التنظيم والتى كانوا يبحثون فيها الاعداد لدور التنظيم فى انتخابات النقابات المهنية ، وكذلك عملية التحرك السرية لضم عناصر جديدة .

يعتمد التنظيم على قياداته فى المحافظات وهم عصام الدين محمد عصام العريان (الجيزة) ، محمد على على العريتى (القاهرة) ، محمد عبده على ابراهيم (القاهرة) ، ابراهيم خليل عمر الزعفرانى (الاسكندرية) ، جمال سعد حبس ، محمد عبدالفتاح رزق شريف (البحيرة) على عزالدين ثابت على (اسيوط) .

وتنتظر النيابة العسكرية وصول التقرير الفنى حول الاشرطة الثلاثة التى سجلت لاجتماع قيادات التنظيم ومضاهاة الخطوط حول بعض الاوراق التنظيمية ومنها محاضر اجتماعات قيادات التنظيم ، فضلا عن بعض أشرطة الفيديو التى ضبطت فى احد اوكار التنظيم وبها بعض الاراء الخاصة بالفكر لهذه الجماعة غير المشروعة ، بالاضافة الى تقرير آخر حول بعض الاوراق التى ضبطت والتى تحدد دور بعض الكوادر النسائية فى التنظيم

كانت وقائع هذه القضية قد بدات يوم ١٠ يناير الماضى بعد ان اصدرت النيابة اذنها الصادر فى ١٩٩٤/١٢/٢٥ لتفتيش مساكن واشخاص ٢٨ من العناصر الاخوانية النشطة والتى تسعى لتشكيل هيكل تنظيمى لجماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها بهدف تغيير النظام القائم بالبلاد .

المتهم الاول فى التنظيم الدكتور عصام العريان من مواليد ١٩٥٤/٤/٢٨ بقرية ناهيا .. وهو الامين العام المساعد لنقابة الاطباء .. وقد تولى عضوية اللجنة التى قامت بالاعداد والاشراف على الانتخابات التنظيمية ووضع اسس وقواعد اعادة بناء الهيكل التنظيمى للاخوان وقد تم القبض عليه يوم ٢٢ يناير الماضى وعثر فى منزله على ورقة مكتوبة بخط اليد ومصورة بعنوان « جلسة المكتب رقم ٨٩ » فى ١٩٩٤/٣/٢٥ .. تتضمن جدول الاعمال والتوصيات الخاصة بالعمل الاخوانى فى الاقطار العربية وملزمة مصورة مكتوبة بخط اليد عبارة عن ٤ صفحات تحوى تفاصيل محضر اجتماع « المكتب رقم ٨٨ » بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢١ . وهو خاص بالقرارات التى تشمل دول اليمن وسوريا والسودان والخليج .. وايضا اوراق خاصة بالجلسة رقم ٩٠ التى عقدت فى ١٩٩٤/٤/١ وتحوى بعض توصيات بتكليف بعض اعضاء التنظيم فى الخارج بجمع ١٠٪ من دخل افرادها لصالح اعضاء التنظيم فى تونس والجزائر .

وكانت النيابة العسكرية قد اصدرت قرارا امس باستمرار حبس كل من الدكتور عصام الدين العريان وابراهيم الزعفرانى ومحمد طه وهدان ومحمد حسن ابراهيم فرج ومحمد عبده ابراهيم ومحمد بسيونى حسن ورؤوف عبدالرشيد رزق واحمد محمد فرج عثمان لمدة ٤٥ يوما اخرى على ذمة القضية .

وستواصل النيابة العسكرية التحقيقات فى بعض الوقائع الموجودة بأوراق القضية التى تشمل ٥٢ متهما .. ومن المنتظر ان تبدأ المحكمة العسكرية العليا نظر القضية فى شهر اكتوبر القادم .



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أبرزهم عصام العريان وعددهم قد يزيد على مئة

إحالة قادة «الاخوان المسلمين» على القضاء العسكري المصري للمرة الأولى منذ محاكمة سيد قطب

☐ القاهرة - من محمد صلاح:

■ دخلت المواجهة بين الحكومة المصرية وجماعة الاخوان المسلمين المحظورة مرحلة خطيرة. اذ اصدر الرئيس حسني مبارك، امس، قراراً باحالة قضية اتهم فيها عدد من قادة «الاخوان» على القضاء العسكري لمحاكمتهم امام محكمة عسكرية. وخول القرار الجهات المسؤولة سلطة احالة اي قضايا اخرى يتهم فيها أعضاء في الجماعة على القضاء العسكري. ويعني هذا القرار ما يزيد على مئة متهم، على رأسهم النائب السابق الدكتور عصام العريان الامين العام المساعد لمجلس نقابة الاطباء.

وتعد هذه المرة الاولى التي يحال فيها اي من المنتمين الى جماعة الاخوان المسلمين على القضاء العسكري منذ عام ١٩٦٥، عندما اصدرت محكمة الدجوى في ٢٩ آب (اغسطس) عام ١٩٦٦ حكما باعدام القيادي الاخواني سيد قطب الذي تعد كتبه مرجعاً رئيسيا للجماعات الدينية التي تمارس العنف، وخصوصاً «الجماعة الاسلامية» و«جماعة الجهاد».

وعلمت «الحياة» ان القضية التي تناولها قرار الرئيس مبارك، وهي تحمل الرقم ٩٥/١٣٦، تضم قضايا اخرى اتهم فيها عناصر من الاخوان وهي: قضية «تنظيم سلسبيل»، وقضية عرفت باسم «ملحق قضية سلسبيل»، وقضية لجنة الاغاثة الانسانية.

وقالت مصادر مطلعة ان القضية الرئيسية تنقسم الى قسمين الاول يضم مجموعة الدكتور عصام العريان وعددهم ٢٩ متهما تم القبض عليهم في كانون الثاني (يناير) الماضي، والثاني يضم مجموعة محمد خيرت سعد الشاطر وتضم ١٩ متهما، وأشارت الى ان القضايا الاخرى تتضمن وقائع تحتم ضمها اليها. وذكرت المصادر أن المتهمين الذين سيحالون على القضاء العسكري يزيد عددهم على مئة متهم، وفي حال ضم العناصر المفرج عنها يصل العدد الى ١٢٠ متهما. وتسلم المدعي العام العسكري، حتى مساء امس، ملفات ٣١ متهما هم: عصام الدين محمد حسين العريان ومحمد سلامة محمد ابو المكارم، ومحمد عبده ابراهيم علي، ومحمد احمد عبدالغني حسانين، واحمد محمود محمد ابراهيم، ومحمد عوض عبدالعزيز رمضان، ومحمد بيومي حسين، وابراهيم خليل الزعفراني، ومحمد علي بشر، ومحمد طه احمد محمد، ورزق عبدالرشيد رزق يونس، واحمد محمد فرج عثمان، ومحمود علي عبدالحكيم الكيال، ومحمد سيد حبيب، والسيد عبدالمقصود عسكر، وعبدالرحمن عبدالفتاح عبدالله محمد، ورشاد نجم الدين عبدالرحيم، وحسن ابراهيم الجمل، ومحمد خيرت سعد الشاطر، ونبيل يوسف حجازي عزام، ومحمد عبداللطيف طلعت، ومحمد عبدالعزيز الصروي، والسيد نزيلي محمد العوضي، ومحمد حسين محمد حسين، وطلعت محمد الشناوي، ومحمد فؤاد عبدالمجيد



احمد، وامين احمد سعد، وعلي حسن الدالي، وعاشور سليمان عبدالباري غانم، وعيسى عبدالعليم عبدالحميد عبدالعال.

واستغرب المستشار مامون الهضيبي، احد اقطاب «الاخوان»، التطورات الاخيرة وقال لـ «الحياة»: «المسالة هذه المرة واضحة تماماً ولا تحتاج الى اجتهادات، إذ احيل الاخوان على القضاء العسكري لمجرد انهم يعتنقون فكر الاخوان المسلمين، وكما في كل مرة لا توجد ادعاءات بممارسة العنف او قلب نظام الحكم او اتصالات وتنسيق مع جبهة الترابي وهي التهم التي اعتدنا عليها مراراً».

واعتبر ان القرار أراح الحكومة من مهمة النظر في تجديد حبس المتهمين من الاخوان في كل فترة، وقال «في القضاء العسكري لا يكون هناك تجديد حبس او غيره، كما تسقط كل امكانات الدفع بعدم الدستورية، كما هي الحال امام القضاء المدني»، مؤكداً أن اعتبار «الاخوان» جماعة غير شرعية «مسالة فيها كلام كثير وخاضعة للطعون امام القضاء المدني».

واضاف: «ما حدث اخيرا دليل على الديموقراطية التي ترغب الحكومة في تطبيقها في مصر قبل الانتخابات البرلمانية وعلى كل من يرغب في ترشيح نفسه للانتخابات ان يعرف انه معرض للاحالة على القضاء العسكري»، واستدرك: «مع ذلك نحن لن نمنع احداً من خوض الانتخابات فهي ستجري بالنظام الفردي وكل شخص سواء من الاخوان او غيرهم حر في ترشيح نفسه».

ورأى مراقبون ان احالة قادة الاخوان على المحكمة العسكرية للمرة الاولى منذ ٣٠ عاما تقريبا يعد ضربة شديدة تتعرض لها الجماعة قبل الانتخابات وتمثل ذروة للتصعيد الحكومي ضد الجماعة. لكن مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين من «الاخوان» اكدت ان مذكرة ستقدم الى المدعي العام العسكري، الذي باشر التحقيقات مع المتهمين امس، تؤكد ان الجماعة علنية وغير سرية وان موقفها معلن ولا تلجأ الى العمل السري مثل التنظيمات الدينية الاخرى التي تتصارع مع الحكومة. واوضحت المصادر ان المذكرة ستشير الى ان مواد قانون الارهاب لا تنطبق على المتهمين في القضية، اذ ان بعضهم تم القبض عليهم قبل عام من اقرار القانون المذكور، وان قرار القبض عليهم يعود الى اسباب سياسية وليس لاسباب قانونية او قضائية. ولمحت المصادر الى ان هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية تدرس التقدم بطعن الى المحكمة الدستورية العليا ضد القرار الجمهوري بإحالة قضايا الاخوان على المحكمة العسكرية، استناداً الى الحكم الذي اصدرته المحكمة نفسها سابقاً، وقضى بالغاء قرار جمهوري كان صدر وتضمن احالة القضية الرقم ٨٦/٤١٢ (حصر امن دولة عليا) على القضاء العسكري، وكان متهما فيها عدد من اعضاء تنظيم الجماعة على رأسهم محمد احمد السمن.

وفي وقت لاحق مساء امس اصدر المدعي العام العسكري قراراً بتمديد حبس الدكتور عصام العريان و٧ آخرين من الاخوان متهمين في القضية الرقم ٩٥/١٣٦ لمدة ٤٥ يوما على ذمة التحقيق. وكان من المقرر النظر في تمديد حبس العريان والسبعة الاخرين امام محكمة جنايات شرق القاهرة الا ان احالة القضية على القضاء العسكري اتاحت للمدعي العسكري اصدار القرار بدلاً من المحكمة.

يذكر ان نيابة امن الدولة العليا وجهت الى المتهمين في القضية اتهامات من بينها: «الانضمام الى جماعة سرية تهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، واستغلال بعض النقابات المهنية في تنفيذ مخططات التطرف والارهاب من خلال اجراء اتصالات وتنسيق مع ارهابيين يقيمون خارج مصر، وتقديم دعم مادي الى المتطرفين تحت ستار التكافل الاجتماعي، والاعداد لمخططات تهدف الى افشال التجربة الديموقراطية في مصر بالتحايل والالتفاف على المبادىء الاساسية للدستور، واجراء انتخابات سرية لمجلس شورى الجماعة في محافظات عدة»، وتضمنت ايضا اتهام الدكتور عصام العريان بحضور اجتماعات تنظيمية خارج مصر للتنظيم العالمي لـ «الاخوان» تم ضبط اربعة محاضر لهذه الاجتماعات بينها وثيقة بخط يد العريان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : في سبتمبر ١٩٩٥

أبو النصر لـ "الحياة": لن نلجأ إلى العنف وسنطرح قريباً برنامجاً انتخابياً

المرشد العام للاخوان المسلمين لا يعارض تأسيس حزب للأقباط



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 4 سبتمبر 1995

⊡ القاهرة – من محمد صلاح:

■ طالب المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين المحظورة في مصر السيد محمد حامد ابو النصر الرئيس حسني مبارك باصدار تشريعات وتعليمات «تضمن نزاهة انتخابات» مجلس الشعب (البرلمان) المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. واعتبر ان احالة عدد من اقطاب الجماعة على القضاء العسكري تهدف الى منعهم من المشاركة في الانتخابات او الترشيح لها، لكنه اكد ان «الاخوان» لن يقاطعوا الانتخابات. واوضح في حديث الى «الحياة» أجري امس ان الجماعة بصدد اعداد برنامج انتخابي، واستبعد تنسيقاً كاملاً بين احزاب وقوى المعارضة السياسية في مواجهة الحزب الوطني الحاكم، لكنه اكد أن التحالف بين «الاخوان» وحزب العمل سيظل قائماً. ونفى أن يكون في نية «الاخوان» اللجوء إلى العنف في حال استمرار الضغوط الحكومية. ورحب بانشاء حزب للأقباط «إذا رغبوا في ذلك..

وهنا نص الأسئلة والاجوبة:

● هل تعتبر احالة مجموعة من المنتمين الى الإخوان على القضاء العسكري ذروة في التصعيد الحكومي ضد الجماعة؟

– هذه المجموعة مكثت في الاعتقال اكثر من ثمانية شهور اي انهم استنفدوا ما جاء به قانون الطوارئ، وما تضمنه قانون الإرهاب عن فترات الحبس الاحتياطي، والاعتقال، ومن ثم يتضح انه ليس هناك ما يبيح تمديد اعتقالهم، أو حجزهم خلف الجدران، أو يساعد على الحيلولة بينهم وبين الترشيح في الانتخابات او المشاركة فيها، ما يعني ان الحكومة لجأت إلى المحاكم العسكرية حيث لا تتوافر لهم الحقوق التي يكفلها القانون الطبيعي وفي الوقت نفسه يستمر حجزهم ويحال بينهم وبين المشاركة في الانتخابات او الترشيح لها.

● هل تتوقع ان تدفع الاجراءات الاخيرة شباب «الإخوان» الى انتهاج العنف؟

– نحرص على التزام السبل القانونية والدستورية والابتعاد كلياً عن العنف.

تشريعات

● الانتخابات صارت على الأبواب واحزاب وقوى المعارضة تستعد. من وجهة نظر «الاخوان»، ماذا يجب على الحكومة ان تتخذه كي يطمئن «الاخوان» إلى سلامة الانتخابات؟

– سبق ان قدمت أحزاب المعارضة والقوى السياسية طلبات الى السيد رئيس الجمهورية والى الوزارة لإصدار تشريعات وتعليمات لكفالة نزاهة الانتخابات، ومن أهم ما طالبنا به: التأكد من شخص الناخب او الناخبة بوثيقة تحمل الصورة والاسم تثبت بياناتها بكشف الناخبين فضلا عن توقيع أو بصمة الناخب أو الناخبة أمام رئيس اللجنة، وأن يشرف على كل لجان الاقتراع أحد رجال السلطه القضائية، والحق في استخدام وسائل الاعلام في شكل متكافئ وعدم استخدام مراكز الشرطة مقاراً للجان الانتخابية، وعدم تدخل المحافظين ورؤساء المدن وهم جميعاً من اعضاء الحزب الوطني في العملية الانتخابية، والغاء او وقف العمل بقانون الطوارئ الذي يمنع الاجتماعات العامة والتجول والاتصال بالناخبين او اصدار نشرات، ويستخدم لاعتقال الاعوان بل والمرشحين أيضاً. وبالنسبة الى الاخوان المسلمين فإن السلطات بدأت في كانون الثاني (يناير) الماضي الزج بأعداد غير قليلة من رموزهم في السجون، بادعاءات غالبيتها ملفقة وغير صحيحة وكلها مزاعم قديمة جداً لا تستدعي الحبس الاحتياطي.

● بدأت الاحزاب والقوى السياسية تطرح برامجها الانتخابية عبر الصحف التي تصدرها. ما هو برنامج الاخوان المسلمين؟

– اصدرنا خلال العامين الماضيين بيانات مهمة تضمنت مواقفنا من النظام السياسي وتعدد الاحزاب والحياة النيابية، والمرأة ووضعها في المجتمع وواجباتها وحقوقها السياسية والاجتماعية وتوليها الوظائف العامة ومشاركتها في الانتخابات كناخبة ونائبة. واوضحنا علاقتنا بمواطنينا الاقباط وبالمجتمع الدولي. ومعلوم ان الشريعة الاسلامية التي تدعو الى تطبيق أحكامها تتضمن قواعد اساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية مثل تقرير الزكاة والتكافل ومنع الربا والقمار وتاكيد العمل وحقوق العمال، وللإخوان مؤلفات اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة منشورة، وكنا اصدرنا عام ١٩٨٧ برنامجاً انتخابياً، ونحن الآن بصدد اصدار بيان آخر.

● المعارضون للإخوان يقولون إن برنامجكم لا يتناول علاجاً لكل مشكلات المجتمع، ومن بينها المشكلات الاقتصادية.

– نؤمن بان اهم أسباب مشكلاتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ناجم عن بعدنا عن العمل الشامل باحكام ديننا، والله سبحانه وتعالى لم يرسل إلينا الرسل عبثاً، ولم يضع لنا الشريعة إلا لأن فيها صلاح احوالنا. والمعارضون لنا يعملون على صرفنا وصرف الناس عن هذا المبدأ العقيدي، وضرورة أن نرجع إلى حكم الله ورسوله. «وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله».

نحن نحرص على تثبيت هذا المبدأ في العقل والوجدان، ولا نهمل حاجات المجتمع، وأن للعقل البشري والثقافة والخبرة والعلم الدور الأساسي، خصوصا في ما يتعلق بالمسائل الاجتهادية وبتنظيم المباح، وساحة ذلك كبيرة جدا ومهمة.

«حل شامل»

● هل لدى «الإخوان» تصور لوقف العنف المتبادل بين الشرطة والجماعات الدينية، وكيف تقومون الأوضاع في الصعيد، وما وجهة نظركم في معالجة مشكلات العنف والفقر والتخلف هناك؟

– منذ البداية طالبنا بحل شامل لأسباب العنف، يتضمن إطلاق الحريات واحترام حقوق الإنسان وكرامته، وإجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية ومحاربة الفساد المادي والمعنوي، وان تتخذ الدولة خطوات جادة نحو الاصلاح الأخلاقي واحترام المشاعر الدينية، وهو ما طالب به ايضا عدد كبير من المفكرين والسياسيين والكتاب. ولكن، بكل أسف، أصرت السلطة على الاكتفاء بالمواجهة الأمنية حتى تمادت وقابلت العنف بالعنف وتكرر القتل الرسمي بمجرد الاشتباه، فتعقدت المشكلة وزادت خطورتها. مع ذلك نرى ضرورة اتخاذ خطوات اصلاحية جادة سياسية واجتماعية واقتصادية. ولا بد من التمسك بالعدل والانصاف وفتح ابواب الحوار الموضوعي في ظروف مناسبة.

● اثير كلام حول وثيقة الوفاق الوطني، والخلافات بين قوى المعارضة حيال التوقيع عليها. ما حقيقة ما حدث؟

– هناك محاولات للعثور على قاسم مشترك بين الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في مصر وما زال الحوار مستمرا لصعوبة تحقيق اتفاق مع اختلاف العقائد والفكر والمنهج.

● الانتخابات ستتم بالنظام الفردي. كيف تتصورون المعركة الانتخابية وفقاً لهذا النظام؟

– نحن نطلب تقرير الضمانات



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

لسلامة العملية الانتخابية بما يضمن حياد الحكومة ومؤسساتها. فإذا تحقق ذلك بدرجة معقولة تكون هذه الانتخابات انطلاقة مهمة لعصر جديد.

● ما الذي يمكن أن يسفر عنه التنسيق بين أحزاب المعارضة عند مواجهة الحزب الوطني؟

- لا أعتقد بإمكان حدوث تنسيق بين كل أحزاب المعارضة، واعلن بعضها رفض هذه الفكرة.

● ما مصير التحالف مع حزب العمل في ظل الانتخابات بالنظام الفردي؟

- التحالف قائم نعتز به، وكذلك حزب العمل.

● اذا استمر اعتقال قادة «الاخوان» الذي اعتقلوا في الفترة الماضية حتى موعد الانتخابات، هل يرشحون أنفسهم، وهل يمكن أن يؤدي ذلك إلى نجاحهم أم أن وجودهم خلف القضبان يمثل عقبة أمام وصولهم إلى البرلمان؟

- أعتقد أن غالبيتهم تصر على الترشيح، وهذا حقهم الدستوري والقانوني، وطبعاً الأفضل أن يكون المرشح حراً لا خلف القضبان.

● نشرت إحدى صحف المعارضة أن «الإخوان» يسعون إلى الفوز بثلث مقاعد البرلمان، فهل هذا صحيح؟

- الفوز الأكبر للجميع أن تكون الانتخابات حرة نزيهة، معبرة بصدق عن إرادة الشعب.

● من أين سيموّل مرشحو «الاخوان» حملتهم الانتخابية؟

- من جيوبهم وحسب امكاناتهم.

«صفقات مشبوهة»

● اثير حديث عن بعض الصفقات الانتخابية. هل يقبل «الإخوان» بأن يتركوا بعض الدوائر الانتخابية وعدم ترشيح ممثلين لهم فيها في مواجهة رموز الحزب الوطني الحاكم، في مقابل تعهد الحكومة عدم التعرض لمرشحي «الإخوان» في الدوائر الأخرى؟

- هذه صفقات مشبوهة لا نقبلها.

● الحكومة تلمح الى ان المعارضة بمن فيها «الإخوان» كانت تفضل نظام القائمة لأنه سيسمح لها بعدد اكبر من الناجحين في الانتخابات.

- أهم شيء هو تحقق حرية الانتخابات ونزاهتها وبعد ذلك تأتي المفاضلة بين النظم الانتخابية.

● الحكومة تلمح أيضاً إلى أن «الإخوان» يخططون لاستغلال امكانات النقابات التي يسيطرون اليها بالغالبية في الانتخابات

- هذا غير وارد.

● هل تشعرون بالندم لعدم مشاركة «الاخوان» في انتخابات ١٩٩٠

- ابدا فلكل قرار ظروفه.

● أكثر من مسؤول وعلى رأسهم الرئيس حسني مبارك بعث ببرقية تعزية بوفاة القطب الاخواني الدكتور سعيد رمضان. هل كنتم تعتبرون ذلك بادرة طيبة وتنتظرون مبادرات حكومية اخرى تجاه «الإخوان» والتيار الاسلامي؟

- المجاملة طيبة ومشكورة، ولكن ليس لها مدلول سياسي.

● يقول المعارضون لكم إن «الإخوان» سيتراجعون عن الديموقراطية في حال تمكنهم من الحكم، فما ردكم؟

- القرآن الكريم ينص بوضوح على أن المجتمع الاسلامي اساسه الشورى لا الاستبداد. فكيف يمكن أن نتراجع في الديموقراطية. هذه اتهامات يراد بها مجرد الطعن والتجريح.

مستشارون من الأقباط

● العلاقة مع الأقباط تشغل كثيرين، لدرجة أن عدداً من أحزاب المعارضة بدأ يتسابق الحصول على أصواتهم. هل تتصورون تعاوناً بين «الإخوان» والأقباط في الانتخابات

- علاقتنا بالأقباط كانت وما زالت طيبة، وعلى مدى السنوات السبعين الماضية، منذ نشأت الجماعة، لم يقع أي حادث يعكر صفوها، وكان للإمام حسن البنا مستشارون من الأقباط، وكان عدد من الأقباط يحرص على حضور محافل الجماعة، وحين أبعد الإمام البنا إلى قنا كتب القساوسة هناك مذكرات الى الحكومة تنصفه.

● هل توافقون على انشاء الأقباط حزباً سياسياً خاصاً بهم؟

- الحزب السياسي اهم أهدافه الوصول إلى السلطة والحكم بمقتضى منهج، فهل تعتقد أن الأقباط وهم نحو خمسة في المئة من ابناء مصر يسعون الى ذلك؟ إن مثل هذه الادعاءات ظهر في الفترة الأخيرة لتبرير محاربة الجماعة والواقع يكذب هذه الادعاءات. فمع حرية إنشاء الأحزاب لم يفكر الأقباط في إنشاء حزب في الاربعينات حين كانت الجماعة منتشرة في كل انحاء مصر. ومع ذلك نرحب بحزب للأقباط إذا شاؤوا.

● في حديث نشر في «الصياد» اخيرا ذكر وزير الداخلية اللواء حسن الألفي أن هناك علاقة بين «الإخوان» وبعض عناصر الإرهاب، وأن النيابة العامة هي التي قررت حبس من حبس منهم طبقا للقانون

- نؤكد أن هذا الاتهام غير صحيح، ولا يوجد في التحقيقات التي اجريت مع المقبوض عليهم أي اتهام بعلاقة مع أحد عناصر الإرهاب. والاتهام الوحيد هو أنهم من الاخوان المسلمين.

● اكد وزير الداخلية [illegible] علاقة بين الاخوان [illegible] حسن الترابي في السودان

- لا توجد أي علاقة تنظيمية بين «الإخوان» وجبهة الدكتور الترابي في السودان (الجبهة الاسلامية القومية)، ولا يوجد أي تنسيق بيننا على الاطلاق، وليس في التحقيقات التي اجريت مع المقبوض عليهم أي ذكر لشيء من هذا اطلاقا وتكرر ان الاتهام الوحيد الموجه إليهم انهم من الاخوان المسلمين





من المنشية الى المنصة

حسن البنا .. كما

مذكرات اللواء فؤاد علام

حلقات يكتبها

كرم جبر

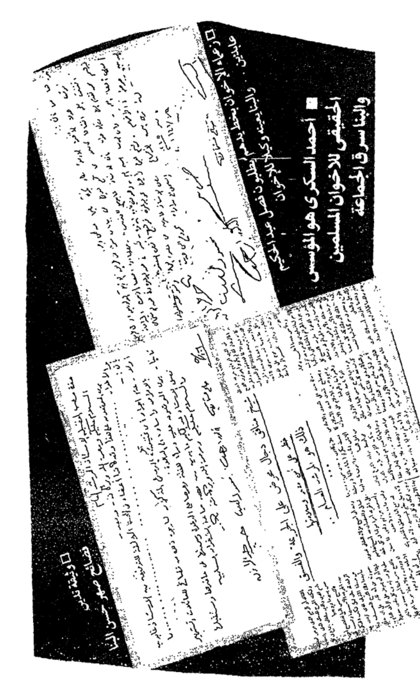
رأى أحمد حسين فى حسن البنا :

□ شيخ منافق دجال محرض على الفسق والجريمة □ مجرم عتيد يصطنع النفاق للعبث بالاسلام □ يقتل المسلمين الأبرياء ويهتف « الحمد لله والله أكبر » □ جرائمه للمصريين فقط وليس لأعداء البلاد □ جماعته هى الخطر الرهيب على أمن مصر



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٠



■ أحمد السكرى هو المؤسس الحقيقى للاخوان المسلمين والبنا سرق الجماعة

□ زعماء الإخوان بخط يدهم يطلبون فصل عبد الحكيم عابدين . والبنا يعينه وكيلا للإخوان

□ وثيقة تدين فضائح صهر حسن البنا

مصر الفتاة ـ العدد ١٥٢ ، ١٩٣٨/٣/٢٩

مصر الفتاة تعنى حزب العمل .. وحزب العمل يعنى مصر الفتاة .

أحمد حسين هو الأب الروحى للاثنين .. وإبراهيم شكرى هو الوريث .

مجدى ابن أحمد حسين ، وعادل شقيقه ، والدكتور حلمى مراد خال مجدى .

الأربعة « مجدى ، عادل ، حلمى ، وشكرى » خانوا الأمانة ولم يؤدوا الرسالة ، وتحالفوا مع الشيطان الذى وصفه أحمد حسين بأنه « منافق دجال ومحرض على الجريمة والفسق ، وخطر على أمن مصر وسلامتها » .

والمقصود بهذه الرذائل « بين القوسين » هم جماعة الإخوان ومرشدها العام حسن البنا . كان ذلك فى مارس ١٩٤٨ ، أى منذ ٤٧ سنة . شابت فيها رؤوس كثيرة ، ولكن ظلت أفكار التكفير والتخريب سوداء ، مثل الليلة المظلمة .

أحمد حسين وجماعته رسموا صورة طبق الأصل للخطر الرهيب الذى سيواجه مصر بسبب أطماع الإخوان المسلمين ، ولكن شكرى والذين معه سعوا لتكريس هذا الخطر وتضخيمه والإسراع به .

وما حدث سنة ٤٨ لا يختلف كثيراً عما يحدث سنة ٩٥ .. ولعل « الورثة » يفيقون قبل أن يجروا البلاد إلى كارثة محققة ، لأن حلفاء اليوم « الإخوان » هدفهم الوحيد هو ركوب كرسى الحكم . وسبيلهم لذلك هو التآمر والعمل السرى والعبث فى الظلام .

حزب مصر الفتاة الذى أسسه أحمد حسين كان العدو رقم واحد للإخوان ، وكان من بين الأشداء الذين تصدوا للإخوان المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل حاليا ، والمستغرق فى شهر عسل طويل مع أعداء الأمس الذين أصبحوا حلفاء اليوم .

لم يترك قادة مصر الفتاة فرصة إلا وكشفوا فيها انحرافات الإخوان .. وكانوا أول من نبه بحدوث فتنة بسبب اتجاهات الإخوان العنيفة ، وهاجموا بشدة الشعار الذى رفعه الإخوان فى ذلك الوقت بأنهم « جماعة المسلمين » ، ومن لا يدخل الجماعة يعتبر كافرا .

وكان الصدام العنيف بين الإخوان ، ومصر الفتاة فى مارس ١٩٤٨ ، بعد أن قتل الإخوان أحد شباب مصر الفتاة فى قرية كوم النور ، وفشل الإخوان فى تصفية الأزمة بعد اجتماعات مطولة حضرها إبراهيم شكرى وأحمد حسين مع حسن البنا فى حضور صالح باشا حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين فى ذلك الوقت .

واحتد أحمد حسين على حسن البنا بشدة .. وقال رئيس مصر الفتاة كلمات حادة تصلح عنوانا للأحداث التى وقعت فى السنوات الأخيرة . وتشخيصا دقيقا لداء الإرهاب الذى ابتلينا به .. وفى العدد ١٥٥ من مصر الفتاة فى أبريل ١٩٤٨ قال حسين لقد راعنا أن يقتل أتباع الشيخ بريئا باسم الدين فى كوم النور ، راعنا أن يُقتل مسلم مؤمن لم يرتكب إثما يجرم .. راعنا أن يقتل باسم الدين وأن يهتف قاتلوه الله أكبر والحمد لله ، وأن يتصوروا أنفسهم مجاهدين فى سبيل الله قد حطموا الشرك والمشركين .. كان ذلك موقفا خطيراً فقد أدركنا منذ اللحظة أن الأمة لم تدرك خطورته أو مغزاه



وادركنا اننا مقبلون على فتنة ولا يعلم سوى الله اين تنتهى وكيف تنتهى ».

« لقد سكت الشيخ البنا عن هذا الحادث وتجاهله . ولكن الحقيقة الصارخة هى أن انصار الشيخ قد قتلوا مؤمنا مسلما ، لم يعتد عليهم ، ولم يؤذهم ، باسم الدين والله اكبر ولله الحمد ، وانه لا يوجد مسلم واحد يؤمن بالله واليوم الآخر يرضى عن هذا الوضع فضلا عن ان يقره ويسكت عليه ».

« فلسنا على استعداد أن نرضى - بعد - شبانا وعوام فيؤلفون حزبا من الأحزاب التى ترمى للوصول إلى الحكم ، ثم يتكرون الإسلام ويجعلونه وقفا على انفسهم ، ويعتبرون بقية الامة غير مسلمة إلى أن تنضم إلى حزبهم وتساعدهم على تحقيق ماربهم فى الوصول إلى الحكم . مثل هذا القول لا نرضاه ونقولها بالخط العريض ونقولها باعلى صوتنا ».

« وقلنا للشيخ ويجب أن يعرف أن قتل مصرى لمصرى آخر هو اعظم الجرائم التى يمكن أن يرتكبها مسلم وان جهنم ماواه إلى ابد الآبدين .. ليست الجنة من نصيب من يترك اعداء الله من الصهيونيين والإنجليز ، ثم يزعم أن قتل مصرى لمصرى آخر هو عمل يتقرب به إلى الله ».

□□

والإخوان وحرب فلسطين .. اكذوبة اخرى كبرى صنعها الإخوان وفضحها احمد حسين .. رغم ان الإخوان ظلوا يتغنون بالحان النضال والتضحيات التى بذلوها ضد الصهاينة .

ونشرت « مصر الفتاة » فى يناير ٤٨ تحت عنوان « ايها اليهود انتظروا قليلا فإن كتائب الشيخ البنا ستتاخر بعض الوقت » .. فقد اذاع الشيخ البنا أن كتائبه تبلغ عشرات الالوف وانها مزودة بالأسلحة والمعدات ، وانه اختارها من بين الملايين التى تدين للشيخ بالطاعة والولاء ».

« وسارع البنا بإرسال البرقيات لمفتى فلسطين والجامعة العربية ، وإلى جميع الدول والهيئات الدولية وإلى كل من هب ودب ، وطمان العرب بان جيوشه سترهب الصهيونيين وانصارهم .. وصدر قرار هيئة الامم بتقسيم فلسطين وسكت القلم وانتظرنا للسيوف أن تتكلم وأن تعمل .. واعلن البنا عن كتيبته الاولى التى تبلغ عشرة آلاف ، وانه يعمل فى تجهيز كتيبتين اخريين لتلحقا بالاولى .. ونشر الشيخ خطابا من احد الاعضاء بالعريش يلح فى رجاء ولى الله أن يباركه وان يرسله فى السرية الأولى .. ثم لا شىء ايها الشيخ » !

« فالمسالة ليست إلا دجلا وشعوذة وضحكا على عقول المصريين وغيرهم .. فكفى تهريجا وكونوا صادقين مرة واحدة فى حياتكم كلها ، وليعمل واحد منكم على تنفيذ شعاركم الذى تقولون فيه أن الموت فى سبيل الله احلى امانينا .. ماذا فعلت ايها الشيخ وماذا فعلت جماعتك . نريد أن تفعل شيئا وان تكف عن هذه المهازل والادعاءات والاجتراءات .. وارسل بعضا من اتباعك فليكونوا خمسة او ستة او عشرة . كل الذى اخشاه أن تظل فى هذا الجو من الدجل والضحك على الذقون حتى تنتهى المعارك ».

واستمر احمد حسين فى فضح اكذوبة تضحيات الإخوان فى فلسطين ، وكتب « مصر الفتاة » تحت عنوان « إلى مرشد الإخوان .. حنانيك .. ارسل مائة » .. « يافضيلة المرشد . يامن صببت فى آذان مريديك طيلة خمسة عشر عاما احاديث الجهاد والفداء وشراء الجنة .. يافضيلة المرشد الذى تمكن من إعداد عشرين الفا كى يموتوا فى سبيل فلسطين .. حنانيك أرض فلسطين لا تتسع لهذا العدد الضخم ، وان ميادين فلسطين لاضيق من أن تتحمل الكر والفر لهؤلاء الغر الميامين ، ولكنها قد تحتمل مائة .. مائة فقط باسلحتهم والسلاح فى مصر متوافر ».

« المال لديكم حاضر وتنفقونه فى كل ناحية ولاسيما فى الحفلات والمهرجانات والمظاهرات ، فلئن عجزت خزائن الإخوان ، ففى إمكان العشرين الفا من المضحين بأرواحهم وأولادهم أن يتكاتفوا لتمويل مائة .. مائة لا اكثر ولا اقل .. ولكنك تنتظر مساعدة الحكومة واموالها ، وربما كنت تنتظر مع المساعدة مساهمة اخرى فى تدعيم مالية الإخوان مقابل إرسال المتطوعين .. وربما كنت ترجو مع المساعدة او المساهمة او قبلهما أن يبايعك الفلسطينيون مرشداً لهم حتى تكون منقذاً ».

« ايها المرشد حنانيك .. ارسل مائة فقط .. فإن لم تستطع فعشرة .. فإن لم تستطع فواحد ، وهذا اضعف الإيمان ».

□□

« شيخ منافق دجال . محرض على الجريمة والفسق . خطر على أمن مصر وسلامتها . ذلك هو المرشد العام حسن البنا ».

ذلك هو راى « مصر الفتاة » ورئيسها احمد حسين فى الإخوان ومرشدهم العام .

وقالت « مصر الفتاة » الجريدة « أن قادة الحزب اول من اقترب من حسن البنا ، فوجدناه نموذجاً مجسداً للكذب والنفاق .. وحكمنا عليه منذ الوهلة الاولى بانه مجرم عتيد لانه يصطنع الكذب زاعما انه ينشر رسالة بنيت على الصدق والإخلاص ويصطنع النفاق لبعث الإسلام كما يزعم ».

« وادركنا منذ اللحظة الاولى التى عرفنا فيها الشيخ حسن البنا انه منافق كذاب ، فقد كان يلبس مسوح البساطة والضالة ويدعى المسكنة ويزعم انه يريد بعث الإسلام ، لكنهم يقبلون بين صفوفهم وعلى راسهم من لا يصلى ومن يشرب الخمر ومن يفسق ، فإذا وصل الأمر إلى حد الفضيحة قبل تستروا على ذلك من اجل الدعوة .. اى دعوة هذه التى يتستر فيها على الجرائم لإنجاحها ، إلا أن



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حسن البنا

تكون دعوة شريرة فاسقة داعرة . يبرا منها الإسلام ويبرأ منها كل دين فى العالم » .

وحذرت مصر الفتاة الحكومة من ان تستمر ، فى تاييد ذلك الشيخ النصاب على حد قولها ، وما تصورته من انه قادر على ان يفعل شيئا وان يسيطر على الراى العام ، ليعرف كل الذين خدعوا بالشيخ حسن البنا انهم يلعبون بالنار ، إذ يزودون رجلا دجالا مهرجاً باقوى الأسلحة من مال ونفوذ » .

« لو ان الجرائم التى يرتكبها الإخوان المسلمون كانت موجهة ضد اعداء البلاد من اى نوع لالتمسنا لهم العذر ، لكنها كلها موجهة إلى ابناء البلاد .. او لم ياتك هذا النبا عندما القى طلبة اغرار قنبلة فى مدرسة الزقازيق الثانوية فاصابت من اصابت من الطلاب .. او لم ياتك النبا بحرقهم لكنيسة من الكنائس » .

فالإخوان المسلمون قد اصبحوا خطراً على امن مصر وسلامها الداخلى والخارجى ، وقد حان الوقت لوضع حد لهذه المهزلة وهذه السخرية .. فقد طالت حتى باخت وتحولت إلى خطر داهم . لقد اختارت هذه البلاد ان تعيش فى حرية ولن تسمح لنصاب دجال ان يحكمها بالإرهاب ، وبواسطة غلمان مافونين مستهترين بالجريمة هذا الاستهتار . فلتقم الحكومة بواجبها وإلا حملناها مسئولية العواقب الوخيمة » .

والفضيحة الأخرى التى كشفتها مصر الفتاة وفضحها احمد حسين ابو مجدى وشقيق عادل .. هى الجرائم الاخلاقية لعبد الحكيم عابدين صهر الشيخ البنا ، والتى روعت الراى العام ، وتستر عليها المرشد العام للإخوان .

كانت انحرافات عبد الحكيم عابدين بشعة ومروعة وحررت عنها محاضر فى اقسام الشرطة .. وقالت مصر الفتاة فى مارس ١٩٤٨ ، هناك رجل فى الإخوان عرف واشتهر بانه خليع مستهتر ماجن وشكلت له لجان التحقيق من كبار الإخوان فاجمعت اللجان تلو اللجان على إدانته ، فاصر الشيخ ان يبرئه وقام بطرد كبار الدعاة فى حركته ، لانهم قاموا بما عهد إليهم من التحقيق فى جرائم هذا الشخص ، لم يكتف بذلك بل رفعه إلى منصب السكرتير العام .. ثم لم يكتف بذلك كله بل يابى إلا ان يخلع عليه صفات النبوة فيسميه ، يوسف هذه الدعوة » تباركت وتعاليت ايها الشيخ النصاب الدجال » .

وعبد الحكيم عابدين كان ينتهز فرصة خروج رجال الإخوان او سفرهم فيعتدى على نسائهم وبناتهم ووصل الأمر لحد الاغتصاب والفجر والفسوق .

وعندما فاحت الرائحة القذرة ، امر حسن البنا بتشكيل لجنة للتحقيق فى جرائمه مكونة من كل من : احمد السكرى ، صالح عشماوى . حسين بدر ، الدكتور إبراهيم حسن ، محمود لبيب ، حسين عبد الرازق وامين إسماعيل .

وقدمت اللجنة تقريراً بتاريخ ٩ يناير ١٩٤٦ ، « منشورة صورته » ، وتوقيعات الاعضاء السبعة ، ونصه « فضيلة الأستاذ المرشد العام ، السلام عليكم ورحمة الله .. هذه اللجنة كلفت بالنظر فى مسالة الاستاذ عابدين وحضرات ، حسين سليمان ، فهمى السيد ، محمد عمار ، زكى هلال » ، لم توفق فى إيجاد التفاهم بين الطرفين ، كذا لا تستطيع تحديد المسئولية بصفة قاطعة بالنسبة لإفشاء هذه الفتنة ، وكان لابد لها فى مهمتها ان تستوضح الطرفين ، فجمعت لهذا الغرض البيانات والاستدلالات فى المحاضر المرفقة ، ملخصة بعض الوقائع او كثير منها ، ولم تشا ان تخرج عن مهمتها إلى التحقيق الشامل » .

اضاف تقرير اللجنة . « لقد خرجت براى قاطع ، ورات بعدم إجراء تحقيق آخر وتكوين لجنة تحكيم او غير ذلك ، ورات حسماً للموضوع ان يكتفى بما توافر للجنة اساساً لتكوين فكرة صحيحة نبرزها فيمايلى :

١ ـ موقف هؤلاء الأربعة ، الذين وقع على اسرهم الاعتداء » ، يكون سليماً من كل وجهة .

٢ ـ اقتنعت اللجنة اقتناعاً كاملاً بان الأستاذ


حسن البنا

أحمد حسين

عابدين مذنب خصوصاً إذا اضفنا إلى ذلك اعترافاته إلى بعض اعضاء اللجنة .. وان الذنب بالنسبة إليه ـ وهو من قادة الدعوة ـ كبير فى حق الدعوة ، وفى حق الأشخاص الذين جرحوا فى اعراضهم .. ويحتم عليها واجبها نحو الدعوة توقيع اقصى العقوبة ، لهذا ترى اللجنة بالإجماع فصل الأستاذ عابدين من عضوية الجماعة ونشر هذا القرار والعمل على مداواة الجروح التى حدثت » .

ولكن حسن البنا ماطل وسوف وشكل لجنة اخرى .. قدمت تقريراً ووقعوا عليه بخط يدهم .. « منشورة صورته ونصه كالتالى » ، حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ المرشد العام ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، يرى الموقعون على هذا ، وقد كانوا اعضاء فى اللجنة المؤلفة للتوفيق بين الأستاذ عابدين والإخوان مايلى :

اولاً عدم إجراء تحقيق آخر فى الموضوع المذكور لما يجره من فضائح للعائلات وتشهير بالاعراض وإساءة إلى الدعوة .

ثانياً : يرى الموقعون عليه درءا للفتنة ، وحرصاً على الدعوة وسمعتها فى حاضرها

ومستقبلها ، فصل الاستاذ عبدالحكيم عابدين من جماعة الإخوان المسلمين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » .

« توقيعات : امين إسماعيل ، صالح عشماوى ، الدكتور إبراهيم حسن ، محمود لبيب وحسين عبدالرازق » .

وضرب حسن البنا بقرارات اللجان التى شكلها عرض الحائط .. واضفى صفة الانبياء على الذئب عبدالحكيم عابدين .. ووصلت الماساة ذروتها عندما اصدر القرار رقم ٥ لسنة ١٩٤٧ ، بفصل احمد السكرى ، واعقبه حسن عابدين وغيرهما ممن خالفوه الراى ، من امثال العالم الجليل خالد محمد خالد والشيخ محمد الغزالى والشيخ سيد سابق وغيرهم .. وقام بتعيين عبدالحكيم عابدين وكيلاً للجماعة ، واطلق يده فى كل الامور .

وفى جريدة صوت الامة نعى احمد السكرى جماعة الإخوان المسلمين بعنوان : « وكيل الإخوان يفضح تامر الشيخ حسن البنا » .. « لقد قربت إليك اهل الفساد ورميت بالدعوة فى احضان السياسة والسياسيين ، وضحيت باهل الراى والإخلاص والسداد ، لم تبال بما نسب من المسائل الخلقية إلى بعض من صدرتهم للقيادة والإرشاد ، بعد ان ثبت ماثبت واعترفت انت بما وقع » .

« ولم تكن هذه المسائل الخلقية وحدها بيت الداء ، بل وجدت الدسائس والفتن الداخلية ، والدعايات الباطلة ضد الاحرار .. وارتباك النظم وفساد الإدارة مرتعاً خصيباً داخل صفوفنا .. لقد تقلبت فى السياسة وتناسيت اهدافنا السامية ، مما جعلنا موضع مساومة الجميع .. ثم اكتشافى عن طريق الصدفة لاتصالاتك ببعض الشخصيات الاجنبية والمصرية ، وهالنى ماحدثنى عنه احدهم » .

واحمد السكرى الذى كتب الكلمات السابقة المملوءة بالمرارة والحسرة ، هو المؤسس الحقيقى لجماعة الإخوان المسلمين فى المحمودية سنة ١٩٢٠ .

فحسن البنا ليس المؤسس الحقيقى لجماعة الإخوان .. بل سرقها من احمد السكرى .. وبعد ان استولى عليها طرد السكرى من الجماعة وتنكر له ، بسبب خلافه مع ذئب النساء وهاتك الاعراض عبدالحكيم عابدين .

وما لا يعرفه الناس ان السكرى اسس الجماعة فى المحمودية مسقط راسه سنة ١٩٢٠ ، هو وكل من محمد على عبيد وحامد عسكرية ، وبحكم زمالة حسن البنا لعلى عبيد دعاه الاخير لمشاركتهم اجتماعات الشعب التى ضمت كثيراً من ابناء المحمودية ، وكان السكرى رئيساً لهذه الجمعية ، والبنا مساعداً له ، حيث لم يتجاوز عمره فى ذلك الوقت ١٤ سنة ، والسكرى ٢٠ سنة .

وكان السكرى صاحب الفضل الوحيد على حسن البنا لاستكمال دراسته ، بعد ان اعتزم التوقف عنها فى المرحلة الاولى ، إلا ان السكرى اقنعه بضرورة استمراره فى الدراسة ودخول كلية دار العلوم .. وبعد تخرجه عين البنا مدرساً إلزامياً بمدينة الإسماعيلية ، وقام بجمع عمال القناة الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية ، واسس شعبة للإخوان فى الإسماعيلية سنة ١٩٢٨ .

ونشط البنا بعد ان انتقل للقاهرة سنة ١٩٣٢ ، وكانت علاقته وثيقة بالسكرى ، واشتركا معا فى إقناع الناس بالانضمام إلى الجماعة .. وفضل السكرى البنا على نفسه وقدمه للناس ، وطلب مبايعته مرشداً عاماً .. وعين السكرى وكيلاً للجماعة .

ثم انضم للجماعة عبدالحكيم عابدين صهر البنا وصاحب الفضائح الشهيرة ، وسعيد رمضان زوج ابنة البنا .. وكان للسكرى تحفظات كثيرة على سلوكهما الشخصى .. وحاول السكرى النصح والإرشاد .. ولكن البنا لم يستمع لشىء وسد اذنيه واطاح به وانفرد بكل شىء ..

« تبقى فى ايدك وتقسم لغيرك » ■

وإلى الأسبوع القادم

كرم جبر



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

مدير أمن المنيا:

الجماعات فى حالة كمون بعد حادث أديس أبابا

كتب: صالح رجب

صرح اللواء محمد عبد الفتاح عمر مدير أمن المنيا أن تكرار الحوادث الارهابية فى ملوى خلال الاسابيع الماضية يعود الى محاولة الجماعات الارهابية لاثبات تواجدها على الساحة بعد تعدد الضربات الامنية الناجحة عليها.

واشار اللواء عمر أن لجوءهم للسرقة يعود لمحاولتهم تعويض النقص الحاد فى الذخيرة والسلاح خاصة بعد سيطرة الامن على منافذ تمويل هذه الجماعات وقطع خطوط الاتصال بينهم وبين الخارج واضاف ان حادث اديس ابابا واتهام الدول لبعضها بايواء الارهابيين ادى لتوقف الامداد لهذه الجماعات ودخولهم فى فترة كمون فى الوقت نفسه الذى قرر فيه اللواء حسن الالفى بتحديث سلاح الشرطة واستخدام احدث الطرق العلمية فى مكافحة هؤلاء المجرمين كما وضع اللواء أحمد العادلى مدير مباحث أمن الدولة خطة واسعة لمواجهة الارهاب أدت للسيطرة التامة للامن.

سحب أسلحة أعضاء مجلس الشعب يساعد على تحديد «طلقات الارهابيين»

واشار اللواء عمر أن زراعات القصب مشكلة لن تنتهى بالنسبة لايواء الهاربين لان الزراعة الجديدة تظهر فور تكسير المحصول بالاضافة لوجود الجبال والمقابر والآثار التى يسهل الاختفاء فيها خاصة مع تضاؤل عدد الارهابيين مما ادى بسهولة اختفائهم ولكن الامن متيقظ دائما لهم. وأكد اللواء عمر أن حظر التجول لن يعود الى ملوى بصورته الاولى من أجل حادثة ارهابية خاصة مع وجود التعاون بين الاهالى والامن.

وكان الارهابيون قد اطلقوا النار أول أمس على المواطنين فى سوق ملوى مما ادى لمصرع ٤ اشخاص.

من ناحية أخرى أكد اللواء عمر تعاون اعضاء مجلس الشعب فى تنفيذ تعليمات الداخلية بتسليم الاسلحة الآلية التى يملكونها واشار الى أن تعليمات الوزارة كانت «سحب وليس الغاء ترخيص» وقال إن هذا الاجراء يساعد على التمييز بين اصوات الطلقات التى تطلق فى الشوارع بحيث يتم حصر الاصوات الآلية مع الارهابيين فقط اما المواطنون فيتم التصريح لهم ببنادق المانى رصاص ولينتفليد وخرطوش وطبنجات وليس آلى.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

اعضاء في مجلسي الشعب والشورى رفضوا تسليم أسلحتهم للسلطات

مصر: مقتل شخص وجرح اثنين في هجومين للمتطرفين في الصعيد

القاهرة - «الحياة»

واصل المتطرفون الدينيون عملياتهم في صعيد مصر وشنوا امس هجومين في مدينة سمالوط التابعة لمحافظة المنيا ما اسفر عن مقتل مواطن وجرح اثنين آخرين.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان الهجوم الاول وقع في قرية بني خالد حين فتح ثلاثة مسلحين النار على المزارع محمد عبدالمعبد فقتلوه ولاذوا بالفرار. واضاف المصدر ان الهجوم الثاني وقع في قرية طحا التابعة [illegible] عندما اطلق مسلحون [illegible] هما [illegible] وعبد منجي عطا [illegible] بجروح [illegible] المصدر ان قوات الامن [illegible] دوافع الحادث [illegible] اذا كان المتطرفون [illegible] لانباههم [illegible] عليهم [illegible] مع اجهزة الامن.

وشهدت مدينة ملوي في المنيا امس استنفاراً امنياً بعد مقتل ثلاثة اشخاص على يد الارهابيين. وشنت قوات الأمن حملات امنية مكثفة على مراكز المتطرفين والقت القبض على ٢٥ من اعضاء «الجماعة الاسلامية».

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان الحملات تركزت في مدينة ملوي التي شهدت الحادث الذي راح ضحيته كل من فرج عبدالمقصود علي شيخ قرية منشاة المغالقة والتاجر فاروق مرشد حنس. وخضع المواطنون لاجراءات تفتيش مشددة بعد هذا الحادث الاول الذي يقع في مدينة ملوي نفسها منذ فترة طويلة.

واضاف المصدر ان القوات شنت حملات ايضاً في قرية المحرص والقت القبض على عدد من المشتبه في تورطهم في اغتيال الموظف المسيحي عماد دانيال واصف. واوضح ان القوات القت القبض على ٢٥ متطرفاً خلال الحملات في ملوي والمحرص.

واكد المصدر ان قوات الامن وضعت خطة لتمشيط جميع مدن المنيا وقراها في الفترة المقبلة للقبض على المتطرفين الهاربين.

الى ذلك تصاعدت حدة المواجهة بين اعضاء مجلسي الشعب والشورى من جهة والقيادات الامنية في اسيوط من جهة اخرى بعد رفض عدد من الاعضاء تسليم اسلحتهم المرخصة ورفعهم مذكرة الى رئيس الجمهورية.

وقال حامد حتاته عضو البرلمان (مجلس الشعب عن دائرة ابنوب جنوب اسيوط لـ «الحياة» ان «السلاح ضروري لاعضاء مجلسي الشعب والشورى في الصعيد لحمايتهم من المتطرفين». واضاف ان الاعضاء ساعدوا قوات الامن في تسليم ٣٧٦ شخصاً اسلحتهم في اسيوط.

واشار حتاته الى ان اعضاء مجلسي الشعب والشورى في اسيوط اعدوا مذكرة الى السيد رئيس الجمهورية يؤكدون فيها حاجتهم لهذه الاسلحة لحمايتهم.

وقال علي موسى عضو البرلمان عن دائرة ابنوب ايضاً انه لن يسلم سلاحه لقوات الامن وانه سيلجأ الى القضاء للاحتكام اليه لان القانون يعطي عضو البرلمان الحق في حمل السلاح حال حصوله على عضوية البرلمان مباشرة على ان يقوم بإخطار وزارة الداخلية. اما موسى عبدالخالق عضو البرلمان عن دائرة الغنايم جنوب اسيوط فقال ان اعضاء المجلسين تقدموا بمذكرتهم الى الرئيس مبارك بوصفه «حكماً بين السلطات لان هؤلاء الاعضاء في خصومة مع المتطرفين الذين قتلوا اثنين من ضباط الشرطة من ابناء اعضاء مجلس الشعب خلال الفترة الماضية»، كما تعرض كرم عيسى عضو البرلمان لمحاولة اغتيال قبل اشهر عدة من المتطرفين بسبب مساندته الجهود الامنية التي تبذل للقضاء على الارهاب.

وفي اسيوط القت قوات الامن القبض على احد اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في مدينة ادفو. وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان القوات القت القبض على المتطرف في احد المنازل المهجورة وعثرت على منشورات تطالب بقلب نظام الحكم.

واضاف المصدر ان قوات الامن تمشط حالياً الحدود المصرية - السودانية للقبض على اي متسللين من السودان الى مصر خصوصاً بعد ان اعلنت اثيوبيا فرار ثلاثة من المشاركين في محاولة اغتيال مبارك الى السودان. واعتبر ان من المحتمل ان يفكر هؤلاء في دخول مصر للاشتراك في تنفيذ عمليات ارهابية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

شيخ الازهر يستقبل وفد الكنيسة الانجيلية

استقبل فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر امس وفد الكنيسة الانجيلية والهيئة الانجلية للخدمات الاجتماعية برئاسة الدكتور القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الإنجيلية فى مصر. وصرح فضيلة الامام الاكبر بأن اللقاء تناول فكرة عقد مؤتمر للحوار الدينى بعد أن طرحها القس صموئيل حبيب، وقال انه تم التنسيق بشأنها مع الدكتور محمد على محجوب وزير الاوقاف.



النيابة العسكرية تبدأ التحقيق مع ٤٩ متهما من جماعة الاخوان

بدأت النيابة العسكرية تحقيقاتها الموسعة مع نحو ٤٩ متهما من جماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها وذلك عقب صدور قرار رئيس الجمهورية باحالة اوراق وملفات القضية ١٣٦ لسنة ٩٦ حصر امن دولة عليا المعروفة بقضية (الاخوان المسلمين) المنحله الى ادارة المدعى العام العسكرى لمحاكمة المتهمين امام احدى الدوائر العسكرية كما امرت النيابة العسكرية بضبط واحضار ٣٩ من المتهمين فى القضية و احالت النيابة العسكرية بعض ديسكات الكمبيوتر التى تم ضبطها فى احد اوكار التنظيم الى خبراء معتمدين فى مجال الحواسب الآلية لتفريغ محتوياتها واعداد تقرير شامل عنها حيث سيتم بناء على ما جاء فيها تحديد مواقف المتهمين.



هل يحدث الصدام بين السلطة والإخوان ؟!



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

هل يحدث الصدام بين السلطة والإخوان؟.. أو بمعنى آخر هل يمسك شباب الإخوان بالسلاح ليقفوا فى ذات الخندق مع جماعات العنف التى تهدد أمن البلاد واستقرارها؟!..

هذا السؤال وغيره كثير من الأسئلة بدأت تطرح نفسها فى أعقاب الانباء التى قالت :إن قراراً قد صدر بإحالة نحو خمسين من قادة وكوادر الإخوان المسلمين الى القضاء العسكرى..

لقد كان بإمكان الحكومة أن تدفع بالقضية الى محاكم أمن الدولة التى ستصدر احكامها طالما أن هناك أدلة واضحة، أما أن يتم إحالة القضية الى القضاء العسكرى فهذا يحمل رسالة خطيرة تقول:إن ساعة الحسم والصدام قد بدأت..

بداية لا يستطيع أحد ان ينكر ان تيار الأخوان المسلمين هو تيار فاعل وله وجوده الذى يفوق كثيرا من الأحزاب القائمة على الساحة.. كما أن أحدا لايستطيع ان ينكر ان هذا التيار ظل يعمل بصورة تبدو شبه علنية طيلة السنوات الماضية رغم عدم وجود ترخيص شرعي يسمح لهذه الجماعة بالعمل السياسي..

وربما نستطيع هنا أن نقول: إن الظروف التى دفعت نظام الرئيس السادات فى إطلاقه حرية العمل للجماعة بهذه الصيغة هى غير الظروف التى حكمت قرار الرئيس مبارك فى هذا الشأن..

فالسادات الذى أفرج عن عدد من أبرز قيادات الاخوان الذين صدرت فى حقهم أحكام بالسجن، كان يهدف ضمن ما يهدف الى الاستعانة بقوى الإسلام السياسى فى مواجهة التيار الناصرى والماركسى اللذين كانا يثيران له الكثير من المشاكل على الساحة..

ولايستطيع أحد ان ينكر أن مخططا شاملا فى هذا الإطار وضع موضع التنفيذ، وكان محمد عثمان اسماعيل محافظ اسيوط الاسبق هو أحد أدوات هذا المخطط عندما راح ينظم مجموعات من شباب اسيوط تحت راية الجماعة الاسلامية لتشكل تنظيما فاعلا لاهدف له فى هذا الوقت الا مقاومة النشاط السياسى للناصريين والماركسيين.

وسمح السادات لمجلة الدعوة «لسان حال الاخوان المسلمين» بالصدور مره اخرى ليس حب فى مبادئ الإخوان وأهدافهم ولكن نكاية فى عبد الناصر وثورة يوليو حيث اطلق العنان لهذه المجلة كى تشوه تاريخ مصر وتلصق بالزعيم الراحل اتهامات كاذبة وصلت الى حد التكفير..

ويبدو أن السادات كان سعيدا بعودة هذا التيار مرة اخرى الى ساحة العمل السياسي فى البداية، ولكنه بعد برهة من الوقت أدرك انه أخطأ الحسابات وأنه فتح الطريق امام مرحلة جديدة سيكون هو ونظامه احد ضحاياها فحسم الأمر ودفع بالجميع الى غياهب السجون..

وعندما جاء الرئيس مبارك، افرج عن كافة المعتقلين السياسيين من ضحايا قرارات سبتمبر ١٩٨١ وماتلاها، وفتح صفحة جديدة مع الاخوان المسلمين، وسمح لهم بممارسة العمل السياسى دون قرار واضح أو محدد الا انه لم يسمح بعودة مجلة «الدعوة» للصدور



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

مرة أخرى..

وارتضت الدولة في الولاية الاولى لعهد مبارك بدور المراقب للأحداث أكثر من كونها طرفا فاعلا فيها، وهو ما انعكس على تصاعد حركة الاخوان المسلمين ونشاطهم السياسي والتنظيمي بالإيجاب..

وربما يكون السبب وراء هذا الموقف هو أن الدولة وضعت في اولوياتها في هذه المرحلة إغلاق ملف العنف والقضاء على الجماعات المتشددة وتحييد الاخوان المسلمين الذين اعلنوا لأكثر من مرة ادانتهم لاحداث العنف والارهاب ورفضهم لمبدأ التغيير بالقوة..

وقد ساعد على ذلك دخول الاخوان الى ساحة العمل السياسي من خلال انتخابات مجلس الشعب في وقت ترفض فيه الجماعات المتشددة كافة اساليب التغيير السلمي الا ان هذا الأمر ذاته ربما شكل جرس انذار للسلطة في البلاد..

لقد حقق الاخوان المسلمون في اول انتخابات برلمانية يشاركون فيها بشكل منظم عددا لابأس به من مقاعد البرلمان، كما أن آخرين لم يوفقوا بفعل التزوير الفاضح في كثير من الدوائر، مما أكد للسلطة ان وجود الاخوان السياسي والجماهيري أمر لا يستهان به ويشكل خطرا على النظام نفسه..

ومنذ هذا الوقت بدأت محاولات التضييق وامتد الموقف الى انتقاد الأحزاب التي تتحالف مع هذه الجماعة المحظورة وإثارة المتاعب لها الا ان ذلك لم يحقق الهدف وظل حزب العمل على سبيل المثال على تحالفه مع الاخوان رغم كافة المضايقات.. وانتقلت الجماعة في الولاية الثانية من عهد مبارك الى حلقة جديدة في اطار الاستراتيجية العامة حيث لجأت الى السيطرة على النقابات والتنظيمات الجماهيرية، وحققت انتصارات كبيرة في نقابات فاعلة ومهمة كالمحامين والأطباء والعلميين والمهندسين وحتى نقابة الصحفيين بشكل أو بآخر..

وقد أثارت هذه الانتصارات الساحقة المزيد من القلق لدى دوائر الحكم في البلاد.. ولدى الكثير من دوائر المعارضة أيضا التي شعرت انها أصيبت بخسائر فادحة امام هذا الزحف المنظم الذي يسقط الحصون التي لم يكن أحد يتصور سقوطها...

وقد ظلت الدولة على موقفها لفترة من الوقت واضعة امام عينيها قضية حرية العمل النقابي والخضوع لإرادة الناخبين حتى تمركزت عناصر الجماعة.. وأصبح من الصعب اقتلاعها..

وهنا وجدت الدولة نفسها أمام أحد خيارين

● إما العصف بالمجالس النقابية كاملة

● أو ايجاد البدائل الكفيلة التي تضمن إسقاط هذه العناصر وتولية من هم دونها..

وقد سعت الحكومة عبر مجلس الشعب الى تفصيل العديد من القوانين التي تهدف الى تنحية الاخوان أو اسقاطهم في الانتخابات الا ان العجلة والارتباك في إصدار مثل هذه القوانين دفعت الى تمكين عناصر الاخوان من قيادة العمل النقابي والاستمرار على رأسه، مما اضطر الحكومة الى مراجعة هذه القوانين، فإذا بالقوانين الجديدة أسوأ حالا من القوانين التي سبقتها...

وهكذا وجدت الحكومة نفسها امام البديل الاول فاختارت المواجهة، ودفعت ببعض العناصر للجوء الى القضاء، فصدرت أحكام أدت الى حل



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

مجلس نقابة المهندسين وتولية أحد الأشخاص كحارس قضائى.

اصبحت كل مهمته تجميد الوضع فى النقابة الى ان يقضى الله أمرا كان مفعولا..

وماجرى فى المهندسين يمكن ان يجرى وسوف يجرى فى العديد من النقابات الاخرى وبحيث تتحول النقابات تدريجيا الى هيئات حكومية تتولى الدولة مسئولية إدارتها بشكل أو بآخر..

أذن لم تجد الحكومة غير ذلك الاسلوب بديلا بعد ان عجزت عناصرها وأيضا عناصر المعارضة عن اختراق هذا الجدار السميك وتشكيل بديل حقيقى يستطيع كسب اصوات الناخبين.

ومع قرب الانتخابات البرلمانية القادمة شعرت الحكومة ان الخطر قادم لامحالة، وان عناصرها لن تستطيع التصدى لهذا الطوفان، وان لعبة التزوير غير مضمونة العواقب فلجأت الى فتح ملفات بعض القضايا، وتذكرت ان هناك جماعة اسمها الاخوان المسلمين لديها تنظيمها السياسى ولديها مجلس شورى ومكتب إرشاد.

وهكذا راحت الحكومة تلقى القبض على بعض العناصر المهمة والمؤثرة وتدفع بها الى السجون لفترات طويلة..

وقد توقع الكثيرون منا أن تفرج الحكومة عن بعض هذه العناصر بمضى الوقت وفى ذهن كل منا اعتقاد يقينى بأن ساعة الصدام لم تحن بعد ولكن الحكومة خيبت آمال الجميع وقررت بدء الصدام قبيل انتخابات مجلس الشعب بشهرين فقط..

وهكذا صحونا جميعا على الخبر المفزع بتحويل القضية الى القضاء العسكرى وكأن القضاء المدنى غير قادرا على الحسم فى مثل هذه الأمور..

إن أحدا لا يستطيع ان يوجه الاتهام الى هذا الطرف أو ذاك ولكنه القضاء وحده هو الحكم فى مثل هذه الأمور، ولكن الامر الذى لايجادل أحد فيه هو أن إحالة القضية الى القضاء العسكرى يعنى أن الدولة بدأت فى الدخول الى مرحلة جديدة فى اطار صراعها مع الاخوان المسلمين..

ان ذلك فى تقديرى قد يدفع الاخوان الى أحد أمرين..

● إما التراجع وحل الجماعة والبعد عن اللعبة من الجذور

● أو الإصرار على الاستمرار ومن ثم الانتقال الى مرحلة الصدام والدفاع عن الذات..

وطالما ان الامر الأول مستبعد من الاساس وفقا لما هو معروف تاريخيا عن الجماعة ورسالتها إذن يبقى الخيار الثانى.. الصدام..

إننى قرأت بالامس البيان الصادر عن حركة الاخوان المسلمين والذى يدين تحويل المقبوض عليهم الى المحاكم العسكرية أكثر من مرة..

ورغم ان الدبلوماسية الهادئة هى التى سيطرت على لغة البيان إلا اننى لا اعتقد ان الامر يمكن أن يمر بهذه السهولة وبهذا الهدوء خاصة اذا ما استمرت الحكومة فى التصعيد ضد عناصر الاخوان... اذن نحن مقبلون على فترة صعبة وحاسمة فى تاريخ مصر..

لقد جمعتنى جلسة حوار منذ فترة من الوقت مع بعض المعنيين بتطور العلاقة بين الحكومة وتيارات الاسلام السياسى، وكان رأى الجميع كافة أن صدام الحكومة مع الاخوان فى ظل الحالة الراهنة هو أمر من الخطورة بمكان، صحيح ان الدولة تمتلك كل عناصر الحسم، وهى أقوى من أى تيار سياسى أو دينى أيا كان حجمه أو قوته إلا ان الوطن فى أشد الحاجة الآن الى الوحدة والتوحد..

ومايجرى يهدف بصراحة الى إشعال فتيل الازمة التى لن يجنى منها الوطن الا المزيد من احداث العنف وتمزيق الصفوف..

لقد كان بإمكان الحكومة أن تدفع بالقضية الى محاكم أمن الدولة التى ستصدر احكامها طالما أن هناك أدلة واضحة، أما أن يتم إحالة القضية الى القضاء العسكرى فهذا يحمل رسالة خطيرة تقول:إن ساعة الحسم والصدام قد بدأت..

ولا أدرى كيف يمكن للحكومة أن تبدأ مرحلة الصدام والجماهير على فراق معها، والازمات تطحن الناس جميعا إنه صدام فى غير زمانه وأوانه، وهو أمر فى كل الاحوال ليس مطلوبا، فكفانا كبتا وكفانا مصادرة وقمعا للحريات..

إننى اختلف مع الإخوان المسلمين فى كثير من مواقفهم وارى أنهم خصم تاريخى وسياسى لثورة يوليو وانجازاتها التحررية والاجتماعية.. ولكن ذلك ليس معناه أن نوافق على إحالة أى مواطن الى القضاء العسكرى والمحاكم الاستثنائية ..

إن مصلحة مصر هى الأهم وهى الأبقى، ومصلحة مصر هى فى وحدتها وهى فى القضاء على ظاهرة العنف من على أرضها..

أما الذين يزيدون النار اشتعالا فهؤلاء يريدون بقاء الحال على ماهو عليه ولايبغون مصلحة للوطن أو النظام أو الرئيس...

من هنا أضع يدى على قلبى خوفا على الحاضر وعلى المستقبل..



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

زعماء الأحزاب يطالبون الرئيس بالتدخل

تحذيرات شديدة من خطورة إحالة الإخوان الى محاكم عسكرية

كتب ياسر مشالى ومحمد رفعت

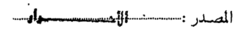
تصاعدت أمس موجة الاستنكار ضد قرار السلطات باحالة ٥٢ قياديا من جماعة الإخوان المسلمين "ى محاكم عسكرية وقال بيان وقعه عدد كبير من قادة الاحزاب والمثقفين والسياسيين:إنهم يطالبون الرئيس بالتدخل الفورى لوقف القرار والاحتفاظ بحق المتهمين فى العرض على قاضيهم الطبيعى.

واعتبرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان قرار احالة المتهمين الاخوان الى القضاء العكسرى مؤشراً بالغ الخطورة ويعد دليلا على ان سيف المحاكمات العسكرية لم يعد مقصوراً على المتهمين فى جرائم العنف بل يمكن ان يشهر فى وجه الخصوم السياسيين الذين لايتجاوز نشاطهم الحدود السلمية المشروعة .

كما اشارت المنظمة الى ان هذا الاجراء يضرب بكافة المناشدات الدولية لوضع حد لظاهرة احالة المدنيين الى المحاكم العسكرية عرض الحائط.

ودعت المنظمة كافة الهيئات العربية والدولية الى التدخل لدى رئيس الجمهورية بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة لوقف هذا الاجراء الذى يعد اخلالا بالقواعد المرعية



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 6 سبتمبر 1995

دولياً لكفالة الحق فى محاكمة منصفة

وطالب بيان رؤساء الاحزاب والقوى السياسية بتوسيع دائرة الحريات استعدادا لانتخابات مجلس الشعب القادمة واعربوا عن دهشتهم للاجراء خاصة أن الاخوان عرف عنهم الايمان بالحوار ونبذ العنف .

وقد وقع على البيان ابراهيم شكرى ومحمد حلمى مراد وعادل حسين ومجدى احمد حسين والدكتور عبد المنعم ابو الفتوح والشيخ محمد الغزالى والدكتور يوسف القرضاوى ومحمد عمارة ومصطفى بكرى والدكتور حسام عيسى واسماعيل صبرى عبد الله وجمال بدوى ومحمد عبد القدوس ومحمد فائق .

كما وقع على البيان نعمات احمد فؤاد وحسن دوح ومحمد على بشر والدكتور عزام متولى والدكتور اسامة رسلان والدكتور السيد عبد الستار وعبد القادر حجازى وعزام متولى وجمال عبد السلام .واصدرت جماعة الاخوان بيانا اوضحت فيه أن الهدف من الاجراء الحكومى هو حرمان المتهمين من الاشتراك فى الانتخابات القادمة وحرمانهم من جميع حقوق الانسان وقال بيان الجماعة: إنها كانت تنتظر خطوات حكومية صحيحة مثل الغاء قوانين الطوارئ واطلاق الحريات وتأكيد اشراف القضاء على الانتخابات لضمان نزاهتها لكن الحكومة اصرت على موقفها من رفض الرأى الاخر ومنع التيار الاسلامى المعتدل من اداء واجبه .ومن المقرر ان تبدأ النيابة العسكرية التحقيق فى القضية هذا الاسبوع بعد ان تسلمت ملفها البالغ ٣٠٠٠ صفحة من نيابة امن الدولة العليا .واشارت مصادر قضائية الى ان التحقيقات ستستمر اسبوعين على الاقل يصدر بعدها قرار الاتهام ويحدد موعد بدء المحاكمة .

ومن المعروف ان هناك خلافات شديدة بين جماعة الاخوان وحركة الجهاد والجماعة الاسلامية وهما تنظيمان يميلان الى استخدام العنف وتتصل هذه الخلافات بحق التكفير ووسائل تغيير المجتمع.



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

الإخوان والعائدون من السودان أمام المحكمة العسكرية

النيابة توجه ٣ اتهامات والهضيبي يعلن: «الانتخابات هي السبب»

كتب عبد الفتاح عبد المنعم وخالد صلاح:

فى تطور مفاجئ وبعد ٦ أشهر من الحبس الاحتياطى صدر قرار الحاكم العسكرى باحالة ٤٥ متهمامن قيادات «الاخوان المسلمين» على رأسهم عدد من اعضاء مجلس الشعب السابقين إلى القضاء العسكرى ويعتبر قرار الاحالة للمحكمة العسكرية الأول منذ مايقرب من ٣٠ عاماً ويأتى على رأس قائمة المتهمين الدكتور عصام العريان الأمين المساعد لنقابة الأطباء وعضو مجلس الشعب الاسبق ومحمد السيد حسيب رئيس نادى هيئة التدريس بجامعة أسيوط وإبراهيم خليل الزعفرانى ومحمد خير الشاطر. وآخرون..

جاء قرار الاتهام الذى وجهته إليه نيابة أمن الدولة العليا فى القضية أن المتهمين قاموا بمحاولة إعادة تشكيل جماعة غير قانونية للتغلغل فى المؤسسات الحيوية والقطاعات الجماهيرية وتحقيق مكاسب لبدء خطة شاملة للاستيلاء على مقاليد الأمور تحت زعم العمل لاقامة الدولة الإسلامية. وأسند الاتهام لهم عقد اجتماعات لتنفيذ هذا المخطط والسعى لاقناع عدد من مجموعات الاخوان فى المحافظات المختلفة لبدء تنفيذ المخطط الشامل..

كما وجهت النيابة إليهم تهمة الاجتماع مع عدد من قيادات العنف بالخارج بشكل سرى أو من خلال اقامة مؤتمرات إسلامية واثناء انعقاد المؤتمر العالمى لجماعة الاخوان المسلمين العالمية. الجدير بالذكر ان كافة الاتهامات التى وجهت اليهم لم تخرج كثيراً عن المذكرة الأمنية التى رفعتها جهات أمنية مباشرة ضد المتهمين وان كانت تتركز حول ثلاثة اتهامات ضمتها قضية سلسبيل الأولى ثم ملحقاتها.. ويلى ذلك قضية لجنة الاغاثة الإنسانية التى كانت تتبع نقابة الأطباء. وذكر مأمون الهضيبى لـ «العربى» بأن الحكومة تقصد اجبار الاخوان على عدم الدخول فى الانتخابات وأكد انهم جماعة قائمة وانه لايوجد قرار بحلها وانه لو كان هناك قرار بذلك فإنه يخالف الدستور وكرر أن موقف الاخوان لن يتغير وأنها لن تلجأ للعنف ولا تؤيده واضاف ان المتهمين لم يحملوا السلاح بل ان التهمة الموجهة إليهم انهم أصحاب فكر وقضية. ورغم أن قراراً كان قد صدر بحل الجمعية فى الخمسينيات إلا ان المستشار الهضيبى قد نفى أن يكون هناك أى رئيس من الرؤساء السابقين قد قام بحظر نشاط الاخوان!

كما نفى الهضيبى ما تردده الحكومة من ان الاخوان وراء العنف والحقيقة اننا نقوم بإدانة العنف بكل قوة.. إلا أن النظام يريد منا ألا نشجب عنف النظام نفسه من ناحية أخرى أحالت نيابة أمن الدولة العليا قضية «العائدون من السودان» إلى القضاء العسكرى.. وذلك عقب انهاء التحقيقات ووجهت للمتهمين تهمة محاولة زعزعة استقرار البلاد وحيازة اسلحة ومتفجرات.. والإعداد لتفجير عدد من المنشآت الحكومية.. والإعداد لاغتيال عدد من الشخصيات الهامة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

ضربة قاصمة للديمقراطية

محاكمة الإخوان أمام القضاء العسكرى.. وكل القوى الوطنية تندد بالهجمة



المصدر : .... الشعب ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٥ سبتمبر ١٩٩٥ ....

شهدت حملة التصعيد الأمنية ضد الإخوان المسلمين أسوأ مراحلها بإصدار قرار جمهورى بإحالة ٤٨ من قيادات الجماعة إلى المحاكم العسكرية بتهمة الانتماء إلى جماعة غير قانونية، والتغلغل بين فئات الشعب، والسعى إلى الترشيح للانتخابات القادمة.

وعقب صدور قرار الإحالة تصاعدت ردود الأفعال الرافضة له حيث أصدر الإخوان المسلمون بياناً أكدوا فيه أن العملية هدفها منع الإخوان من الترشيح للانتخابات القادمة، وطالبوا رئيس الجمهورية بإلغاء القرار.

كما أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بياناً أدانت فيه تحويل المدنيين إلى القضاء العسكرى الذى لا يصلح لهذه المهمة، وطالبت باحترام حق المواطن فى التقاضى أمام قاضيه الطبيعى، وأكدت المنظمة أن مثل هذه القرارات تسىء إلى سمعة مصر الدولية، وطالبت رئيس الجمهورية بإلغاء القرار.

كما أصدر اتحاد الأطباء العرب بياناً ندد فيه بإحالة قيادات الإخوان- وهم تيار سياسى معتدل- إلى المحاكم العسكرية كما ندد الاتحاد بالزج بأحد أفرع القوات المسلحة وهو القضاء العسكرى فى الخصومات السياسية بين الحكومة ومعارضيها السياسيين، وطالب الاتحاد جميع الهيئات العربية والدولية المعنية بحقوق الإنسان بالتدخل لدى الرئيس مبارك لإلغاء القرار.

وأصدرت نقابة الأطباء بياناً مماثلاً نددت فيه بإحالة عدد من قياداتها إلى المحاكم العسكرية رغم ما عرف عنهم من اعتدال ورفض للعنف، وناشدت رئيس الجمهورية إلغاء القرار.

وأصدر عدد من المثقفين والسياسيين بياناً ناشدوا فيه رئيس الجمهورية إلغاء قرار الإحالة (البيان على الصفحة الأخيرة).

وكان الرئيس حسنى مبارك، قد أصدر قراراً جمهورياً برقم ٢٧٩ لسنة ١٩٩٥ بإحالة ٤٨ شخصاً من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى المحاكمة العسكرية بتهمة الانتماء إلى تنظيم حزبى غير مشروع.

ويأتى هذا التصعيد الخطير ليمثل بداية مرحلة جديدة من جانب الحكومة وأجهزة الدولة لضرب حركة الإخوان المسلمين وشل فاعليتهم ودفعهم إلى التراجع عن خوض معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة.

ويضم قرار الإحالة مجموعة من الإخوان كان قد ألقى القبض عليهم فى ٢٢ من يناير الماضى، وعددهم ٢٨ فرداً، من بينهم «عصام العريان- عضو مجلس الشعب السابق- والأمين العام المساعد لنقابة الأطباء- ود. إبراهيم الزعفرانى أمين عام نقابة أطباء الإسكندرية- ود.على عز الدين ثابت- المدرس المساعد بكلية طب أسيوط- ود.محمد عبد الغنى- رئيس المجلس المحلى لمدينة الزقازيق- والمهندس أحمد محمود- عضو المجلس المحلى لحى الأربعين بالسويس- ود. مصطفى حجازى- عضو مجلس محلى مدينة أوسيم- والمحاسب محمد على العريشى. كما يضم القرار مجموعة أخرى تضم ٢٠ فرداً كان قد ألقى القبض عليهم فى شهر يوليو الماضى، من بينهم د.محمد السيد حبيب رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط- وحسن الجمل- عضو مجلس الشعب السابق- والشيخ سيد عسكر- مدير إدارة الإعلام بالأزهر- والمهندس محمد الصروى- رئيس شعبة الهندسة الكيميائية بنقابة المهندسين- والمهندس محمد خيرت الشاطر- صاحب شركة سلسبيل لنظم الكمبيوتر- ود.محمد عبد اللطيف- عضو مجلس إدارة اتحاد الناشرين العرب.

وكانت النيابة العسكرية قد أمرت يوم السبت الماضى بتجديد حبس (٨) من أفراد المجموعة الأولى، من بينهم د.عصام العريان ود. إبراهيم الزعفرانى ومحمد طه وهدان وبشير العبد ٤٥ يوماً على ذمة التحقيقات. وكانت نيابة أمن الدولة قد أفرجت عن ٢٠ شخصاً من هذه المجموعة وبقى هؤلاء الثمانية. وقد رفض اللواء عبد المنعم نافع بإدارة المدعى العام العسكرى إطلاع عبد المنعم عبد المقصود وسيد جاد الله المحاميين على القرار الجمهورى بالإحالة إلى المحكمة العسكرية، كما رفض طلب تأجيل نظر تجديد الحبس لحين حضور باقى أعضاء هيئة الدفاع التى تضم أحمد الخواجة نقيب المحامين ود.نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد ودفع المحاميان بعدم اختصاص النيابة العسكرية بنظر تجديد الحبس باعتبار أن محكمة جنايات أمن الدولة هى المختصة بالدائرة ١٧ بمحكمة جنوب القاهرة وهى التى كان مقرراً لها نظر أمر تجديد الحبس السبت الماضى.

قرر د.عصام العريان أمام النيابة العسكرية خلال جلسة نظر تجديد الحبس أنه منذ ثمانية أشهر ونيابة أمن الدولة ثم محكمة أمن الدولة هى التى تنظر تجديد حبسه وأنه لايعرف اختصاصاً للنيابة العسكرية فى القضية وإن كانت هناك إحالة؛ فيجب أن تكون إلى محكمة أمن الدولة، وقال: إننا نحترم المؤسسة العسكرية ولايصح إقحامها فى هذا الخلاف وأن الخلاف الأساسى للإخوان هو مع مباحث أمن الدولة وليس مع المؤسسة العسكرية.



المصدر : المشعب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

قــــادة الأحـــزاب والمنظمات الأهليـــة والمستقلون والأقباط يعلنون:

فوجيء الرأى العام المصرى والعالمى بصدور قرار بإحالة قيادات الإخوان المسلمين المحبوسين حاليا إلى محاكمة عسكرية، بما تعنيه هذه المحاكمة من سرعة فى إصدار الأحكام وعدم توافر الضمانات اللازمة للدفاع.

ورغم أن الرأى العام المحلى والعالمى يتابع تطورات التصعيد الأمنى ضد الإخوان، إلا أن أحدا لم يكن يتوقع أن يصل التصعيد الحكومى إلى حد الإحالة إلى المحاكم العسكرية لقيادات سياسية ذات شعبية كبيرة، ومؤمنة بالحوار والديمقراطية والتحول السلمى، وتعلن دوما رفضها العنف والعمل المسلح.

وتأكد لدى الرأى العام والقيادات السياسية والشعبية بمصر أن المقصود بالفعل هو منع الإخوان بالقوة من الترشيح أو الفوز فى الانتخابات النيابية القادمة مما يعد ضربة قاصمة للديمقراطية.

ومما يلفت الانتباه أن موعد المحاكمة سيكون فى شهر أكتوبر، وهو شهر الدعاية الانتخابية، وبالتأكيد سوف تستغل الحكومة محاكمة الإخوان لتشويه صورتهم أمام الناخبين، ومنع رموزهم من الترشيح.

إحالة قيادات الإخوان للمحاكم العسكرية ضربة للديمقراطية

الإخوان تيار معتدل ومن حقهم تكوين حزب سياسى



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 9 سبتمبر 1995

الحكومة تمارس العنف ضد خصومها.. وتنسف فكرة التعددية السياسية

وقد أعلنت قيادات الأحزاب والتيارات السياسية ونشطاء حقوق الإنسان والشخصيات الوطنية المستقلة استنكارها إحالة الإخوان إلى المحاكمة العسكرية، وطالبوا بأحقيتهم فى العمل السياسى الشرعى وفى الترشيح لمجلس الشعب، وأكدوا أن هذا التصعيد الأمنى ضدهم لن يفيد سوى المتربصين بمصر.

أمر بالغ الشذوذ

المستشار يحيى الرفاعى (رئيس نادى القضاة السابق):

يفهم من هذا الإجراء أن المقصود هو حرمان المتهمين من حصانات وضمانات القضاء العادى بمختلف تشكيلاته، ومن المسلمات فى علم القانون العام -سواء على المستوى الدولى أم المحلى- أن القضاء العسكرى لا يصح أن يتولى محاكمة المدنيين بأى حال من الأحوال، خاصة أننا لا نعانى وجود أى سبب يبرر إعلان حالة الطوارىء، علاوة على أن الدستور نسخ ما تعارض معه من أحكام فى قانون الطوارىء نفسه. فإذا أضيف إلى ذلك أن إدارة مباحث أمن الدولة لم تنسب إلى المتهمين أكثر من أنهم يتغلغلون بين الجماهير بنية الترشيح فى الانتخابات القادمة، دون أن يقترن ذلك بأى اتهام باستعمال القوة أو إحراز أسلحة أو غير ذلك، فإن الأمر بذلك لا جريمة فيه، ومن هنا فإن إحالة المتهمين إلى المحاكم العسكرية تكون أمرا بالغ الشذوذ، ويثير التساؤل عن دواعيه، فى وقت لا تنقطع فيه احتجاجات منظمات حقوق الإنسان والعفو الدولية على ولوج هذا الطريق بالنسبة إلى المدنيين. ولاشك فى أن هذا الاتجاه هو نفسه الذى فرض قانون الإرهاب ومحاكم خاصة للإرهاب، كما فرض تعيين العمد والعمداء والقانون (٩٣) لسنة ٩٥، بوصفها جميعا سلسلة متصلة من إجراءات القهر التى لم تعد تتفق مع العصر.

إهدار الضمانات

عبد العزيز محمد (نقيب المحامين بالقاهرة وعضو اللجنة العليا بحزب الوفد):

لا تجوز محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية؛ لأن إحالتهم إليها تهدر كل الضمانات المكفولة لهم فى الدستور ومواثيق حقوق الإنسان. وأرى أن محاولات الحكومة لضرب خصومها السياسيين أمر ليس فى صالحها؛ لأنها عندما تضرب أحدا فهى تدفعه إلى النجاح.

جمال أسعد عبد الملاك

ديمقراطية الطوارىء

الأديب الروائى الكبير أسامة أنور عكاشة:

نحن ننادى دائما بأن يمثل كل مواطن أمام قاضيه الطبيعى.. وسيظل هذا المبدأ أحد محكات الديمقراطية الصحيحة.. ولكن فى بلد محكوم بقانون الطوارىء منذ مايقرب من نصف قرن.. من العبث أن ننادى بهذا المبدأ.. لأن قانون الطوارىء فى حد ذاته قيد يكبل الديمقراطية.. فالذين أحالوا ٤٥ متهماً إلى القضاء العسكرى هم متسقون بالضرورة مع ديمقراطية الطوارىء.. فلا فائدة ولامغزى لأى محاولة تصحيح.مادام هذا القانون قائماً مع بقية ترسانة القوانين المشبوهة التى صدرت فى عهد السادات والتى نعرفها باسم القوانين الاستثنائية.. فلا جدوى إذن ولامغزى لأى كلام عن الديمقراطية.. ويبدو أن قدر مصر أن تظل قاصرة ويظل شعبها تحت الوصاية.. ولم يبق إلا أن نعين لها مجلساً حسبيا.

عنف قانونى

د. حسام عيسى (أستاذ القانون بجامعة عين شمس وعضو المكتب السياسى بالحزب الناصرى):

أنا من أنصار المحاكمة أمام القاضى الطبيعى، ولأن الإحالة إلى المحاكم العسكرية ليس لها أى مبرر، وإن جاز تقديم قضايا الإرهاب إليها فإن هذا لا يجوز فى قضايا الرأى والتنظيمات الحزبية، كقضية الإخوان المسلمين؛ لأنه لم يثبت أن أحداً منهم يمارس العنف والإرهاب أو حتى يؤيده، وبالتالى فقضيتهم تمثل خلافات بينهم وبين الحكومة. فالدكتور محمد حبيب والدكتور عصام العريان من أنصار الحوار ومقارعة الرأى بالرأى، وإحالتهما وزملاؤهما إلى المحكمة العسكرية تهدف إلى منعهم من الترشيح فى الانتخابات، وهذا نوع من العنف القانونى، وتأزيم الموقف السياسى فى مصر.

الطوارىء هى السبب

د. سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد:

أنا لا أوافق إطلاقا على إحالة المدنيين إلى القضاء العسكرى. وأعتقد أن أحد وجوه الإصلاح الأساسى يتمثل فى العودة إلى النظام العادى بمحاكمة المتهمين المدنيين أمام قاضيهم الطبيعى وهو القضاء المدنى.. وتمكين المحكوم عليه دائما من حق استئناف الأحكام التى تصدر ضده.. غير أن المشكلة هنا ليست مجرد إحالة المتهمين المدنيين إلى جهة قضاء عسكرى.. فهذا الإجراء الاستثنائى ينبع من حالة الطوارىء.. وهى حالة مضى عليها الآن ما يقرب من ١٤ سنة.

وأنا أملى كبير فى أن تعيد الحكومة النظر فى هذه السياسة التى تفتقر إلى أى أساس دستورى.. فإن الدستور صريح فى أن إعلان حالة الطوارىء لا يكون إلا فى حالة حرب أو تهديد بحرب أو كوارث طبيعية أو نشوب حرب أهلية مسلحة.. كما أن الدستور واضح وصريح فى أن يكون إعلان حالة الطوارىء لفترة محددة.. وأن تلغى بمجرد زوال الأسباب التى أدت إلى إعلانها.. وليس هناك فى الوضع الحالى فى مصر ما يبرر استمرار حالة الطوارىء كل هذه المدة.

قضية أصحاب الفكر

الفنان حمدى أحمد وكيل أول نقابة الممثلين:

هذه الحملة هى إحدى نتائج قانون الطوارىء والقوانين سيئة السمعة.. والمفروض أن تنظر قضايا الرأى أيا كانت -بغض النظر عن الاتجاهات السياسية- أمام القضاء العادى وليس أمام المحاكم العسكرية.

لقد طالبنا مرارا وتكرارا بالا يحاكم أى

تحقيق: قطب العربى
خالد يونس - عمرو سلمان
داود حسن

مواطن إلا أمام قاضيه الطبيعي.. فليس من المعقول ألا يحاكم المرتشون والمفسدون أمام محاكم عسكرية بينما يحال إليها المواطنون العاديون إن هذه إحدى سوءات وعورات قانون الطوارىء والقوانين سيئة السمعة.. وهي جميعا قوانين يجب أن نرفضها بحزم ونناضل من أجل إسقاطها بحزم.. سواء كان المتهمون من الإخوان أم الناصريين أم الشيوعيين أم الاشتراكيين.. لأن هذه القوانين العمياء لا ترى ولا تفرق بين الخائن والشريف.

إ: القضية في نظري ليست قضية الإخوان المسلمين.. ولكنها قضية أصحاب الفكر والرأى جميعا على اختلاف توجهاتهم السياسية.

إرهاب حكومي

محمود زينهم (أحد القيادات الناصرية وعضو مجلس الشعب):

العملية كلها إجراءات استثنائية، تستخدم في ظروف عادية غير استثنائية من قانون الطوارىء وإخضاع المدنيين لمحاكم عسكرية، فلا يوجد أى ظرف يبيح إحالة أصحاب الفكر إلى محاكم عسكرية.

مجدى مهنا

وما حدث هو قمة الإرهاب الحكومي لكل الوطنيين، بألا يفتح أحد فمه، وألا يعارض، وتأكيد عدم وجود حرية أو ديمقراطية في هذا البلد، وأيضا هو ضربة مبكرة للإخوان وغيرهم ممن سيشاركون في انتخابات مجلس الشعب القادمة. والمطلوب أن يخاف الشعب من تلك الأساليب «البلطجية» -كما حدث مع جمال بدوى- وأن يتم ردعه، لكن ذلك يصعد المواجهة بين الشعب والحكومة التي هي السبب في كل حوادث العنف في البلد.

عدوان

د. ماهر عسل (أمين إعلام حزب التجمع):

بصفة عامة نحن في حزب التجمع ندعو إلى مثول المتهم أمام قاضيه الطبيعي، ونرفض إحالة المتهمين في قضايا فكر أو رأى إلى القضاء العسكري.

وبالرغم من أننا نعارض الإخوان سياسيا، إلا أننا ضد التعسف وإساءة استخدام السلطة، وتحويل قيادات الإخوان إلى المحاكمة العسكرية أمر يأتي خارج سياق الممارسة الديمقراطية.

خروج عن القاعدة

الشيخ مصطفى عاصى (أمين الشئون الدينية بحزب التجمع):

نحن مع حق المواطنين في التقاضي والمحاكمة أمام قاضيهم الطبيعي، وليس العسكرى الاستثنائي الذى يعتبر خارجا عن القاعدة؛ لأن القضاء المدني فيه من الإمكانات ما يحقق العدالة بالإدانة أو بالبراءة، والقضاء العسكرى يخص العاملين في المؤسسة العسكرية فحسب.

ورغم اختلافي مع الإخوان فكريا، إلا أنني أطالب بأن ينالوا حقهم في المحاكمة أمام قاضيهم الطبيعي، وإلا فما قيمة حرية الرأى والتعددية السياسية والمساواة لكل مواطن؟! وكل ذلك سوف يؤثر على نزاهة الانتخابات، والإخوان المسلمون قوة وطنية.. مصريون.. لهم حق إصدار الصحف وتكوين حزب سياسي.

* مصطفى بكرى (رئيس تحرير الأحرار ووكيل حزب الأحرار):

الإخوان المسلمون تيار سياسي يفترض أن يكون له الحق في ممارسة دوره السياسي على الساحة كتيار سياسي وليس كتيار ديني.. ومن ثم كان يتوجب أن يسمح للإخوان بتكوين حزب سياسي شأنهم شأن الآخرين.. ولكن الحكومات المتعاقبة رفضت هذا الاتجاه مما أحدث في تقديرى خللاً في الحياة السياسية المصرية بتغييب تيار الإخوان وبقية التيارات الأخرى المتنوعة من أن يكون لها وجود سياسي مشروع.

أن إحالة عدد من المتهمين بتشكيل تنظيم الإخوان المسلمين إلى المحاكمة العسكرية أمر خطير.. وتوجه جديد من السلطة إزاء هذا التيار.. فإذا كانت هناك جريمة معينة فلماذا لا يترك الأمر للقضاء العادى ليصدر حكمه في هذه الجريمة إن كانت موجودة من الأساس؟! كما أن إحالة المدنيين إلى القضاء العسكرى أمر معاد للحرية والديمقراطية في البلاد..

إن مخاوفي الأساسية من هذه الإحالة.. هي أن الصدام قادم لامحالة بين الإخوان والنظام.. وهذا أمر لا نريده لأنه يصب في النهاية لخدمة تيارات العنف والتطرف.. ويهدد استقرار المجتمع في وقت تبدو فيه البلاد في أشد الحاجة إلى الوحدة والتماسك.

خطأ كبير

د. حسين مؤنس كاتب صحفي (رغم مرضه) قال:

ماحدث خطأ كبير وسوء تصرف، وتأثيره في الحياة السياسية سيكون سيئا، ولابد من التصرف الصحيح. والرئيس مبارك واع ويعرف التصرف الصحيح وأنا أؤيد التعبير عن الرأى بطريقة سلمية والإخوان يعبرون عن آرائهم بطريقة حضارية.

دعاة حكمة

د. سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع ورئيس مركز ابن خلدون :

أنا ضد تحويل المدنيين المتهمين في أى قضايا من أى نوع مالم يلجأوا إلى عنف إلى القضاء العسكرى، فهناك قضاء مدني مختص بالنظر في هذه القضايا، ومادام الإخوان لم يرتكبوا أعمال عنف فلا داعى إلى تحويلهم إلى محاكم عسكرية، لأن ذلك يعتبر تعديا على الحقوق المدنية لهم.

وأنا من دعاة أن يكون للإخوان المسلمين حزب سياسي وحق المشاركة في ظل التعددية والقانون والدستور، وألا يصادر فكر أحد.

اتهامات مرفوضة

كمال زاخر -قيادة شعبية قبطية:

الاتهامات المسبقة أمر مرفوض والتوجس المسبق مرفوض.. يجب أن يسود نوع من حسن النية بين كل الأطراف. لماذا الإصرار على أن يتم الحوار بالشكل الذى تسبق الاتهامات فيه الحوار؟ لا أدرى هل نحن واقعون في مصيدة مدبرة من أطراف أخرى؟ إنني أرفض الضغط السلطوى بنفس درجة رفضي التكفير السياسي.

إنني أدعو إلى الحوار ليس مع الإخوان فحسب بل حتى مع المتطرفين.. فرفض الحوار والتصعيد المتبادل هو الخطر بعينه ولن يستفيد أحد بهذا داخل مصر لكن المستفيد هم المتربصون بمصر.

افتقار إلى الضمانات

محمد فائق (الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان) :

نحن مع إحالة أى متهم مدني إلى المحاكمة أمام قاضيه الطبيعي.. حتى يضمن أن يحاكم محاكمة عادلة، أما المحاكم العسكرية فهي تفتقر إلى الضمانات التي نصت عليها الاتفاقات الدولية.. مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية الذى وقعته مصر وصدقت عليه دستوريا.

كما أنه من المعروف أن المحاكم العسكرية تفتقر إلى الاستئناف في أحكامها.. إضافة إلى أنه لايلتزم فيها بقانون الإجراءات المطبق في المحاكم العادية.

أصبت بالصدمة

نجاد البرعي (الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان) :

أنا شخصيا أصبت بصدمة وذهول عندما قرأت هذا الخبر.. لأن حالة حقوق الإنسان -للأسف- تنهار في مصر بشكل ملحوظ وسريع.. وأرى أن هذا القرار هو أكبر إهانة يمكن توجيهها إلى القضاء المصرى.. وهو دليل على أن الأحكام معدة سلفا. وقد سبق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن أصدرت تقريرا يعد الثالث من نوعه عن المحاكم العسكرية.. أكدت فيه عدم شرعية هذه المحاكم.

أشجب المحاكمة

موريس صادق (المحامي -أمين عام مركز حقوق الإنسان المصرى لدعم الوحدة الوطنية):

أشجب تحويل الإخوان إلى المحاكم العسكرية وأطالب بعودتهم إلى قاضيهم الطبيعي، ومبدؤنا هو حرية الفكر وحرية الحركة وفي ظل المبدأ الديمقراطي فإننا نشجب جميع الإجراءات المضادة للديمقراطية ونعتبر تحويل المتهم عن قاضيه الطبيعي إهدارا لكل حقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية ووقعتها مصر.

وقد حضرت بصفتي أمين عام مركز حقوق الإنسان المصرى لدعم الوحدة الوطنية مع الدكتور عصام العريان في نيابة أمن الدولة ودافعت عنه وطالبت بإخلاء سبيله وقلت ليس هناك تنظيم مقيد بهذه الصورة وحتى الآن لم يثبت أن هناك مخالفة للقانون

أداة قهر

أحمد عبد الحفيظ (المحامي -عضو اللجنة المركزية للحزب الناصرى):

إحالة الإخوان إلى المحكمة العسكرية هو استمرار لحالة التوسع في إحالة المدنيين إلى القضاء الاستثنائي على حساب القضاء الطبيعي، كما أن استخدام الإجراءات الاستثنائية يكون ضد من يلجأ إلى وسائل العنف والإرهاب ويستخدم السلاح، أما من



احيلوا من الإخوان إلى المحاكم العسكرية فلا يستخدمون تلك الوسائل،ومادامت نيابة أمن الدولة قد جددت حبسهم لمدد طويلة فإن هذا قد يعنى -على ما يبدو- أن لديها أسبابا وأدلة لإحالتهم إلى القضاء الطبيعي، فما المبرر إذن لإحالتهم إلى المحاكمة العسكرية؟!

إن تلك الإجراءات الاستثنائية التى تشهدها البلاد تتعارض مع الانتخابات التشريعية وهى عملية ديمقراطية، ولقد أصبح القانون أداة لقهر خصوم الحكومة السياسيين.

أرفض الخلط

ميلاد سامى منقريوس (عضو مجلس نقابة المحامين بالمنيا):

أرفض المزج والخلط بين أفكار أناس ضد الديمقراطية وأفكار أناس تحب الشرعية والديمقراطية وتعمل لصالح البلد وأعنى بهم الإخوان فهم حينما فازوا فى انتخابات نقابة المحامين مثلا نجحت النقابة ووصلت خدماتهم إلى الجميع بدون تمييز. والإخوان تيار سياسي معتدل بعيد عن العنف، ولو أن أية فئة سياسية أخرى استطاعت أن تنظم صفوفها وتحوز ثقة الأغلبية فى أية نقابة ولو كان حزب التجمع فإن هذا مقبول.

إننى أرفض القضاء الاستثنائى حيث لايتوافر للمواطن حق الدفاع عن نفسه ويجب أن يحاكم المواطن أمام قاضيه الطبيعى.

استثناء

د. عاطف البنا أستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة:



منير فخرى عبد النور

بدون حديث عن القضية فإن النص القائم فى قانون الأحكام العسكرية بشأن إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية هو نص استثنائى وإن كان يجيز لرئيس الجمهورية إحالة نوع معين من القضايا لتلك المحاكم فإنه لا يجيز إحالة قضية معينة لأن القضاء الطبيعى له شروط ومن بينها: أن تكون المحكمة محددة ومعروفة قبل وقوع الفعل، وهذا الحق المقرر لرئيس الجمهورية يجب أن تكون له ضوابط لأنه يخالف حق كل مواطن فى المحاكمة أمام قاضيه الطبيعى. كما أنه من حق كل مواطن أن يمارس العمل السياسي، وحق الانتخاب، والترشيح، والانضمام إلى الأحزاب السياسية، وكلها حقوق مقررة فى الدستور والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية، ولذلك فإنه غير مقبول أن يكون قيام الجمعيات ذات الأغراض السلمية بترخيص وإلا تم تحريم نشاطها، خاصة أن جماعة الإخوان- فى تقديرى- لا تمارس نشاطاً يجرمه القانون، وإنما هى جماعة تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

ومن العبث أن تحاول الحكومة أن تحكم بأى وسيلة تمنع المنافسين لها من دخول الانتخابات أو تزورها لصالحها، لأنه حتى تكون هناك ديمقراطية حقيقية يجب أن يكون هناك إيمان بالحرية وإمكان تداول السلطة، وأن يكون المرجع فى النهاية إلى صناديق الانتخاب.

من أجل مصر

محمد بسيونى رئيس لجنة التثقيف بمنظمة حقوق الإنسان:

إن إحالة الإخوان إلى المحكمة العسكرية أمر لا يبشر بالخير، وضد الديمقراطية ويمثل تعسفاً بالحريات العامة وانتهاكاً لحقوق الإنسان، ومن بينها حق التعبير عن الرأى بالطرق السلمية.

إن الدكتور عصام العريان وزملاءه منذ أن ألقى القبض عليهم فى ٢٢ من يناير الماضى لم تثبت ضدهم أى اتهامات وقد اتضح أن الأمر لا يعدو أن يكون خصومات سياسية.

كما أنه من حق أى مواطن أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعى وبالقوانين العادية خاصة أن الإخوان يعلنون دائما عن موقفهم وإدانتهم للإرهاب، لذلك يجب أن تحسن النوايا ولنحرص جميعاً على حماية الديمقراطية من أجل مصلحة مصر.

لماذا الآن؟

جمال أسعد عبد الملاك عضو مجلس الشعب السابق:

أنا فقط أسأل الحكومة:

أولاً: إذا كان القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ «قانون الأحزاب» يجيز للسلطة أن تحاكم جماعة الإخوان فهل يجيز لها أن تحولهم إلى محكمة عسكرية أم أن الطبيعى أن تحولهم إلى محكمة مدنية؟!

ثانياً: يعرف الرأى العام الداخلى والخارجى أن الرئيس السادات سمح للإخوان بالعمل السياسى والتقى التلمسانى، فهل كان يجهل أنهم إخوان مسلمون؟!

ثالثاً: فى مجلس الشعب عام ١٩٨٧ كان الإخوان ممثلين مع العمل، وفى إحدى جلسات مناقشة بيان الحكومة أعلن المستشار الهضيبى أنه مستعد لإعلان حزب للإخوان المسلمين.

أخيراً: استقبل الإخوان المسلمون ياسر عرفات كرئيس دولة فى مقر التوفيقية أكثر من مرة، وكان يحرسه الحرس الجمهورى المصرى.. فلماذا الآن تحديداً تتم محاكمة الإخوان وفق قانون الأحزاب؟!

حق الإخوان

رجل الأعمال منير فخرى عبدالنور:

إن أى تعرض لحرية الرأى غير مجد خصوصاً فى المرحلة التى نمر بها حيث نأمل فى أن تتسع رقعة الديمقراطية ونحن على أبواب الانتخابات، ومن حق الإخوان أن يرشحوا أنفسهم لمجلس الشعب، وكأفراد من حقهم أن يدعوا إلى الفكر الذى يعتنقونه لكننى ضد الأحزاب الدينية، كما أننى أرفض أن تحاكمهم الحكومة على فكرهم.

الانتخابات هى الهدف

مجدى مهنا أمين صندوق نقابة الصحفيين:

من المفترض والطبيعى أن يحاكم أى مدنى أمام القضاء الطبيعى.. سواء أكان من الإخوان أم من غيرهم.. لأن طبيعة القضية لا تتعلق بالجانب العسكرى.. كما أنهم ليسوا من أفراد القوات المسلحة ليحاكموا أمام القضاء العسكرى.. يضاف إلى ذلك أن القضاء العادى به العديد من الضمانات غير المتوافرة والمتاحة فى القضاء العسكرى.. وهذا الإجراء مقصود به إصدار أحكام بالحبس قد تعوقهم عن الترشيح للانتخابات القادمة.. لذا فأنا أعتقد أن القضية سياسية بالأساس.. ويجب أن يكون علاجها فى إطار سياسى.. وإلا تأخذ هذه الأبعاد لأن ذلك يسىء إلى الديمقراطية فى مصر.

سيناريو مقصود

يحيى قلاش السكرتير العام المساعد لنقابة الصحفيين:

د. عاطف البنا

لا شك فى أن فتح ملف الإخوان فى هذا التوقيت مرتبط بانتخابات مجلس الشعب.. وهذا سيناريو مقصود به إبعاد العناصر الفاعلة داخل صفوف الإخوان لشغلهم بقضايا تستنزف جهودهم قبل الانتخابات. إن هذا تفكير بطريقة أمنية مع تيار سياسى.. وللأسف فإنه لا يؤدى إلا إلى نتائج عكس المرجوة تماماً.. وسيكون له تأثيراته وتداعياته غير الإيجابية.. لأنه يدفع المؤمنين بالحوار والشرعية إلى أساليب أخرى للتنفيس أمام هذا التضييق.

رفض مطلق

رجاء الميرغنى رئيس اللجنة الثقافية بنقابة الصحفيين:

أنا أرفض رفضاً باتاً تحويل أى مواطن- مهما كان انتماؤه السياسى- إلى المحاكم العسكرية.. إذ لابد من ضرورة تمتعه بحق الإحالة إلى قاضيه الطبيعى.. وليس إلى أى محاكم استثنائية.

وأعتقد أن إحالة مجموعة من الإخوان المسلمين إلى المحكمة العسكرية فى هذا التوقيت.. يثير كثيراً من الشبهات حول أهداف هذه الإحالة ومغزاها السياسى.. مما يفقد فكرة العدالة مقوماتها.. وينتقص من حق المواطن فى محاكمة عادلة بناء على أدلة اتهامات محددة.. خاصة أن عدداً كبيراً من المحالين إلى المحاكمة العسكرية كانوا ممن يستعدون لخوض الانتخابات العامة فى شهر نوفمبر القادم.

نكسة للديمقراطية

الفنان عبد العزيز مخيون:

هذه نكسة للديمقراطية بلا شك.. فالذى يعرفه الجميع أن المجتمع الديمقراطى يقوم على تعدد الأحزاب والاعتراف بالآخر.. وإعطاء مساحة للمعارضة فى ظل الدستور والقانون والفصل بين السلطات.. وبالتالى يصبح من المستهجن أن يحاكم المعارضون أمام محاكم عسكرية دون توجيه تهم محددة وواضحة لهم.. فالقانون المدنى يتضمن جميع التشريعات اللازمة والكافية لمحاكمة أى مدنى.

بيان بشأن تحويل المعتقلين من الإخوان المسلمين إلى المحاكم العسكرية

مع اقتراب انتخابات مجلس الشعب القادم، تسلك السلطة جميع السبل للحيولة دون المنتمين إلى الإخوان المسلمين والمشاركة فى هذه الانتخابات.

فبعد مضى أكثر من ثمانية أشهر على اعتقال مجموعة من خيرة شباب هذا البلد خلقا ودينا وعملا وعطاء، وتخصصا وعلما، تفاجئنا السلطة بتحويلهم إلى المحاكم العسكرية، فى إجراء واضح أن الهدف والغاية منه حرمانهم من جميع حقوق الإنسان وحقوق المواطنين وليس ثمة ذنب جنوه إلا انهم تجردوا لصالح هذا البلد وسعوا بين أهله من أجل خيرهم وصالحهم، ونادوا بينهم بالعودة إلى الإسلام عقيدة وشريعة ومنهاجا. وسلاحهم الكلمة الطيبة والموعظة الحسنة، أسلوبهم العمل والعطاء والإنجاز والتضحية.

لقد كنا ننتظر مع قدوم الانتخابات أن تخطو الحكومة الخطوات الصحيحة وتتخذ الإجراءات بإلغاء قانون الطوارىء، وقانون الإرهاب، وإطلاق الحريات، وتأكيد إشراف القضاء على الانتخابات لضمان الحيدة والنزاهة وضمان حق جميع المواطنين فى المشاركة وأداء واجبهم ودورهم، إلا أن الحكومة لجأت إلى أسلوب المحاكم العسكرية للحيلولة دون هؤلاء المعتقلين وممارسة حق الترشيح وحق الانتخاب مؤكدة رفضها الرأى الآخر، ومؤكدة -أيضا- إصرارها على الحيلولة دون التيار الإسلامى المعتدل وممارسة دوره وأداء واجبه.

إن الإخوان المسلمين -وهم يدينون هذا الاجراء- يدعون جميع القوى والأحزاب الوطنية -والتى سبق أن تقدمت بمذكرتها المعروفة من أجل نزاهة الانتخابات إلى رئيس الجمهورية- إلى ممارسة دورها إزاء العدوان على حقوق وحريات وأمن المعتقلين الذين حولتهم الحكومة إلى المحاكم العسكرية، إنها مدعوة إلى اتخاذ جميع الوسائل المشروعة لوقف هذا العدوان، تأكيدا على حق الإنسان المصرى فى الأمن والحرية، وتأكيدا على ما كفله الدستور له وتسعى الحكومة إلى مصادرته..

إنها قضية كل مصرى على أرض مصر، صاحبة التاريخ العريق الذى يؤكد رفضها الظلم، وانحيازها إلى الحرية، والعدالة والإنصاف.

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

الإخوان المسلمون



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

الاخوان يتجهون الى الطعن في قرار الاحالة على القضاء العسكري

مصر: الألفي يؤكد وجود أدلة تورّط «الجماعة»

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ تفاعلت الازمة بين الحكومة المصرية وجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة، واكد وزير الداخلية اللواء حسن الالفي «ان لدى اجهزة الامن كل الادلة والقرائن والمستندات التي تؤكد تورط الجماعة في اعمال تخالف القانون والشرعية».

وفي تطور جديد قررت هيئة الدفاع عن المتهمين رفع دعوى امام محكمة القضاء الاداري لإلغاء قرار رئيس الجمهورية إحالة قضية «الإخوان» على القضاء العسكري. وكانت الهيئة عقدت اجتماعا امس حضره عدد كبير من المحامين المنتمين الى التيار الاسلامي، بينهم الدكتور محمد سليم العوا ومختار نوح ومنتصر الزيات ومأمون ميسر وعاطف البنا وسيد جاد الله وعبدالمنعم عبدالمقصود وخالد بدوي وجمال تاج الدين، وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تقديم عريضة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري لطلب وقف القرار بصورة عاجلة استنادا الى كون «جماعة الاخوان المسلمين» جماعة سلمية لا تمارس العنف او الارهاب وعدم تناسب القرار مع ظروف الدعوى.

وقال الالفي، في تصريحات أدلى بها امس، ان جماعة الاخوان المسلمين «سبق حلها»، وان وجودها «غير قانوني وغير شرعي، وقام اعضاؤها ببعض الاتصالات والاجتماعات التي تشكل جريمة يعاقب عليها القانون، وبناء على ذلك تم استصدار اذن من النيابة، وضبطت في حوزة المتهمين مستندات وادلة

التتمة في الصفحة (٦)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

تؤكد خرقهم للقوانين». واشار الى ان النيابة العليا لأمن الدولة «قامت بفحص الادلة ووجهت تهما تستوجب احالتهم على المحاكمة». واعتبر الالفي ان احالة المتهمين على القضاء العسكري تهدف الى «الاسراع بالفصل في القضايا التي تتعرض لأمن البلاد واستقرارها»، مشيرا الى ان عرض مثل هذه القضايا على المحاكم العادية «يستغرق سنوات للفصل فيها نظرا لحجم القضايا الهائل امام تلك المحاكم»، واستغرب الانتقادات التي وجهت الى الحكومة ولقرار الاحالة على القضاء العسكري، ولفت الى ان الاحالة «منصوص عليه في الدستور».

ونفى الالفي ان يكون التطور الاخير يهدف الى منع الاخوان من المشاركة في انتخابات مجلس الشعب المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر)، المقبل، وتساءل: «كيف يكون ذلك وهناك ادلة ومستندات تدين تلك الجماعة وتحقيقات استمرت لأكثر من ستة اشهر؟» وأكد «نزاهة العملية الانتخابية والحياد الكامل للشرطة»، وقال إن اجهزة الامن «لا دخل لها من قريب او بعيد بالعملية الانتخابية ولا مصلحة لها في ذلك»، مشيرا الى «ان القيادة السياسية اصدرت تعليمات واضحة بالحياد الكامل»، واعتبر ان ما يشاع عن وجود تزوير في الانتخابات هو من قبيل «الاشاعات والكلام الذي لا يستند الى وقائع محددة». وشدد على ان دور الشرطة يقتصر على «حفظ النظام خارج اللجان الانتخابية ولا علاقة لها بعمليات فرز الاصوات التي تخضع لسلطة القضاء».

وشهدت نيابة امن الدولة في شرق القاهرة، امس، استنفارا امنيا اثناء النظر في تمديد حبس عدد من اعضاء جماعة «الاخوان المسلمين» اتهموا في قضيتين لم تشملهما الاحالة على القضاء العسكري، الاولى خاصة بمحافظة كفر الشيخ والثانية خاصة بمنطقة العامرية في الاسكندرية. واصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول للنيابة العليا لأمن الدولة قرارا بإطلاق متهمين في القضية الاولى بضمان محل اقامتهما لظروفهما الصحية السيئة: وهما موسى ابو الوفا موسى، واحمد عبدالرحمن الرفاعي عطا الله، وشمل القرار ايضا تمديد حبس سبعة متهمين في القضية نفسها لمدة ثلاثين يوما. كما مدد حبس ٨ متهمين في القضية الثانية لمدة ٣٠ يوما على ذمة التحقيقات. ووجهت النيابة للمتهمين في القضيتين تهم: «اعادة تشكيل تنظيم سري غير مشروع على غير الاسس التي حددها القانون والدستور بهدف قلب نظام الحكم بالقوة، وكان الارهاب من الوسائل المستخدمة في ذلك وترويج افكار التنظيم وحيازة مطبوعات تحض على كراهية نظام الحكم والازدراء به».

وعلى صعيد التحقيقات في القضية الرئيسية (٩٥/١٣٦)، التي باشرت النيابة العسكرية التحقيقات فيها حصلت «الحياة» على قائمة باسماء ٤٨ متهما في القضية، تسلم المدعى العام العسكري ملفاتهم. ومن المنتظر ان يصدر المدعي العام العسكري في وقت لاحق قرارا بالقبض على اكثر من ٣٥ اخرين من «الاخوان» سيتم ضمهم الى القضية نفسها.

وتواصلت ردود الافعال حول قرار إحالة قضايا الاخوان على القضاء العسكري، فانتقد السيد خالد محيي الدين احالة قضايا تتعلق بتنظيمات سياسية على المحاكم العسكرية، وقال لـ«الحياة»: «انا من انصار ان تحال مثل هذه القضايا على القضاء المدني وليس القضاء العسكري، خصوصا انه لا توجد فيها جرائم ارهابية، وموضوعها متعلق باقامة تنظيمات سياسية، وينبغي ان يكون مجال نظرها امام القضاء المدني».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

"الجماعة" ستطعن في قرار احالة قضيتها على القضاء العسكري

الألفي يؤكد وجود أدلة تثبت تورط "الاخوان المسلمين"

□ القاهرة - «الحياة»:

■ تفاعلت الازمة بين الحكومة المصرية وجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة، وأكد وزير الداخلية اللواء حسن الالفي «ان اجهزة الأمن لديها كل الادلة والقرائن والمستندات التي تؤكد تورط الجماعة في اعمال تتنافر مع القانون والشرعية».

وفي تطور جديد قررت هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية رفع دعوى قضائية اليوم امام محكمة القضاء الاداري لإلغاء قرار رئيس الجمهورية احالة قضية «الإخوان» على القضاء العسكري. وكانت الهيئة عقدت اجتماعا امس حضره عدد كبير من المحامين المنتمين الى التيار الاسلامي من بينهم الدكتور محمد سليم العوا ومختار نوح ومنتصر الزيات ومامون ميسر وعاطف البنا وسيد جاد الله وعبدالمنعم عبدالمقصود وخالد بدوي وجمال تاج الدين، وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تقديم عريضة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري لطلب وقف القرار بصورة عاجلة استنادا الى كون جماعة «الاخوان المسلمين» جماعة سلمية لا تمارس العنف او الارهاب وعدم مناسبة القرار لظروف الدعوى.

وقال الالفي في تصريح امس، ان جماعة «الاخوان المسلمين» سبق حلها، وأن وجودها غير قانوني وغير شرعي واجرى أعضاؤها بعض الاتصالات والاجتماعات التي تشكل جريمة يعاقب عليها القانون، وبناء على ذلك تم استصدار اذن من النيابة وضبطت في حوزة المتهمين مستندات وادلة تؤكد خرقهم للقوانين. واشار الى ان نيابة امن الدولة العليا «فحصت الأدلة ووجهت تهما تستوجب احالتهم على المحاكمة».

واعتبر الألفي ان احالة المتهمين على القضاء العسكري هدف الى «سرعة الفصل في القضايا التي تتعرض لأمن البلاد واستقرارها». وقال ان عرض مثل هذه القضايا على المحاكم العادية يستغرق سنوات للفصل فيها نظرا لحجم القضايا الهائل امام تلك المحاكم.

وأكد الألفي نزاهة العملية الانتخابية والحياد الكامل للشرطة، وقال: «إن اجهزة الامن لا دخل لها من قريب او بعيد بالعملية الانتخابية ولا مصلحة لها في ذلك (...) وأن القيادة السياسية اصدرت تعليمات واضحة بالحياد الكامل».

وشهدت سراي نيابة امن الدولة شرق القاهرة امس استنفارا امنيا اثناء النظر في أمر تمديد حبس عدد من اعضاء جماعة «الاخوان المسلمين» متهمين في قضيتين لم تحالا على القضاء العسكري، الاولى الخاصة بمحافظة كفر الشيخ، والثانية الخاصة بمنطقة العامرية في الاسكندرية. واصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا قرارا بإطلاق متهمين في القضية الاولى بضمان محل اقامتهما لظروفهما الصحية السيئة.

كما اصدر المستشار سرايا قرارا بتمديد حبس ٨ متهمين في القضية الثانية لمدة ٣٠ يوما على ذمة التحقيقات. ووجهت النيابة للمتهمين في القضيتين تهم «اعادة تشكيل تنظيم سري غير مشروع ...».



المصـدر : الوطن العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

استمرار حمله الاستنكار الشعبى ضد فتوى الارهابيين باهدار دم الدكتور محمد عبد العال

القوى الوطنيه والاحزاب وشعبى السويس والفيوم يدينون تهديدات المتطرفين

مئات الاتصالات والبرقيات تنهال علي (الوطن العربى) معلنه تضامنها ضد الارهاب

كتب :هانى ابو زيد وحسين فتحى

لا تزال الوطن العربى تستقبل العديد من المكالمات التليفونيه بخلاف البرقيات والفاكسات من جموع المواطنين في كل مكان والتى يعبرون فيها عن تاكيدهم علي رفض عمليات الارهاب بكافه صوره - كما حملت تلك البرقيات سخطهم الشديد لفتوى الارهابيين التي افتو فيها باهدار دم الدكتور / محمد عبدالعال رئيس تحرير الوطن العربى.

• واليوم تنشر الجريده استنكار مجموعه من القوى الوطنيه فى محافظه السويس فقد اكد رفعت بشير عضو مجلس الشعب وعضو لجنه دراسه ظاهره الارهاب مسانده الدكتور عبد العال حتي يتم الكشف نهائيا عن الارهابيين والعمل على القضاء على الارهاب بكافه صوره .. كما استنكر رمضان ابو الحسن امين الحزب الوطنى وعضو مجلس الشعب بالسويس محاوله تهديد رئيس التحرير مؤكدا حرصه علي رفض التهديد بجميع اشكاله كما تحدث ماهر انور مدير القطاع المالى لشركه مصر ايران وعضو المجلس المحلي عن استنكاره وشجبه لوقائع الارهاب بين حين واخر خاصته اننا نعيش عصر الديمقراطيه فكيف نسمح للضعفاء ان يقفوا فى وجه المسيره

كما اكد هشام البلابوش المحامى عن اهميه دور الجريده فى نشر الحقائق من خلال منهجها الذى اتخذته للكشف عن الارهاب اولا باول .. كما استنكر هشام مرعى عضو المجلس المحلى الارهاب مشيرا إلى انه وسيله الضعفاء الذين يقفون عاجزين عند الحوار . اما المهندس محمد عبد المنعم مدير قصر ثقافة السويس فابرق عن اهميه دور الثقافه وجريده الوطن العربى تؤكد دائما على اهميه توسيع المعرفه وزيادة الوعى الثقافى فلابد من كشف من قاموا

بتهديد رئيس التحرير وتعريه اهدافهم . اما فاروق عبد الموجود مدير الصناعه البحريه فقال اننا لا نسمح بما يرتكبه الخونه بدعوة لزعزعة الاستقرار .. كما تحدثت ليلى عبد المسيح مدرسه في مقابلتها الدقيقه الجريئه مؤكده حرصها على الوقوف بجانب المخلصين للقضاء على الارهاب.

في الفيوم هذا وفي محافظه الفيوم اعربت كل الفئات الشعبيه بالمحافظة عن رفضها للتهديدات التى قامت بها العناصر الارهابيه ووصفت الدكتور محمد عبد العال بانه احد رموز الوطن واصحاب الفكر المستنير

● بداية يقول بهاء الليجى عضو مجلس الشعب عن دائرة اطسا ارفض هذا التهديد بشتى صوره لان اهدار دم احد رموز الحركة الوطنيه بمصر هو تهديد لكل المصريين الشرفاء والدكتور محمد عبد العال واحد من الشرفاء العظام واعرب السيد الشاعر مندوب جريدة الوفد بالفيوم عن استيائه من هذه التهديدات التى يرسلها خفافيش الظلام لاصحاب الفكر واقول للدكتور محمد عبدالعال كلنا معك وفى خندق واحد ضد الارهاب

اما المهندس جمال السيد ماجستير فى العلوم الزراعيه ومبانات الظل - النزله - ابشواى - الفيوم فقال ارفض الارهاب بشتى صوره وهؤلاء العناصر المأجوره لن تنال من رموز الفكر والوطنيه المخلصه الدكتور محمد عبد العال وهذه الفئه الضاله تعمل ضد الوطن وهم ملحدون ولا ينتمون الى الاسلام.

اما اسلوب التهديدات الرخيصه لرموز الوطنيه الشرفاء هو عمل ينم عن فكر تلك الجماعات التى تستهدف الوطن وابنائه المخلصين ومنهم الدكتور محمد عبد العال والذى جعل قلمه



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

سلاحا ضد خفافيش الظلام والتي تهدف الى الرجوع بالوطن الى الوراء ومن ناحية أخرى تلقت الجريدة عشر البرقيات والهاتف عشرات الاتصالات والبرقيات التي تبين الفتوى وكانت من بين الرسائل الزاملون / محمد صابر بيومي من بلبيس بمحافظة الشرقية جمال عبد الصمد محمد السويسي ومحمد زكريا من السويس والزائر مصطفى سعد من محافظة أسيوط ناصر محمد المحامي بالقنا وكثير من الاسماء التي ستوالي نشر رسائلهم تباعا على صفحات الجريدة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٥/٩/١٩٩٥

سقوط جماعة الاخوان المنحلة

المحكمة العسكرية تحاكم قادة الاخوان بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم فى مصر !

القبض على الهضيبى وابو



النصر ومصطفى مشهور خلال ايام

كتب عبد الرشيد أحمد

تبدأ خلال ايام محاكمة ٤٥ متهماً من قادة جماعة الاخوان المسلمين وذلك امام المحكمة العسكرية العليا فى القضية التى تحمل رقم ١٣٦ لسنة ٩٥ "حصر" امن دولة عليا وكانت نيابة امن الدولة العليا قد احالت ملف القضية الى المدعى العام العسكرى تمهيداً لاصدار قرار الاتهام ضد جميع المقبوض عليهم وهم اعضاء بارزين فى صفوف مكتب الارشاد وعلى راس هؤلاء المتهمين الدكتور عصام العريان الامين العام المساعد لنقابة الاطباء والدكتور



محمد السيد حبيب رئيس نادى تدريس جامعة اسيوط وابراهيم الزعفرانى ومحمد خيرى الشاطر .

وواحد واربعين اخرين من قادة الجماعة فى اربعة محافظات ومن المنتظر ان توجه للمتهمين تهمة الانضمام الى تنظيم غير شرعى اسس على خلاف القانون ويهدف الى قلب نظام الحكم فى البلاد بالقوة الجبرية وهى تهمة فى حالة ثبوتها فإن عقوبتها تصل الى الاعدام .

وكانت التحقيقات التى اجرتها مباحث امن الدولة مع المتهمين قد اثبتت قيامهم باجراء اتصالات سرية مع قادة الارهاب فى الخارج كما عثرت بحوزتهم عند ضبطهم على اوراق تنظيمية ومحاضر اجتماعات لكبار قادة الاخوان فى مصر وخارجها والخطط المطروحة للاطاحة بنظام الحكم فى مصر .

وكشفت التحقيقات ايضاً عن قيام افراد الجماعة المقبوض عليهم بالاتصال بقيادتهم داخل مصر عن طريق مكتب الارشاد بالقاهرة والذى يرأسه الشيخ حامد ابو النصر المرشد العام للاخوان ومصطفى مشهور نائب المرشد والمستشار مأمون الهضيبى المتحدث العام باسم الجماعات المنحلة ومن المنتظر ان يتم القبض عليهم بين لحظة واخرى .



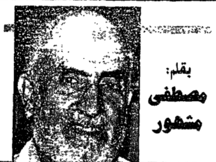
المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



حسبنا الله ونعم الوكيل



بقلم: مصطفى مشهور

«ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير» - «ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين»

يارب إنك تعلم أننا نعمل لإعلاء كلمتك ونصرة دينك ولانسعى إلى دنيا نصيبها ولا إلى مغنم مادى، ونرى أن تطبيق شريعتك هو الحل الأمثل لكل المشاكل التى يعانيها وطننا ومواطنونا، وقدمنا أنفسنا وأموالنا وكل ما نملك فى سبيل ذلك وتحملنا الكثير من الإيذاء وصبرنا على ذلك ابتغاء مرضاتك،ولو أن أى حكومة طبقت شريعة الله لكنا جميعا جنودا لها معاونين لها، فلسنا طلاب حكم لذواتنا، ودخول الإخوان مجلس الشعب ليس هدفا أو غاية فى ذاته ولكن لدعوة المسئولين إلى أن الإسلام هو الحل الصحيح بدلا من التخبط فى مبادىء أرضية كالاشتراكية وغيرها، ونحن ندعو إلى هذا الشعار بالحكمة والموعظة الحسنة وباعتدال بعيدا عن العنف أو الإرهاب بل نستنكر هذا الأسلوب.

وإن تاريخ الإخوان المسلمين منذ نشأتهم حتى الآن يشهد بأنهم كانوا ولايزالون فى خدمة قضايا الوطن والمواطنين والعمل على إسعادهم وتقديم الخدمات المتنوعة لهم وعن طريق الوسائل المتاحة قانونيا ولم تعمل الجماعة يوما خارج القانون، ولكن من خلال المؤسسات الرسمية كمجلس الشعب والنقابات المهنية ونوادى هيئات التدريس والمجالس المحلية واتحادات الطلبة وغير ذلك.

وقد عايشت جماعة الإخوان النظام الحالى والذى قبله ولم تكن محظورة كما يقال الآن وكانت الحكومة تيسر لقاء بعض الشخصيات الرسمية بقيادة الإخوان كالصادق المهدى يوم كان رئيسا للسودان والسيد ياسر عرفات أكثر من مرة، والتقى الأستاذ عمر التلمسانى الرئيس الراحل أنور السادات، وكان كل ذلك علانية فى وضح النهار ولم يكن سريا، وإن صاحب ذلك بعض التحجيم للنشاط ولكن لم تكن محظورة، ومازالت هناك قضية مرفوعة فى مجلس الدولة لهذا الغرض.

وقد ازداد التضييق على الإخوان ونشاطهم منذ أكثر من عام وظهر قانون النقابات رقم ١٠٠ وغيره وحدثت اعتقالات متكررة فى معظم المحافظات وكان يتم الإفراج عنهم لعدم ثبوت أى إدانة عليهم، وكلما قرب موعد انتخابات مجلس الشعب ازداد التصعيد من قبل النظام وكثرت الحملات الإعلامية ضد الإخوان وإلصاق تهم الإرهاب بهم أو مساندتهم المتطرفين، فى حين أن ذلك كله كذب وافتراء، فلم يثبت اشتراك أى فرد من الإخوان فى أى حادث من الحوادث الكثيرة التى حدثت، وليس هناك دليل واحد على أنهم يريدون الحكم بالقوة.

ويبدو أن الذين أشاروا على النظام بقانون النقابات وبقانون الصحافة الأخير لم يطمئنوا إلى أن إجراءات نيابة أمن الدولة ومحاكمها ستمنع الإخوان من ترشيح أنفسهم، فأشاروا إلى اختصار الإجراءات وتحويلهم إلى المدعى العسكرى ومحاكمتهم محاكمة عسكرية ليس فيها استئناف، كما فى المحاكم العادية، والحقيقة أن هذا التصرف يسىء كثيرا إلى النظام المصرى وإلى مصر التى تعتبر قدوة ورائدة لغيرها من الدول، خاصة أن رئيس مجلس الشعب الحالى هو رئيس اتحاد البرلمانات الدولية، هذا الاتحاد الذى يؤكد حرية الانتخابات ونزاهتها، فإذا بحكومتنا تتدخل فيها لا لمنع التزوير بل لمنع الترشيح أصلا.

إن هذه الشخصيات المعتقلة زورا وظلما والتى أحيلت إلى القضاء العسكرى معروفة لدى الجميع بتاريخها المشرف وباعتدالها وسمو أخلاقها، وقد أدت خدمات جليلة فى مواقعها واسألوا عنهم زملاءهم ومعارفهم ومن عاشروهم واختلطوا بهم ستجدون الإجابة التى تزكيهم عما يلصق بهم من اتهامات باطلة.

هذا هو واقع الحال وليس لنا ملجأ إلا الله نشكو إليه ونقول: حسبنا الله ونعم الوكيل، فهو نعم المولى ونعم النصير، فهو رب المستضعفين وهو ربنا، ونتمثل فى موقفنا ذلك من ذكرهم الله فى قرآنه: ﴿الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم﴾.

فالإخوان جميعا سيلحون على الله فى الدعاء، خاصة وقت السحر ويكثرون من قولهم حسبنا الله ونعم



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

الوكيل وكلهم اطمئنان إلى أن الله لن يتخلى عنهم ماداموا مخلصين متوكلين عليه، أما المعتقلون وأهلهم فدعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب.

وكنا نود أن يكون مسلك النظام مع الإخوان غير هذا المسلك المثير ونحن نشفق على من يمارسون الظلم من غضب الله عليهم وليعلموا أن الله أقدر عليهم منهم علينا فهو القوى القهار وأكرر ويكرر معى الإخوان ﴿حسبنا الله ونعم الوكيل﴾.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

ماذا تريد الدولة من الإخوان المسلمين؟!

بقلم: مختار نوح

حملة الاعتقال والتضييق والإحالة للمحاكم العسكرية بالنسبة للإخوان المسلمين تمر بعنفوانها هذه الايام. والدولة بالقطع لا تريد القضاء على حركة الإخوان المسلمين، وإنما تهدف من ذلك إلى تحجيم هذه الفكرة في الإطار الاجتماعي المقيد حتى تظل كغيرها من الأفكار لايتخطى أثرها حدود المبنى الذى تتخيره لتحديد الإقامة، وهي كذلك قد فعلت ذات الفعل مع التيارات اليسارية فاستأنست البعض منها، وضمت إلى جانب صفوفها البعض الآخر كمقاتلين أشداء ضد الرجعية والتخلف باسم الذين -كما يعتقدون- واحتفظت الدولة بالشكل الحزبي بأن أظهرت على السطح الأسماء العديدة لتيارات حزبية سمحت بهم محكمة أغلب أعضائها من الشخصيات العامة المعينة وسميت بمحكمة الاحزاب.

وأنا أختلف مع الذين يعتقدون أن النظام المصرى الحالى قد استدار للإخوان بغية القضاء عليهم بعد أن ظن أنه قضى على ما يسمى بالمعارضة المسلحة في الفترة الاخيرة، وذلك لعدة أسباب:-

أولها:-

إن المعارضة المسلحة أو ما يسمى بالإرهاب أو العنف السياسى لم ينته من مصر حتى الآن، وإنما انتقل أفراده على هيئة كتل بشرية إلى سجنى الوادى الجديد وليمان طره بعد أن تجردوا من أسلحتهم المادية، ومازالت الطلقات مخزونة بعقولهم وتدل ضآلة عدد التائبين وفقا للمصطلح الرسمي على أن هذه الآلاف قد رفضت العدول عن فكرتها ولو ظاهريا أو من أجل الحصول على الحرية مما يؤكد حاجة الدولة إلى مزيد من الجهد بالتعاون مع المؤسسات والأفكار السلمية حتى لاتتحول هذه الكتل البشرية مستقبلا إلى طلقات توجه ثارها إلى نظام بعينه أو إلى أنصاره.

وثانى هذه الاسباب:-

أن حركة الاتصالات الدولية والتعاطف الدولى من أجل حقوق الإنسان قد تقف حائلا بين رغبة الدولة إن وجدت والاعتداء على فكرة سلمية كحركة الإخوان المسلمين.

آخر هذه الاسباب أهمها:-

أن الوصول إلى نقاط الالتقاء بين حركة الإخوان والدولة أمر سهل وميسور، وقد سبق أن قام به الكثيرون في عهود سابقة، بل في هذا العهد فما الذى يدفع النظام إلى التخلص من حركة فكرية يمكن الاتفاق معها ليحمل فوق رأسه عبء الصراع الاجتماعي والعناء الدولى بالإضافة إلى حساب التاريخ الذى يكيل ويزن بميزان يختلف عن الميزان المعاصر للأحداث.

وإذا كنت ممن يؤيدون الرأى القائل بأن الحركات الفكرية والعقائدية بصفة خاصة غير قابلة للاندثار، إلا أننى لا أحب أن يحمل البعض هذا الرأى كنوع من أنواع التحدي للدولة، وهو ما يحدث غالبا في مقالات نارية تزيد نار الحرب اشتعالا دون أسباب جادة.

المشكلة إذن بين الدولة والإخوان تكمن في أن الدولة بمعطيات حكمها وفلسفتها لاتسمح لأى حزب أو أى فكرة بأن ينتقل من صفوف المطالبين إلى صفوف المطالبين «بفتح اللام»، فالعطاء دائما في العالم الثالث مرتبط بالدولة وهو جزء من حركة السيطرة الاجتماعية التى ينبغى ألا تكون لغير القوة المسيطرة، وهو أمر مستقر سواء أتم الاتفاق على صحته أم لا.

تلك هى المسألة ومن ثم فلا يجوز للبعض أن يناقش ما تذكره التقارير من أكاذيب يعلم كاتبها أنها صيغت لأهداف سياسية، فليس التصور الخاطىء هو عقبة تعامل الدولة مع الإخوان، وأيا ما كانت قدرة كاتب التقرير أو رجل الإدارة ولو كان وزيرا للداخلية فإنه لايستطيع أن يفرض على رئيس الدولة ما لا يرغب فيه من سياسات.

كما أن رئيس الدولة يملك من المقومات في أى عصر ما يجعله قادرا على التفرقة بين التقارير الصادقة والكاذبة منها مع الاحتفاظ بقدر النسبية في الخطأ مما يجعلنا نؤكد أن رئيس الجمهورية لديه العلم الكافى بمدى سلمية حركة الإخوان المسلمين وبعدها الفعلى عن العنف، كما أنه يعلم حجم العلاقة بين هذه الحركة ونظام الحكم في السودان أو غيره اتفاقا أو خلافا، فخلص من هذا إلى تحديد رغبة الدولة وحصرها في أن تعود حركة الإخوان المسلمين إلى صفوف المعارضين المطالبين، وهذه العودة تتطلب التخلى عن الانفراد بإدارة النقابات المهنية أو حتى تشكيل الاغلبية بها.. وذات الأمر ينسحب على إدارة نوادى أعضاء هيئة التدريس والجمعيات الخيرية لاسيما القائم منها بأعمال ذات أثر دولى كلجان الإغاثة وغيرها.

إن ذلك يبرر اعتقال قيادات الحركة وقيادات اللجان ذات الأثر الدولى وكذلك بعض الشخصيات المؤهلة للتأثير السياسي العام فى ظل انتخابات مقبلة.

كما يبرر التشريعات المتتالية التى تهدف إلى إبعاد حركة الإخوان المسلمين عن دائرة الإدارة مع الاكتفاء بها فى دائرة الصراع السياسى كجزء من سياسة متكاملة.

ويبقى السؤال الحائر دون إجابة عن مدى قبول حركة الإخوان المسلمين لمطالب لم تعلن لها صراحة، ولن يعلن لها أيضا أن النظام الحالى يرفض -كأى نظام- أن ينظر إلى أى فئة وإلى الإخوان بصفة خاصة على أساس كونها نظاما بديلاً عن الحكم.

كما أن الدولة لن تقف أمام ذلك التقدم الاجتماعى لحركة الإخوان المسلمين مكتفية بما أقدمت عليه من حبس «ائتين من أعضائها.

هذه هى المعادلة الصعبة فى العلاقة بين الإخوان والدولة، وحتى يتم حلها علينا أن نؤمن بالمقدمات التالية:-

الأولى:-

إن الدولة تؤمن بأن هيبتها تنحصر فى أن تصدر قرارا لاتعود فيه، فالعودة عن القرار تنازل لايقبله النظام الحالى، ولنا أن نراجع مشكلة قانون الصحافة وما اعتبرته الدولة وقتئذ سياسة «لى الذراع».

الثانية:-

إن التفاوض بمفهوم النظام الحاكم الهزيمة أو بتعبير أخف يعنى التنازل لذلك يمكن استخدام عبارات أخف وزنا عند بحث الأزمة.

الثالثة:-

إن حركة الإخوان المسلمين حركة اجتماعية تفقد رونقها وحياتها إذا كان موضوع التفاوض هو وقف النشاط الاجتماعى للإخوان أو تحجيمه، ولكنها فى ذات الوقت تملك من المرونة ما يجعلها تعيد توظيف الطاقات فى أهدافها الشرعية فى المجالات المختلفة كما تملك المرونة العملية والعقلية اللازمة للتعامل مع الواقع دون التفريط.

الرابعة:-

إن من أعظم السلبيات التى أخذها بعض المفكرين السياسيين على النظام المصرى الحالى هو الاكتفاء بالنتائج الإيجابية للفعل عند تقييمه، فإذا كان اعتقال عشرات الإخوان أو حبسهم قد أثمر نتائجه من وجهة نظرهم، فإنهم لم ينظروا إلى الواقع المعقد الذى تثيره قرارات النيابة كجهة قضائية محايدة بحبس أعضاء حركة فكرية سلمية ولو شكلت حزبا غير مشروع ودون النظر إلى رؤية العالم ومؤسساته الدولية التى قد تسوى ظلماً بين النظام المصرى وغيره من الأنظمة العربية التى باتت تنتهك الحريات ليل نهار.

إن حبس مائتين لايساوى هذه الأضرار، ولاينبغى أن ننسى أن قرار العبور التاريخى والانتصارات السياسية التى حققها الرئيس السادات لم تذكر مرة إلا وذكر معها أنه قد قام بحبس عدد من أنصار الفكر السلمى.

الخامسة:-

إن نظام الرئيس حسنى مبارك وقد انتصفت العشر سنين الثانية له ليحتاج إلى علامة تميزه تاريخيا لايقوم خلاف عليها مستقبلا. وإذا كانت الإجراءات الاستثنائية والاعتقالات الممتدة لها ما يبررها من مواجهة ما يسمى بالإرهاب، فما الذى يبررها تاريخيا فى مواجهة المفكرين وأصحاب العقائد السلمية؟!

الأخيرة:-

إن الإخوان المسلمين يملكون طاقات بشرية فى أكثر من مائة وسبعين دولة لم تستخدم حتى تاريخه سلبا أو إيجابا من الناحية القومية العامة.. فهى طاقة للدولة، وإعلام متحرك وسفير فوق العادة، ولا أكون مبالغا إذا قلت: إن الطاقة البشرية والفهم الإيمانى للإخوان المسلمين فى الخارج كفيل بأن يحل أعتى وأعقد المشاكل الاقتصادية فى مصر متى ضمنوا الأمان والمناخ المناسب، فإن تجميع الطاقات البشرية لخدمة الوطن أمر لا يقوم بدونهم أبدا.

إن هذه المقدمات الست تعنى أن النظام المصرى سيأخذ قدر ما يعطى حركة الإخوان المسلمين، وأنه سيفقد قدر ما يمنع من حركة الإخوان المسلمين، وأن اعتقاد النظام فى القوة كوسيلة لتحقيق مآربه وأهدافه أمر غير مقبول، فإن الأيام تدور وتدور معها الوقائع والأحداث ولايوجد نظام يحرص على واقع مستقر بينما يفقد تاريخا ممتدا.

وبعد هذه المقدمات فإن واقع الخروج من الأزمة ينحصر فى نقطتين:-

أولاهما:-

احتياج الدولة إلى المفاوض الواقعى.

أخراهما

احتياج الإخوان إلى المفاوض المقبول.

فأما المفاوض الواقعي: فهو ذلك الذى يحرص على تاريخ المؤسسة الحاكمة وعلى مصلحة استقرارها من وجهة نظرها فى ذات الوقت دون جموح، وهو الذى يعتبر أن معاداة الفكرة السلمية جريمة لاتغطيها التقارير المعلنة حتى وإن أتقن البعض صياغتها، وهو الذى يبحث عن زيادة أنصار الحكم فى الوطن وخارج أرض الوطن وهو الذى يهتم أيضا بزيادة القوة الفاعلة فى السمعة الدولية، وإعادة توظيف الطاقات الإبداعية وتعميق فكرة الديمقراطية فى مرحلة ليس لها من معركة سواها وسط عالم متطور.. يرفع من قيمة الإنسان وحقوقه ليجعلها أولى المهام الإنسانية.

وأما المفاوض المقبول: فهو ذلك المفاوض الذى إذا ما استمعت له الدولة لاتحسب أنها تنازلت ولايعتقد الآخرون فيها كذلك حتى لايصطدم الحل بمعطيات الدولة وثوابتها، وهو الذى يملك من الفهم ما يجعله يوازن بين ما لا يتم التنازل عنه وبين ما يمكن الاستغناء عن استخدامه فى تلك المرحلة، وهو الذى يؤمن بأن حركة الإخوان لاتفرط فى أمر من صميم دعوتها، وأن السجن والاعتقال ليس موضوع التفاوض؛ وعليه عبء نقل هذا الفهم الإيمانى إلى الآخرين، فالابتلاء والسجن والتعذيب جزء من حركة المبادىء داخل أى وسط اجتماعى ولو صغر، ولا إيمان بلا تجربة أو امتحان، وإن ما يريده الإخوان من الدولة هو مناخ مناسب لممارسة حرية الفكر والعقيدة وممارسة لحرية الرأى أسوة بغيرهم حبا فى الناس لا حبا فى أنفسهم.

فإذا عثرنا على المفاوض الواقعى والمفاوض المقبول انتهت الأزمة وانتهى معها الذين يزينون للدولة طريقا يبدأ بأن تنتهك حق الإنسان وينتهى بنهاية لايعلمها إلا الله.. وهؤلاء هم أنفسهم الذين سيلومون هذا النظام وهذه الفترة.و هؤلاء الحكام الذين كانوا ضد الإنسان وضد حقوق الإنسان.

وأحسب أن هذا هو الطريق الصحيح الذى يحل أزمة الجميع والذى يحلها اعتقالات أو محاكم عسكرية وقد حاولت أن أكون ناصحا محايدا فى هذا البحث المختصر وأنا أسأل نفسى «ماذا تريد الدولة من الإخوان»؟!.

إحالة المدنيين إلى القضاء العسكرى أثارت فزع السياسيين والحزبيين والصحفيين

بقلم: الدكتور

محمد حلمى مراد

روعت الدوائر السياسية والحزبية والصحفية مما انفردت جريدة «الأهرام» بنشره -فى عددها الصادر السبت الماضى الموافق الثانى من الشهر الجارى- عن إحالة المقبوض عليهم المدنيين من الإخوان المسلمين فى القضية رقم (١٣٦) لسنة ١٩٩٥ حصر أمن دولة عليا -وعددهم ٤٥ متهما- إلى المدعى العام العسكرى، توطئة لمحاكمتهم أمام القضاء العسكرى بتهمة تنظيم صفوفهم للمشاركة فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب تحت شعارات الإخوان المسلمين.

ويرجع السبب فيما أثاره هذا الخبر من فزع إلى أنه لم تضبط مع هؤلاء المتهمين أسلحة أو مفرقعات، بحيث يمكن اعتبار اجتماعاتهم مقصوداً بها تكوين جماعات إرهابية تهدد الأمن وتثير الرعب فى النفوس، بقصد الاستيلاء على نظام الحكم بالقوة، ولم يذكر أيضا أنهم يهدفون إلى قلب نظام الحكم بالقوة، بل قيل: إنهم يطالبون بإقامة حكم إسلامى، وهو ما لا يتعارض مع الدستور القائم، حيث تنص المادة الثانية منه على أن «الإسلام دين الدولة ومبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع»، مما لا يجعل المطالبين بتطبيق أحكام الإسلام يقومون بقلب نظام قائم مغاير لهم ومحرم الأخذ به، كما أن العمل على تغيير الدستور القائم بالوسائل والأساليب الديمقراطية السلمية عن طريق انتخاب الشعب جمعية تأسيسية، تضع دستورا جديدا يتم طرحه فى استفتاء شعبى عام لإقراره، لا يمكن أن يعتبر قلبا لنظام الحكم القائم، مادام التغيير يتم وفق الأساليب الشرعية الديمقراطية المرخص بها.

وعلى ذلك فلا يمكن أن يعتبر كل اجتماع سياسى لفريق من المواطنين فى مكان مغلق عملا محظورا غير مشروع، يتطلب القبض على جميع المشاركين فيه، إذ قد يكون هذا الاجتماع بقصد تشكيل حزب جديد يعتزم الحاضرون التقدم به إلى الجهة المختصة لإقامته وفق قانون الأحزاب السياسية، وهو ما يستدعى تجمع عدد معين من المؤسسين يوقعون عقد تأسيسه، وإجراء التصديق على هذه التوقيعات، ومناقشة المبادىء التى يقوم عليها هذا الحزب ونصوص لائحة نظامه الأساسى، ومن هنا فلا يعتبر كل اجتماع لمجموعة من المواطنين من ذوى الاتجاهات السياسية المتسقة عملا عدائيا، يقتضى القبض عليهم وتقديمهم إلى المحاكمة، بل تعتبر مثل هذه الاجتماعات عملا سلميا يتم تحت لواء القانون والنظم السلمية المتعارف عليها.

كما أن اجتماع من يرغبون فى ترشيح أنفسهم بصفتهم الشخصية فى الانتخابات القادمة دون أن يكونوا منتمين إلى حزب من الأحزاب القائمة قانونا بمن يؤيدونهم من الناخبين، لا يمكن النظر إليه باعتباره عملا منافيا للقانون، إذ إن هذه الاجتماعات ضرورية لتنظيم دعايتهم الانتخابية، وطرق القيام بهذه الدعاية من زيارات ومسيرات واجتماعات ولافتات مع تحديد أماكنها ومواعيدها، كما يتطلب النزول فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب، وهو الأمر الذى صرح الرئيس مبارك بأنه مسموح به لكل مواطن، دون نظر إلى ميوله واتجاهاته، ودون اشتراط انتمائه إلى حزب قائم، كما يتطلب اختيار وكلاء ومندوبين عنه يحضرون لجان التصويت؛ لمراقبة سير العملية الانتخابية وإعطاءهم التعليمات اللازمة لذلك.. وذلك كله يتطلب الدعوة إلى اجتماعات للمؤيدين والمندوبين والمشاركين فى الدعاية الانتخابية؛ لتنظيم أسلوب مشاركتهم فى الانتخابات العامة.. فهل يسمح بذلك علنا ثم يتم القبض عليهم إذا ما اجتمعوا فى مكان يضمهم لتنظيم المشاركة المسموح بها رسميا فى هذه الانتخابات المنتظر أن تتم فى نوفمبر القادم؟! وعلى ذلك فإن هذه الاجتماعات ذات الطابع السياسى، والمقصود بها تشكيل تنظيم حزبى طبقا للقانون، أو النزول إلى ساحة الانتخابات العامة لا يمكن أن تكون محظورة قانونا، فضلا عن إلى أنها لازمة لتحقيق ما نص عليه الدستور والقانون من تشكيلات وتنظيمات وأنشطة تحقق إقامة صرح نظام ديمقراطى مشروع.

ولا ينال من شرعية هذه الاجتماعات أن يقال: إن الغرض منها هو إعادة نظام محظور، لمجرد أن التجمع الجديد يراد تسميته بـ«الإخوان المسلمين»، فى حين أنه يمكن تسمية حزب جديد باسم حزب قديم -كما سمى حزب الوفد الجديد بنفس اسمه القديم- علما بأنه لم يصدر قرار رسمى يحظر إقامة تنظيم بهذا الاسم أو يمنع قيام مثل هذا التنظيم، باعتباره كان قائما قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو وفى هذا الشأن توجد دعوى قضائية مطروحة أمام مجلس الدولة لم يبت فيها بعد، ولم يقدم فيها من جانب الحكومة أى قرار رسمى يعتبر جمعية الإخوان المسلمين تجمعا محظورا قانونا.

وعلى ذلك فإن الاجتماعات التى ضبط

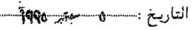


فيه هؤلاء المتهمون المحالون إلى القضاء العسكرى ليست محظورة ابتداء، كما انه يمكن أن يحال أمرها إلى المحاكم المدنية وليست العسكرية، التزاما بحكم المادة (٦٨) من الدستور التى تستوجب أن يمثل المواطن أمام قاضيه الطبيعى، ولا يمكن أن يعتبر القضاء العسكرى هو القضاء الطبيعى بالنسبة إلى المدنيين، بل هو يختص بالعسكريين الذين يخرجون عما تقضى به القوانين العسكرية التى يلتزمون بها فى أعمالهم العسكرية.

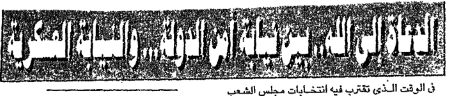
من كل ذلك فإن جميع المواطنين المدنيين الذين يشتغلون بالسياسة سواء أكانوا يقومون بذلك بجهودهم الفردية أم بالانتماء إلى الأحزاب السياسية أم بالاشتغال بالصحافة، يستشعرون الخوف والفزع من أن يساقوا دون ذنب جنوه إلى المحاكم العسكرية؛ لكى يعاملوا معاملة لا تخصهم وليست موضوعة من أجلهم، مما يؤدى إلى الزج بهم فى السجون العسكرية محرومين فى ذلك من الاستفادة من الضمانات التى تقررها القوانين المدنية، أو يكون لهم حق الاستئناف أو الطعن فيما يصدر ضدهم من أحكام أمام درجات أعلى من المحاكم المدنية، حيث لا توجد فى القضاء العسكرى سوى درجة قضائية واحدة، ويعاملون وفق أنظمة صارمة تراعى فيها الأوضاع العسكرية التى لم يعهدها المدنيون فى حياتهم التى درجوا عليها، فيقعون فى المحظور على خلاف الدستور والقانون.

لكل ذلك فإننا نتوجه إلى الرئيس محمد حسنى مبارك وهو رئيس الدولة المكلف بالسهر على تنفيذ سياسة الشعب، وعلى احترام الدستور وسيادة القانون، وحماية الوحدة الوطنية طبقا للمادة (٧٣) من الدستور بأن يعيد النظر فيما اتخذ من قرار بإحالة المدنيين المقبوض عليهم فى قضية الإخوان المسلمين إلى القضاء العسكرى؛ لإدخال الطمأنينة إلى نفوس المواطنين جميعا، ولتأكيد ولاية القضاء المدنى على الحكم فى أمورهم، باعتباره القاضى الطبيعى فى هذا الشأن.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 
الشعب

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥



الدعاة إلى الله.. بين نيابة أمن الدولة.. والنيابة العسكرية

بقلم:
عبد المنعم جبارة

فى الوقت الذى تقترب فيه انتخابات مجلس الشعب القادم، وتتطلع الأحزاب والقوى الشعبية يحدوها الأمل الكبير إلى شروق يوم جديد فى حياة مصر.. تتوافر فيه كل أسباب الحيدة والنزاهة لانتخابات حرة نظيفة تعبر فيها الأمة عن طموحاتها، وتختار فيها وبإرادتها من يحظى بثقتها، ويستحق انحيازها وتأييدها، إذ بنا نفاجأ بتحويل مجموعة من أبناء هذا الشعب وخيرة مثقفيه ونقابييه ومفكريه إلى المحاكمة العسكرية بعد اعتقال طال واستطال وتعدى ما جاء به قانون الطوارىء وما ابتكره وابتدعه قانون الإرهاب، كما تم عرضهم خلاله على نيابة أمن الدولة مرات ومرات والهدف فى الحالين ومن خلال الأسلوبين واحد.. وهو الحيلولة بينهم وبين المشاركة فى الانتخابات، وترشيح أنفسهم لعضوية المجلس القادم؛ لأن أغلبهم كانوا أعضاء سابقين فى المجالس السابقة كما أن لهم وجودهم الواسع وقواعدهم الشعبية العريضة التى تلتف حولهم؛ أى أن لهم حجمهم الشعبى ووزنهم الثقيل فى دوائرهم.

ومن الواضح للجميع أن السلطة وقد استنفدت كل وسائل وسبل الاعتقال وتجديد الاعتقال ومع اقتراب موعد الانتخابات، ومع فراغ جعبتها من جميع الأسباب الهزيلة أو الشكلية، حتى يستمر الاحتجاز والاعتقال، لم تجد مناصاً من اللجوء إلى المحاكم العسكرية؛ لتحقيق هدفها من حجز هذه النخبة ومنعها من الترشيح، والحيلولة دون وصولها إلى مجلس الشعب، خاصة ونجاحها فى الانتخابات إذا توافرت لها الحيدة والنزاهة مضمون.

لقد جاء تحويل السلطة هؤلاء المعتقلين إلى المحاكم العسكرية فى وقت كان هناك من ينتظر إعلانا عن اتخاذ إجراءات بإلغاء أو وقف قانون الطوارىء، ووضع قانون الإرهاب على الرف، وإطلاق الحريات، وإفساح المجال للأحزاب والقوى الشعبية كى تمارس دورها وتنهض بواجبها فى المشاركة، وتخوض معركة الانتخابات فى أجواء تؤكد التعددية الصحيحة، كما تؤكد تداول السلطة كحقيقة والديمقراطية كواقع وليست مجرد شعار أو هامش أو واجهة للديكور، الأمر الذى يؤكد التعارض بين تصريحات مسئولة قد صدرت منذ أيام تؤكد حق وحرية الجميع فى الترشيح وتصرفات وإجراءات قمعية درجت عليها السلطة، ولا تنوى التراجع عنها أو حتى إدخال مجرد تعديلات عليها، كما يعنى فى نفس الوقت أن السلطة مازالت تتلمس شتى السبل وشتى الأسباب ولو كانت مخالفة لحق الإنسان المصرى فى الأمن والطمأنينة أو كانت مخالفة الدستور الذى ضمن حقه فى حرية التعبير وممارسة جميع حقوقه السياسية والنهوض بدوره فى المشاركة لحجب التيار الإسلامى وإقامة السدود والحواجز حوله، ومصادرة وجوده رغم حجمه ووزنه المعروفين والملموسين على الساحة الشعبية.

لقد شنت الحكومة ومازالت تشن على الإخوان المسلمين حملة ضارية للتشويه، وللتخويف والإرهاب، ونسبت ومازالت تنسب إليهم عبر صحفها القومية أو الحكومية العديد من الاتهامات، وسلطت كتابها وجميع المطبلين والمزمرين؛ لينالوا من الدعاة إلى الله، وتبارى الجميع فى الضرب على الأوتار البالية، وأغلب الظن أن جميع الحملات باءت بالفشل.. خاصة وقد لمس الناس الحقيقة من خلال واقع العمل الإسلامى الذى امتاز بالتجرد والنزاهة فى القصد والتطبيق، وربط بين الإيمان بالمعتقد الذى نزل من السماء والفهم الصحيح والتطبيق السوى الدقيق، وأعلن أنه لا يسعى إلى السلطة ولا يجعل السلطة له هدفا أو غاية، إنما هو ملتزم بالسعى والعمل فى إطار ما فيه الخير للناس، وتأكيد روابط الإخوة والحب بينهم، مع الدعوة إلى العمل والعطاء والتضحية والإنجاز، كما نادى والتزم بالحوار سبيلا للوصول إلى الحقيقة، والالتقاء على ما فيه النفع والخير، وأن حق الجميع الفطرى فى الحرية والأمن ومزاولة جميع أوجه النشاط، يجب أن يلتزم به الجميع ويحترمه الجميع.. كما أنه لا حرج ولا حجر على قضايا الفكر.. ولكن يواجه الفكر بالفكر والرأى بالرأى والحجة بالحجة، إلا أن السلطة، وهى تحرم الآخر حقه فى العمل والمشاركة بل فى الوجود، تصر على الإعراض عن الحقائق، إصرارها على سلب الرأى الآخر حقه ووجوده.

إن فى إمكان الحكومة أن تحشد الآلاف خلف الحواجز وفى غياهب المعتقلات وفى إمكانها أن تواصل الإمعان فى رميها الأبرياء بالتطرف أو دعم الإرهاب أو الاتصال بالترابى وغير الترابى، كما أن فى إمكانها أن تحشد الجميع أمام المحاكم العسكرية.. ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تحرم قوى شعبية ضخمة حقها فى الدفاع عن نفسها، فقد سلبتها هذا الحق على مر سنين طوال.. ولكن هل يغير كل هذا أو غيره من وجه الحقيقة؟ أو يصرف هذا الشعب عن غاياته وأهدافه أو يجعله يعطى ظهره لمن لمس فيهم الحرص على الصالح العام، وإنكار الذات، والزهد فى السلطة والسلطان، والسعى إلى ما فيه رضى الله.

فى إمكان الحكومة أن تحشد الآلاف من الأبرياء خلف القضبان أو أمام المحاكم العسكرية متخطية جميع القوانين والأعراف والتقاليد، كما أن فى إمكانها أن تظل تتصرف وكأنها صاحبة الأمر والنهى فى مصائر البلاد والعباد، دون شركاء ودون وجود الآخرين، ولكن هل يدفع مسلسل الاعتقالات أو مسلسل العرض على المحاكم العسكرية أصحاب الرأى والمعتقد والفكر إلى تغيير الفكر أو



المعتقد أو الرأى؟ العديد من التجارب أمام السلطة فيها العديد من العبر والدروس.. إلا أنه يبدو أن هناك على ساحة السلطة أو الساحات القريبة من ساحة السلطة من لا يؤمن بمد جسور من التفاهم والتعاطف؛ أو مد جسور للحوار وصولاً لما فيه صالح مصر، أو السعى لتنقية الأجواء وإزالة الحواجز والعقبات، أو العمل المشترك من أجل تحقيق الأمن للجميع، وتأكيد الاستقرار ونشر أجواء الطمانينة على الجميع، ومن ثم فهو يسعى لإيغار الصدور، وبذر الشكوك، ومصادرة الحقوق، وتعكير الأجواء، وقطع الروابط والصلات، والطعن فى الأبرياء، واتهام الشرفاء.

إن الأحزاب و القوى الشعبية فى هذا البلد كانت عل حق ودراية بواقع الحال حين تقدمت بمذكرتها إلى الرئاسة تطالب بحرية ونزاهة الانتخابات وإفساح المجال لحق التعبير وحق الاختيار، وإقفال كل الأبواب والنوافذ التى يتسلل منها التزوير والتزييف.. وهى مطالبة اليوم أكثر من أى وقت آخر بأن تنتبه لما يحاك للانتخابات القادمة، ومن ثم فعليها أن تقرن القول بالعمل فتمضى فى كل السبل المشروعة من أجل التأكيد على التعددية الصحيحة، وتداول السلطة بشكله الصحيح، وأحسب أن الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف إنما تتحقق من خلال العمل الدؤوب والمكثف من أجل نزاهة الانتخابات وتوفير ضماناتها، وحق الجميع فى الترشيح وفى الاختيار، والتنسيق بين كل قوى المعارضة الوطنية لمواجهة أى شكل من أشكال العدوان على حق من حقوق المعارضة بجميع انتماءاتها أو من أجل وجود معارضة قوية فى المجلس القادم تؤكد وجودها وتفرض دورها.

إن مصر أحوج ما تكون إلى أصحاب الفكر والرأى الحر.. كما أن الحكم أحوج ما يكون إلى كلمة حق تقال، فيها الانحياز التام للصالح العام، والتجرد من كل صالح خاص، كلمة حق ترصد وتعين، وتضىء الطريق، وتسلط الأضواء على الثغرات.. كلمة حق يبتغى بها وجه الله وحده، وصالح مصر دون غيرها.

رسالة إلى مجدى حسين

بداية يا أستاذنا الفاضل اقسم لك بالله العظيم أننى لست منتميا لا إلى الجماعة الإسلامية ولا إلى أى جماعة أخرى، وأيضا أقسم لك بأن الشخص موضوع هذه الرسالة لم أعرفه ولم أره من قبل، ولم يرنى، وإن ما دفعنى إلى كتابة هذه الرسالة إليكم هو ما آلت إليه الظروف والأوضاع فى مصرنا المحروسة من ترد سحيق رهيب فى أمور التعذيب والاعتقال، حيث الفظاعة والبشاعة والقسوة والوحشية واللاإنسانية، وإن ما يكتبه العملاق الكبير والشخصية العظيمة (د.محمد عباس) فى جريدتكم بخصوص التعذيب فى السجون والمعتقلات هو شىء صغير جداً جداً بالمقارنة بالواقع والحاصل،وربما الدكتور عباس وكذا جريدة «الشعب» يطبقان القول المأثور «لكل مقام مقال ولكل حادث حديث وليس كل ما يعرف يقال».

الأخ والأستاذ الكبير/ مجدى حسين يوجد ضابط فى مباحث أمن الدولة بالمنصورة ويدعى محب الغرباوى، طلب من شخص ملتزم اسمه أسامة محسوب منتم إلى إحدى الجماعات الإسلامية، وهو من حى ميت حدر بالمنصورة أن يأتيه كل أسبوع فى مكتبه، وعرض عليه مبلغاً كبيراً من المال كل شهر إذا تعاون معه وعمل مرشداً لمباحث أمن الدولة، ولكن أسامة رفض هذا العرض، وقال للضابط: «لن أكون كلباً من كلاب الحراسة»، فرد عليه الضابط قائلاً: «لن ترى الشمس بعد ذلك يا أسامة»، وبالفعل فقد تم اعتقال أسامة منذ عامين تقريباً ولم يكن قد مضى على زواجه سوى ٢٧ يوما فقط قضاها مع زوجته، واتهم فى قضية تحت اسم «حرق الأضرحة»، ولكنه حوكم فيها، وأخذ حكم البراءة منذ حوالى ثلاثة أشهر، ومع ذلك لم يفرج عنه واستمر يتنقل من سجن إلى سجن بالتأكيد مع ما يلقاه هو وكل الإخوة المعتقلين من تعذيب فظيع على أيدى مباحث أمن الدولة لدرجة أن زوجته وأخته عندما جاءتا به ليحاكم لم تعرفاه، واستمرت أخته تصرخ فى المحكمة وتقول: «هذا ليس أسامة إنه شخص آخر»، وهذا من كثرة التعذيب، على الرغم من أن أسامة هذا -كما يقولون- طويل عريض وذو لحية كثة، المهم أن أسامة هذا منذ حوالى شهر قد فقد الوعى تماماً، وكان وقتها فى سجن وادى النطرون، وأخيراً يا أستاذ مجدى جاء أسامة إلى بلدته المنصورة، ولكنه جاء جثة هامدة، حيث توجهت به مباحث أمن الدولة إلى المقابر، ولم تسمح المباحث إلا لأخيه وزوجته وأخته فقط بحضور مراسم الدفن، بل وعندما بدأت زوجته فى البكاء نهرها الضابط ومنعها من البكاء، وكان قد حذرها قبل مجيئه بأنه إذا كان هناك أى تجمهر عند المقابر فسوف يأخذونه فى العربة التى جاءت به، ولن تراه بعد ذلك، ويمعن أحد الضباط فى تعذيب زوجته بأن قال لها: «إن أسامة وهو يموت طلب أن يراك وأن يرى ابنه الذى يبلغ من العمر سنة واحدة، وطلب أيضا قليلاً من عسل النحل»، ولكنهم بالتأكيد لم يلبوا هذا الطلب الأخير له.

والله يا أستاذ مجدى كل هذه المعلومات عن هذا الأخ عرفتها من زوجتى لأنها تعرف زوجته وكل هذه المعلومات صحيحة ١٠٠٪، أقول ذلك حتى لا يساورك الشك فى أننى أعرف هذا الشخص.

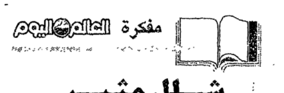
أيضا يا أستاذ مجدى يوجد شخص آخر معتقل فى سجن الإسكندرية، ونقل إلى سجن طنطا منذ ثلاثة أشهر، هذا الشخص له ستة من الأبناء، وعندما اعتقل اضطرت زوجته إلى أن تذهب إلى السوق لتبيع بعض الخضراوات لكى تنفق على أولادها الستة، فيذهب إليها زبانية الداخلية ويمنعونها من ذلك، وطردوها من السوق، فاضطرت هذه السيدة إلى أن ترسل ابنها لكى يتسول، وتقول أيضا: إنها خائفة على ابنها أن يفعلوا معه مثلما فعلوا معها، أو الخوف من فعل أى شىء آخر مع الولد الصغير، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الأستاذ الفاضل/ مجدى حسين إن ما يحدث داخل مقار أمن الدولة وداخل المعتقلات لاسيما فى الوادى الجديد ووادى النطرون هو بحق وحشية ما بعدها وحشية، وكما ذكرتم حضرتكم من قبل أنهم يريدون أن يرهقوا أهالى المعتقلين أنفسهم كى ييئسوا منهم ويتركوهم، ومن ثم يستطيعون التخلص منهم بطريقة أو بأخرى.

وفى نهاية هذه الرسالة أتقدم بوافر الاحترام إلى شخصكم النبيل وإلى جريدة «الشعب» الغراء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أبو أحمد



شلل مثير

■ عبد الستار الطويلة ■



عندما بدأت مصر تدخل مرحلة الليبرالية التي تعني بالدرجة الأولى اطلاق حرية التعبير.. وحرية اختيار نمط الحياة ونظمه.. ظهر لها على المسرح نذير بوقف هذا ومنعه في هذه المرة ليس بدعاوى الحرص على أمن الدولة أو النظام العام كما تتعلل سائر الانظمة في العالم الثالث.. انما هذه المرة بدعوى الخروج على الدين وتعاليمه..

وجعلت قيادة هذا التيار متطرفين ومعتدلين من صاحبة القرار في تحديد ما هو متفق مع الدين وما هو مخالف له.. وبدأ بعضهم في اتخاذ اجراءات انقلابيه وارهابية لتسويد فكرته.

ولكن تبين أن هذه الطريقة لقلب نظام الحكم ونمط الحياة المصرية الحالي قد فشلت فشلا ذريعا واستطاعت الدولة حصر الارهاب والاخطر عزلهم جماهيريا.

فاتجه تيار الاسلام إلى اسلوب اخر يبدو أنه ناجح حتى الان.. وهو أسلوب الاعتماد على المحاكم والقضاء.. ولا احد يستطيع أن ينكر تأثر بعض القضاة في مصر بدعاوى ذلك التيار ففي النهاية القاضي مواطن له حق التفكير والاعتقاد واختيار الاتجاه السياسي الذي يراه متفقا مع ما يؤمن به.

وجند تيار الاسلام السياسي كتائب من المحامين لاحقوا قوانين الدولة ونمط الحياة للناس بسيل من القضايا.. تبدو في مسائل صغيرة.. ولكن الهدف منها فتح الباب للانقضاض الاكبر في ظرف جماهيري موات.

فرأينا قضايا ترفع في ساحات المحاكم ضد أفلام معينة.. بحجة أنها ضد الدين. وهي من وجهة نظر أغلب الشعب الذي يراها وأغلب أهل الحل والعقد من المثقفين ليست كذلك..

وتحكم المحاكم لهم مرة أو مرتين.. وضد كتب معينة.. وضد صور لافلام.. بل إن بعض المحامين في المنصورة قد حاصروا صحيفة مصرية بثماني قضايا أمام محكمة الدين لاثبات أن ما تنشره ضد الدين وأن محرريها كفرة فجرة!

والهدف هو خلخلة النظام العام.. واثارة خواطر الناس وكشف جدب مصادر النظام الحالي عن تقديم أي فكر أو هدف أو مثل عليا..

ازاء تلك الهجمة التكتيكية البارعة تجد عجزا كاملا من النظام لمواجهتها.. فلا هو يعيد بحث قوانين ليسد الثغرات التي ينفذ منها أولئك.. ولا هو يجري عملية تطهير لساحات المحاكم.. بل حتى الاعلام لا يفعل شيئا جديا للرد عقائديا على ما يثيره هؤلاء الاعداء للنظام.. بل هناك صمت مطبق.. وشلل مثيرا



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

وزير الداخلية يعلن فى تصريحات صحفية

الأدلة والقرائن تؤكد اتهام «الاخوان» بدعم الإرهاب

«الجماعة» خالفت القانون وارتكبت جرائم تمس أمن الدولة

كشف السيد حسن الألفى وزير الداخلية النقاب عن تورط عناصر جماعة «الاخوان» المنحلة فى دعم الإرهاب. وارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون أثبتتها الأدلة المادية والقرائن المضبوطة بحوزة المتهمين الذين أحيلوا إلى القضاء العسكرى، بعد أن حققت نيابة أمن الدولة العليا معهم ووجهت لهم الاتهامات التى توجب التصرف فيها طبقا للقانون، لتورطهم فى جرائم مهمة تمس أمن الدولة.

وقال وزير الداخلية ـ فى تصريحات صحفية أمس بأكاديمية الشرطة ـ إن عناصر من جماعة «الاخوان» المنحلة عقدوا اجتماعات ولقاءات عديدة تؤكد مخالفتهم للقانون الذى قضى بحل هذه الجماعة، وان أجهزة الأمن لم تتخذ ضدهم إجراء استثنائيا، بل تمت جميع الإجراءات بموجب اذون من النيابة المختصة وتحت إشرافها، وان إحالتهم للقضاء العسكرى لمحاكمتهم أمامه كانت لسرعة الفصل فى مثل هذه القضايا المهمة التى تمس أمن الدولة، والتى تستلزم التفرغ للمحاكمة، مشيرا إلى أن المحاكم العسكرية تطبق قانون العقوبات.

من جهة أخرى أشاد الوزير بالبيان الذى صدر عن وزارة الخارجية لاثيوبيا، حول اتهام النظام السودانى فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك. وقال: إن السلطات الاثيوبية أجرت تحقيقاتها فى سرية تامة، واتخذت إجراءات مقننة لكشف ملابسات الحادث الإجرامى، وتوافرت لديها أدلة قاطعة وصحيحة تماما عن التورط السودانى.



النيابة العسكرية تقرر:

تحليل بيانات «ديسكات» الكمبيوتر التى تضم مخططات «الاخوان»

قررت النيابة العسكرية عرض ديسكات الكمبيوتر وشرائط الفيديو التى تحوى فكر تنظيم جماعة «الاخوان» المنحلة على خبراء معتمدين لمعرفة تفاصيل مخططاتها فى الداخل والخارج، وضم هذه المعلومات إلى أوراق القضية.

وعلم مندوب «الأهرام» أن اعترافات المتهمين أكدت أن الجماعة المنحلة استهدفت إعادة تنظيم كوادرها لاختراق المؤسسات الشرعية و قيام قيادات الجماعة بإجراء انتخابات تنظيمية لتشكيل أجنحة لها بالمحافظات، بالإضافة إلى أحياء القاهرة والجيزة.



مصر: الإخوان يطلبون وساطة ويدعون الحكومة الى التفاوض

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ باشرت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر امس جهودا للتعاطي مع الاوضاع الجديدة التي فرضها قرار اصدره الرئيس حسني مبارك قبل أيام بإحالة عدد من قادة الجماعة على القضاء العسكري. وقدم سبعة محامين ينتمون الى التيار الاسلامي امس طعنا امام محكمة القضاء الاداري طالبوا فيه بإلغاء القرار. وطرح نائب المرشد العام للجماعة المستشار مامون الهضيبي حلا للازمة المتصاعدة مع الحكومة وطالب بوساطة بين الطرفين لاحتواء الازمة. وقال الهضيبي لـ «الحياة»: «اي حكومة في العالم لا تحكم باعتبارها حكومه الحرب الذي يتمتع بالاغلبية في البرلمان بل تمارس مهمة الحكم باعتبارها حكومة للدولة كلها وتفتح قنوات اتصال مع جميع العقول السياسية والاحزاب الموجودة في الدولة ونحن حاولنا مرات عدة طوال السنوات الماضية ان نقيم جسورا مع حكومة الحزب الوطني وان نفتح قنوات اتصال معها لكننا فشلنا في كل مرة». واضاف الهضيبي: «يجب ان نتناقش لنتعايش سويا ويجب ان يعرف الحكام تصوراتنا وتوجهاتنا وآراءنا، لكننا لا نجد امامنا دائما سوى رجل الامن ولا فائدة من المناقشة معه لانه لا يملك صلاحيات تسمح له بان يضع سياسات وهو ينفذ فقط ما يصدر اليه من تعليمات».

ورأى الهضيبي «ضرورة وجود وساطة بين الحكومة والإخوان لاحتواء الازمة المتصاعدة منذ شهور». وقال: «لا بد ان تقوم شخصيات عامة موثوق فيها وغير متطرفة بجهود ووساطة حتى تفهم ماذا تريد الحكومة بالضبط من الإخوان ولماذا تتخذ مثل هذه الاجراءات كل فترة، اذا كان هناك امر غير الانتخابات تريد ان تعرفه، ومن الممكن ان نصل معهم الى حلول وسط نقبلها وتقبلها الحكومة». واشار الى ان مواقف الإخوان «واضحة لكل الناس ونقدم النصيحة بكل اخلاص». واعتبر ان هناك من يريدون إحداث فجوة بين الحكومة والقوى السياسية الموجودة على الساحة ومن بينها الإخوان المسلمين، وتساءل: من مصلحة من عدم وجود تفاهم بين الطرفين او التغاضي عن اعطاء كل ذي حق حقه؟



«الإخوان المسلمين» في الأردن يستنكرون إحالة «الجماعة «الأم» إلى المحاكم العسكرية

عمان ــ القاهرة ــ ا.ف.ب: طالبت جماعة «الإخوان المسلمين» في الأردن، الحكومة المصرية بوقف ملاحقة واعتقال الجماعة «الأم» في القاهرة. دعت الجماعة الأردنية إلى احترام الحكومة المصرية لحقوق الإنسان. أعربت الجماعة الأردنية عن استنكارها الشديد لإحالة الإخوان إلى المحاكم العسكرية.

ووصفت قرار الإحالة بأنه تهمة لا يقبلها عقل، ولا يقرها قانون. وأشار مصدر قضائي إلى قيام مجموعة من المحامين بالطعن أمام محكمة القضاء الإداري لإلغاء قرار الإحالة إلى المحاكم العسكرية.

أكدت مذكرة الطعن عدم قيام جماعة الإخوان بارتكاب أعمال عنف أو جرائم إرهابية.

حبس ١٣ من أعضاء «الجهاد»

■ القاهرة - «الحياة» - أصدرت النيابة العامة في محكمة امن الدولة العليا في مصر أمس قراراً بحبس ١٣ ينتمون الى جماعة «الجهاد» لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق.

وكانت أجهزة الأمن قبضت على هؤلاء قبل أيام في منطقة شبرا الخيمة في محافظة القليوبية، واتهمتهم بمحاولة احياء تنظيم «الجهاد».

وقالت مصادر قضائية ان المتهم الاول ويدعى عفيفي مصطفى ابراهيم يتزعم التنظيم وانه اعترف خلال التحقيقات انه اجرى اتصالات مع أعضاء التنظيم لتكوين مجلس شورى وانه اتفق مع بقية المتهمين على رصد منشآت عامة وكنائس ومصارف بهدف وضع خطط لاغتيال حراسها من جنود الشرطة والاستيلاء على أسلحتهم.
وأوضحت المصادر ان الشرطة تبذل جهوداً لضبط اثنين آخرين من التنظيم.

القاهرة: مواطنون يهاجمون مخفراً للشرطة

■ القاهرة - «الحياة» - شهدت منطقة الخليفة (جنوب القاهرة) مساء اول من امس استنفاراً امنياً اثر مهاجمة عدد من المواطنين مخفر الشرطة في المنطقة ما أدى الى تحطيم سيارة للشرطة واصابة شرطيين بجراح.

وقال مصدر أمني لـ «الحياة» ان عضواً في مجلس الشورى قاد نحو ٤٠٠ مواطن في هجوم على المخفر بسبب رفض رجال الأمن طلبه اطلاق شخصين كانا اعتقلا اثناء تعاطيهما المخدرات. وأشار الى ان الحادث أدى الى تحطيم سيارة الشرطة واصابة الشرطيين احمد محمود محمد وأحمد ابو المجد احمد بجراح. واضاف المصدر ان قوات الأمن طوقت المنطقة واعتقلت عشرة من المهاجمين واحالتهم على النيابة للتحقيق.

وفي الصعيد شهدت مدينة ملوي التابعة لمحافظة المنيا اجراءات امنية مشددة أمس. إذ شنت الشرطة حملات واسعة على اماكن لجأ اليها المتطرفون واعتقلت ١٦ شخصاً من اعضاء «الجماعة الإسلامية».

على صعيد آخر، قال مصدر امني في اسيوط ان القيادة السياسية طلبت من أعضاء مجلس الشعب والشورى تسليم اسلحتهم فوراً بناء على تعليمات من وزير الداخلية اللواء حسن الألفي. واضاف ان أمين الحزب الوطني في اسيوط السيد محمد عبدالمحسن وثمانية من اعضاء البرلمان سلموا اسلحتهم امس الى رجال الأمن في مقر الحزب الوطني في اسيوط، فيما أعلن عدد آخر من الأعضاء عزمهم الاحتفاظ باسلحتهم لانهم في خصومة مع المتطرفين. وفي محافظة القليوبية اعتقلت قوات الأمن امس مزارعاً حوّل بيته الى ورشة لتصنيع الأسلحة وبيعها للخارجين عن القانون.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

القبض على ١٢ ارهابيا حاولوا إحياء تنظيم الجهاد

كشف جهاز مباحث امن الدولة عن مجموعة ارهابية تضم ١٥ متهما، حاولوا إحياء نشاط تنظيم الجهاد الارهابى بمنطقة شبرا الخيمة، وارتكاب جرائم تستهدف اغتيال جنود الحراسه المكلفين بتأمين بعض البنوك والكنائس والمواقع الامنية. وألقى القبض على ١٣ بينهم قائدهم.

سقوط مجموعة إرهابية تعتنق فكر الجهاد:

المتهمون اعترفوا برصد عدة مواقع فى شبرا الخيمة لاغتيال حراسها

قائد الخلية الجديدة يقوم بتصنيع المتفجرات واجراء التجارب بالزراعات

متابعة: أحمد موسى

تابعت اجهزة الأمن عملياتها التى تستهدف تقويض نشاط الجماعات الارهابية حيث ضبطت ١٣ ارهابيا يحاولون اعادة احياء نشاط بتنظيم الجهاد الارهابى بمنطقة شبرا الخيمة قبل تنفيذهم عمليات اغتيال لافراد الحراسة المكلفين بتأمين بعض البنوك ودور السينما وعدة مواقع اخرى وضبطت اسلحة ومتفجرات أعدوها لاستخدامها فى عملياتهم المختلفة.

وقد أجرت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع أعضاء الخلية الجديدة طوال الايام الماضية وعهد المستشار هشام سرايا المحامى العام لفريق من المحققين ضم اسامة قنديل وعبدالمنعم الحلوانى رئيسي النيابة، ومحمد حلمى قنديل وعمر فاروق وحسام هلال وهشام عبدالمعطى وكلاء أول النيابة حيث أدلى اعضاء المجموعة الارهابية باعترافاتهم وهم عفيفى مصطفى ابراهيم عفيفى، وخالد محمد عبدالمنعم، ومحمد رجب رمضان، واحمد رشاد عبدالمجيد، واحمد عبدالمنعم عبدالمقصود، وعمرو عبدالكريم عواد، وانور وجدى محمد، وعبدالفتاح على الفتاح، وطارق شفيق حسن عمر، وصبرى فاضل على، وعبدالله محمد عبدالسميع السيد، ومصطفى صابر محمد خليل

واعترف الارهابى الاول قائد المجموعة باعتناقه فكر الجهاد وتشكيل الخلية الجديدة فى إطار المخطط الذى يستهدف اقامة الخلافة الاسلامية واعتمد عل ضم عناصر من مهن مختلفة خاصة «حداد - براد» لمعاونته فى تصنيع المتفجرات التى يجيدها، وشكل مجموعة تضم «مجلس شورى الخلية» تضم محمد رجب رمضان واحمد رشاد عبدالمجيد واحمد عبدالمنعم عبدالمقصود، أسند لهم مهمة تحديد أهداف المرحلة الحالية للجماعة الارهابية وضم عناصر اليها تعتنق فكرهم، وبدأ فى اصدار التكليفات لهم برصد عدة أهداف ومواقع مختلفة فى منطقة شبرا الخيمة منها بعض البنوك والكنائس ودور سينما ومركز سلاح خفراء احدى القرى لاغتيال افرادهم والقائمين على حراستها لسرقة أسلحتهم لاستخدامها فى جرائمهم التى خططوا لها واجتزوا عمليات الرصد للمستهدفين.

هشام سرايا

تصنيع المتفجرات

وركز المتهم الاول فى اعترافاته أمام اسامة قنديل رئيس النيابة قدرته على تصنيع المتفجرات بخلط البارود الاسود بكميات من الزلط والمسامير وأجرى عدة تجارب حية لتحديد القوة التدميرية للانفجار، ووقع اختياره على بعض المناطق الزراعية بالمنطقة، وشارك معه المتهمون احمد عبدالمنعم ومصطفى صابر فى التجارب التى اثبتت نجاحها وأحدثت قوة تدميرية وصوتا مدويا، واعترف المتهم بقدرته على تحويل مسدسات الصوت إلى مسدسات تطلق الاعيرة النارية وقد نجح فى هذه التجربة علاوة على الاسلحة المشتراة، التى اثبتت كفاءتها قبل استخدامها فى تنفيذ عملياتهم الارهابية.

وكشفت التحقيقات قيام المتهم خالد عبدالمنعم رفاعى مدير معهد القرآن والسنه بالمركز الاسلامى بإقناع عناصر المجموعة بفكر الجهاد وفكر الحاكمية خلال الندوات التى كان يقوم فيها بالشرح للمتهمين من عناصر الخلية.

اخفاء متفجرات داخل مسجد بالعتبة

وكشفت اعترافات المتهم طارق شفيق حسن - الطالب بالسنة النهائية بكلية الدعوة الاسلامية - انضمامه للمجموعة الارهابية وانه تسلم من المتهم احمد رشاد أسلحة وذخائر ومتفجرات أخفاها لمدة ٦ شهور فى الحجرة المخصصة له بالمسجد الذى يعمل به اماما للمصلين بشارع محمد على بالعتبة، وارشد أجهزة الامن عقب ضبطه عن موقع اخفاء المتفجرات، الخاصة بالخلية والمعدة لاستخدامها فى العمليات الارهابية وأكد المتهم صبرى فاضل على، إلى قيام قائد المجموعة بتصنيع المتفجرات داخل منزله بينما اعترف الارهابى محمد رجب تركه الجماعة نظرا لعنف أعضائها وتخطيطهم لارتكاب عمليات ضد الابرياء من المواطنين ورجال الحراسة وحدثت مواجهة مع قائد المجموعة الذى اتهم الارهابى بسرقة الاموال وعدم أمانته.

وأمر المستشار هشام سرايا المحامى العام بحبس المتهمين ١٥ يوما على ذمة التحقيقات وارسال الاسلحة والمتفجرات والذخائر إلى المعمل الجنائى لفحصها.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضبط ٧٣ قطعة سلاح و١٥ متطرفا فى حملة بأسوان

كتبت ـ منال الغمرى:

شنت مديرية أمن أسوان حملة امنية مكبرة استمرت اسبوعا اسفرت عن ضبط ٧٣ قطعة سلاح نارى بينها ١٦ بندقية الية و١٥ من العناصر المتطرفه المطلوبين بأمن الدولة و٢٥ كيلو ماريجوانا كما تمكنت مباحث التموين من ضبط ١٥٠ طن دقيق فاسد داخل مصنع مكرونه معدة للتصنيع و٢٠ طن دجاج غير صالح للاستهلاك الآدمى و٢ طن لانشون منتهى الصلاحية معدة للبيع على الفنادق والبواخر السياحية تمت عملية الضبط بناء على توجيهات اللواء سامى عبدالجواد مساعد الوزير لأمن اسوان حيث أشرف اللواء مشرف على مشرف نائب مدير الامن على اعداد الحملة التي شملت المناطق والمؤسسات السياحية وتمكنت الحملة بقيادة العميد فراج جبر مدير المباحث والعقيد صالح المصرى رئيس المباحث من ضبط ٧٣ قطعة سلاح نارى بينها ١٦ بندقية آليه و٤ طبنجات و٤٣ فرد خرطوش و١٠ فرد روسى كما تمكن العقيد عبدالموجود لطفى وكيل ادارة البحث بالاشتراك مع مباحث امن الدولة من ضبط ١٥ من العناصر المتطرفه والمشتبه فيهم سياسيا وبحوزتهم بعض المنشورات وشرائط الكاسيت والكتب الممنوع تداولها. كما تم ضبط ٢٨٠ مشتبها فيهم جنائيا و١٥ كيلو ماريجوانا و١٥٠ زجاجه كودافين و٥ آلاف قرص مخدر وفى مجال قضايا السرقات العامة تمكن المقدم خالد شلبى من ضبط عصابة تضم ٥ متهمين سرقوا اجهزة كهربائية تقدر قيمتها ١٧٠ الف جنيه كما اسفرت الحملة عن تنفيذ ١٠٢٥ حكما وبلغت حصيله المبالغ ١٣٠الف جنيه فى ١٠ قضايا وتنفيذ احكام بالحبس على ٢٨١ متهما هاربا وفى مجال مخالفات المسطحات المائية تم ضبط ٥٢ طن أسماك مهربه للبيع خارج المحافظة. كما تمكن العميد احمد المراغى رئيس مباحث التموين والمقدم محمد يحيى والمقدم مصطفى درويش من ضبط ١٥٠ طن دقيق فاخر منتهى الصلاحية وغير صالح للاستهلاك الادمى بمصنع مكرونه بمدينة اسوان وقد القى القبض على مدير وصاحب المصنع الذى اعترف بأنه قام بشراء هذه الكمية من احد التجار بالقاهرة كما تم ضبط ٢٠ طن دواجن فاسده و٥ أطنان لانشون منتهى الصلاحية وقد اخطرت النيابة العامة التى امرت بإعدام المضبوطات الفاسده والتحقيق مع اصحابها

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

تحت عباءة الإخوان

تعد دمياط مركزاً نشطاً لجماعة «الإخوان المسلمين» المحظور نشاطها، إذ تسيطر الجماعة على المحافظة من خلال تنظيم قوى محكم يظهر أثره بوضوح بمجرد التجول فى شوارع المدينة، فالشوارع مليئة بملصقات الجماعة، والشعارات الدينية والدعوة للحجاب .إلخ.

وقد عبر التنظيم عن قوته لأول مرة منذ عامين فى مظاهرة علنية ضمت نحو ٣ آلاف شاب ملتح من الجماعة، طافوا شوارع المدينة فى مظاهرة صامتة وتوجهوا إلى المحافظة احتجاجاً على تعرض أحد سائقى الميكروباس لفتاة محجبة ومعاكستها.

ويتمركز الإخوان فى مدينة دمياط وقرى شط جريبة والعنانية والسيالة وعزبة اللحم وعزبة البرج والخياطة والشعراء بشكل واضح.

■ نقابة الأطباء ■

■ نقابة الأطباء ناشدت الرئيس مبارك التدخل لإلغاء قرار إحالة بعض قيادتها إلى المحكمة العسكرية، وامتدت المناشدة لكل القوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدنى لمخاطبة الرئيس لمراجعة هذا القرار . وفى هذا الإطار أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بيانا أدانت فيه إحالة المتهمين بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين إلى القضاء العسكرى.

كما ناشد اتحاد الأطباء العرب الرئيس مبارك التدخل لمنع الأمر العسكرى بتحويل المتهمين من "الإخوان" للقضاء العسكرى، خاصة الأطباء عصام العريان ومحمد فؤاد عبد المجيد وإبراهيم الزعفرانى وعلى الدالى ومحمد عبد اللطيف.




المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٦

فاصلة

قدمت مصر .. رؤية واضحة ومحددة حول مشكلة الإرهاب من خلال الدورة الخاصة للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت اجتماعاتها في مقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك.

دقت القاهرة .. أجراس الخطر بعنف .. محذرة، ومنبهة .. إلى أن الأصابع القذرة التي تغتال أمل الإنسان .. لا يقتصر عبثها على وطن بعينه .. أو أرض محدودة المكان، والزمان .. لكنها تمتد لتشمل كافة أرجاء المعمورة .. على اعتبار أن مخططي ومنفذي وممولي العمليات الإرهابية يسعون في استماتة إلى تحويل المدائن لأطلال، وخرابات ..!

● ● ●

وإذا كانت «عيون الحساد» .. قد هالها أن يقف على «المنصة العالية» للأمم المتحدة مصريان «دوليان» هما د. فتحي سرور، ود. بطرس غالي .. فإن تلك العيون ذاتها قد شدها حديث كمال الشاذلي رئيس الوفد البرلماني المصري عن الإرهاب بهذا القدر من الشجاعة، والجرأة .. وهو الذي يأتي كل يوم إلى مقر الاجتماع، ويغادره إلى الفندق المقيم فيه بلا حراسة .. بل وأحيانا ماشيا على قدميه ..!

● ● ●

قال كمال الشاذلي من بين ما قال .. إن الأحداث التي وقعت في أوهايو، أو كاليفورنيا، أو باريس، أو طوكيو، أو لندن .. لا يمكن النظر إلى كل منها .. نظرة «مجردة» بل ينبغي أن نفهم، ونعي .. كحكومات، ومنظمات، وهيئات، وشعوب .. بأن الخيوط جميعها متشابكة .. والاتصالات بين أدوات وعناصر الغدر والخيانة لا تتوقف، والأدوار يتم توزيعها بدقة، وعناية .. وبالتالي تخطئ «الدولة» التي تتصور أنها في «مأمن» من هذا السلوك المجنون .. فالدور قادم عليها لا محالة .. إن لم تبادر بالانضمام إلى قوافل المواجهة من غير تباطؤ، أو تخاذل.

في نفس الوقت .. أعلن كمال الشاذلي - صراحة - .. أن الذين يأوون الإرهابيين .. سوف يعجزون قريبا عن دفع «الثمن الباهظ» .. لأن الضربات التي تنتظرهم .. لابد وأن تكون أعنف، وأحد، وأكثر إيلاماً.

● ● ●

على الجانب المقابل .. طالب رئيس وفد مصر بضرورة أن يكون «لأفريقيا» التمثيل المناسب في مجلس الأمن .. إذ ليس متصورا «تجاهل» قارة بأكملها .. وتعمد إغفال وجودها .. وكأن هذا المجلس .. قد نشأ من أجل تعميق نزعات التفرقة، والطبقية، وعدم المساواة .. رغم أن الذين يحركونه من وراء ستار .. يتشدقون بغير ذلك.

● ● ●

.. ويبقى صوت مصر - بفضل الله ورعايته - مدويا، وكلمتها مسموعة دائما .. وخطواتها محسوبة وثابتة .. لتظل نيران الغيرة .. تأكل قلوب الآخرين .. الذين يحاولون أن يجدوا لأنفسهم «لعبة» .. يجذبون بها اهتمام «الكبار» .. فلا يجدون ..!!

سمير رجب

سقوط مجموعة إرهابية جديدة بشبرا الخيمة

١٥ ارهابياً خططوا للسطو على البنوك والكنائس ودور السينما

أحد المتهمين أخفى الأسلحة والمتفجرات بمسجد العتبة

متابعة

جمال عبدالرحيم

تمكنت اجهزة الامن من القبض على تنظيم ارهابي جديد بشبرا الخيمة خطط لارتكاب سلسلة من العمليات الارهابية وتدمير المنشآت الحيوية الهامة واغتيال جنود الحراسة بالبنوك والكنائس ودور السينما لسرقة سلاحهم .. ويضم ١٥ ارهابيا بحوزتهم اسلحة ومتفجرات .

امر المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة امن الدولة العليا بحبس ١٣ ارهابيا من اعضاء التنظيم ١٥ يوما على ذمة التحقيق وضبط واحضار متهمين هاربين .

ووجهت النيابة لهم تهم الانضمام لجماعة ارهابية غير مشروعة تهدف الى محاربة القوانين والدستور وحيازة واحراز اسلحة ومتفجرات بهدف استخدامها فى اغراض تخل بالامن والنظام العام والاتفاق الجنائي على ارتكاب عمليات القتل العمد والسرقة بالاكراه .

كشفت التحقيقات ان التنظيم الجديد يقوده الارهابي عفيفي مصطفى ابراهيم ٢٣ سنة عامل بالمعهد القومي للكبد والمسالك البولية وانه شكل التنظيم منذ ١٥ يناير الماضي ويعتنقون فكر الجهاد الذي يدعو إلى تكفير الحاكم واعوانه والخروج عليه باستخدام الجهاد المسلح .

واعترف قيادي التنظيم انه شكل المجموعة الارهابية وراعى أن يكون بين اعضائها عدد من البرادين والخراطين لتصنيع السلاح وتحويل مسدسات الصوت الى مسدسات نارية عن طريق تغيير الماسورة .

وشرح الارهابي للنيابة كيفية تحويل مسدس الصوت إلى ناري .

وقال الارهابي انه اجرى تجربة عملية على استخدام المتفجرات بعد تصنيعها بمنطقة بيجام بشبرا الخيمة... وانه كلف أعضاء المجموعة برصد صاحب سينما شبرا الخيمة وكذا رصد جنود الحراسة على احد البنوك واحدى الكنائس ومخزن سلاح الخفراء باحدى القرى لاغتيالهم وسرقة سلاحهم الميري لاستخدامه في عملياتهم الارهابية التي يدعوا إليها فكر الجهاد المسلح .

وقال قيادي التنظيم انه قام بتشكيل مجلس شورى للتنظيم ضم الارهابين احمد رشاد ومحمد رجب الا انه بعد ٤ شهور طرد الارهابي محمد رجب من مجلس الشورى لانه اعتاد الكذب .

وقال قيادي التنظيم انه تم تكوين صندوق من اموال اعضاء التنظيم لشراء الاسلحة والطلقات النارية والبارود الاسود الذي استخدمه في تصنيع المتفجرات .

واعترف الارهابي طارق شفيق حسن عمر طالب بكلية الدعوة ويعمل خادم باحد المساجد بالعتبة انه تسلم كميات من المتفجرات وقرد روسي وذخائر وطلقات صوت وبارود اسود من الارهابي احمد رشاد واخفى هذه الكميات بحجرة مخصصة له بالمسجد الذي يعمل به ثم سلمهم مرة اخرى للارهابي احمد رشاد الا انه ترك الطلقات النارية داخل المسجد وارشد عنها النيابة عقب القبض عليه .

واعترف الارهابي عمرو عبدالكريم عودة فني كهرباء ان اعضاء التنظيم كانوا يقومون بتصنيع المتفجرات بمنزله .

أعضاء التنظيم

المتهمون هم : عفيفي مصطفى ابراهيم ٢٣ سنة « واحمد رشاد عبدالحميد « ٢٣ سنة » طالب بهندسة عين شمس واحمد رجب رمضان احمد « ٢٣ سنة » حاصل على دبلوم صنايع ولايعمل واحمد عبدالمنعم عبدالمقصود عثمان وصبري فضل على ٢٥ سنة براد وانور صبري محمد ٢٣ سنة « مدرس ثانوي » وعبدالفتاح على عبدالفتاح « فني باحدى الشركات » وعبدالله محمد عبدالسميع السيد ٢٣ سنة حاصل على ليسانس دار العلوم وخالد محمد رفاعي « مدير معهد القرآن والسنة بالمركز الاسلامي بالعزيز بالله وطارق شفيق حسن عمر « طالب بكلية الدعوة » ويعمل خادم باحد المساجد بالعتبة واحمد شحاته محمد محصل عداد فني كهرباء ومصطفى صابر محسن خليل « خراط »

تولى فريق من النيابة ضم اسامة قنديل وعبدالمنعم الحلواني رئيسا النيابة ومحمد حلمي وعمرو فاروق وحسام هلال وكلاء اول النيابة التحقيق مع المتهمين .

وامرت بارسال الاسلحة والمتفجرات والذخائر المضبوطة بحوزة المتهمين الى المعمل الجنائي لفحصها .

المزاح

الطريف ان قيادي التنظيم عفيفي مصطفى ابراهيم قرر امام النيابة انه كلف الارهابيين اعضاء التنظيم بالعمليات الارهابية على سبيل المزاح !!



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر صحفى حول محاكمة القيادات النقابيـة أمام القضاء العسكرى

قررت نقابة الاطباء عقد مؤتمر صحفى يوم السبت القادم لمناقشة إحالة القيادات النقابية واصحاب الرأى الى القضاء العسكرى وحرمانهم من المثول امام قاضيهم الطبيعى وكانت ردود الافعال قد تصاعدت بين الاوساط السياسية والاحزاب والنقابات احتجاجا على قرار محاكمة ٥٢ من قيادات النقابات المهنية واعضاء جماعة الاخوان المسلمين امام القضاء العسكرى بتهمة الانضمام لتنظيم يعمل على تعطيل الدستورومارسة نشاط حزبى بالمخالفة للقانون



المصدر : الأمسائية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

هـديـة مسيحية لشيـخ الإسـلام

فى نهاية اللقاء الأخوى بين فضيلـة الامام الاكبر شيخ الأزهر ووفد الطائفة الانجيلية المصرى قـدم الدكتور القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة هدية إلى فضيلة الامام الاكبر ، تقبلها شاكرا معربا عن سعادته باللقاء وبالاخوة والمحبة الصادقة .

الهدية عبـارة عن سجادة من الحرير الطبيعى يتـوسطها لفظ الجلالة بالحجم الكبير إلى جـانب مجموعة من الكتب والمطبـوعات الدينية والثقافية التى تصدرها الطائفة الانجيلية للخدمات الاجتماعية.



«الحياة» حصلت على نص عريضة دعوى «الجماعة» ضد الرئيس مبارك

مصر: هيئة الدفاع عن «الاخوان» ستضم كل التيارات السياسية امام المحكمة العسكرية

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ علمت «الحياة» ان اقطاب جماعة «الاخوان المسلمين» بدأت اتصالات مع احزاب سياسية معارضة بهدف تشكيل هيئة دفاع عن المتهمين في قضية «الاخوان» التي احالها الرئيس حسني مبارك قبل ايام على القضاء العسكري. واوضحت مصادر في الجماعة ان قوى المعارضة رحبت بالمشاركة في الدفاع عن «الاخوان» باعتبار ان احالة المدنيين على القضاء العسكري تمثل خطراً قد يطاول قوى معارضة اخرى من غير «الاخوان» في المستقبل.

ومن المنتظر ان تتشكل هيئة الدفاع من كل من احمد الخواجة نقيب المحامين ونبيل الهلالي القطب الماركسي المعروف وفريد عبدالكريم عن الناصريين والمحاميين المسيحيين موريس صادق ورفعت ابراهيم، اضافة الى كل من منتصر الزيات عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني والدكتور حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل ومحفوظ عزام عضو الهيئة العليا لحزب العمل ومختار نوح امين الصندوق في نقابة المحامين والدكتور محمد سليم العوا والدكتور عاطف البنا استاذ القانون الاداري في جامعة القاهرة والدكتور حسنين عبيد استاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق ومحمد كمال عبد العزيز ومأمون ميسر ويحيى الرفاعي وعادل عيد ورجائي عطية.

وكانت «الجماعة» اقامت دعوى قضائية اول من امس امام محكمة القضاء الاداري للطعن في قرار رئيس الجمهورية بإحالة قضايا «الاخوان» على القضاء العسكري واقيمت الدعوى ضد الرئيس حسني مبارك ووزير العدل المستشار فاروق سيف النصر وطالبت بصورة عاجلة وقف القرار الجمهوري الرقم ٩٥/٢٧٦ الذي قضى بإحالة قضية «الاخوان» على القضاء العسكري.

وحصلت «الحياة» على نسخة من العريضة التي اعتبرت ان الاتهامات الموجهة الى المتهمين «جاءت على غير سند من القانون او الواقع» وان الادعاء بان المتهمين انضموا الى تنظيم سري غير مشروع هو جماعة الاخوان المسلمين، غير صحيح اذ «لم تقدم سلطة الاتهام صورة من قرار مزعوم بحل الجماعة».

واشارت الى ان النيابة «قررت حبس المتهمين احتياطيا بالمخالفة لقانون الاجراءات الجنائية والقانون الرقم ٩٢/٧٩ المعروف باسم قانون الارهاب». واوضحت العريضة ان الدستور ينص على ان «لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي». واشارت الى جميع انواع المحاكم من دون ذكر لما يسمى بالقضاء العسكري الذي اشير اليه في الفصل الخاص بالقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني.

ولفتت العريضة الى ان «المشرع الدستوري لم يختص القضاء العسكري في شأن او اختصاصات في محاكمة المدنيين في الدولة» وشددت على ان «القضاة المدنيين هم قضاة طبيعيون بالنسبة الى المتهم المدني في حين يعتبر القضاء العسكري قضاء طبيعياً بالنسبة الى الجرائم التي تقع من العسكريين اثناء عملهم العسكري» وان الفقه القضائي المصري اجمع على ان القضاء العسكري «هو قضاء استثنائي وان ولايته على جرائم القانون العام هي ولاية استثنائية».

واعتبرت العريضة ان قرار الاحالة على القضاء العسكري «انطوى على خطأ قانوني لأنه صدر بعد ان تم تحديد اشخاص المتهمين والافعال المنسوبة اليهم، وبعد ان باشرت النيابة العامة التحقيق لمدة تزيد على سبعة اشهر معهم، كما اعتبرت ان القرار يعد «انحرافاً بالسلطة».

واضافت: «لما كانت انتخابات مجلس الشعب ستجري في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، ولما كانت حكومة الحزب الوطني الحاكم تعلم انها لا جذور لها بين ابناء الشعب بعد ان فرطت في حقوق الوطن والمواطنين، وبعد ان ظهر ان سياستها تابعة وخاضعة للغير وليست نابعة من مصلحة هذا الوطن، وكان المتهمون يتمتعون بحب الشعب وثقته وسبق لعدد منهم ان فازوا بعضوية مجلس الشعب والمجالس المحلية ورئاسة وعضوية بعض نوادي التدريس في الجامعات ومجالس النقابات المهنية وغيرها من المؤسسات الديموقراطية ومؤسسات المجتمع المدني في البلاد، وبسبب هذه الشعبية ايقنت السلطة التنفيذية بقدرتهم على المنافسة القوية ضد مرشحيها والفوز بمقاعد في مجلس الشعب المقبل ولم تجد مخرجاً من ذلك الا ان تلفق للمتهمين التهم المسندة اليهم في التحقيقات».

واختتمت «لما تبينت السلطة التنفيذية ان السلطة القضائية التي هي درع الامة وحاميتها لم تجارها في مزاعمها التي تنسبها الى المتهمين على غير الحقيقة، عصفت قمة السلطة التنفيذية بسلطات القضاء الطبيعي واصدرت قرارها المطعون فيه انحرافا بالسلطة للتنكيل بالمتهمين واحالتهم على المحاكم العسكرية التي يخضع فيها القاضي للعزل والنقل».

فى اتحاد نقابات المهن الطبية :

ـائح إخوانية جديدة !

تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات عن اتحاد اربع نقابات طبية يسيطر عليها جماعة الإخوان المسلمين المنحلة .

بين كل سطر، من سطوره فضيحة إخوانية جديدة .. لا يذكر التقرير سببها .. فقط يكتفى برصدها ، ونتولى نحن اكتشاف بعض أسبابها ، وكل مانتمناه الا نكون بهذا الكشف قد قصدنا إثارة اشمئزازكم .. فالهدف لدينا ـ ونحسبه عظيماً ـ هو كشف صورة اصحاب الايدى المتوضئة فى اول «بروفة» حكم حتى وإن كانت للنقابات المهنية !!

ـ وانت معانا هنا فى النقابة .. كل حاجة عايزنها .. هنخدها بوضع الدقن مش بوضع اليد ....!!



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......١٩٩٨......

فى البداية لابد أن نلفت الانتباه إلى أن هذا التقرير هو خلاصة ماكشفه الجهاز المركزى للمحاسبات من مخالفات مالية وإدارية فى ميزانية اتحاد نقابات المهن الطبية

وعندما جاء تقرير الجهاز صفعة قوية على وجوه من يسيطرون على الاتحاد وانفضح الأمر ، عقدت الاجتماعات . . لكن الإخوان لم يستطيعوا حتى الآن الرد أمام زملائهم فى هيئة المكتب أو مجلس الإدارة على ماكشفه الجهاز المركزى ، ومازالوا حتى كتابة هذه السطور يماطلون فى تجهيز الرد !!

●●

بدأ التقرير أولى صفحاته بإشارة عامة نعتبرها نتيجة منطقية متوقعة لكل المخالفات التى ملأت ستين صفحة ، حيث ذكر التقرير أن ميزانية الاتحاد وحساب الإيرادات والمصروفات وصندوق الإعانات والمعاشات وجهاز الدمغة الطبية وردت غير معتمدة من مجلس إدارة الاتحاد ومراقبه المالى بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٣ .

ولأن مجلس الإدارة هذا يضم عددا من ممثلى نقابتين خارج سيطرة الإخوان ، إضافة إلى رئيس الاتحاد ذاته ، والذى ليس بمقدور الإخوان أن يحسبوه ضمن قوتهم طول الوقت كان عدم اعتماد الميزانية إجراء وقائيا لابد منه !! وبدأت ،

التفاصيل بملاحظات حساب الأصول الثابتة الوارد بالميزانية والأراضى المؤجرة والمنتفع بها ، وقد أكد التقرير أن حساب المبانى ظهر فيه إهلاك بمبلغ (١٤٧) ألفا و(١٥٤) جنيها من إجمالى حساب المبانى البالغ ٣ ملايين و(٩٨٧) ألفا ، و(٨٧٣) جنيها .

ورغم ضآلة مبلغ الإهلاك هذا إلا أن سببه الذى كشفه التقرير هو المعاملات المشبوهة للذين يسيطرون على أموال الاتحاد ، حيث ذكر أن الاتحاد أسند مهمة إصلاح السباكة والكهرباء بمطبخ نادى الاتحاد إلى شركة رضوان للتجارة والمقاولات .

وهى شركة من أربع أو خمس شركات مملوكة للإخوان تحتكر كافة أعمال النقابات المهنية الإخوانية ، وسبق لإحداها وهى شركة العمرانية أن تورطت فى فضيحة بنقابة المحامين- بمبلغ ٥ آلاف جنيه دون تقديم مستخلص بهذه الأعمال .

ليس هذا فحسب . . لكن المثير فى التعامل مع هذه الشركة اكتشاف تقرير الجهاز أن الميزانية تضمنت مبلغ ٧ آلاف و٥٩ جنيهاً أخرى تم دفعها لنفس الشركة عن نفس الأعمال السابقة الخاصة بالسباكة والكهرباء ، وذلك ضمن أعمال إضافية بلغت قيمتها ١٨١٦ جنيهاً فقط ، أى أن هناك أكثر من ١٠ آلاف جنيه انفقت على إصلاح السباكة والكهرباء للمطبخ وحده !!

● الدفع مرتين !!

وقد تكرر نفس الأمر من دفع حساب أعمال لأكثر من مرة من خلال مبلغ ١٩ ألفا و٨٠٨ جنيهات ، قالوا فى الميزانية أنها قيمة أعمال تركيب درج السلالم للمدخل الرئيسى لنادى الجلاء ، رغم أن هذا العمل تم حسابه فى بند آخر

نترك بعض المخالفات الصغيرة فى هذا البند وننتقل إلى حساب الأثاث ، وهو البند الثالث فى التقرير ، والذى ذكر فيه أن أكثر من ٥٠٪ من قيمة قسط الإهلاك للأصول التى تم تكهينها فى الأوراق لم يتم احتسابها ضمن الإهلاك فى الواقع ، ومازالت بحالتها وتعمل بكل طاقتها ، وكشف كذلك عن مخالفة شديدة الخطورة ، وهى قيام المسئولين عن الشئون المالية بالاتحاد بقيد بعض الأصول بصورة إجمالية دون توضيح مفرداتها بما يصعب معه التأكد من وجودها . . أى أن التلاعب أمر وارد ومحفوف

● أمين الصندوق [illegible]
[illegible] على بياض [illegible]
[illegible] يختلس ٣٨٦ ألف جنيه
● ١٠ آلاف جنيه فى إصلاح
سباكة وكهرباء فى مطبخ الاتحاد
● المخالفات كثيرة .
والأعمال تصرف قيمتها
أكثر من مرة !!



بسبق الإصرار والترصد !!

ـ وكشف التقرير أيضاً أن الجرد أوضح أن هناك بعضا من قطع الأثاث ذات القيمة العالية تم تضمينها فى سجل الأصول رغم عدم وجودها أثناء الجرد ، وهو أمر تفسيره الوحيد أن هذا الأثاث سرق دون أن يتهمنا أحد بالمبالغة !!

ووسط هذه المخالفات كشف القائمون على صياغة هذا التقرير عن وسائل أخرى للتهليب غير السابقة عندما اكتشفوا من فحص ماكينتين «للفيشار» و«غزل البنات» قيمتها ١٤ ألفا و٧٧٥ جنيهاً ، استبدالها بماكينتين صناعة محلية بسعر أقل بكثير بعكس شرائها بفواتير تؤكد أنها مستوردتان ، وفارق السعر لا تحتاج إلى من يسأل بسذاجة عن مصيره !!

● الاخوان .. أولى :

معروف لدى العامة والخاصة ولا يستطيع أحد إنكاره أن الإخوان فى النقابات مقتنعون جميعاً بمبدأ الإخوان أولى بالمعروف .

فالمحامون الإخوان إستشاريون قانونيون للمهندسين والأطباء ، وكذلك فالمهندسون وشركاتهم هى أعرق وأكفأ الشركات لتنفيذ أعمال المحامين والأطباء ، وهكذا فالمنفعة لها دائرة مغلقة مفتاحها مع الإخوان فقط .

وأمام هذا المبدأ فالتغاضى عن بعض الأموال الصغيرة أمر واجب ، والضرب بملاحظات الجهاز عرض الحائط فرض عين ، ولذلك فقد أعاد تقرير هذا العام ماكان قد طالب به فى تقارير سابقة من توقيع غرامة تأخير على شركة التنمية العمرانية بسبب تأخرها فى تسليم أعمال متفق على تنفيذها مع الاتحاد ، وتكرر هذا الأمر فى أعمال كثيرة أخرى ، منها ماجرى فى عملية توريد الأثاث الخاص بمبنى الاتحاد بالجلاء ، والذى أخلت فيه شركة «فيراندى» الموردة للأثاث بشروط العقد ، ولم تورد بعض الأثاث المتفق عليه والمتجاوز ثمنه ٩٠ ألف جنيه ، وهو الأمر الذى دفع تقرير الجهاز إلى التشكيك فى نزاهة المناقصة التى رست على شركة فيراندى !!

مخالفة أخرى كشفها التقرير توضح الصورة

حيث أشار التقرير إلى تخلف النقابات التى يسيطر عليها الإخوان عن سداد مستحقاتها لدى صندوق الإعانات والمعاشات وذكر أن النقابة الوحيدة التى سددت مستحقاتها هى نقابة أطباء الأسنان ـ خارج السيطرة ـ وكشف ما هو أخطر من ذلك أيضا عندما أكد على فشل الجهاز فى العثور على دليل يثبت ما لدى هذه النقابات من مديونيات للاتحاد بسبب عدم وجود مكاتبات بهذا الشأن

وقد كشف التقرير عن حقيقة أخرى تؤكد طبيعة الطريقة التى يتعامل بها الإخوان فى الاتحاد ، والآن مع النقابات الفرعية ، وبالأخص التى يسيطرون عليها ، والهدف الوحيد الذى يبرر لهم مثل هذه الأعمال هو تدعيم الولاء للجماعة أولاً ولإدارة الاتحاد ثانياً ، وقد أشار التقرير فى هذا إلى أن الاتحاد قام بتضمين الميزانية مبلغ مليون و(٧٢٥) ألفا و(٥٩٣) جنيها لأغراض شراء مقرات للاتحادات المحلية أو تجهيزها ، وفضح التقرير فيا بعد طريقة إنفاق هذا المبلغ ، ومن بين هذه الفضائح قيام الاتحاد العام بمنح ٤٠ ألف جنيه للاتحاد المحلى بأسيوط وقيام الأخير بإنفاقها فى أغراض غير معلومة ، لكن الاتحاد العام ورغم ذلك لم يحاول استردادها منذ عام ١٩٨٨ ، وحتى الآن . . رغم تنبيه تقارير سابقة للجهاز على ضرورة استرداد هذا المبلغ ، ومنها أيضا ٨٥ ألفا و٧٩٢ جنيها صرفت إلى الاتحاد المحلى بالمنوفية لاستكمال إنشاءات مقر الاتحاد هناك دون تقديم مستندات تفيد قيامه بإنفاق هذا المبلغ فى الغرض المطلوب له ، وبالمخالفة لقرار مجلس الاتحاد « مجلة أكتوبر عام ١٩٩٢ » .

● الأخوة أولى بالمعروف

وبطى هذه الصفحات فتحنا صفحة أخرى كانت عن بند المدينين للاتحاد والتى كشفت فضائح عمرها سنوات . .

ومن بين هذه الفضائح مبلغ ١٥٠ ألف جنيه صرفت بالمخالفة لقرار الاتحاد إلى نقابة أطباء الإسكندرية برقم شيك (٦١٣٥٥٣٣) فى أبريل ١٩٩٤ بغرض شراء مقر للاتحاد المحلى هناك دون أن تتقدم نقابة الإخوان بالإسكندرية بأى مستندات تؤيد طلبها لهذا المبلغ .

وكذلك فقد كشف التقرير إعطاء الاتحاد مبلغ (٣٣٠٥) جنيهات إلى المهندس طارق ربيع صاحب مكتب رسومات هندسية نظير قيامه بإنهاء إجراءات ترخيص بناء نادى الاتحاد بالمالظة بشرط صريح فى العقد وهو أن ينتهى من هذه الإجراءات خلال ٩٠ يوماً ، وأن يرد المبلغ إذا لم ينجز هذه المهمة خلال هذه المدة . . . ورغم مرور أكثر من عام كامل على انتهاء المدة وعدم إنهاء المذكور للإجراءات لم يطالبه الاتحاد برد المبلغ ويبدو أنه نسى الأمر برمته !!



أيضاً ، وتحت بند استقطاب مزيد من الأنصار واتقاء لشرور البعض .

ذكر التقرير أن الاتحاد متقاعس عن المطالبة باسترداد مبلغ ٨٤ ألفا و ١٠٥ جنيهات حقه لدى شركة المهن الطبية للاستثمار كدمغة لقيمة ماسدده صندوق الإعانات والمعاشات للشركة رغم أنه مُعفى من هذه الدمغة وفقاً لأحكام القانون .. بعد هذا وللذين لا يعلمون ويريدون أن يفهموا مغزى نسيان الاتحاد أكثر من ٨٤ ألف جنيه أن شركة المهن الطبية والتى يساهم الاتحاد فى رأسمالها يوجد الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة عضواً بمجلس إدارتها !!

ومن العام إلى الخاص انتقل التقرير إلى كشف بعض الأساليب التى يتبعها الدكتور محمود عبد المقصود أمين صندوق الاتحاد والتى تسير معظمها فى نفس الطريق المؤدى لمزيد من السيطرة .

فالأمر يتطلب أن يكون أهل الثقة والولاء والانتماء هم الأولى بحفظ الأسرار وبالتالى بالمنفعة لذلك فهم الأولى بالتعيين والأسبق فى العلاوات والمكافآت ، ومنها قيام السيد أمين الصندوق بتغيير العقد المبرم مع محمد حسن يوسف المدير المالى السابق للاتحاد والنص فيه على منح هذا المدير المالى مكافأة مالية بواقع ثلاثة شهور عن أعمال الميزانية رغم أنه يتقاضى وبمقتضى العقد القديم ٥٠٠ جنيه أجرا أساسيا و ٤١٤ جنيها أجراً متغيراً .

ورغم كل هذا لم يقتنع وتسبب فى أكبر فضيحة شهدها الاتحاد (اعتقد منذ إنشائه) عندما قام بتزوير شيكات موقعة على بياض من أمين الصندوق وصرف بمقتضاها (٣٨٦) ألف جنيه من البنك الأهلى فرع القاهرة ، وفضح أمره وأحيل للنيابة !!

بند آخر فضح المزيد من هذه الأعمال ، لكن الفضيحة الآن تفوح من الإسكندرية هو بند المصروفات والإيرادات لمشروع العلاج حيث كرر التقرير فى أكثر من مخالفة ذكر عدد من الأسماء انتفعوا من كل المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية .

●●

والمخالفة الأخيرة التى سنتوقف عندها هى طريقة تأجير نادى الاتحاد الذى ذكر التقرير أنه تم تأجيره بطريقة غامضة دون إجراء مناقصة حقيقية للشركة الدولية لإدارة المشروعات والخدمات السياحية بإيجار شهرى قدره (١٠٠٠) جنيه فقط ، وكشف أيضاً عن أن العقد المبرم بين الاتحاد والشركة غير مؤرخ وغير معتمد من الطرفين بما لايفرض على الشركة أية التزامات تجاه الاتحاد ، وبما يشير إلى صورية التعاقد ، وكذلك وهو ما يؤكد نفس الظن انخفاض قيمة الإيجار مع هذه الشركة عن قيمة إيجار العام الماضى بمبلغ ١٥٠٠ جنيه ..!!

●●

انتهى أحد تقارير كشف فضائح الإخوان ، لكن المؤكد أن مزيداً من الفضائح لن يختبىء أكثر من هذا وفى انتظار المزيد ..

رضا حماد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

تصاعد حركة التنديد بإحالة الإخوان إلى المحكمة العسكرية

تصاعدت خلال اليومين الماضيين حركة التنديد الشعبية بإحالة ٤٨ من قيادات جماعة الإخوان المسلمين إلى المحكمة العسكرية من جميع المنظمات والهيئات المصرية والعربية.

وقد أعلن مجلس نقابة الأطباء دهشته الشديدة من إحالة بعض قيادات نقابة الأطباء إلى المحكمة العسكرية، والذين كان يحقق معهم منذ أكثر من ستة أشهر في قضايا سياسية لا علاقة لها بعنف أو إرهاب، وذلك في الوقت الذي يحتاج فيه الوطن إلى وحدة الجبهة الداخلية في مواجهة جميع التحديات الداخلية والخارجية.

وناشد المجلس رئيس الجمهورية التدخل لإلغاء هذا القرار، وأن يتم التحقيق والمحاكمة أمام القاضي الطبيعي حتى لا تصاب الديمقراطية بنكسة، خصوصاً ونحن على أبواب انتخابات وعدت الدولة بتوافر جميع الضمانات لنزاهتها وحيدتها وتأكيد دور مصر المحلي والعالمي في إرساء دعائم الأمن والاستقرار والحرية والديمقراطية.

وناشد المجلس كل القوى الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني السعي لدى سيادة الرئيس لمراجعة هذا القرار.

فقد أصدرت الأمانة المركزية لحزب التجمع بياناً حول موضوع إحالة مجموعة من قيادات الإخوان المسلمين إلى محاكمة عسكرية، وأكدت أنه رغم الخلاف الجذري الشامل مع الإخوان إلا أن ذلك لا يحول دون إعلان حزب التجمع موقفه المبدئي الرافض تقديم المدنيين المتهمين في قضايا سياسية إلى المحكمة العسكرية، باعتبار أن ذلك الإجراء يتنافى مع قواعد الممارسة الديمقراطية، ويفسد المناخ السياسي، وينتهك حق الإنسان في المثول أمام قاضيه الطبيعي.

كما أصدرت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية بياناً وصفت فيه إحالة المتهمين المدنيين إلى المحكمة العسكرية بأنها انتهاك للقانون وعدوان على حق المواطن في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وأكدت اللجنة أن هذا العدوان نسف كل وعود الحكومة بإجراء انتخابات حرة نزيهة خصوصاً أن هؤلاء المحالين إلى القضاء العسكري كان بعضهم أعضاء بمجلس الشعب السابق والبعض الآخر مرشحا لمجلس الشعب القادم.

وأوضح بيان اللجنة أن جميع التحقيقات التي أجريت معهم على مدى ثمانية أشهر قد خلت من أي دليل يدينهم أو يثبت الاتهامات الموجهة ضدهم.

وناشدت اللجنة رئيس الجمهورية أن يصدر قراراً لوقف تلك الإحالة إلى المحكمة العسكرية إعمالاً لسلطاته الدستورية، وحماية لوحدة الجبهة الداخلية.

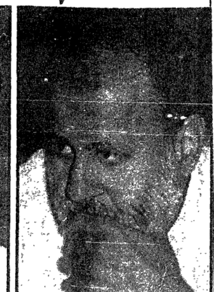
وأهابت اللجنة بجميع القوى السياسية والوطنية ومنظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني؛ الوقوف ضد إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية.

وفي الأردن أصدرت جماعة الإخوان المسلمين بياناً وصفت فيه إحالة قيادات الإخوان إلى المحكمة العسكرية بأنها تفتقد أدنى مقومات العدالة وحق الدفاع الذي كفلته جميع الشرائع السماوية والإنسانية، وتمثل إصراراً على مصادرة حقوق الإنسان في وقت تتزايد فيه النداءات العالمية بمزيد من الحرية العامة والضمانات القانونية التي تكفل للإنسان حقه في الدفاع أمام محكمة قانونية.

ودعت جماعة الإخوان بالأردن النظام المصري وكل الأنظمة في العالم الإسلامي والعربي إلى التوحد والمصالحة مع الأمة واحترام إرادتها وتحكيم الشرع واقعاً وحكماً.



لا.. لمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية



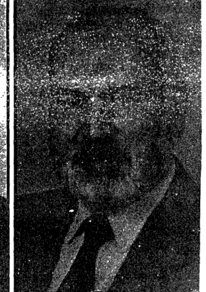
د. محمد السيد حبيب

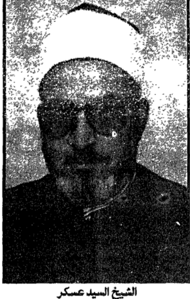


د. عصام العريان



د. إبراهيم الزعفراني


حسن الجمل


الشيخ السيد عسكر


محمد عبد العزيز

المحاكم العسكرية للسياسيين ذروة البطش.. والعدوان على الحرية



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٢

والعصف بالهامش الديمقراطى المحدود والانتهاك لأبسط الحقوق الإنسانية والقانونية

يسقط قانون الطوارىء اللعين

الحرية لأبناء الأمة المعتقلين بدون أحكام قضائية



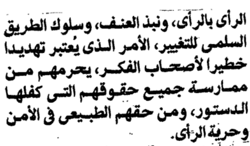
المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

الحرية لكل سجناء الرأى والمعتقلين بدون اتهامات جنائية



فوجىء السياسيون والمثقفون والمفكرون والنقابيون وأصحاب الرأى المنتمون إلى مختلف التيارات الفكرية والسياسية فى مصر والمستقلون-الموقعون أدناه- بالقرار الذى صدر يوم السبت ٢/٩/ ١٩٩٥ عن السلطات المصرية بتحويل مجموعة من المنتمين إلى الإخوان المسلمين إلى المحاكمة العسكرية، رغم ما عُرف عنهم من إيمان بالحوار، ومواجهة



الرأى بالرأى، ونبذ العنف، وسلوك الطريق السلمى للتغيير، الأمر الذى يُعتبر تهديدا خطيرا لأصحاب الفكر، يحرمهم من ممارسة جميع حقوقهم التى كفلها الدستور، ومن حقهم الطبيعى فى الأمن وحرية الرأى.

وإننا إذ ندين هذا الإجراء، نطالب السيد رئيس الجمهورية بوقفه فورا، وأن يبقى حق هؤلاء جميعا (وعلى رأسهم الدكتور



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... الشعب ....

التاريخ : .... سبتمبر ١٩٩٥ ....

محمد السيد حبيب -رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط- والدكتور عصام العريان -أمين عام مساعد نقابة أطباء مصر- عضوا مجلس الشعب السابق) فى العرض على قاضيهم الطبيعى، خصوصاً أننا فى وقت تتطلع فيه الأمة لتوسيع دائرة الحريات؛ استعدادا لانتخابات مجلس الشعب القادمة.

- إبراهيم شكرى.. رئيس حزب العمل
- د. حلمى مراد.. نائب رئيس حزب العمل
- فضيلة الشيخ محمد الغزالى
- فضيلة الدكتور يوسف القرضاوى
- د. إسماعيل صبرى عبدالله.. حزب التجمع
- عادل حسين.. الأمين العام لحزب العمل
- د. حسام عيسى.. الحزب الناصرى
- د. محمد عمارة.. المفكر الإسلامى
- د. يحيى الجمل.. المفكر القومى
- مصطفى بكرى.. رئيس تحرير الأحرار
- جمال بدوى.. رئيس تحرير الوفد
- محمود المراغى.. رئيس تحرير العربى
- مجدى أحمد حسين.. رئيس تحرير الشعب
- عبدالعظيم مناف.. رئيس تحرير صوت العرب
- د. عبدالمنعم أبو الفتوح.. أمين عام مساعد اتحاد الأطباء العرب
- محمد عبدالقدوس.. وكيل نقابة الصحفيين
- نجاد البرعى.. أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- المستشار سعيد الجمل
- د. سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع
- حمدى الشامى.. نقيب الصحفيين بالإسكندرية
- عبدالمنعم العليمى.. عضو مجلس الشعب
- محمود سامى.. رئيس تحرير الخضر
- صلاح الدين حافظ.. نائب رئيس تحرير الأهرام
- سعيد سنبل.. رئيس تحرير الأخبار السابق
- د. سليمان صالح.. أستاذ بكلية الإعلام
- فكرى الجزار.. عضو مجلس الشعب
- أحمد طه.. عضو مجلس الشعب
- جلال غريب.. عضو مجلس الشعب
- محمد البدرشينى.. عضو مجلس الشعب
- عبدالحميد حمروش.. رئيس مجلس إدارة دار الهلال
- نبيل عبدالفتاح.. مركز الدراسات السياسية بالأهرام
- حسين عبدالرازق.. أمين اللجنة السياسية بحزب التجمع
- د. أحمد عبدالحميد الصادق.. أستاذ بكلية هندسة القاهرة
- د. حسن حامد حميدة.. أستاذ مساعد بزراعة القاهرة

التوقيعات:

- د. عفيفى عبدالحميد.. أستاذ بكلية طب بيطرى القاهرة
- د. أحمد محمد سليمان.. أستاذ بكلية طب بيطرى القاهرة
- د. عصام حبيش.. أستاذ مساعد بهندسة القاهرة
- د. أيمن أحمد محمود.. هندسة القاهرة
- د. محسن عبدالرازق رشوان.. أستاذ مساعد بهندسة القاهرة
- د. حمدى فكرى محمد رجائى.. أستاذ بهندسة القاهرة
- د. مهاب مختار.. مدرس بهندسة القاهرة
- أ. د. مصطفى صادق.. أستاذ بهندسة القاهرة
- أ. د. طلعت سالم الشيخ.. أستاذ بهندسة القاهرة
- أ. د. مصطفى نور الدين إسماعيل.. أستاذ بهندسة القاهرة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

- أ. د. عبدالحميد الغزالى.. وكيل نقابة التجاريين
- د. حمادة العوضى.. أمين عام نقابة أطباء كفر الشيخ
- د. حسن أبو شعيشع.. عضو مجلس نقابة أطباء كفر الشيخ
- د. علاء عبدالعزيز.. عضو مجلس نقابة أطباء كفر الشيخ
- د. صلاح عبد.. عضو مجلس نقابة أطباء كفر الشيخ
- محمد رجائى الميرغنى.. عضو مجلس نقابة الصحفيين
- امينة شفيق.. عضو مجلس نقابة الصحفيين
- يحيى قلاش.. سكرتير مساعد نقابة الصحفيين
- مجدى مهنا.. عضو مجلس نقابة الصحفيين
- حاتم زكريا.. عضو مجلس نقابة الصحفيين
- عبدالعزيز خاطر.. عضو مجلس نقابة الصحفيين
- إبراهيم حفنى.. رئيس تحرير الصناعة والاقتصاد
- احمد الجمال.. مدير مكتب الخليج بالقاهرة

- فريدة النقاش.. رئيس تحرير أدب ونقد
- موسى جندى.. الأهرام
- محمود بكرى.. مدير تحرير الشعب
- عبدالفتاح الجبالى.. مركز الدراسات السياسية بالأهرام
- ضياء رشوان.. الأهرام
- أحمد طه النقر.. الأخبار
- عبدالمنعم سليم.. الأخبار
- سيد أبو زيد سليمان.. المحامى
- سالم وهبى.. الأهرام
- على حسن.. وكالة أنباء الشرق الأوسط
- نبيل عياد.. وكالة أنباء الشرق الأوسط
- سمير الجندى.. وكالة أنباء الشرق الأوسط
- محمد عبدالله.. وكالة أنباء الشرق الأوسط
- عامر عبدالمنعم.. الشعب
- صلاح جمعة.. صحفى
- طارق فتحى.. أ - ش - أ
- طه عبدالرحمن.. الأحرار
- أحمد عبدالمنعم.. الشعب
- هدى مكاوى.. الشعب
- محمد حنفى.. التعاون
- عبدالفتاح عبدالمنعم.. العربى
- فتحى أبو الحمد.. العربى
- حلمى نجم.. صحفى

- عماد الدين حسين.. العربى
- بهى الدين حسن.. الجمهورية
- عبدالرحمن على.. الأهالى
- حنفى محمود.. صحفى
- أمينة النقاش.. الأهالى
- أحمد سعيد.. الأهالى
- صادق حشيش.. الوفد
- محمد رضوان.. الأخبار
- عصام عبدالحميد.. العربى
- إبراهيم عيسى.. روزاليوسف
- إبراهيم منصور.. روزاليوسف
- لويس جرجس.. الجمهورية
- د. أحمد ثابت.. كلية الاقتصاد
- محمد الدرديرى.. صحفى بالأهرام
- عزت سلامة.. الحقيقة
- فاروق عبدالمجيد.. الأهرام
- أحمد نور الدين.. مصور الأهرام
- أحمد عبدالخالق.. الحقيقة
- جمال عبدالصادق.. صحفى

- مهجة عثمان.. روزاليوسف
- مصطفى ثروت.. أ - ش - أ
- محمد مشهور.. أ - ش - أ
- سيد حسين عبدالرحمن.. الجمهورية
- أحمد عبدالهادى.. الأحرار
- ياسر رزق.. الأخبار
- زكريا أبو حرام.. آخر ساعة
- محمد عمر.. الأخبار
- سمير تادرس.. الأخبار
- معتز الحديدى.. الشعب
- أسامة سلامة.. روزاليوسف
- كارم يحيى سيد.. صحفى بالأهرام
- منال محمد عجرمة.. مجلة الإذاعة
- سماح سيد.. نائب رئيس تحرير الناس
- سيد الطوخى.. الحزب الناصرى
- مدحت الزاهد.. الأهالى
- محيى عبدالغنى.. مجلة أكتوبر
- محمود الشاذلى.. الوفد
- مصطفى عز الدين.. الجمهورية
- حنفى محمود محمد.. الحقيقة
- محمد عبدالعليم.. السياسى المصرى
- أسامة قرمان.. السياسى المصرى
- كمال عمران.. الوفد
- طلعت الطرابيشى.. الوفد
- صلاح عيسى.. كاتب صحفى
- عصام مصطفى الكاشف.. أ-ش-أ
- حسين عبدالقادر.. أخبار اليوم
- إبراهيم الدسوقى.. الجمهورية
- شيرين المنيرى.. الأهرام
- هالة العيسوى.. الأخبار



- مايسة حافظ.. الشعب
- جمال الدين حسين.. روزاليوسف
- نزار محمود.. أ - ش - أ
- مجدى حلمى.. الوفد
- ثروت شلبى.. الأهالى
- سليمان قناوى.. أخبار اليوم
- رفعت الطنطاوى مصطفى.. الأخبار
- عصام الشرقاوى.. صحفى
- سعاد أبو النصر.. الأخبار
- حسام عبد ربه.. أخبار اليوم
- مصطفى إمام.. الأهرام
- حازم غراب.. الشعب
- هشام فؤاد.. العربى
- سهام بيومى.. الجمهورية
- أشرف خليل.. الشعب
- عبدالرحمن عامر.. الأخبار
- محمد صقر عيد.. الأخبار



طعن أمام القضاء الإدارى فى قرار إحالة الإخوان للمحاكمة العسكرية

القرار مخالف للدستور ولقانون الإرهاب!!

تقدمت هيئة الدفاع عن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بطلب إلى رئيس محكمة القضاء الإدارى لتحديد أقرب جلسة لنظر الطعن المقدم ضد كل من رئيس الجمهورية ووزيرى الدفاع والعدل فى قرار إحالة ٤٧ من المتهمين المقبوض عليهم فى قضية الإخوان المسلمين إلى المحاكم العسكرية.

وجاء فى نص الطعن الذى قدمه المحامون د. محمد سليم العوا ومختار نوح وجمال تاج الدين ومنتصر الزيات وأحمد ربيع غزالى وعبد المنعم عبد المقصود ومأمون ميسر.. أن النيابة العامة اتهمت الطاعنين على غير سند من القانون أو الواقع بناء على مذكرة معلومات صادرة من «مباحث أمن الدولة» بأنهم قد انضموا إلى تنظيم سرى غير مشروع هو «جماعة الإخوان المسلمين» بادعاء صدور قرار بحل الجماعة لم تقدمه سلطة الاتهام، ثم أمرت بحبسهم احتياطيا على ذمة التحقيقات بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الملقب بقانون «الإرهاب» بادعاء انطباق القانون الأخير عليهم بالمخالفة لصريح نصوص ذلك القانون. وقد تجاوز حبس بعضهم أكثر من «سبعة أشهر ونصف الشهر» دون سند قانونى مشروع.

وبتاريخ ١٩٩٥/٩/٢ وقبل عرض بعضهم على محكمة الجنايات للنظر فى أمر تجديد حبسهم الذى كان محددا له يوم السبت الموافق ١٩٩٥/٩/٢ أمام الدائرة السابعة عشرة بمحكمة جنايات القاهرة بناء على خطاب صادر فى هذا الشأن من السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة.. فى هذا اليوم علم الطاعنون من خبر منشور بالصفحة الأولى فى صحيفة «الاهرام» أن المعلن إليه الأول قد أصدر قراراً بإحالة القضية رقم (١٩٩٥/١٣٦) حصر أمن دولة عليا المتهم فيها الطالبون إلى المحاكمة أمام القضاء العسكرى.

وعندما توجهت هيئة الدفاع عن المتهمين إلى مبنى المحكمة العسكرية العليا بمجمع المحاكم العسكرية بالحى العاشر بمدينة نصر للدفاع عن «ثمانية منهم» حجبوا عن الحضور معهم أو الدفاع عنهم وعلموا بعد ذلك أن المحكمة العسكرية قد قررت حبسهم لمدة خمسة وأربعين يوماً أخرى، وأن هناك قراراً قد صدر من المعلن إليه الأول تحت رقم (١٩٩٥/٢٧٩) بتاريخ ٩٥/٨/٢٨ بإحالة القضية رقم (١٩٩٥/١٣٦) إلى القضاء العسكرى.

ولما كان القرار الأخير قد صدر مشوباً بإساءة استعمال السلطة والانحراف بها بالإضافة إلى الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفته للنصوص الدستورية على التفصيل التالى بيانه فإن الطاعنين قد أقاموا هذا الطعن ملتمسين القضاء بصفة مستعجلة بوقف تنفيذه ثم بعد تحضير الدعوى القضاء بإلغائه مع ما يترتب على الحكم فى الشقين من آثار.

واستند الطلب المقدم إلى الأسباب الآتية:

أولاً: القرار المطعون فيه قرار إدارى:

لما كان نص المادة ٦/٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يقرر أنه لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارىء أن يحيل إلى القضاء العسكرى أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر، فإن الواضح من سياق النص آنف البيان أن «رئيس الجمهورية» يمارس اختصاصه الاستثنائى الوارد به فى حالة إعلان حالة الطوارىء بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية وآية ذلك أن صلاحيات رئيس الجمهورية فيما يتعلق بإعلان حالة الطوارىء قد وردت فى المادة ١٤٨ من الدستور التى وردت فى الفصل الخاص بالسلطة التنفيذية، أما صلاحيات رئيس الجمهورية بوصفه رئيساً للدولة فقد وردت فى الفصل الأول من الباب الخامس من الدستور المعنونة «رئيس الدولة»، ولم ترد ضمن هذه الصلاحيات إحالة جرائم إلى القضاء العسكرى، وبالتالى يستفاد مما سبق أن «رئيس الجمهورية» حينما أصدر القرار المطعون فيه كان يمارس سلطاته بحسبانه رئيساً للسلطة التنفيذية وبالتالى فإن هذا القرار يعد قراراً إدارياً.

ثانيا: اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى:

لما كان نص المادة ١٧٢ من الدستور يقرر أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصات أخرى. وحيث إن موضوع الدعوى الماثلة هو طعن على قرار إدارى فبالتالى هو منازعة إدارية مما يختص بالفصل فيها دون غيرها مجلس الدولة.

ثالثا: الإحالة إلى قضاء غير مختص نوعيا بنظر الدعوى:

لما كان نص المادة ٦٨ من الدستور يقرر: «لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى» ثم خص الدستور الفصل الرابع من الباب الثانى للسلطة القضائية وقد أشير فى ذلك الفصل إلى جميع أنواع المحاكم دون ذكر لما يسمى بالقضاء العسكرى بل إن القضاء العسكرى قد أشير اليه فى الفصل السابع الخاص بـ«القوات المسلحة» ومجلس الدفاع الوطنى فإن ذلك يقطع بأن المشرع الدستورى لم يعتبر القضاء العسكرى ذا شأن أو اختصاص فى محاكمة المدنيين فى الدولة وإنما هو مقتصر على محاكمة العسكريين طبقا لقانونهم.

وقد وضع الفقه عدة معايير وضوابط لتحديد معنى «القاضى الطبيعى» أهمها:

١- أن يكون القاضى من أقران المتهم.

ولذلك يعتبر القضاء المدنيين قضاة طبيعيين بالنسبة إلى المتهم المدنى فى حين يعتبر القضاء العسكرى قضاءً طبيعياً بالنسبة إلى الجرائم التى تقع من العسكريين أثناء عملهم العسكرى.

٢- أن يتبع القاضى جهة قضاء عادية وليس جهة قضاء استثنائية.

وقد أجمع الفقه المصرى على أن القضاء العسكرى هو قضاء استثنائى والملاحظ أن ولاية القضاء العسكرى على جرائم القانون العام هى «ولاية استثنائية»، وكل حكم يصدر خلافاً لحدود هذه الولاية يعتبر منعدماً قانوناً وأن المقصود بالقاضى الطبيعى هو القاضى الذى يحدده قانون السلطة القضائية دون غيره.

رابعا: الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفته نص المادة ٦/٢ من قانون الأحكام العسكرية:

إذا كان القرار المطعون فيه مستنداً إلى نص المادة ٦/٢ من القانون ٢٥/١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية فالبين من مطالعته أنه قد أخطىء فى تطبيقه وتفسيره إذ إن مضمون النص أنه يجب أن يصدر القرار بإحالة الجرائم قبل وقوعها لا بعدها حتى يتسم بالعمومية والتجريد على النحو الواجب فى القواعد القانونية.. وأن مخالفة ذلك تمكن السلطة التنفيذية من أن تحدد بقرار منها شخص القاضى الذى ينظر الدعوى بعد وقوع الجريمة تنكيلاً بخصومها أو المعارضين سياستها وبخاصة وأن الاختصاص القضائى دائما وأبدا لابد أن تحدده السلطة التشريعية دون التنفيذية.

أما وأن الثابت من واقعات الطعن الماثل أن القرار المطعون فيه قد أحال القضية ١٣٦/ ١٩٩٥ حصر أمن دولة عليا إلى القضاء العسكرى بعد تحديد أشخاص المتهمين والأفعال المنسوبة إليهم وبعد أن باشرت النيابة العامة التحقيق لمدة تزيد على سبعة أشهر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تفسير نص المادة ٦/ ٢ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥/ ١٩٦٦ على غير مقتضاه مما يجعله مستوجب الإلغاء لمخالفته صحيح القانون.

أخيرا: الانحراف بالسلطة:

لما كان من باب العلم العام أن انتخابات مجلس الشعب سوف تجرى فى غضون شهر نوفمبر القادم لانتهاء مدة المجلس الحالى وكانت حكومة الحزب الوطنى تعلم جيدا أنها لا جذور لها بين أبناء الشعب بعد أن فرطت فى حقوق الوطن والمواطنين وبعد أن ظهر أن سياستها تابعة خاضعة للغير وليست نابعة من البحث عن مصلحة هذا الوطن والحرص على تقدمه ماديا ومعنويا وعسكريا لمواجهة الهجمة الشرسة للعدوان الصهيونى والصليبى العالمى على الأمة الإسلامية.. وكان الطالبون ممن يتمتعون بحب الشعب وثقته بهم أمانة وخلقا وفكرا لتحقيق أمانيه والارتقاء به اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ودينيا لتعود إلى مصر سيادتها على أرضها ومعاشها وتكون بحق قائدة من الأمة الإسلامية ضد الغزو الثقافى والعسكرى الصليبى والصهيونى.. وقد سبق لعديد منهم أن فازوا بعضوية مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية ورئاسة بعض نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومجالس النقابات المهنية وغيرها من المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدنى فى البلاد، وبسبب هذه الشعبية التى نالت الطالبين فقد أيقنت السلطة التنفيذية بقدرتهم على المنافسة القوية ضد مرشحيها والفوز بمقاعد فى مجلس الشعب القادم يؤدون من خلاله واجب النيابة عن الأمة والجهر بآمالها والتعبير عن آلامها. ولم تجد مخرجا من ذلك إلا أن تلفق للطالبين التهم المسندة إليهم بتحقيقات القضية رقم ١٣٦/ ١٩٩٥ حصر أمن دولة عليا- ولما تبينت تلك السلطة أن السلطة القضائية التى هى درع الأمة وحاميتها لن تجاريها فى مزاعمها التى تنسبها إلى الطالبين على غير الحقيقة دون سند من مشروعية قانونية غصبت قمة السلطة التنفيذية سلطات القضاء الطبيعى وأصدرت قرارها المطعون فيه انحرافا بالسلطة للتنكيل بالطالبين وإحالتهم إلى المحاكمة العسكرية التى يخضع فيها القاضى للعزل والنقل على خلاف أحكام القانون وعلى النحو الذى سيفصله دفاع الطالبين فى المرافعة أمام المحكمة الموقرة.

والتمس الطالبون تحديد أقرب جلسة لنظر الطعن وليسمع المعلن إليهم الحكم:

أولا- وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بإحالة القضية ١٣٦/ ١٩٩٥ حصر أمن دولة عليا إلى القضاء العسكرى بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بموجب مسودته



ودون إعلان مع ما يترتب على ذلك من آثار.

ثانيا- وبعد تحضير الدعوى إلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار، مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات عن الشقين الموضوعى والمستعجل ومقابل أتعاب المحاماة.



دعوى لوقف قرار إحالة الإخوان للمحكمة العسكرية

أقام الأستاذ عبد الحليم رمضان دعوى مستعجلة أمام محكمة القضاء الإدارى ضد رئيس الجمهورية طالب فيها بوقف قراره بإحالة الإخوان إلى المحكمة العسكرية العليا، وطلب تحديد جلسة خاصة لنظر الدعوى بحضور رئيس الجمهورية.

وفيما يلى نص صحيفة الدعوى:

دعوى بطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ سنة ١٩٩٥ الصادر بإحالة ٤٨ مواطناً مدنياً إلى القضاء العسكرى محبوسين على ذمة المحاكمة بالقضية ١٣٦ سنة ١٩٩٥ حصر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا.

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القضاء الإدارى ورئيس الدائرة الأولى لمنازعات الأفراد والهيئات.

مقدمه عبد الحليم حسن رمضان المحامى بالنقض برقم ٣٨ بشارع عبد الخالق ثروت بدائرة قسم عابدين بالقاهرة

ضد

السيد رئيس جمهورية مصر العربية وموطنه القانونى بمقر فرع هيئة قضايا الدولة بشارع أحمد عرابى بالعجوزة بالجيزة

الموضوع

أصدر السيد المدعى عليه بمناسبة ميعاد واجب الإفراج أو تجديد حبس عدد ٤٨ مواطنًا حجزتهم نيابة أمن الدولة العليا على ذمة إتمام تحقيقها فى الدعوى رقم ١٣٦/ ١٩٩٥حصر تحقيق وما تخفى من قضايا حصر التحقيق – قرارا بإحالة المتهمين فى الدعوى إلى القضاء العسكرى تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية المضافة إلى المادة السادسة بقانون الأحكام العسكرية رقم ١٩٦٦/٢٥، والتى نصت على أن لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارىء أن يحيل إلى القضاء العسكرى أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر. وقد صدر القرار بعد استنفاد النائب العام أقصى ما ملكه قانون الإجراءات الجنائية من ملكيات إصدار أوامر الحبس الاحتياطى وتمديده بالاشتراك مع وكلاء بصفاتهم الضبطية والقضائية ممثلا كل منهم قضاة غرفة مشورة كاملة تطبيقا لأحكام المادة السابعة مكررا المضافة إلى للقانون رقم ١٠٥/ ١٩٨٠ الصادر بإنشاء محاكم أمن الدولة بناء على تعديلات القانون رقم ٩٧/ ١٩٩٢ المسمى بقانون الإرهاب وعدتها مدة ستة أشهر كاملة أضاف إليها النائب العام رصيد ٤٥ يوما آخرين، امتنع فيها المتهمون عن استمرار حبسهم الاحتياطى حتى يدبر أمر تمديد حبسهم مددا أخرى بقرارات محكمة أمن الدولة العليا المختصة انتظاراً لإتمام تحقيقات نيابته بتلقيها تقارير خبراء الخط والصوت والضوء وغيرها من محررات إثبات ادعاءات تهم المتهمين.

وحيث إن القانون رقم ١٩٩٢/٩٧ لاحق على قانون الأحكام العسكرية رقم ١٩٦٦/٢٥ وجميع تعديلاته حتى يوم ١٩٩٢/٧/١٨، ويمحى ويلغى ويعدل أحكام القانون الأخير السابق عليه فى تطبيق أحكام المادة الثانية بالقانون المدنى التى نصت على انه لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم، أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع، وبالتالى فإن القانون رقم ١٩٩٢/٩٧ جدير باحترام رئيس الجمهورية، وموجب لالتزامه بأحكامه فى دولة سيادة القانون بالمادة ٦٤ بالدستور الخاضعة جميع سلطاتها للقانون فى أحكام المادة ٦٥ بالدستور وذلك برآ الرئيس بحلف وقسم يمين الله العظيم على احترام الدستور والقانون فى أحكام المادة ٧٩ بالدستور، ولا يجوز لرئيس الجمهورية انتهاك الدستور وحرمة القانون بقراره رقم ١٩٩٥/٢٧٩ الأدنى من كل قانون بإسناد تحقيق ومحاكمة المواطنين الوطنيين المقودين فيه –محبوسين– إلى القضاء العسكرى وفرعه من نياباته العسكرية رغم نص الفقرة الثانية المضافة إلى المادة الثالثة بالقانون ٩٧ / ١٩٩٢ المعمول به من يوم ١٩ من يوليو ١٩٩٢ الموافق تاريخ اليوم التالى لتاريخ نشره تطبيقاً لأحكام المادة ١١ فيه، حيث نصت الفقرة المضافة به إلى مادته الثانية على أن تختص محكمة أمن الدولة العليا المنشأة طبقا لقانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥/ ١٩٨٠ بدائرة محكمة استئناف القاهرة فى دائرة أو أكثر بنظر الجرائم المنصوص عليها فى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات دون التقيد بقواعد الاختصاص المنصوص عليها فى المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية رضى رئيس الجمهورية بهذا التعديل أم لم يرض..

وحيث إن احترام القانون من احترام الدستور الذى التزم الطالب فى الفقرة الأخيرة من فقرات وثيقة إصداره فى ١٩٧٢/٩/١١ بعزمه الأكيد على الدفاع عنه وعلى حمايته وعلى تأكيد احترامه، والذى ألزم الطالب بواجبات الدفاع عن حريات وحقوق مجموع المواطنين فيما نصت عليه مادته رقم ٧١ طلبوا منه الدفاع عنهم أم لم يطلبوه، وذلك باعتبار أن حريات الإنسان المصرى مكفولة ومسئولية كل مواطن كفالتها فى بيانات البند رابعا فى



وثيقة إعلان الدستور وفى كل أحكام المادتين ٤٠، ٤١ بالدستور، وذلك ما قرره وقضاه حكم الدعوى رقم ٣٦/٩ قضائية الذى أصدرته محكمة القضاء الإدارى فى دعوى طلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار الرئيس محمد أنور السادات فى ١٩٨١/٩/٢ بالتحفظ على ١٥٣٦ مواطنًا مصريًا مسلماً ومسيحيًا فى مكان أمين بليمان طره تحت ذمة التحقيق معهم فيما نسب إليهم من مقارفة الاشتراك فى فتنة طائفية فرفض الحكم دفع الرئيس المدعى عليه وخلفه المدعى عليه فى هذه العريضة بعدم قبول دعوى الطالب لانعدام صفته ومصلحته بالدعوى لعدم شمول اسمه أو أحد أهله وأقاربه وأصهاره فى القرار المطعون منه عليه.

ولذلك

يلتمس الطالب من سيادتكم بعد الاطلاع على العريضة والدستور والقانون وقبلها جميعا على كتاب الله الرحمن الرحيم صدور أمركم بتحديد جلسة خاصة تعقدها المحكمة شرف رئاستكم اليوم بميعاد تكليف حضور ساعة واحدة من وقت إعلان العريضة للمدعى عليه وبتكليف حضور الجلسة للمرافعة فيها وسماع الحكم فيها بصفة مستعجلة وموضوعية بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه وإلغائه شاملا كل ما بنى ويبنى وسيبنى عليه من آثار واعتبارها جميعا كأن لم تكن مع ترتيب آثار الحكم بإطلاق حريات المواطنين المحبوسين والمقيده حقوقهم وحرياتهم بالقرار بعد انقضاء أكثر من ثمانية أشهر من يوم أول تاريخ القبض عليهم للآن ومع إلزام المدعى عليه جميع المصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة والأمر فى الحكم بتنفيذه بموجب مسودته وبدون إعلانه تطبيقا لأحكام المادة ٢٨٦ مرافعات ومع حفظ كل وجميع حقوق الطالب والمجنى عليهم فى التعويضات وقبول كل الاحترام.

القاهرة فى ١٩٩٥/٩/٤



طلب تعجيل دعوى وقف إحالة الإخوان إلى المحكمة العسكرية

تتقدم هيئة الدفاع عن الإخوان المسلمين خلال يومين بطلب تعجيل جلسة محكمة القضاء الإدارى لنظر دعوى وقف قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٧٩) بإحالة ٤٨ من الإخوان المسلمين إلى المحكمة العسكرية العليا، وكانت المحكمة قد حددت جلسة يوم ٣ من أكتوبر القادم لنظر الدعوى.

أكدت الدعوى أن قرار رئيس الجمهورية مطعون فيه؛ لأنه قرار إدارى وليس سياديا، حيث أصدره رئيس الجمهورية وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية، وتقرر أن لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارىء أن يحيل إلى القضاء العسكرى أيا من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر.

وأوضحت الدعوى أن هذا النص يعنى أن رئيس الجمهورية يمارس هذه الصلاحية فى حالة الطوارىء، باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية.

وأكدت الدعوى بطلان القرار؛ لأنه تضمن إحالة إلى قضاء غير مختص بنظر الدعوى ١٢٦ لسنة ١٩٩٥ حصر أمن دولة عليا، بما يخالف المادة (٦٨) من الدستور التى تنص على «حق أى مواطن فى أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعى»، وقد أجمع الفقه المصرى على أن القضاء العسكرى قضاء استثنائى.

وأشارت الدعوى إلى الخطأ فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية، حيث ينص مضمونها على إحالة الجرائم قبل وقوعها حتى يتسم قرار الإحالة بالعمومية والتجريد، والثابت أن القرار قد صدر بعد ثمانية أشهر من عرض المتهمين على نيابة أمن الدولة العليا.

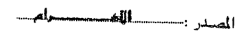
أقام الدعوى المحامون: د. محمد سليم العوا ومختار نوح وجمال تاج الدين ومنتصر الزيات وعبد المنعم عبد المقصود وأحمد ربيع غزالى ومأمون ميسر.

وجدير بالذكر أن الأستاذ عبد الحليم رمضان قد أقام دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى فى نفس الموضوع، وحددت المحكمة لها جلسة ٣ من أكتوبر القادم أيضا.

هذا وقد تقدمت هيئة الدفاع عن الإخوان بطلب إلى إدارة المدعى العام العسكرى باسم (٥٠) محاميا؛ لإبلاغهم بأية تحقيقات تجرى مع قيادات الإخوان المحبوسين.

ومن ناحية أخرى .. تعقد نقابة الأطباء فى الساعة الواحدة والنصف من ظهر غد «السبت» مؤتمرا صحفيا؛ لإعلان استنكار إحالة بعض القيادات النقابية بها ضمن قضية الإخوان إلى القضاء العسكرى، ولكشف الحقائق أمام الرأى العام بشأن بطلان الاتهامات الموجهة إلى تلك القيادات النقابية.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

فى حملة بأسيوط: القبض على ١١ متطرفا وضبط ٧٦ قطعة سلاح

كتب - مريد صبحي:

تنفيذا لتوجيهات السيد حسن الالفى وزير الداخلية بالاستمرار فى ضبط الأسلحة غير المرخصة على مستوى جميع مديريات الأمن شنت أجهزة الأمن بأسيوط حملة مكثفة لداهمة بؤر الجريمة بجميع قرى ومراكز المحافظة. وضبطت ٧٦ قطعة سلاح من بينها ١٤ بندقية آلية ومصنعان لانتاج الأسلحة المحلية بقرية صدفا كما القت القبض على ١١ متطرفا من العناصر النشيطة الذين سبق اعتقالهم فضلا عن ضبط اثنين من الاشقياء اللذين استغلا حوادث الارهاب فى فرض اتاوات على الاهالى بعد تهديدهم بالأسلحة الآلية. وكان اللواء مجدى البسيونى مساعد وزير الداخلية ومدير امن أسيوط قد أشرف على اعداد حملة مكبرة لضبط الأسلحة غير المرخصة من أيدى الاشقياء ، وأسفرت هذه الحملات التى شارك فى تنفيذها اللواء محمد فريد فودة مفتش مباحث وزارة الداخلية ، والعميد ابراهيم السيد مدير مباحث أسيوط عن ضبط ٧٦ قطعة سلاح من مختلف النوعيات من بينها مصنعان لإنتاج الأسلحة المحلية بمنطقة صدفا وبيعها لأطراف

مجدى البسيونى

الخصومات الثارية والأشقياء أحدهما يديره عاطل اسمه مصطفى كمال خليل، وقد ضبط بداخله ١٠ قطع من الأسلحة المعدة للبيع وأدوات التصنيع، والآخر يديره عاطلان هما حمدى عبدالنعيم على وشريكه مدحت محمود سيد وضبط بداخله ٧ قطع أسلحة محلية، كما تم ضبط كمية من الذخيرة الحية. وفى مجال مكافحة النشاط الإرهابى ألقى القبض على ١١ متطرفا من العناصر النشيطة لتورطهم فى الأنشطة الهدامة وايواء الارهابيين الهاربين وجميعهم سبق اعتقالهم لخطورتهم على الأمن العام، كما تم مداهمة وتفتيش ١٦٧ شقة مفروشة بمدينة أسيوط خشية تسلل بعض الارهابيين الهاربين لاختفاء داخلها وفى كمين باحدى قرى القوصية لاحظ ضباط الشرطة تسلل شخصين من داخل الزراعات مسلحين بالبنادق الآلية وعلى الفور تمت مطاردتهما والقى القبض عليهما وتبين انهما الشقى الخطر صلاح رشدى فرحات زعيم عصابة للسطو المسلح وقطع الطرق وفرض الاتاوات وقد ضبط بحوزته بندقية آلية و٢٥ طلقة ذخيرة . كما ضبطت الحملة ١٦ هاربا من أحكام فى جنايات مختلفة و١٤١٦ هاربا من أحكام جنح حبس و١٧٣٣ من أحكام غرامات.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

الله.. أكبر

لا يملك الإنسان بعد سماعه نبأ تحويل الإخوان الشرفاء -المتهمين بالانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين- إلى محاكمة عسكرية إلا أن يحزن على هذا البلد وما ينتظره من مستقبل غامض في ظل تصاعد الإجراءات المقيدة للحريات، والمتجاهلة لأبسط حقوق الإنسان الشرعية.

والقضية ليست قضية إخوان مسلمين بقدر ما هي قضية جيل وسط نشأ مؤمناً بالحوار، واقلت بحكم السن والتجربة التاريخية من ثارات مرحلة ما بعد الثورة وما قبلها، ونجح في أن يدير خلافاته السياسية مع قوى عديدة بشكل أجبر الجميع على احترامه وتقديره على الساحتين الداخلية والدولية، فإذا بقرارات الاعتقال ثم التحويل إلى محاكمة عسكرية تأتي لتلقن هذا الجيل درساً في عبثية الالتزام بالشرعية والقانون لأنها لا تضمن بحال الحرية والتمتع بالحقوق بل تكفي جرة قلم من مسئول أمني كي يوضع الجميع خلف الأسوار، وما نخشى منه ليس فحسب الدلالة السياسية لهذه الوقائع بل الدلالة الاجتماعية بعيدة المدى لدى المواطن العادي الذي يتكرس لديه في اللاوعي عدم جدوى أي شيء.. وإمكان حدوث أي شيء.. وهو ما يفقده البقية الباقية من ثقة بالقانون، وبجدوى الالتزام بقواعد.. أي قواعد.. حيث إن اللعبة لا قواعد لها.. في السياسة، أو المجتمع على حد سواء.. وإذا كان الجيش في الفترة القادمة سينشغل بالمشاركة في مهرجانات الموسيقى العسكرية، أو في محاكمة المدنيين.. فإن المرء لابد أن يساوره القلق بشأن مستقبل النظام السياسي.. بل مستقبل الوطن ككل..

والله.. أكبر.

هبة سعد الدين



المصدر : الشعب

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

من الجنوب استفزازات أمنية !!

منعت قوات الشرطة الاسبوع الماضي حوالي ٣٠٠ عامل وموظف بمجلس مدينة ديروط الدخول إلى مقار عملهم.. دون سبب معروف.. في نفس الوقت الذى ألقت فيه يومى الإثنين والخميس الماضيين القبض على عدد من السيدات في الأسواق.. بزعم قيامهن بتسهيل عملية وصول السلاح إلى الجماعات المتطرفة.



ديروط تدفع ثمن هروب «رفعت زيدان»

اعتقالات عشوائية.. وحملات تأديب جماعي!!

عادل البهنساوى

قبل أن تدخل أسيوط.. وتمر على مدنها وقراها؛ لتتبين حقيقة الاحداث هناك وكيف وصلت العلاقة بين الامن والجماعات إلى حد أن الثأر أصبح هو المغزى الوحيد لعمليات القتل المتواصلة بين الطرفين وقبل أن تخطو إلى القوصية أو أبوتيج أو ساحل سليم أو البدارى..

قبل كل هذا.. ينبغي أن تتوقف لحظة.. ثم تعود إلى الخلف ثم تتوقف عدة لحظات داخل «المنطقة الآمنة».. ديروط.. وقراها وأهلها الغلابة الذين أذلهم الامن وتصرفات أعضاء الجماعات أيضا.. فأى حادثة في ملوى ينقلب قسم الشرطة في ديروط!! وأى حادثة في ساحل سليم تتبعها اعتقالات عشوائية لأهالى ديروط! بل إن أى فرقعة بمبة داخل أسيوط تحول ديروط إلى جان..

اختفاء رفعت زيدان

«الشعب» في هذا التحقيق تكشف آخر الاحداث في مركز ديروط.. حيث تلقى الأمن معلومات عن اختفاء قيادى الجماعة الإسلامية «رفعت زيدان» المتهم في قضايا عنف الذى ينتمى أيضا إلى مركز ديروط.. وهروبه إلى قرى المركز ومكوثه فيها لمدة شهر.

الأمن بدوره رصد مكافأة قدرها ٥ آلاف جنيه لمن يدلى باية معلومات عن مكان رفعت زيدان.. لكن ماذا فعل الأمن للقبض على المتهم الهارب رفعت زيدان؟ هذا ماسنقرأه في هذا التحقيق. منذ أسبوعين تقريباً وصلت معلومات إلى مديرية أمن أسيوط وقسم ديروط.. بهروب رفعت زيدان الحاصل على دبلوم صناعى داخل إحدى قرى مركز ديروط وتنقله بين أماكن مختلفة..

على الفور بدأت الحملات الأمنية المكثفة لتمشيط ديروط بدءاً من الساعة الثالثة أو الرابعة فجر كل يوم للبحث عن رفعت زيدان داخل المنازل وتركزت الحملات على قرى ديروط الشريف ومسارة وبانوب وبني يحيى وصنبو ومدينة ديروط نفسها.. حتى سوق ديروط لم تسلم من حملات الأمن؛ فتم طرد البائعين والمشترين وبعثرة بضائعهم على الأرض.

أما عمليات الاقتحام نفسها.. فلم تخل بطبيعة الحال من الضرب المبرح وتوجيه الإهانات المستمرة.. والأخطر من هذا هو القبض العشوائي واحتجاز الشباب داخل مركز شرطة ديروط؛ تمهيداً لاعتقالهم.

ومنذ ٥ أيام تقريباً غير الأمن أسلوب؛ فأصبحت الحملات تبدأ من العاشرة صباحاً وبدأت عملية إلقاء القبض العشوائى على العشرات من شباب ديروط يومياً واحتجازهم داخل القسم حتى آخر الليل وتستمر الحملات طوال النهار بحثا عن رفعت زيدان وللأسف الشديد اختفت أصوات القيادات الشعبية بالمركز وأصبح -كما قال لى أحد الأهالى- كل واحد منهم يحتمى بمنصبه من بطش الأمن.. لأنهم لو تجرأوا واستنكروا هذه التجاوزات لفقدوا مناصبهم وبالتالى أصبحوا مواطنين عاديين يخضعون للقبض العشوائى وعمليات الاعتقال والإهانات المستمرة ولذا فإنهم آثروا السلامة!! وكيف يقتربون من مركز الشرطة والمركز محاط بالسيارات والمصفحات وأحيانا يغلق الشارع المؤدى إليه لاحتياطات أمنية!

غضب

أحد الأهالى -رفض ذكر اسمه- كان يظهر عليه الغضب الشديد والحزن على ما وصلت إليه الأحوال.. ويقول:

«المفروض أن الحكومة عندما تتلقى شائعة عليها أن تتيقن أولاً من هذه الشائعة وبعد ذلك تتصرف لتحقق الهدف وتحاصر لتقبض على الجانى.. أما عمليات الاعتقالات العشوائية هذه والإهانات المستمرة واقتحام المنازل ليلاً لمجرد أن الامن وصلت إليه شائعة فهذا أمر غير مقبول.

ويضيف: «لقد فقد أهل ديروط الأمل في إصلاح أحوالهم وأصبحت لديهم حالة حقد على الأمن والجماعات معاً.. لأنهم الضحية في النهاية.. رغم أن أهل ديروط مصريون ومواطنون مخلصون ولكن مايفعل بهم يجعلهم يكرهون كل شئ»

ونترك ديروط برهة لنتجه إلى أبو تيج حيث تشابهت الأوضاع مع أوضاع ديروط.. ففى ديروط رفعت زيدان أما في أبو تيج فالهارب هذه المرة هو «عبد الحميد أبو عقرب» المتهم في قضايا عنف.

أبو عقرب

فمنذ عشرين يوماً توفى جميل أبو عقرب عضو مجلس الشعب عن أبو تيج ووصلت إلى الأمن معلومة تقول: إن عبد الحميد أبو عقرب قريب المتوفى قام بالاتصال تليفونيا بأسرته للتعزية في وفاة قريبه.. وعلى الفور استدعى الأمن كل مصادر المعلومة وحدثت حالة من الاستنفار ثم اتضح بعد ذلك أن المعلومة غير صحيحة وأن عبد الحميد أبو عقرب لايعرف مكانه حتى الآن.

سألت حسام كيلانى -عضو مجلس الشعب عن ديروط- والذى كان له دور كبير في رفع الحصار عن ديروط في الأعوام القليلة الماضية- عن موقفه من هذه التجاوزات؟ فقال: التجاوزات من الطرفين مرفوضة على الإطلاق ولكن المشكلة أن طاقم الشرطة الجديد في ديروط لايعرف الوجوه أو الأشكال وللأمانة فإنهم يقبضون على بعض الناس ويخرجونهم آخر النهار بعد أن يتأكدوا من براءتهم.. والمأمور يؤكد أن أحدا لا يبيت على الاطلاق.. إذن التجاوز هنا محدود بالنسبة إلى ما كان يجرى في السابق ولو كانت هناك تجاوزات بمعنى الكلمة لتحركنا.. هذا هو كلام حسام كيلانى!!

أما وجهة نظر حزب العمل فقد جاءت على لسان حسنى معتمد عبد النعيم -أمين الحزب بمركز القوصية- حيث يقول: للأسف العنف لن يختفى من أسيوط بهذه السهولة؛ لأن الجماعات تعتبر أن لها معركة مع الشرطة وبالتالى يتواصل القتل المتبادل بين الطرفين.. كما أن الشرطة تتجاوز حين تعتقد أن الحل هو التصفية الجسدية والقتل المتعمد أحياناً.. وحين تظن أن الاعتقالات العشوائية هى الحل الأمثل للقضاء على العنف.

أيضا مسألة التضييق على الأهالى ليست مطلوبة.. فمن يريد السفر الآن لابد من أن تعرض أوراقه على أمن الدولة ومن يحصل على وظيفة لابد من أن يعرض على أمن الدولة وهى الجهة الوحيدة صاحبة الرأى النهائى في صلاحيته أو عدم صلاحيته.. حتى وظيفة وكيل النيابة يتدخل أمن الدولة للموافقة عليها وهذه كارثة كبرى أوجدت أثراً سيئا في نفس كل مواطن وجعلته يكره الطرفين: «الشرطة وأعضاء الجماعة أيضاً».. ولابد من أن تستمع القيادات السياسية العليا لهؤلاء وتناقشهم بدلاً من ترك الأمن وحده للتفاهم معهم بالرصاص مما يدخلنا في دوامة العنف والعنف المضاد.

***

ترى ما رأى اللواء محمد سميح السعيد محافظ أسيوط



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٩٥

أيمن الظواهري: "الاخوان" يتدهورون وهدفهم الحكم بأقل التكاليف

□ القاهرة - «الحياة»:

■ في الوقت الذي يواجه فيه اعضاء في جماعة «الاخوان المسلمين» خطر المحاكمات العسكرية انتقد زعيم «جماعة الجهاد» في مصر الدكتور ايمن الظواهري الذي يعيش في سويسرا «الاخوان» بعنف.

وقال الظواهري في مقدمة كتاب اصدرته «الجهاد» تحت عنوان «حكم الديموقراطية» الفه احد اعضائها تحت اسم حركي هو حسن بن عبدالرحمن وبدات «نشرة المجاهدون» التي تصدر من سويسرا بنشره على حلقات اعتباراً من امس: «تمر الحركة الاسلامية في هذا العصر بظروف غاية في القسوة. فاعداء الأمة من القوى العالمية الغربية والحكومات المتسلطة يشنون عليها حربا لا هوادة فيها (...) ولم يقتصر البلاء على هؤلاء بل امتد إلى تيارات وجماعات وتنظيمات تدعي الانتساب الى الاسلام والعمل من أجله. وهي اضعف من ذلك وقد غلبها حب السلامة وتملكها إيثار الدنيا على الآخرة، فطوعوا عقيدتهم ودينهم ليصلوا الى حكم الاسلام ودولة الاسلام باقل التكاليف واهون الاعباء. فما زالوا ينتقصون كل يوم من دينهم جزءاً ليرضوا اعداءهم حتى لقد تغير الدين الذي يريدون ان يحكموا به عن الدين الذي عرفناه».

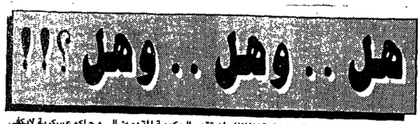
واضاف الظواهري: «من اشهر امثلة اولئك جماعة الاخوان المسلمين التي ما فتئت تتنازل لاعداء الاسلام وللحكام حتى وصل بها الامر الى مهاجمة المجاهدين ووصفهم باقذع الالفاظ من القتلة والمجرمين ووصف اعمالهم بالجرائم التي لا يرضى عنها دين ولا اخلاق. ومن أجل السماح لها باي دور سياسي، بدات في التنازل عن الاحكام الشرعية في ما يتعلق بالحكم والاقليات والموقف من الناس والجهاد او ما يسمونه بالعنف»... «كنا توقفنا عن الهجوم على الاخوان منذ اصدار جماعة الجهاد كتاب «الحصاد المر.. الاخوان المسلمون في ستين عاماً» املاً بان يراجع الاخوان موقفهم ويتدبر شبابهم خصوصاً خط سيرهم. لكن ما فتئت جماعة الاخوان تتدهور من سيئ إلى اسوأ، لهذا رأينا ان لا بد من الرد عليهم انتصاراً للشرع والحق. فإن الصبر لم يزدهم الا غلواً في ما هم فيه». وخلص الظواهري الى ان: «العجيب، برغم نقدنا المتكرر للاخوان وبرغم ما لاقاه كتاب «الحصاد المر» من انتشار لم يردّ الاخوان حتى الآن. وكم كنا نود ان يردوا لتتضح الحقائق وتتميز المواقف بدلاً من سياسة التجاهل ومنع الاتباع من قراءة نقد القادة والمشايخ». وفي مقدمة الكتاب المذكور كتب المؤلف «قرات بيان الاخوان المسلمين الصادر بعنوان «بيان للناس» فاستأت استياء شديداً كما استاء اخواني الذين يغارون على دينهم. وتعجبنا مما وصلت اليه هذه الجماعة من خلط في المفاهيم ومخالفات صريحة للشرع. ولا شك ان اي مسلم عنده غيرة على دينه سيغضب عندما يسمع هذه المخالفات ويحاول ان يدافع عن دينه». وقال: «ان الاخوان محسوبون على الاسلام وقد يغتر بكلامهم عشرات الآلاف من المسلمين. بل ان كلامهم مقدس عند بعض الناس. اما غيرهم ممن عرف بانه علماني او يساري او شيوعي فهذا امره معروف وضلاله واضح. ولهذا فإننا نخشى ان ندخل بسكوتنا على هذه الاخطاء في من يكتمون الحق. والرد على الاخوان ليس بدعة ابتدعناها ولكننا سلكنا منهج السلف الصالح. واذا كانت هذه البيانات والكتب يتداولها الالاف والملايين من الناس ونحن نسكت عليها مع علمنا بما فيها من مخالفات للشرع فمتى يعرف الناس الحق؟».

من جهة اخرى تواصلت ردود الافعال حول احالة قضية «الاخوان» الى القضاء العسكري وانتقد جمال بدوي رئيس تحرير صحيفة «الوفد» امس التطور الاخير بشدة واعتبره مقدمة لاخلاء الساحة الانتخابية من «الاخوان» لحساب الحزب الوطني حتى لا يتسلل احد منهم الى مجلس الشعب المقبل. وكانت اوساط في «الاخوان» انتقدت تجاهل صحيفة «الوفد» موضوع احالة القضية على المحاكم العسكري واقتصار تغطيتها على ما يصدر عن المسؤولين الحكوميين. قال بدوي في مقاله: «هؤلاء الناس بينهم اطباء ومحامون ومهندسون وطلاب وليس بينهم ضابط او جندي يبرر تقديمهم للقضاء العسكري. هؤلاء ناس مدنيون لهم حقوق انسانية ودستورية لا يجوز المساس بها، واذا وقع من احدهم ما يستحق المؤاخذة او الحساب او العقاب فعندنا القاضي الطبيعي الذي يقوم بهذه المهمة وفقا لاحكام الدستور والقانون. فلماذا نقحم القوات المسلحة وقضاءها في امور السياسية والصراع الحزبي؟». وتساءل بدوي: «هل هي ردة الى عهد السجون الحربية التي انتهكت فيها كرامة الانسان المصري واستبيحت فيها دماؤه وما زالت جروحه تنزف رغم مرور اربعين سنة أو تزيد؟». وأضاف «ان كان الهدف من الاحالة على المحاكم العسكرية سرعة بتّ القضايا فإنها حجة غير مقبولة لأن هناك متهمين لا يزالون رهن الاعتقال منذ اشهر ولم يبت امرهم حتى الآن ومنهم الدكتور عصام العريان و«صحبه»، ولو كان التحقيق معهم بتهمة السطو على السد العالي او هرم خوفو لما استغرق هذه الشهور الثمانية، مع ان العدالة المجردة تقتضي تقديمهم الى القاضي الطبيعي ليحكم بينهم بالعدل اما بقاؤهم في السجون هذه الاشهر تمهيداً لمحاكمتهم عسكرياً فهو الظلم بعينه. ان الديموقراطية الحقيقية لا تقر هذا الاسلوب الذي ياخذ منها الشكل وينبذ المضمون وما دمنا اخذنا بمبدأ التعددية الحزبية فإن علينا جميعاً، حكومة ومعارضة، ان نتحمل نتائجها، وعلى الحزب الحاكم ان يكون قدوة في احترام تقاليد الديموقراطية وينزل عند ارادتها ولا يطلب من الدولة ان تقيد حرية خصومه حتى ينفرد بالساحة».



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥



في هذه الايام اصبحت ظاهرة لافتة للانظار ان تقدم الحكومة المتهمين الى محاكم عسكرية لايكفى في نظرها القضاء الطبيعى لانه فيما يبدو لايلبى رغباتها في التضييق على الناس وسجنهم وتعذيبهم .. فالقاضى يرعى الله ويخشاه ويؤدى الأمانة التى اؤتمن عليها فلا يصدر الحكم الابعد روية واناة وفحص وتدقيق .

تعودت حكومتنا ان تستسهل ان تقدم اى متهم الى المحكمة العسكرية فلم تترك فئة من فئات الشعب إلا قدمتها للمحكمة العسكرية - صحفيين - مهندسين - اطباء ..

لقد قدمت مؤخراً مجموعة من الاخوان المسلمين بلغ عددها اثنين وخمسين متهما- والبقية تاتى - بتهمة الانتماء الى تنظيم غير مشروع سبحان الله !! ان هؤلاء قبض على كل منهم فى بيته ولم يقبض عليهم وهم مجتمعون فى مكان يدبرون لشىء ويخططون، فاى تنظيم هذا الذى اشتركوا فيه ؟! وعلى فرض انهم فى تنظيم هل هذا التنظيم قام باية اعمال تضر بصالح البلاد او المواطنين ؟! وهل يعقل ان رجلا مثل الدكتور عصام العريان او الدكتور ابراهيم الزعفرانى او الرجل الطيب حسن الجمل او استاذ الجامعة د. محمد سيد حبيب يقوم باى شئ يضر به بلده ومواطنيه ؟ هل يعقل ان يقوم مثل هؤلاء الرجال الاعلام باعمال تخريبية او يحثون على القيام بها او يشجعون عليها ؟

اليس فينا رجل رشيد ينصح حكومتنا بان تكف عن هذا العبث بان تتهم الشرفاء وتترك ارباب السوابق وتجار السموم البيضاء والسوداء يعيثون فى الارض فساداً تحت سمع الحكومة وبصرها ؟!!

فاى تنظيم هذا الذى اشتركوا فيه ؟! وعلى فرض انهم فى تنظيم والدولة منعت عن هذا التنظيم الشرعية فهل هذا التنظيم قام باية اعمال تضر بصالح البلاد او الافراد ؟!

ان الشعب المصرى بكل فئاته واتجاهاته ومختلف مذاهبه وتياراته يندد بتحويل هذه المجموعة الى القضاء العسكرى لا لذنب ارتكبوه الا انهم «اخوان مسلمون» يقولون ربنا الله ويدعون إليه بالكلمة الطيبة والقول الصالح يقدمون الخير الى المسلمين فى الداخل والخارج

ان الشعب المصرى يمتلئ بالاحزان والالام والسخط وبالرغم من كل ذلك الا انه لايملك الا ان يتوجه الى الله بان يفرج كرب هذه الجماعة التى تصب فوق رءوسها الاتهامات وتلصق بها الجرائم حتى اصبحت مصدر الإرهاب فى نظر النظم العربية - فى مصر وفى البلاد العربية ولاحول ولاقوة الا بالله .

هل اصبحت هذه الجماعة التى «لاتهش ولاتنش» شماعة تعلق عليها كل المصائب والجرائم والكوارث ؟!

ان جموع الشعب المصرى تناشد السيد رئيس الجمهورية ان يلغى قرار إحالتهم الى المحاكمة العسكرية وان يظلوا يحاكمون امام القاضى الطبيعى بذلك تهدأ النفوس وتطمئن القلوب وعلى الله قصد السبيل .

محمد عامر



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

أسرار تحويل الأخوان المسلمين إلى المحكمة العسكرية



كتب - خالد الشريف واسلام عفيفي:

كشفت مصادر عليمة «للحقيقة» ان الحكومة وضعت خطة للقضاء نهائيا على التيار الاسلامي حتى بصورته المعتدلة تنتهى بنهاية عام ٩٧. بدات الخطة بالقبض على قيادات جماعة الاخوان المسلمين اوائل العام الحالى وتقديمهم للمحاكمة العسكرية مؤخرا.

واكد مصدر مسئول بجماعة الاخوان المسلمين ان تصعيد حملة الحكومة ضد الاخوان باحالتهم للمحاكمة العسكرية يحظى بمساندة غربية واضحة هدفها القضاء نهائيا على الاسلاميين وليس مجرد اضعاف قوتهم فى الانتخابات القادمة. واضاف ان الجماعة ترفض استخدام العنف بجميع وسائله رغم تصاعد الحملة ضدهم. وقال ان الجماعة لم تتلق اى رد فعل حول المبادرة التى اعلنها المستشار مامون الهضيبى للتفاوض والوصول الى نقاط اتفاق للتعايش بين الحكومة والاخوان. وعلمت الحقيقة ان ضغوطا امريكية وغربية وراء تصعيد المواجهة الحكومية ضد الاخوان المسلمين خاصة ان الحملة تتوافق مع حملات التضييق والمحاكمات الجارية للاسلاميين فى امريكا وفرنسا وبلجيكا فضلا عن المواجهات مع الحركة الاسلامية فى عدد من الدول العربية. واكد مختار نوح رئيس هيئة الدفاع عن المعتقلين ان قيادات الاخوان المحبوسين سيتقدمون للترشيح للانتخابات القادمة بتوكيلات رسمية وفى حالة رفض ترشيحهم سيتم الطعن ببطلان قرارات الرفض

وقد اثار قرار احالة قيادات الاخوان للقضاء العسكرى ردود فعل غاضبة فى جميع الاحزاب والقوى السياسية ومنظمات حقوق الانسان فقد اعلن حزب الاحرار رفضه لتقديم المواطنين الى محاكم عسكرية حرصا على الحريات، كما اعلن حزب الوفد رفضه لاقحام القضاء العسكرى فى الخصومات السياسية واعرب عن مخاوفه من خطورة ذلك على الديمقراطية فى مصر. كما استنكر حزب التجمع قرار الاحالة .



السلطات تحقق مع ٩٢ مصرياً رحّلتهم السلطات اللبنانية

اعتقال ١٩ من "الجماعة" في صعيد مصر

□ القاهرة - «الحياة»:

■ القت اجهزة الامن في اسيوط القبض على ١١ من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الإسلامية» خلال حملة شنتها امس. وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان الحملة شملت ٦ مدن وهي صدفا والقوصية ومنفلوط وابنوب والفتح والبداري.

الى ذلك، اعتقلت قوات الامن في سوهاج ثمانية من اعضاء «الجماعة الاسلامية» خلال حملة شملت مدينة سوهاج وبعض القرى التابعة لها. وصادرت قوات الامن خلال تلك الحملة ١٢٠ قطعة سلاح، كما اعتقلت شخصين يمتلكان مصنعين للاسلحة كشفت التحقيقات معهما انهما يقومان ببيعها للمتطرفين.

من جهة اخرى شهدت مدينة بورسعيد مساء أول من امس استنفاراً امنيا بسبب وصول ٩٢ مصريا رحّلوا من لبنان. وقال مصدر امني مصري ان السلطات اللبنانية طلبت من هؤلاء مغادرة البلاد بسبب انتهاء فترة اقامة بعضهم ودخول عدد منهم الى لبنان بطرق غير شرعية. واشار الى أن جميع العائدين اكدوا ان السلطات اللبنانية عاملتهم معاملة حسنة منذ ان تم ايقافهم حتى ترحيلهم. واوضح ان الشرطة المصرية ستجري تحقيقات مع هؤلاء للتأكد من انهم غير مطلوبين في قضايا جنائية او سياسية في مصر.

والقت قوات الأمن في المنيا امس القبض على اثنين من المتطرفين في احدى قرى مدينة سمالوط بعد مطاردة استغرقت ساعتين. وقال مصدر امني ان القوات اشتبهت في المتطرفين اثناء تمشيطها القرية «وحاولت القبض عليهما الا انهما حاولا الفرار فطاردتهما من دون اطلاق رصاص والقت القبض عليهما وتبين انهما من اعضاء الجناح العسكري للجماعة الاسلامية». الا ان المصدر رفض الكشف عن اسميهما واكتفى بالقول انهما شاركا في بعض اعمال العنف التي شهدتها المنيا في الفترة الاخيرة.

واشار المصدر نفسه الى ان قوات الأمن في المنيا ما زالت تواصل حملاتها للقبض على فريد كدواني «امير الجماعة الاسلامية» في ابو قرقاص بعد ان اشارت التحريات الى انه «وراء معظم العمليات الارهابية» التي وقعت في المنيا في الفترة الاخيرة.

اخــلاء ســبـيل ٥ ومــد حــبـس ١٧ من جـمـاعـة «الإخـوان» بالعامـرية

أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة أمن الدولة باخلاء سبيل ٥ متهمين من أعضاء جماعة «الإخوان» المنحلة الذين القى القبض عليهم داخل المعسكر الكشفى بالعامرية وهم: جمعة عبد الشافى وناجى عبد العزيز وحسن عبد العظيم ومحمد عمران وإبراهيم مصطفى.

كما أمر ياسر رفاعى رئيس النيابة بمد حبس ١٧ متهما لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات فى القضية وطلب استعجال تقارير خبراء التزييف والتزوير حول تحديد المسئول عن اصدار الخطاب المزور المنسوب لمركز شباب طملاى، وباقى تقارير فحص ديسكات الكمبيوتر المضبوطة بحوزتهم.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

خواطر

تراجع الإخوان ..

لا حل لهذه الازمة بين النظام والإخوان إلا إذا عادوا الى الاتفاق الأول غير المعلن وغير المكتوب .. أى ان يفكوا تحالفاتهم مع أحزاب المعارضة ويقبلوا باعادة انفسهم الى هذا الحجم الذى كانوا عليه قبل ان يتمددوا الى هذا الحد وان يكونوا حليفا له ضد المعارضين، أو على الأقل على الحياد، ويساندونه دون حدود فى معركته ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة، ودون ان يستغلوها لحسابهم .. هذا ما أعتقده، ولن يتنازل النظام عن مطالبه تلك من الجماعة وسيستمر فى مواصلة ضغوطه عليها، وهو موقن انها لن تثير ثائرة باقى المعارضين، ان لم تثر سعادتهم، وحتى ان اثارتهم علي اساس إمكان لجوئه لاستخدام نفس الأساليب معهم، فلن يهتم بهم، مثلما لم يهتم بمواقفهم فى قضايا اخري بعيدة عن الإخوان.

فهل سيقبل الإخوان العودة الى الاتفاق وتحجيم نشاطاتهم السياسية والنقابية، أم سيرفضون ويدخلون فى خصومات مع النظام ؟

والظاهر بوضوح ان الاخوان لن يواجهوا ضغوط النظام مهما وصلت إليه من مدى إلا بمزيد من ضبط النفس ودعوة انصارهم لمزيد من الصبر وتحمل ما يتعرضون له ولن يلجاوا الى العمل السرى كما يشاع .. فهذه قضية تخلوا بالفعل عنها بشكل كامل، ولن يقوموا باى مواجهات وتحد للنظام تحت اى ظرف او ضغط مهما ثقل، لانهم ليسوا على استعداد لتكرار تجارب اعوام ١٩٤٨، ١٩٥٤، ١٩٦٥ .. ولن يقبلوا ايضا بفك تحالفاتهم واتصالاتهم مع احزاب المعارضة.

إلا انهم على استعداد لتقديم التطمينات التى يريدها النظام والتخلى عن منافسة الحزب الوطنى فى انتخابات النقابات المهنية، اما نهائيا أو بترك مجال واسع له فيها، وعدم ترشيح عناصرهم فى كل أو بعض الدوائر فى انتخابات مجلس الشعب .. مقابل أن يتركهم يتحركون فى مجال الدعوة والخدمات الاجتماعية.

باختصار لن يدخر الاخوان للنظام اى مبرر للاستمرار فى ضربهم الى ما لا نهاية .. وسياستهم هذه ستظهرهم فى صورة الشهداء وسيربحون من ورائها اكثر مما يربحون من تحدى النظام او الخضوع له معا، وعليه ان يوقف هذا المسلسل، لأن احدا لم يعد بامكانه القضاء على الجماعة التى اصبح وجودها ملموسا ومؤثرا، ومن حقها ان تتمتع بما يتمتع به الآخرون من حرية عمل.

لكن يبقى سؤال .. وهو هل من الممكن ان يتحالف الاخوان المسلمون مع النظام فى مرحلة ما ضد احزاب المعارضة الأخرى ؟

حسنين كروم



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

مصر: هجوم على سيارة للشرطة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ شهدت مدينة ملوي التابعة لمحافظة المنيا في صعيد مصر استنفاراً أمنياً أمس إثر هجوم شنه مسلحون ينتمون الى الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» اطلقوا خلاله النار على سيارة للشرطة يستقلها ضابط في محاولة لاغتياله الا ان الضابط تبادل النار مع المهاجمين واجبرهم على الفرار ولم تسجل اصابات.

وفي الفيوم القت قوات الامن امس القبض على اربعة من اعضاء «الجماعة الاسلامية» خلال حملة شنتها على مراكز المتطرفين.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٠ سبتمبر ١٩٩٥

مصر: الجماعة الاسلامية تحذر الاخوان من «مهادنة» الحكومة

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ بدات الجماعات الدينية التي تتبنى العنف في مصر محاولات لثني جماعة «الاخوان المسلمين» عن السير في طريق مهادنة الحكومة واتباع الطرق السلمية والديموقراطية للحصول على حق انشاء حزب سياسي.

وكانت خلافات كبيرة وقعت خلال السنوات الماضية بين الجماعة الاسلامية التي يقودها الدكتور عمر عبدالرحمن وجماعة «الجهاد الاسلامي» التي يقودها الدكتور ايمن الظواهري وبين «الاخوان» بسبب انتقاد جماعة «الاخوان» لعمليات العنف التي يرتكبها اعضاء في التنظيمين، وأصرّ الاخوان على المشاركة في الانتخابات التي تعتبرها «الجماعة الاسلامية» وجماعة «الجهاد» بمثابة شرك وكفر.

وطالبت نشرة، يصدرها «المكتب الاعلامي للرابطة الاسلامية للعاملين بالكتاب والسنة» في لندن وتحمل اسم «الاعتصام»، جماعة «الاخوان» بـ «ان يفتحوا صدورهم ويستمعوا الى النصيحة وان يراجعوا منهجهم حتى لا يظلوا يدورون في حلقة مفرغة».

واكدت النشرة ان «ما يتعرض له الاخوان حالياً من ضغوط وضربات يثبت ان الادعاء بأن منهج الجماعة الاسلامية وسلوك اعضائها يتسبب في استفزاز الانظمة الحاكمة غير صحيح».

وحوت النشرة بياناً تحت عنوان «حتى الاخوان ايضاً ارهابيون» جاء فيه «لم يدهشنا - كما ادهش الكثيرين - تقديم نصف مئة او اكثر من الاخوان المسلمين لمحاكمة عسكرية (...) ولكن الذي ادهشنا هو تعامل الاخوان مع النظام المصري على رغم الضيم الذي وقع عليهم اخيراً وكانه نظام عادل، أنزل برعيته بعض الظلم».

واضاف البيان «آه لو يشرح الاخوان صدورهم لنصح صادق او لصديق ناصح. وما لم يراجع الاخوان منهجهم سيظلون ابداً يدورون في حلقة مفرغة من محنة تسحق الضعاف وتعطل الطاقات الى عمل تنظيمي دعوي محدود مهما كانت نتائجه فهو دون الهدف المنشود. وحتى هذه النتائج حينما تربو وتتسع تبادر الحكومة بضربة فتبدد الثمر وتغل ايادي الحراس عن المزيد».

وتابع البيان: «قد يورد الاخوان هنا شبهة طالما لاكتها ألسنتهم مؤداها ان المنهج الحركي للجماعة الاسلامية هو الذي يتسبب في استفزاز الانظمة الحاكمة على الحركة الاسلامية. والسؤال الوارد على شبهتهم اين كانت الجماعة الاسلامية حينما نزلت بالاخوان اعظم محنتين».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

وسط نذر مواجهة جديدة بين النقابات والحكومة

النقابات تناشد مبارك إلغاء قرار إحالة "الاخوان" على القضاء العسكري

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ بدا في مصر امس ان المواجهة بين الحكومة المصرية وجماعة «الاخوان المسلمين» ستتسع لتشمل النقابات المهنية بعدما بعث ممثلو ٨ نقابات امس بمذكرة الى الرئيس حسني مبارك ناشدوه فيها: «استخدام سلطاته الدستورية وإلغاء» قرار جمهوري كان اصدره الاسبوع الماضي وقضى بإحالة الإخوان على المحاكم العسكرية.

وعقد مجلس نقابة الاطباء امس اجتماعاً مشتركاً مع اعضاء مجالس نقابات الاطباء الفرعية في المحافظات. واعلن الدكتور حمدي السيد نقيب الاطباء (من الحزب الوطني الحاكم) انه طلب عقد اجتماع بين مبارك ومجلس النقابة «لشرح وجهة نظر نقابة الاطباء في قرار احالة قضية الاخوان على القضاء العسكري التي اتهم فيها عدد ممن ينتمون الى نقابة الاطباء».

واعرب مجلس نقابة الصحافيين عن قلقه ازاء «الاجراء المخالف للدستور ومبادئ العدالة». واشار في بيان اصدره امس الى ان المحالين على المحكمة العسكرية بينهم اساتذة في الجامعات واعضاء سابقون في مجلس الشعب واعضاء منتخبون في مجالس النقابات المهنية والمجالس المحلية، اضافة الى الصحافي محسن راضي.

وجاء في المذكرة التي وقعها ممثلو نقابات التجاريين والمهندسين والمهن العلمية والسينمائيين والمهن الزراعية والصيادلة والأطباء: «في اطار الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، وسيراً على الوفاق الوطني فإن الموقعين على هذه المذكرة يأملون من سيادتكم النظر اليها بعين الاعتبار واحاطتها برعايتكم الشاملة».

واضافت ان «مما تلاقت عليه رغبة الشعب المصري واكدته تصريحاتكم في اكثر من مناسبة ان الاحزاب السياسية المصرية لم تستوعب حركة المواطنين المصريين وسيبقى دائماً قطاع عريض من ابناء هذ الشعب العظيم ينطلقون في كل ما يصدر عنهم من ممارسات سياسية من خلال مواطنتهم واخلاصهم لامتهم وشعبهم من دون اي انتماء حزبي، وجاء قرار المحكمة الدستورية العليا الذي الغى الانتخابات بالقائمة الحزبية مؤكداً لهذا المبدأ وموضحاً لاحقية المواطنين جميعاً في الترشيح للمجالس النيابية وغيرها بصفتهم مواطنين مصريين. وبناء على ما تقدم فمن الطبيعي ان تمتلئ الساحة السياسية بافكار عدة وتوجهات متنوعة تهدف الى مصلحة الوطن العليا ورفاهية المواطنين وتنضبط جميعها في اطار الشرعية والقانون والنظام العام».

وتابعت المذكرة: «لم تكن القضية الرقم ١٣٦/١٩٩٥، التي اتهم بموجبها عدد من اعضاء النقابات المهنية من الاطباء والمهندسين والعلميين والزراعيين والتجاريين والمعلمين وعلماء الازهر الشريف، الا لوناً من ألوان الممارسة السياسية غير المجرمة قانوناً ولكنها تعبير عن التنوع الفكري الذي يمتلك وجهات نظر محددة لكيفية النهوض بالوطن والمواطنين. ودرست لجنة التنسيق بين النقبات المهنية كل تحقيقات نيابة امن الدولة العليا المتعلقة بالقضية من خلال الجهاز القانوني للنقابات وتاكد لأعضاء اللجنة انه لم يتضح لنيابة امن الدولة العليا من خلال التحقيقات وجود مخالفة قانونية يمكن ان تشكل اركان قضية تصلح للعرض على القضاء. وبدأت النيابة تفرج عن عدد زاد عن نصف من اتهموا في هذه القضية. وتوقعت النقابات المهنية بناء على ذلك تدخل السيد الرئيس بصفته حكماً بين السلطات وحامياً للديموقراطية لكي يتم الافراج عن بقية المتهمين للمحافظة على السمعة الدولية لمصر خصوصاً ان بلادنا على ابواب انتخابات تشريعية تبذل كل المؤسسات الوطنية جهودها لتكون نزيهة وفي جو من الحرية والمساواة».

واعتبرت المذكرة ان القرار الجمهوري بإحالة هؤلاء على النيابة العسكرية «جاء في غير توقعات كل القوى الوطنية بما فيها أعضاء في الحزب الوطني الديموقراطي الذي شرف برئاستكم له».

ولفتت الى ان الموقعين على المذكرة «ينطلقون من منطلق المحافظة على صورة مصر في العالم الخارجي وتوثيق الصلة بين الحاكم والشعب والقيام بواجب الدفاع عن اعضاء هذه المؤسسات القومية الوطنية». ويناشدون الرئيس «استخدام سلطاتكم الدستورية والغاء هذا القرار بإحالة اعضاء من النقابات المهنية على القضاء العسكري والافراج عنهم حتى تكون سابقة محمودة في سجل العلاقات بين الشعب والحكومة، الامر الذي سيكون له عظيم الاثر في إرساء جو الاستقرار وتحقيق ممارسة ديموقراطية صحيحة».

وقرر مجلس نقابة الاطباء في اجتماعه امس مناشدة رئيس الجمهورية مراجعة قرار احالة القيادات النقابية على القضاء العسكري وعدم مثولهم امام قاضيهم الطبيعي «ارساء للديموقراطية ودعما لخطة التنمية ومؤسسات المجتمع المدني».

من جهة اخرى شهدت ضاحية مصر الجديدة امس اجراءات امنية مشددة اثناء عرض ٢٣ من قيادات جماعة «الاخوان المسلمين» على سراي نيابة امن الدولية العليا للنظر في امر حبسهم في قضيتين لم تحالا على القضاء العسكري تتعلقان باعادة تشكيل الجماعة ولجنة الاغاثة الانسانية. وفرضت حراسة مشددة على تلك المنطقة اثناء تجمع كبير من اهالي المتهمين الذين توقعوا احالة ذويهم على القضاء العسكري.

وفي نهاية التحقيقات التي استمرت حتى مساء امس اصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام قرارا باخلاء سبيل خمسة من المتهمين: جمعة عبدالشافي جمعة وناجي سعيد عبدالعزيز وحسين عبدالعظيم محمد وابراهيم ابراهيم مصطفى حجاج ومحمد عمران احمد بضمان محل اقامتهم

وتضمن القرار تمديد حبس ١٧ متهماً لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات هم: طه محمد فضل وصبار امين عبدالمعطي ورائف عزت امين علام واحمد علي بيومي العزب ومحمد شعبان محمد ومحمد حسني الجوهري ورضا شفيق علي وعادل حسني حماد ومحمد احمد سلام واحمد السيد احمد نواحي واشرف عبدالرحمن محمد اللقاني وعمرو محمد سعد وممدوح شوقي رمضان ومجدي ابراهيم محمد وابو الخير عبدالعظيم احمد وربيع سليمان عبدالنبي وماهر احمد زكي. وقررت النيابة تمديد حبس المتهم جمعة امام عبدالمعطي لمدة ٤٥ يوماً ورفضت طلبات من اعضاء هيئة الدفاع لاخلاء سبيله لعدم انتهاء التحقيقات.



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

الأطباء والصحفيون يناشدون الرئيس وقف محاكمة الإخوان أمام المحاكم العسكرية

كتب أحمد جبيلي :

ناشد الاطباء والصحفيون امس الرئيس مبارك وقف محاكمة الاخوان المسلمين امام المحاكم العسكرية. وادان مجلس نقابة الصحفيين فى بيان صدر باجماع اعضائه امس احالة الاخوان المسلمين الى محاكم عسكرية، وعبر المجلس عن قلقه ازاء هذا الاجراء المخالف للدستور ومبادئ العدالة خاصة وقد عرف عن هؤلاء المحالين رفضهم للعنف وانخراطهم فى العمل السلمى واتخاذ الاسلوب الديمقراطى سبيلاً للإصلاح. واكد المجلس حق كل مواطن مدنى فى المثول أمام قاضيه الطبيعى كما ناشد المجلس رئيس الجمهورية وقف قرار الاحالة الى المحاكم العسكرية. وكان المؤتمر العام الثالث للصحفيين قد ادان احالة المدنيين الى المحاكم العسكرية فى قراراته التى صدرت يوم الخميس الماضى. من جانب اخر ناشد مجلس نقابة الاطباء الرئيس حسنى مبارك بمراجعة قرار احالة قادة النقابات للقضاء العسكرى والمطالبة بمحاكمتهم امام قاضيهم الطبيعى . وقرر مجلس النقابة العامة ومجالس النقابات الفرعية تفويض الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء لمقابلة رئيس الجمهورية وتقديم مذكرة بهذا الشأن .

كما قرر المجلس فى اجتماعه امس بمقر النقابة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية للدفاع عن الاطباء الذين تمت إحالتهم للقضاء العسكرى لاظهار عدالة المطالب النقابية فى الاوساط السياسية والثقافية والحزبية لايجاد راى عام مساند ومناصر للاطباء . وقرر مجلس نقابة الاطباء تأجيل عقد اجتماعات الجمعية العمومية، واكد الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء ان قرار احالة الزملاء اعضاء نقابة الاطباء للقضاء العسكرى جاء مفاجأة للجميع خصوصا ونحن على اعتاب الانتخابات البرلمانية واننا نتوقع الافراج عنهم للمشاركة فى تعميق الديمقراطية . واعرب نقيب الاطباء عن امله فى التراجع عن قرار الاحالة للقضاء العسكرى وإلغاء كافة الاجراءات الاستثنائية . وطالب الدكتور حمدى السيد بضرورة توسيع الديمقراطية واطلاق حرية تكوين الاحزاب مؤكداً رفضه لتدويل قضية احالة القيادات النقابية للقضاء العسكرى . وفى المؤتمر الصحفى لزوجات المعتقلين وابنائهم والذى نظمه الدكتور احمد عمر الامين العام المساعد للنقابة استنكرت الدكتورة ليلى مختار زوجة الدكتور محمد عبد اللطيف احالته للقضاء العسكرى خاصة انه فاز بجائزة السيدة سوزان مبارك فى مسابقة القصة وتم اختياره عضواً باتحاد الناشرين العرب . وقالت جيهان محمد زوجة الدكتور ابراهيم الزعفرانى إن زوجها ظل لمدة تسعة أشهر من الاعتقال والتحقيقات دون توجيه اتهام . واضافت ان مصر لم تشهد منذ ثلاثين عاماً احالة مدنيين الى محاكم عسكرية مشيرة الى ان الهدف من احالة القيادات النقابية الى القضاء العسكرى منعهم من الترشيح فى انتخابات مجلس الشعب القادمة !! . وناشدت زوجات المعتقلين السيدة سوزان مبارك راعية الطفولة والأمومة بالتدخل لوقف هذا القرار الجائر . كما ناشدت زوجات المعتقلين مؤتمر بكين الدولى التاكيد على حق المرأة فى حياة امنة دون ترويع من أجهزة الامن .



ابراهيم نافع   د. حمدى السيد



المصدر : الوفد

التاريخ : ... ١٩٩٥

إخلاء سبيل ٥ أعضاء بجماعة الإخوان المسلمين وتجديد حبس ١٧ أخرين

كتبت - نجوى عبدالعزيز:

قرر امس المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا اخلاء سبيل ٥ أعضاء بجماعة الاخوان المسلمين بضمان محل اقامتهم. كما قرر تجديد حبس ١٧ اخرين ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

طلب ياسر رفاعى رئيس نيابة أمن الدولة استعجال تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير الخاص بالخطاب المنسوب صدوره إلى مركز شباب المنوفية. كما طلب استعجال تقرير المعمل الجنائى الخاص بفحص الكمبيوتر والديسكات التى عثر عليها داخل محل اقامة المتهمين. وكانت النيابة قد واصلت التحقيق مع ٢٢ عضوا بجماعة الاخوان المسلمين. شمل قرار اخلاء سبيل الاعضاء جمعة عبدالشافى وابراهيم مصطفى وناجى سعيد عبدالعزيز، وحسن عبدالعظيم ومحمد عمران.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

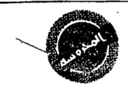
المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

نقابة الصحفيين تدين إحالة الإخوان المسلمين إلى المحاكم العسكرية

وتناشد رئيس الجمهورية وقف قرار الإحالة لمخالفته الدستور ومبادىء العدالة

أدان أمس مجلس نقابة الصحفيين إحالة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى المحاكم العسكرية. أعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء هذا الإجراء المخالف للدستور ومبادىء العدالة. أكد المجلس رفض المحالين إلى المحاكم العسكرية للعنف، ويتخذون الأسلوب الديمقراطى سبيلا للإصلاح. كما أكد المجلس فى بيان صدر بإجماع الأعضاء حق كل مواطن مدنى فى المثول أمام قاضيه الطبيعى. وناشد مجلس نقابة الصحفيين، رئيس الجمهورية وقف قرار الإحالة إلى المحاكم العسكرية. وكان المؤتمر العام الثالث للصحفيين قد أدان إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية فى قراراته التى صدرت يوم «الخميس» الماضى.



بعد مفاجأة المحاكمات العسكرية

خريف الغضب فى جماعة الإخوان

جناح إخوانى يطالب بشن حملة دولية ضد النظام

وأيمن الظواهرى للإخوان: اشربوا من كأس مهادنتكم للحكومة

تقرير:
عبد الفتاح عبد المنعم
وخالد صلاح

كيف ترد جماعة الإخوان على قرار إحالة عدد من قياداتها للمحاكمات العسكرية؟، مصادر داخل الإخوان تؤكد وجود اختلافات فى وجهات النظر، وتتحدث المصادر عن ثلاثة أجنحة تطرح تصورات متباينة للرد على الحصار الذى يحاول النظام فرضه على الجماعة بترويج مقولة أمنية تفيد «أن الإرهاب يخرج من عباءة الإخوان » وهو ما تنفيه قيادات الجماعة التى نددت بأعمال الإرهاب وحرصت على إعلان براءتها من تنظيمات التطرف الدينى.

ورغم ماجرى يحاول جناح عواجيز الإخوان تطويق خريف الغضب بالتصرف فى حدود معتدلة لتهدئة الأجواء المشتعلة بين الإخوان والنظام باتباع كافة الطرق القانونية لوقف القرار والاكتفاء بالتنديد عبر وسائل الإعلام مستخدمين لغة الحكمة فى مخاطبة المسئولين للعدول عن قرار الإحالة وتأكيداتهم المستمرة بان «الإخوان» لن يلجأوا للعنف وانهم سيشاركون فى الحياة السياسية بالشكل الذى رسم لهم من خلال دخول الانتخابات بدون رفع شعارات للإخوان، المهم انهم لن ينسحبوا من الساحة..، ويبدو أن أبرز إخوانى فى هذا الجناح هو المستشار «مأمون الهضيبى»..

الجناح الثانى ينادى بضرورة العودة للعمل السياسى السرى «تحت الأرض» وبعيداً عن أنظار النظام والأجهزة الأمنية..ووقف عملية الاصطدام المباشر مع النظام.. بل ويطالب عدد من أعضاء هذا الجناح بضرورة الإعلان بشكل نهائى بعزم «الإخوان» عدم خوضهم الانتخابات القادمة حيث أنه يرى أن الهجمة الشرسة التى يتعرض لها الإخوان بسبب إعلانهم النية فى دخول الانتخابات القادمة لمجلس الشعب وأبرز القيادات التى تقف وراء هذا الجناح الحاج مصطفى مشهور الرجل الثانى فى تنظيم الجماعة.. وإن كان يجد مقاومة شديدة ليست من الجناح الأول فقط بل من عدد كبير من شباب الإخوان «الجيل الثانى» وخاصة ممن مارسوا أعمالا حزبية أو كان لهم دور فى دخول النقابات ويرى المعارضون أنه من المستحيل أن تعود الجماعة إلى الوراء وأن تخلى الساحة السياسية كما حدث فى الستينيات لتعود للعمل «من تحت الأرض» لأن هذا يفقد التنظيم الكثير خاصة بعد أن حقق أكبر نجاح فى عدد من المواقع واستطاع بالفعل السيطرة «بالانتخابات» على عدد كبير من النقابات وعدد كبير من هيئات التدريس بالجامعات والاتحادات الطلابية وتحول خلال العشر سنوات الماضية إلى حصان رابح لخوض أية انتخابات برلمانية وتسابقت بعض الأحزاب تحاول جذبه فى صفها لعمل تحالف لضمان أكبر قدر من الأصوات ويراهن المعارضون «لفكرة العودة والعمل من تحت الأرض التى طرحها الجناح الثانى» على أن الحرب التى يقوم بها النظام ضد الإخوان لن تستمر ولن تنجح لان هذه الحرب من الناحية الفعلية هى حرب «تكتيكية» ضد الإخوان الهدف منها أمران إظهار «الإخوان» إرهابيين ونقل رسالة غير مباشرة بان الحكومة نجحت بالفعل فى ضرب كافة جماعات العنف «الجهاد ـ الجماعة الإسلامية» وأنها مازالت قوية وتستطيع دخول معارك أخرى مع أقوى تنظيم إسلامى فى مصر وهو «الإخوان»..

وبعيداً عما يؤكده الجناح الثانى ويرفضه بعض المعارضين يظهر الجناح الثالث ويقف وراءه قيادات بعض «الشعب» التابعة للإخوان فى الخارج وخاصة فى أوروبا حيث تتبنى وجهة نظر أكثر تطرفاً من الجميع وتطالب بضرورة شن حملة إعلامية فى الخارج على النظام المصرى..

والاتصال ببعض الدول التى تساعد التنظيم للتشاور فى إحداث تغيرات حقيقية داخل مصر.. وربما جاء هذا الموقف المتشدد لقيادات الشُعب بالخارج نتيجة التعسف الأمنى ضد الإخوان بالداخل وارتباط بعض هذه القيادات ببعض العناصر المتشددة بالخارج. ويبدو ان هذا الجناح يجد مقاومة شديدة من الجناحين الأول والثانى وكلاهما يرى أن هذا يساهم فى ضرب وتطويق «الإخوان» داخل مصر بشكل غير مباشر.. كما أن قيادات لاترى ضرورة فى ممارسة أعمال عنف مثل باقى الجماعات المتطرفة.. خاصة بعد أن أكد البعض ضرورة المواجهة مع النظام.. الأمر الذى ترفضه الجماعة بشدة خشية أن تتحول مصر إلى جزائر أخرى!!

ويبدو أن جماعات العنف ليست بعيدة عما يحدث داخل الإخوان فهناك من يغازل وهناك من يعلن «الشماتة» فيما يحدث لقيادات التنظيم.. فى النشرة التى يصدرها تنظيم «الجهاد بالخارج تحت قيادة أيمن الظواهرى» علقت على قرار الإحالة بأن «على الإخوان أن يشربوا من كأس النظام».. وما يحدث للإخوان من تنازلات للنظام لم يشفع لهم وفى حالة استمرار «الإخوان» فى هذه المهادنة سينتهى بهم الأمر إلى «المشنقة».

ولا يقل عن ذلك ما جاء فى النشرة التى تصدرها الجماعة الإسلامية «المرابطون» ويصدرها طلعت فؤاد قاسم عما أصدرته جماعة الجهاد.. إلا أنها طالبت بانضمام الثائرين من الإخوان إلى حركة الجماعة الإسلامية.. لإسقاط هذا النظام.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

الحرب ضد الارهاب

اسفرت نتائج التحقيقات التى تجريها نيابة امن الدولة العليا فى قضايا الإرهاب الأخيرة عن وجود عنصر مشترك موجود فى جميع العمليات التخريبية التى قامت بها الجماعات المتطرفة .. هذا العنصر هو استخدام نفس الأسلوب الإجرامى الذى اعتادت عليه جماعة الإخوان المسلمين فى تنفيذ العمليات التخريبية طوال تاريخها .

والمتتبع لتاريخ جماعة الإخوان المسلمين المنحلة ، وخصوصاً تاريخ جناحها الإرهابى سيسمع الكثير من القصص المثيرة عن القتل والتخريب والجهل .. وسيلاحظ وجود سمات مشتركة بين جميع الجرائم التى قام هذا الجناح الإرهابى بارتكابها .. وهى نفس السمات التى نلاحظها الآن فى تفاصيل العمليات الإجرامية التى ترتكبها الجماعات الإسلامية .. وهو مايؤكد حقيقة هامة ان إجرام الجماعات المتطرفة اليوم هو الابن الشرعى لإجرام الجناح الإرهابى لجماعة الإخوان المسلمين المنحلة .. بل إن هذا التشابه يدعونا إلى القول بأن قادة الجناح الإرهابى للجماعة المنحلة هم اول من بذر بذور العنف والتطرف .

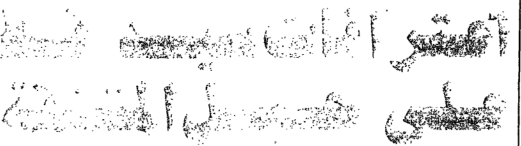
فى عقد السبعينيات فتحت كل الابواب على مصراعيها لعناصر إخوانية .. فجالوا وصالوا .. وتولوا المناصب المرموقة بحجة انهم التيار الإسلامى المتعقل .. واستمر هذا الحال حتى وقت قريب .. حدث هذا رغم ان عددا كبيرا من رجال الأمن المستنيرين كانوا على علم بان لقادة جماعة الإخوان المنحلة دوراً خفياً فى تحريك احداث العنف والتطرف التى ظهرت على الساحة المصرية خلال السنوات الماضية ، وتحت ضغوط مختلفة ظل قادة الأمن يراقبون تحرك قادة الجماعة المنحلة ودورهم الخفى فى تحريك احداث العنف .. وجاء الوقت المناسب وحسم الأمر اخيراً بعد توافر الأدلة الدامغة على تورطهم .. وبدأ تساقط المتورطين ، وأكدت التحقيقات الكثير من الحقائق المثيرة ■

سوسن الجيار

من المنشية إلى المنصة

مذكرات اللواء **فؤاد علام**

خلقات يكتبها **كرم جبر**



- ■ أنا نادم على فشل عملية نسف القناطر الخيرية
- ■ الحكومة تريد القضاء على شخصى لأننى مفكر إسلامى كبير
- ■ انتظروا الثورة فى مصر والعالمين العربى والاسلامى بعد إعدامى
- ■ آخر طلباتى : كوب ماء وأداء صلاة الفجر
- ■ القيد الحديدى فى يدى ويده من السجن الحربى حتى سجن الاستئناف
- ■ لماذا حوكم عسكريا ولم يحاكم أمام محكمة مدنية ؟!



المصدر : [illegible]

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

ثلاث سيارات ملاكى صغيرة تتدلى على نوافذها الجانبية ستائر سوداء ، اخترقت شارع صلاح سالم بسرعة ، تحرسها بعض سيارات حراسة وجنود يحملون مدافع رشاشة .. اتجهت مباشرة من السجن الحربى بمدينة نصر ، إلى سجن الاستئناف خلف مديرية أمن القاهرة .

كنت اجلس فى السيارة الأولى وبجوارى سيد قطب ، يدى اليمنى مقيدة فى يده اليسرى بسلاسل حديدية .. وفى الثانية محمد يوسف هواش نائب سيد قطب .. وفى الثالثة عبدالفتاح إسماعيل المسئول عن الاتصالات الخارجية بجماعة الإخوان المسلمين .. والثلاثة محكوم عليهم بالإعدام .

وشق موكب الموت شوارع القاهرة بسرعة كبيرة .. كانت الساعة قد تجاوزت الثانية عشرة مساء .. وسيد قطب الذى على يمينى كان صامتاً لا يتكلم .. لم يكن يعلم ان حكم الإعدام سينفذ فيه بعد ساعات ، وبالتحديد بعد صلاة الفجر .. ولكن يبدو انه كان يشعر .

تفحصت وجهه جيداً وانا اتسلمه من السجن الحربى ، كان يرتدى بدلة داكنة اللون تحتها قميص ابيض ، ولم يكن قد ارتدى بعد بدلة الإعدام الحمراء .. لم يكن مجهداً او مرهقاً او تبدو عليه اية آثار للتعذيب كما يزعمون .. ولم يكن يلبس طربوشه التقليدى .

وقطع سيد قطب لحظات الصمت القصيرة الرهيبة بقوله : للأسف الشديد ، لم ينجحوا فى تنفيذ عملية نسف القناطر الخيرية ، وكانت هذه هى النهاية .

لم اشعر فى كلماته بنبرة ندم او اسى ، وإنما بتشف وحسرة ان القناطر لم تدمر .. وساد التوتر محل الصمت ، وبدا سيد قطب ينتقل من موضوع لموضوع دون ترتيب او تركيز .. كرر اكثر من مرة ان مشكلته فى عقله لانه مفكر وكاتب إسلامى كبير ، وان الحكومة لا تملك إلا ان تقضى على العقل الإسلامى الكبير حتى تنفرد باعمالها ضد الإسلام حسب تصوره .

وكان سيد قطب يتصور ان تدمير القناطر وإغراق نصف مصر هو بداية الثورة الإسلامية ، لانها إنذار شديد اللهجة للناس لينتبهوا للخطايا والكفر الذى يعم البلاد ، وان هذه الارض يجب ان تطهر بإغراق منطقة الدلتا .

وبعد الوصول إلى سجن الاستئناف فهم سيد قطب من الإجراءات داخل السجن ، ان حبل المشنقة فى انتظاره بعد لحظات .. فازداد توتره حتى وصل إلى حد الانهيار . وظل يردد انه مفكر إسلامى ، وان الحكومة لم تجد سبيلاً للقضاء على افكاره إلا بإعدامه .

ومضت اللحظات الاخيرة ببطء شديد ، كنت اقف خارج غرفة الإعدام فى حضور مامور السجن واحد وكلاء النيابة وبعض الضباط والجنود .. واتخذت مراسم تنفيذ الحكم ، وخلعوا عن سيد قطب بدلته والبس البدلة الحمراء .. سئل إذا كان يطلب شيئاً ، فطلب كوب ماء ، شربه ، وادى صلاة الفجر .. ثم دخل غرفة الإعدام وتم تنفيذ الحكم .

وبعد ٢٥ دقيقة ، تكررت نفس المراسم مع عبدالفتاح عبده إسماعيل ، الذى اصيب بحالة هيستيرية شديدة ، وظل يردد كلاماً غير مفهوم ، ووصل إلى اقصى حالات الانهيار ، لدرجة ان الحراس عندما حملوه إلى غرفة الإعدام ، صرخ صرخة عالية ، وبعدها صمت كل شىء .

وبعد ٢٥ دقيقة اخرى ، تكررت المراسم للمرة الاخيرة مع يوسف هواش ، الذى أصيب بحالة هيستيرية أشد وطأة ، وظل يكرر عبارة « لقد ابلغتهم انهم يحكمون بغير ماانزل الله .. اللهم فاشهد » ، واقتيد إلى حبل المشنقة يجر ساقيه .

وفى السابعة صباحاً انتهت عملية إعدام قادة مؤامرة الإخوان سنة ٦٥ .. ورفض ذووهم استلام الجثث الثلاث ، وكانوا متصورين ان الرفض سيؤدى إلى تعاطف الرأى العام معهم ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث .. ودفنت الجثث الثلاثة فى مقابر الفقراء بالقرب من الإمام الشافعى .

□□

١٩٦٥ ، خرج سيد قطب من السجن وعاد إليه .

كان عاماً صعباً لعبدالناصر .. جزء كبير من جيشه سحبته الرمال الناعمة فى اليمن .. المشير عامر اطبق قبضته على الجيش وعلى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٥

عبدالناصر ، وبدات لعبة إطاحة الرؤوس بين جبابرة مراكز القوى .

سقط سوكارنو ونكروما ، وبقي عبدالناصر .. وحدد الرئيس الأمريكي جونسون هدفه الاستراتيجي رقم واحد في إسقاط عبدالناصر .. والقضاء على تيارات المد الثورى التى فجرها في المنطقة .. وفي هذا الجو المشبع بالتوتر والقلق .. بدا الإخوان يحلمون بإعادة الكرة والقضاء على عبدالناصر ، واسترداد العرش الذى اقترب منهم كثيراً ، وسرقه ناصر والثوار في عام ١٩٥٢ .

وكان سيد قطب هو المخطط والراس المدبر وصاحب فتاوى التكفير والقصاص من المجتمع .

بداية المؤامرة كانت عام ١٩٦١ ، في مستشفى ليمان طره ، وكان سيد قطب يقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لمدة ١٥ سنة في قضية ١٩٥٤ ، ونظراً لظروفه الصحية ، حيث كان مصاباً بمرض صدرى تم نقله من الليمان إلى المستشفى .. وبدا يكتب رسائل حول فكر التكفير ، كل رسالة حوالى ٢٠ صفحة يقوم بتدريسها للموجودين معه ، ومن اوائل الذين اعتنقوا فكر التكفير مصطفى كامل حسين ،

اعترافات سيد قطب

ويوسف كمال قنعر .. وبدا الاثنان ينقلان فكر سيد قطب لباقى المسجونين ، وانتشرت افكاره بسرعة داخل السجن .

ولم تخرج افكار سيد قطب عن كتاب ابوالاعلى المودودى مؤسس الجماعة الإسلامية في الهند في الاربعينيات ، وصاحب دعوة إقامة دولة إسلامية تطيح بالطواغيت والكفرة الذين ملأوا الارض فساداً وطغياناً .. واتخذ سيد قطب نفس المنهج والاسلوب ، واعتبر حالة الهند البوذية لا تختلف عن حالة مصر الإسلامية .. واعتبر المجتمع كافراً حكاماً ومحكومين .

وانتقلت اخبار فكر التكفير من طرة إلى سجن الواحات المعتقل فيه اعضاء مكتب الإرشاد ، ومن بينهم عمر التلمساني وحامد ابوالنصر وعبدالعزيز عطية ومصطفى مشهور ، اجتمع مكتب الإرشاد في السجن ، وارسلوا رسالة عاجلة لسيد قطب ابلغوه فيها ان نشر هذه الافكار سوف يؤدى إلى تفتيت الإخوان ونشر الفتن بينهم ، وحدوث انقسامات لاداعى لها في تلك الظروف الصعبة .

لم يكن المرشد العام في ذلك الوقت حسن الهضيبي في السجن ، بل خارجه ، واتخذ موقفاً بإجازة افكار سيد قطب ونشرها وتعليمها للإخوان داخل السجون وخارجها .. واصبح المرشد المطلق السراح في اتجاه ، واعضاء مكتب الإرشاد المسجونين في اتجاه اخر .

وحدث ماتوقعه مكتب الإرشاد بدا بعض الإخوان يراجعون مواقفهم ويعدلون عن افكار التكفير خصوصاً مصطفى كامل حسين ويوسف كمال قنعر ، وبدأ في التصدى لسيد قطب وافكاره ، وناقشا الاخوان القدامى في تلك الافكار ، وحالا دون انتشارها في السجن بسرعة كبيرة .

وكان هذا هو السبب المباشر الذى جعل سيد قطب يبدأ في تسريب رسائله خارج السجن ليواجه المقاومة القوية لافكاره وراء الاسوار ، واستخدم شقيقته حميدة قطب في تسلم الرسائل وتوصيلها إلى زينب الغزالى التى جمعتها تمهيداً لتوزيعها .

وعندما ذهبت زينب الغزالى إلى حسن الهضيبي تستاذنه في الاتصال بسيد قطب لتحصل منه على المنهج العلمى والفقهى لمجموعات الإخوان خارج السجن ، سلمها الهضيبي نسخة ثانية من رسائل سيد قطب ، وطلب منها ان تقراها لانها ستجدد الدعوة وتعيد إحياءها من جديد .. وطبعت هذه الرسائل في كتاب « معالم على الطريق » .

كان سيد قطب يمهد الطريق لإعادة إحياء نشاط الإخوان وعودة جهازهم السرى وهو داخل مستشفى السجن ، انتظاراً لانقضاء مدة العقوبة او صدور قرار بالإفراج عنه ، وبالفعل صدر قرار الإفراج لأسباب صحية قبل انقضاء مدة العقوبة .

واخطر مافعله سيد قطب بعد الإفراج عنه هو تخطيطه لمؤامرة قلب نظام الحكم الذى مهد السبيل لها وهو في السجن .. وعندما بدات عملية ضبط الإخوان سنة ١٩٦٥ ، كان سيد قطب يقضى اجازة الصيف في إحدى العشش براس البر .

ذهب إليه اعضاء التنظيم السرى واخطروه ان الاجهزة الامنية شنت حملة اعتقالات واسعة ضد اعضاء التنظيم السرى ، وهم يتدربون على السلاح في بعض المعسكرات وعلى راسها معسكر بلطيم ..

وسالوه : ماذا نفعل ؟!

في ذلك اليوم اصدر سيد قطب فتواه الخطيرة بنسف القناطر الخيرية .. لانه سيترتب على ذلك إغراق الدلتا بالكامل ، وأن هذه ارض كفر يجب تطهيرها .. ولو حدث ذلك فسوف تنشغل الحكومة بهذه الكارثة ، ولا تستطيع استكمال حملة الاعتقالات ضد الإخوان المسلمين .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

ومن حسن الحظ ان مجموعة نسف القناطر ، ضبطت قبل تنفيذ العملية ، بعد ان نجحوا في الحصول على المتفجرات وأعدوا خطة نسف القناطر .. وضبطت معهم الأسلحة والمتفجرات التى كانت معدة لذلك .

وبخلاف ذلك تسلل تنظيم ٦٥ ، إلى القوات المسلحة ، واعتمدوا على الشباب من ضباط الاحتياط من خريجى الجامعات الذين يتم تجنيدهم ضباطاً . ونجحوا بالفعل في تجنيد مجموعة منهم .. ونجحوا في التسلل إلى الشرطة ، وتمكن على جريشة العضو الإخوانى البارز من الإيقاع بضابط شرطة اسمه سيد صلاح الدين كان يعمل في حرس الجامعة ، ليحصل منه على تقارير حول الحركة السياسية داخل الجامعة ، واستجاب لهم سيد صلاح في النواحى الدينية ، ولم يستجب لهم تنظيمياً إلى ان تم ضبطه مع مجموعة ٦٥ .

وبعد ايام قليلة اعتقل سيد قطب ، وذهب إلى سجن القلعة تمهيداً لترحيله إلى السجن الحربى ، لانه كان معتقلاً بناء على طلب من المباحث الجنائية العسكرية .. وذهبت إليه في سجن القلعة انا والعقيد محمود مراد ، وجلسنا معه لمدة ساعة ونصف الساعة قبل ترحيله .

كان يرتدى بدلة شيك جداً ، وملابسه تنم عن ذوقه الرفيع .. لم يكن ملتحياً ، وكانت ذقنه خفيفة جداً ، وحضر إلينا في غرفة الضابط المسئول عن استقبال المسجونين .. وكنا شغوفين للحصول منه على اكبر قدر من المعلومات .

لم يدل سيد قطب باية اعترافات ، وكان ينكر كل شىء ، ولم تكن لدينا معلومات نواجهه بها ، وكان تركيزه على انه رجل مريض ومفكر إسلامى ، ولا يصح ان يحارب الإسلام في صورته .. وكان يتصور ان اعتقاله سيخلق ردود افعال واسعة النطاق محلياً وعربياً وعالمياً .. لدرجة انه قال لنا : إن نشر خبر إعتقاله في الصحف المصرية سوف يؤدى إلى قيام ثورة في مصر ، والعالمين العربى والإسلامى ..

وهذه الأوهام هى التى قتلت سيد قطب ، فقد تصور انه زعيم سياسى له دور مؤثر في الراى العام ، وقاده هذا الوهم إلى تجاوز دوره كداعية إسلامى إلى قائد سياسى يسعى لكرسى الحكم .. من الناحية الإسلامية كان سيد قطب مفكراً مرموقاً ، خصوصاً كتابه « في ظلال القرآن » الذى يعتبر مرجعاً إسلامياً عظيماً ، ولكن على المستوى الجماهيرى لم تكن له شعبية .. بدليل انه اعتقل عام ٥٤ و٦٥ ، واعدم سنة ٦٦ ، ولم تقم الثورة ، ولم تخرج مظاهرة واحدة .

في هذا التحقيق الودى قبل تسليمه للسجن الحربى تجاهل سيد قطب كل الاسماء المعروفة في تنظيم ٦٥ ، وتحدث فقط عن علاقته بقدامى الإخوان مثل صلاح شادى وعمر التلمسانى وحسن الهضيبى ، وابتعد تماماً عن ذكر اسماء القيادات الجديدة .

وانكر تماماً معرفته بكل من عبدالفتاح عبده إسماعيل وعلى عشماوى .. ولكنه في السجن الحربى اعطى اعترافات كاملة عن التنظيم .. واعترف امام المحكمة بالاسلحة التى تم تهريبها للإخوان عن طريق السودان ، غير انه قال إنه كان قد طلبها منذ ثلاث سنوات ، ولكنها وصلت متأخرة عن موعدها .

وكان الغرض من هذه التنظيمات المسلحة السعى إلى العنف والاغتيالات والتدريب على السلاح والمصارعة ، وإقامة معسكرات في بلطيم ، والحصول على تمويل من الإخوان المقيمين في الخارج .

ومن المؤكد ان جمال عبدالناصر قد استفزه ان يقود سيد قطب هذا التنظيم قبل اقل من سنة من الإفراج عنه .. وانه اصبح المرشد الحقيقى للإخوان ، خصوصاً الأجيال الجديدة التى شربت عصارة التكفير قبل ان يخرج من السجن ، وكان هؤلاء الشباب متحمسين جداً لإعادة «امجاد الماضى» ، وإحياء نشاط الجهاز السرى تحت قيادة معلمهم وقائدهم الجديد سيد قطب .

ولم يكتف اولئك الشبان بتكفير النظام القائم وتكفير الحاكم والخروج عليه ، وإنما افتوا بجواز قتله ، ومحاربة الدولة الكافرة واعتبار الخدمة في قواتها مكروهاً يجب تفاديه ، فلا تجوز الطاعة في الكفر ، لان الطاعة ليست واجبة إلا للإمام .

□□

ورسائل سيد قطب « معالم على الطريق » هى التى قادته لحبل المشنقة ، فلم يكتف فيها ببث كل سموم الفتنة والتكفير ، وإنما تحولت الأفكار إلى طلقات رصاص ، والكلمات إلى اسلحة بيضاء .

يقول سيد قطب في رسائله : « ليس الطريق ان تخلص الأرض من يد طاغوت رومانى او



طاغوت فارسى إلى يد طاغوت عربى .. فالطاغوت كله طاغوت . إن الأرض لله ، وليس الطريق ان يتحرر الناس من هذه الأرض من طاغوت إلى طاغوت .. إن الناس عبيد الله وحده .. لا حاكمية إلا لله .. ولاشريعة إلا من الله .. ولا سلطان لأحد على احد . وهذا هو الطريق » .

ومثل هذه الدعوة تجنح إلى النزعة الخيالية التخريبية . ووفقاً للوثيقة التى اعدها الشيخ عبداللطيف السبكى رئيس لجنة الفتوى بالأزهر فى ذلك الوقت ، فإنها دعوة إلى الفوضى والقتل

والتخريب .. لأن سيد قطب ينكر وجود الحكام ويضع المعالم فى الطريق للخروج على كل حاكم فى الدنيا .. رغم ان الإسلام يعترف بالحكام المسلمين ، ويفرض لهم حق الطاعة ، ويفرض عليهم العدل .

ويقول سيد قطب : « إن الجهاد ضرورة للدعوة إذا كانت اهدافها هى إعلان تحرير الإنسان ، تحريراً جاداً يواجه الواقع الفعلى ، سواء كان الوطن الإسلامى آمنا ام مهدداً من جيرانه ، فالإسلام حين يسعى إلى السلم لا يقصد هذا السلم الرخيص ، وهو مجرد ان يؤمن الرقعة الخاصة التى يعتنق اهلها العقيدة الإسلامية .

فهذه دعوة إلى إشعال الحروب مع الغير ، ولو كان الوطن الإسلامى آمناً ، مع ان نصوص القرآن والسنة وتوجيهات الإسلام عادة لا تدعو إلى مثل هذا الانفعال الغاشم ، وإنما تعتبر الحرب وسيلة علاجية لاستقرار الحياة وقمع الفتن وشق طريق الدعوة إذا وقف فى طريقها خصوم يعاندونها ويعوقونها .

والإسلام يدعو إلى المسالمة مع من يسالمه .. ولكن صاحب معالم على الطريق يفهم غير ذلك ، ويعمد إلى بعض الكتب ، وينقل منها كلاماً يتطابق مع نزعته ويتخذ من ذلك دليلاً على ان الإسلام دين المهاجمات لكل طائفة وكل وطن .. فى كل حين .

□□

لماذا ذهب سيد قطب إلى السجن الحربى وشمس بدران وحوكم أمام محكمة عسكرية ؟!

إسماعيل حسن الهضيبى كان اول الخيط فى القضية .. كان محامياً ولم يكن ضالعاً فى التنظيم السرى ، ولا مؤيداً ولا محبذاً لهذه الفكرة .. واثناء التحقيق معه اشار إلى خلية

اغلبهم طيارون فى شركة مصر للطيران ، على راسهم طيار اسمه يحيى احمد حسين ، وطيار آخر اسمه محمد حسين الغنام ، وثالث اسمه ضياء الدين .. وقمنا بإعداد مذكرة وطلبنا اعتقال الطيارين الثلاثة .

اكتشفنا فى اول يوم ان يحيى احمد حسين ركب طائرة وهرب إلى السودان قبل اعتقاله بساعتين .. وتم ضبط الاثنين الآخرين فى تنظيم ٦٥ .. وادليا باعترافات كاملة حول محاولات تجنيد عناصر اخرى من شركة مصر للطيران لنسف مطار القاهرة بالكامل .

وبدأت عملية الاعتقال تتوسع .. فقد كان التصور فى الأيام الأولى ان العدد لن يتجاوز ١٠٠ معتقل .. ولكن العدد تجاوز ذلك بكثير فانتقلنا إلى سجن ابوزعبل لوجود مبنى جديد لم يستغل بعد .. وكان يشرف على التحقيقات اللواء احمد رشدى ، ومعه ١٧ ضابطاً .

كان من بين المتهمين شخص اسمه مدحت فخرى ابن خالة حسين توفيق احد المتهمين فى قضية امين عثمان .. وتم ضبط مدحت فى محطة الرمل بالإسكندرية اثناء استلامه قنابل واسلحة من احد جنود القوات المسلحة ، واعترف مدحت بأن حسين توفيق شكل تنظيماً يسعى إلى قلب نظام الحكم ، وان التنظيم رفع شعار الوحدة مع السودان وليس سوريا .

واعترف حسين توفيق بوجود تنظيم إخوانى قوى داخل القوات المسلحة ، وقال إن حلقة الوصل بين الإخوان والجيش شخص يدعى احمد قبطان ، وكان موظفاً فى إحدى شركات البترول *« نوبل اويل » ، فى إحدى العمارات بشارع النيل .. وعلى الفور تحركت الشرطة العسكرية ، واعتقلت المجموعة المتصلة بحسين توفيق ، وعلى راسهم سيد قطب ، الذى كان يلعب دور المرشد الحقيقى للإخوان بعد خروجه من السجن .

وعقد اجتماع فى ذلك الوقت ضم المشير عامر وزير الحربية ، وزكريا محيى الدين وزير الداخلية ، وحسن خليل المسئول عن المباحث الجنائية ، وحسن طلعت مدير مباحث امن الدولة لتنسيق العمل بين الفريقين .

اشاع الإخوان فيما بعد ان هذه اللجنة اتخذت قراراً بالقضاء على الإخوان المسلمين باعتبارهم مسلمين ، وليس باعتبارهم تنظيما سرياً يسعى لقلب نظام الحكم .. ولكن هذا لم يحدث بالطبع ، وكان الهدف الوحيد هو الوصول إلى إبعاد هذا النشاط بالكامل ومعرفة ماإذا كان قد نجح فى اختراق القوات المسلحة ام لا ..

ونتيجة التنسيق بين الفريقين تم كشف تنظيم ٦٥ بكل ابعاده .. واعدم سيد قطب ودفع ثمن جريمته .■

وإلى الأسبوع القادم



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

لابد للحق أن ينتصر

ليست جرائم الاخوان المسلمين جرائم عادية وانما هى جرائم تقصد الدولة بأكملها ولست أدرى ان لم تنظر المحاكم العسكرية جرائم اعتداء على امن الدولة ونظام الحكم فيها ففيم تنظر ؟

ان جرائم الاخوان ليست جرائم تحارب الحكومة وانما نظام الحكم اجمع فهم يريدون ان يقلبوا دستور الدولة ويجعلوا نظام الحكم فيها خلافة لا ديموقراطية . وتلك الخلافة تعنى فى لغة العصر الحكم الديكتاتورى الذى يؤدى الى ان يتسلط فرد واحد فى مصائر امة باكملها وشعب بقضه وقضيضه . واقرب مثل اليه ما يحدث اليوم بالسودان وقد شهدنا نحن نظام حكمهم فى الامراء الذين كانوا يقودون عمليات الارهاب السفاحة المجرمة فى مصر . وعرفنا مقدار الجهل المنحط المخزى الذى يتمتع به هؤلاء الامراء .

وعليك ان تتصور لو ان واحدا من هؤلاء الجهل معدومى التعليم والضمير حكم مصر فما المصير ؟

لتعلم الاحزاب التى تدافع عنهم وفى مقدمتهم حزب الوفد انهم سيكونون اول حطب سيلقى فى حريق الحرية التى سيشعلها الاخوان المجرمون فليس مع حكم الفرد احزاب .

فان كان حزب الوفد والتجمعات التى تسمي نفسها احزابا لا يريدون أن يرعوا الله فى وطنهم الذى يفترض انهم امناء عليه فليتقوا الله فى انفسهم وأرواحهم فانهم يومئذ سيقضى عليهم كاحزاب بالتشتيت والابادة وانهم يومئذ سيقتلون بكافة وسائل القتل وبحكم قوانين الاخوان المجرمين .

ان القضايا التى تمس امن الدولة ينبغى وجوبا ان تحال الى المحاكم العسكرية ولو لم يكن هذا الاجراء الا لسرعة البت فى القضايا لكان هذا وحده سببا كافيا .

وقد اجمع المحامون الذين ترافعوا امام المحاكم العسكرية انها محاكم تتحرى العدل غاية العدل والدقة غاية الدقة مع حرص منها شديد ان يبدى المترافعون امامها وجهة نظرهم كاملة .

وان نظرة واحدة الى الاحكام التى تصدرها هذه المحاكم تؤكد العدالة المطلقة التى تسود احكامها بدليل انك تجد كثيرا من المتهمين تحكم المحكمة ببراءتهم من التهم المنسوبة اليهم .

وانى لاعجب ما هذه الضجة التى يقيمها حزب الوفد واشباه الاحزاب الاخرى فى هذا الشان . اليست الاحالة الى المحاكم العسكرية حقا من حقوق رئيس الجمهورية وهو فيه لا يتجاوز حقا فرضه له القانون ؟

ان الصحافة المعارضة لاتجد شيئا ذا قيمة لتثير حوله ما تعودت عليه من ضجيج وجعجعة وتهويش فهى تختلق المعارضة اختلاقا ولكن عليها ان تراعى انها تخاطب جماهير وانها حين تحاول ان تخادع هذه الجماهير عن الحقائق الناصعة ينقلب عليهم ضجيجهم احتقارا وهوانا وازدراء عند الشعب .

وربما كان فى تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا الذى نشر اخيرا خير رد على العاصفة الكذوب الخادعة التى اثاروها وساندتهم فيها الصحف القومية حول قانون العقوبات الاخير الذى يسمونه هم قانون الصحافة .

ولكن الله غالب على امره ولابد للحق ان ينتصر !

بقلم : ثروت اباظة .

الترابى انفصل عن الجماعة ولا تربطنا به علاقة

دعوتنا تنبذ الإرهاب والعنف ونعمل فى اطار الدستور

الأحرار فى مواجهة مثيرة مع نائب المرشد العام للإخوان :



مصطفى مشهور :

حملة الحكومة على الإخوان المسلمين ظالمة وأعمالنا لصالح الوطن

أثار قرار إحالة قيادات جماعة الإخوان المسلمين الى المحكمة العسكرية موجة كبيرة من الاستنكار بين الأوساط الشعبية وكان لهذا القرار اثره البالغ على ساحات الأحزاب والجماعات الشرعية وغير الشرعية وهناك من يؤيد هذه الهجمة الحكومية على جماعة الإخوان ومن لا يؤازرها ويرى أنها جائرة !!

وفى اطار ذلك أجرت الأحرار هذا الحديث المختصر مع نائب المرشد العام للإخوان المسلمين مصطفى مشهور فماذا قال ؟

- في البداية سألناه عن الاتهام الرئيسي الموجه لعناصر الجماعة الذين تمت احالتهم للمحكمة العسكرية ؟

● الاتهام الرئيسي، هو انهم ينتمون الى جماعة غير مشروعة، تهدف الى الاستيلاء على الحكم بالقوة !، وهذا الاتهام بعيد جدا عن كل الاخوة في جماعة الاخوان او العناصر المتعلقة حاليا تحديدا، وليست جماعة الاخوان منحلة فنحن جماعة شرعية، إذا سلمنا بان الشرعية للأفكار والتنظيمات وتستمد من القانون الوضعي، فبعد صدور قرار حل جماعة الاخوان المسلمين في يناير ١٩٥٤، تم الغاء هذا القرار عمليا في نفس العام، ولم يصدر قرار حل آخر، ومازالت هناك قضية مرفوعة امام مجلس الدولة، بهذا الشأن وكذلك فليس هناك من يثبت اننا نريد قلب نظام الحكم لا بالقوة، ولا بغير القوة، بل على العكس نكن نعمل لصالح الوطن، وتقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع والامة ويكفي ما تقوم به لجان الإغاثة الإنسانية من جهود في الداخل والخارج.

بعيد عن الإرهاب

- هل هناك اسرار محددة، دفعت الحكومة الى اتخاذ القرار المفاجىء، خاصة ان الكثيرين من خصوم النظام وجهت لهم نفس التهم، ولكن لم تتم احالة اى منهم للمحكمة العسكرية ؟

عمل الاخوان المسلمين، علني ومكشوف وواضح وضوح الشمس وليس هناك من أسرار أو مخالفات لسياسة الدولة، يمكن ان نعلنها، فنحن بعيدون كل البعد عن الارهاب والعنف بشتى صوره، ودليلنا على ذلك اننا منذ خرجنا من السجون منذ ربع قرن، لم يثبت تورط اى فرد من الاخوان في اية حادثة عنف على الاطلاق، واحسب ان الدافع الرئيسي بل الوحيد هو الحيلولة بين الاخوان والمشاركة في المعركة الانتخابية القادمة، أو على الاقل تحجيم هذه المشاركة، خوفا من حصول الاخوان المتحالفين مع حزب العمل، على عدد كبير من المقاعد البرلمانية، ونحن نرى ان قرار الاحالة للمحكمة العسكرية، جاء بعد ان مكث المقبوض عليهم من قيادات وشباب الاخوان، اكثر من سبعة اشهر في السجون، دون ان تثبت التحقيقات إدانة أى منهم، فجاء هذا القرار غير المسبوق، والذي يمثل اعتداء على حقوق الإنسان المصري لنص الدستور، الذي يقرر حقه في ان يمثل امام قاضيه الطبيعي، ولم تثبت التحقيقات أو إجراءات الضبط حيازة أى منهم لأية اسلحة أو حتى أوراق تهدف الى مخالفة احكام الدولة !!

وهذا اكبر دليل على براءتهم من كل التهم ..

● ما هي رؤيتكم الحالية والمستقبلية للأحداث الراهنة ؟

●● لا نملك ان نغير من منهجنا في الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، فنحن مأمورون من الله، ونرفع شعار الإسلام هو الحل، قولا وتطبيقا لأن ذلك هو شرع الله في الأرض، والذي يمثل حلا لكل مشاكل البشرية، فنحن مستمرون في منهجنا بكل الوسائل المتاحة المشروعة من غير مخالفة لقوانين البلاد، لدينا بديل غير ذلك الخط السلمي.

لا يوجد انشقاق

السياسة اللينة للقيادات الجماعة هل تسبب حدوث انشقاق بين قواعدها من الصقور والشباب ؟

●● لا يتوقع ان يحدث ذلك، بإذن الله، فالجميع ملتزم بهذا المنهج، فالإمام الشهيد حسن البنا، رحمه الله، اوصى بسياسة النفس الطويل، وعدم الاستعجال، وطالبنا بضرورة الانضباط والتحلي بالاسلوب الإسلامي الحنيف في الحركة والدعوة، وهذه السياسة اللينة، لا تعني الضعف والاستكانة، ولكنها تعني التمسك بالمبادىء وعدم التفريط فيها.

اجرى الحوار

ياسر مشالي

● هناك بعض القوى تساند الحكومة في الهجمة على الاخوان فما موقفكم منها ؟

●● الجو الذي تحاول الحكومة ان تثيره ضد الاخوان، يدفع بعض العناصر المعادية للإسلام، للمشاركة في هذه الحملة ضدنا، بادعاءات كاذبة، ونحن لا نريد ان نهبط الى مستوى بعض الاقلام المأجورة المحسوبة على المعارضة، ونرد عليها ونكلها الى الله العليم الخبير، ولكننا نؤكد ان منهجنا وسلوكنا، مبرىء من كل هذه التهم والافتراءات الباطلة التي يروج لها بعض المزايدين من تيارات اليسار السياسي، والتاريخ يشهد ان ما يقوم به الاخوان المسلمون في صالح الوطن والامة.

رفضنا حادث الاغتيال

بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك، قالت أجهزة الأمن، ان للاخوان علاقة ما مع حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الاسلامية في السودان فما ردكم ؟

●● أعلنا مرارا وتكرارا نبذنا للعنف والارهاب، أيا كان نوعه ومصدره وسببه، وأصدرنا بيانا رفضنا فيه محاولة الاغتيال الآثمة للرئيس مبارك، وأما علاقتنا بالدكتور حسن الترابي،



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

فهى علاقة قديمة، ولكنها انتهت منذ زمن، حيث انفصل الترابى عن جماعة الاخوان المسلمين، وتركها، وانشا الجبهة القومية الإسلامية بالسودان، وليس بيننا وبينه، أية علاقة تنظيمية، او اعمال حركية على الاطلاق .. وتبقى علاقة الجبهة الإسلامية بالسودان بحادث محاولة الاغتيال، وهو مرهون بما تثبته التحقيقات التى تجريها السلطات المصرية والاثيوبية حول الحادث، ولا نحسب ان الحملة القمعية على الاخوان لها علاقة بمثل هذا الحادث.

● هل تتوقعون ان تجدى حملة الاستنكار الى دفع الرئيس مبارك للتراجع عن قرار محاكمة الاخوان امام المحكمة العسكرية ؟

●● هذا امر يرجع الى تقدير الرئيس لمصلحة الشعب المصرى وان هذا ما نامله ونرجوه، لان المضى فى تنفيذ قرار المحاكمة العسكرية يضر ولا ينفع وحسبنا الله ونعم الوكيل.

لوجه الوطن

الصعود إلى الجنّة

... إحالة الإخوان إلى محاكمات عسكرية.... كارثة بكلّ المقاييس.

أقولها، رغم أننى اختلف مع الإخوان من موقع ناصرى، أختلف مع الإخوان فى فهم الاسلام، واختلف مع الإخوان فى تبريرهم للظلم الاجتماعى، واختلف مع الإخوان فى بعض ميل لتكفير من يخالفهم فى الرأى، وربّما اتفق مع الإخوان فقط: فى العداء لإسرائيل والصهيونية حتى آخر المدى، والأهم: أنّنى أتّفق معهم على حقّهم فى تكوين حزب شرعى يخصّهم، وليس فى ذلك فضل منّى أو من غيرى فلا يجوز أن ندفن رءوسنا فى الرمال ونتعامى عن وجود الإخوان كتيار وتنظيم، والحقيقة الاجتماعية أقوى من نصوص القانون، والقانون يفقد شرعيته لو تصادم مع الطبيعة الإنسانية وأشواقها المشروعة.

وحملة اعتقالات الإخوان بدأت قبل شهور، وروّجت وزارة الداخلية فى بياناتها تهما للإخوان من نوع «دعم الإرهاب»، وطال المدى بالتحقيقات فى نيابة أمن الدولة، وجرى حبس قيادات الإخوان احتياطيا لمدد زادت - احيانا - على ستة شهور، وبدأ فى الأمر شبهة سوء استعمال للسلطة القانونية المخوّلة، فقد تحوّل الحبس الاحتياطى الى «اعتقال مقنّع»، وحين بدا أن القصة اقتربت من النهاية بإصدار قرارات الاتهام والإحالة للقضاء، صدرت الأوامر فجاة بنقل التحقيقات الى القضاء العسكرى، ويبرر وزير الداخلية ماحدث بأنّه «سرعة الحسم»، والمغزى واضح: فقد استشعرت السلطات - وهى أدرى بحقيقة ماكانت من تهم - أن المتهمين سينالون البراءة لو عرضوا على قاضيهم الطبيعى، وكان المخرج: إذن فليذهبوا الى القضاء العسكرى حتى لو انتهى الأمر بتعليقهم على أعواد المشانق!

... جانب آخر من الصورة، إنّه السبب الحقيقى لإعتقالات الإخوان، فقد تلاحقت الاعتقالات فى عام الانتخابات، والسلطة تريد انهاك جماعة الإخوان لإضعاف تأثيرها فى العملية انتخابية، وبقاء المتهم محبوساً على ذمة النيابة لايمنع من الترشيح، ثم إن الاحتمالات الأغلب لصدور احكام براءة - لوعرض المتهمون على القضاء العادى - تزيد من فرصتهم الانتخابية، وقد أعلنت جماعة الإخوان بالفعل نيّتها فى ترشيح بعض المتهمين كالدكتور عصام العريان والدكتور السيد حبيب، وهكذا وجدت السلطة أن خطّة عزل الإخوان انتخابياً معرّضة للفشل، وكان الحلّ: عزلهم عن المجتمع وضمان أحكام سجن سريعة يصدرها القضاء العسكرى.

والغريب، أن كل ذلك يجرى بينما تتباهى الحكومة بديمقراطيتها غير المسبوقة، وهى غير مسبوقة حقاً، إنّها ديمقراطية تتيح لك أن تتنفس وتتكلم وتتحرك وتضرب تعظيم سلام للقانون وسيادته، والهدف: ليس أن تغيّر أو تصل للسلطة لا سمح الله، الهدف: أن تحصل على فرصة سكن فى زنزانة، أو ربّما يحالفك الحظّ وتصعد الى الجنة!!

عبد الحليم قنديل



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

أبيض وأسود

ديمقراطية «المحاكم العسكرية»!

هذا الرفض الواسع الذى شاركت فيه التيارات والاحزاب الرئيسية فى مصر لإحالة القضايا المتهم فيها «الاخوان المسلمين» الى القضاء العسكرى دليل جديد على نضج الوعى الديمقراطى، والإصرار على المضى قدماً فى توسيع الهامش المحدود من الحريات والتصدى للحكم لدى الاعتداء على أية مساحة من هذا الهامش.

القضية أخطر من إحالة تيار سياسى بعينه إلى المحاكم العسكرية.. أو الموقف من هذا التيار.. إنها تتعلق اولا وقبل أى شئ آخر بمصير الديمقراطية اذ ان تيارات السياسة فى مصر لو قبلت باحالة «الاخوان المسلمين» الى المحاكم العسكرية فليس هناك مايمنع من احالتها هى نفسها الى ذات المحاكم.. وربما فى القريب العاجل.

الدفاع عن حق «الإخوان المسلمين» فى المثول امام قاضيهم الطبيعى، والطعن بكل الطرق القانونية والسياسية فى هذا التطور الخطير، هو دفاع عن الديمقراطية نفسها.

وقد تبدو «الإحالات» و «الإجراءات» الاستثنائية ذات صلة مباشرة بالإنتخابات التشريعية.. او تمثل نوعا من التدخل فى مسار التحالفات الإنتخابية الا ان «الفعل» نفسه اهم واخطر فى نتائجه واثاره من العملية الإنتخابية كلها.

فلا أحد يتوقع ان تخرج عن الانتخابات موازين وحسابات جديدة داخل مجلس الشعب تمثل تهديدا حقيقيا لهيمنة الحكم... ولا احد يتوقع اصلا انتخابات عامة نزيهة وحرة. بل ان مثل هذه الاجراءات، وقبلها صدور قانون الصحافة المشبوه تكاد ان تكون إعلانا عاما بالتزوير.

ليست هناك أخطار وتهديدات انتخابية ، لامن الإخوان ولامن غيرهم، فى ظل قواعد اللعبة السائدة والتدخلات الادارية السافرة تبرر قرارات الإحالة الى القضاء العسكرى تماما مثلما لم تكن هناك دواع حقيقية تبرر صدور قانون الصحافة، لكن يبدو ان الحكم وقد تاكلت قاعدة شرعيته ضاق بالهامش الديمقراطى المحدود.. وصار يترقب العصف به من قرار الى اخر «!»

من هنا فان التيارات والاحزاب والنقابات الرئيسية مدعوة الان الى صياغة رؤية مشتركة لمستقبل الديمقراطية فى مصر تخرج عن نطاق ردود الفعل من ناحية، او الإستغراق فى الصياغات النظرية من ناحية اخرى.

وهى مدعوة ايضاًالان تقرن القول بالفعل.. وان تبدع اساليب احتجاجية جديدة فى اجبار الحكم على توسيع الهامش الديمقراطى، او على الاقل الكف عن التحرش بالهامش المتاح.. حتى يقضى الله امرا «ديمقراطيا» كان مفعولا «!!».

ليكن رفضنا باتا لديمقراطية «المحاكم العسكرية».

عبد الله السناوى



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

أختلف مع الأخوان وأدافع عنهم

لا.. للمحاكمات العسكرية

في كمشيش تراجع عبد الناصر عن المحاكم العسكرية

بقلم: محمود المراغي

أقول الحق، إنني أربأ بالعسكريين أن يدخلوا حياتنا المدنية، فكفاهم تلك المهمة الجليلة: حراسة أرض مصر، والذود عن استقلالها.. المهمة ليست سهلة والحفاظ على كفاءة القوات المسلحة وقت السلم ربما يكون أصعب من وقت الحرب.

وأقول الصدق، وقد كان ذلك مجال حوار بيني وبين المشير محمد حسين طنطاوي في الصالون الملحق بمكتبه منذ شهور، إن القوات المسلحة هي جيش مصر الباسل، وهي للجميع ومن أجل الجميع.. قلت ذلك له، ووافقني الرجل فالجيش أكبر من أن يكون مع هذا الحزب أو ذاك، أو مع هذا التيار أو ذلك التيار. إنه حارس الوطن.. كل الوطن، وهو فوق كل الخلافات.

وقد تذكرت ذلك الحوار مع وزير الدفاع وأنا أطالع بالدهشة نبأ تحويل (٤٧) متهمًا من الإخوان المسلمين إلى محكمة عسكرية.. وتصورت ذلك المشهد الذي يجلس فيه أحد «الضباط العظام» على المنصة وأمامه رئيس لنادي أعضاء هيئة تدريس جامعة أسيوط.. أو أمامه أمين مساعد نقابة الأطباء.. أو عضو في مجلس الشعب.. تصورت أي مأزق وضعنا فيه كل الأطراف، فلا العسكريون مختصين بمحاكمة المدنيين، ولا المدنيون ينبغي أن يمثلوا أمام غير قاضيهم الطبيعي.

هكذا يقول الدستور، وهكذا يقضي صحيح القانون، فإذا تركنا ذلك إلى بعض التفاصيل لعلمنا أي ظلم يتعرض له محتجزون منذ سبعة أشهر حين يمثلون أمام محكمة ليس فيها نقض أو استئناف.. وقضاتها في النهاية، موظفون إداريون، وإجراءاتها قد جرى وضعها للجرائم العسكـ[illegible]ـة وليست لجرائم الرأي والسياسة.

يقولون: إنه الحسم والرغبة في كسب الوقت، فأي وقت يريدون قطعه وقد تركوا المتهمين سبعة أشهر بلا محاكمة.. وأي وقت نريد أن نكسبه.. اللهم إلا إذا كانت الأسابيع المتبقية على انتخابات مجلس الشعب؟

وابتداء فلست ممن يؤيدون الخط السياسي «للاخوان المسلمين»، والخلاف بين الناصريين والذين تنطق هذه الجريدة باسمهم وجماعة الإخوان خلاف قديم، نحاول طي صفحته.. و.. مع ذلك فإنني أقول: لا داعي لأن نخلط الأوراق، فحين نتحدث عن القضاء فإنه لابد من كل الضمانات للمتهم، وحين نتحدث عن الحرية فلا ينبغي أن تكون تلك الحرية احتكارًا لتيار وحجبًا عن تيار.. لكل شرائح المجتمع أن تعبر عن نفسها، ولكل منها حق التنظيم العلني والشرعي.

بطبيعة الحال فإن الحكومة لا توافق على ذلك، لكنها - ونتيجة لهذا الموقف - فإنها تقع في تناقض غريب.. فلا هي قادرة على الاعتراف بالإخوان المسلمين كتنظيم رسمي، ولا هي قادرة على حجبهم وإلغائهم من الساحة.. تقول إنها ضد الأحزاب الدينية، ولوجهة نظرها وجاهة بلا ريب ولكن ألا يوجد حل آخر للمعضلة..؟

لا أريد الخوض الآن في هذه القضية وإن كانت الأصل في الصدام الناشب الآن بين الإخوان المسلمين والحكومة.

ولا أريد الوقوف طويلاً أمام قضية الاعتراف بجماعة تعلن عن نفسها كل يوم وتوجد في الواقع دون مداراة..

أريد أن أعود للقضية العاجلة ..حكاية المدنيين أمام قاض عسكري غير طبيعي.. وأقول: إذا كانت هذه هي بداية الانتخابات، فكيف ستكون النهاية، وما هو السيناريو المتوقع مع كل القوى السياسية الأخرى.

أعلم أن حوارًا مبكرًا قد دار في مجلس الوزراء، وخلاله عرض اللواء محمد حسن الألفي تقريره حول الإخوان المسلمين، وكان الحديث كله يعبر عن قلق رسمي من الانتخابات المقبلة..

وأعلم أن هناك تقريرات رسمية حول علاقات بين عناصر إخوانية وعناصر الإرهاب والعنف المسلح، لكن الأمرين لا يبرران «نزول الجيش» واشتغاله بمحاكمة المدنيين أو المؤهلين لخوض معركة مجلس الشعب.. فليمثل المتهمون أمام قاضيهم الطبيعي.. وليدخل الجميع منافسة حرة شريفة ليحصل على ما يحصل عليه من مقاعد برلمانية.. ولا داعي أن نزج بالمحاكم العسكرية في هذا المعترك.

لقد ترددت إشاعة تكاد تكون هي المرجحة باختيار المشير محمد حسين طنطاوي نائبًا لرئيس الجمهورية.. فإذا صحت الإشاعة - وإن كان القرار مُرجأ بعض الوقت - فإنه من غير الملائم سياسيًا أن تكون البداية: محاكمة العسكريين للمدنيين.. وعلى العكس فإنه لابد من تأهيل المرشح الكبير لدور مدني خالص.

هل يعيد الرئيس مبارك النظر في قرار الإحالة لمحكمة عسكرية؟

لا عيب في ذلك، وقد فعلها عبد الناصر حين أصدر قرارًا بإحالة المتهمين في قضية إقطاع كمشيش إلى محكمة عسكرية.. حينذاك تصدى وزير مدني شاب هو ضياء الدين داود وقال: «إن الأمر مستفز للرأي العام ولا مبرر له».. ورد عبد الناصر: «إذا كانت الإحالة تستفز الرأي العام، فنحن لا نريد ذلك..» .. و.. عاد عبد الناصر عن قراره وأحيل المتهمون لمحكمة عادية.. وتقررت براءتهم فيما بعد!

لا عيب أن نعيد النظر، وأن تضع الحكومة أوراقها أمام محكمة غير عسكرية، ولتأخذ العدالة مجراها.. والديمقراطية أيضًا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

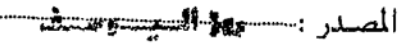
التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

بريد الحلقات

من اللواء محمد إدريس إلى روز اليوسف :

المسئولون عن قتل السادات.. تمت ترقيتهم!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

لم يكن قتلة السادات صقورا .. ولم تكن المنصة حادث اغتيال « سوبر » .. وإنما خيل لنا انها كذلك .. لأن السادات قتل بأسلوب تراجيدى غريب ، وسط حالة استرخاء تام من كل رجاله المكلفين بحمايته .

« لو » انبطح اربعة عساكر درجة ثالثة امام المنصة ، لتمكنوا من اصطياد خالد الاسلامبولى وبقية القتلة مثل الحمام ، لأنها كانت عملية سهلة ومحدودة .. وخصوصا ان اجهزة الأمن عرفت الموعد بالضبط قبل الاغتيال بثلاث ساعات .

وتصوروا .. العقيد محمد إدريس ضابط امن الدولة بالساحل تلقى الإنذار المبكر بقتل السادات ، ولكن لم يتمكن احد من إبلاغ رجال الدولة فى المنصة بانهم سيقتلون . كيف حدث ذلك ؟

اللواء إدريس « حاليا بالمعاش » الذى شغل العديد من المواقع الحساسة فى جهاز امن الدولة لمدة ٢٥ سنة من رتبة ملازم اول حتى لواء ، ثم مساعدا لوزير الداخلية ، ومديرا لشرطة السياحة والآثار ..

□□

مازال يروى التفاصيل الغريبة ، فبعد حادث المنصة تم اعتقال عدد كبير من اعضاء الجماعات الدينية .. وطلب المصدر الذى ابلغ عن قتل السادات ان يتم اعتقاله حتى لا يشك اعضاء الجماعات فيه ، ويقومون بتصفيته جسديا .. وبالفعل تم ترتيب عملية اعتقاله .

ولكن بعد فترة ترك النبوى إسماعيل وزارة الداخلية ، وتولاها حسن ابو باشا ، وبدا فؤاد علام التحقيق مع المعتقلين ، فابلغه المصدر بالقصة ، وانه معتقل بالتنسيق مع العقيد إدريس .

استدعانى ابو باشا لمكتبه ، وسالنى : « تعرف فلان الفلانى ؟ .. وهل ابلغك باغتيال كبار المسئولين فى المنصة ؟ » .. وابلغت حسن ابو باشا بالتفاصيل كاملة .. واكد له ذلك اللواء مطاوع .

فقد ابو باشا اعصابه ، وكان معروفا عنه الهدوء الشديد .. وظل يصرخ : « ليه يا مطاوع مبلغتنيش .. ما انا جنبك يامطاوع » ..

وظل يصرخ باعلى صوت مرددا هذه العبارة .. فطلب فؤاد علام ، ومدير مكتب الوزير ان نخرج من المكتب خوفا على الوزير من شدة الانفعال .

قال لى اللواء مطاوع : « ابو باشا طول عمره استاذنا .. ولكن من الصعب علىّ ان اخرج عن الدائرة » .. فقد كان ابو باشا فى ذلك الوقت مساعدا للنبوى ، ولكنه « ركنه » وجمد نشاطه .

ومنذ ذلك الوقت اغلق هذا الملف تماما ، ولم يحدث فيه اى تحقيق .

ولكن اللواء إدريس يفجر الموقف ، ويدلى بشهادة جديدة .. فى رسالة يقول فيها :



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥

نشرت مجلة روزاليوسف الغراء في عددها رقم ٣٤٩٨ الصادر يوم ٧/٢٦ على لسان الزميل اللواء فؤاد علام ان وزارة الداخلية كانت تعرف بموعد ومكان اغتيال الرئيس السادات ، وان الضابط محمد إدريس بأمن الدولة أبلغ بذلك ، ولما كان ما جاء بمذكرات الزميل فؤاد علام لم يغط كافة التفاصيل التي لو شاء الله ان تكون محل اهتمام حقيقي لتم. إنقاذ الرئيس ، ولقد رأيت ان اذكر لكم كل تفاصيل هذا الحدث الهام كدرس مستفاد في المستقبل خاصة ونحن نمر بمرحلة شاقة ضد الإرهاب .

لقد فوجئت صباح يوم العرض ٦ اكتوبر ١٩٨١ بحضور احد مصادري من العناصر المتطرفة ، وهو غير محمد محمود الأسواني المذكور اسمه بالمذكرات (ولا اعرف إن كان الاخ فؤاد قد تعمد ذكر اسمه خطا حماية له ، او انه يعتقد انه الاسواني) لقد كان هذا المصدر - الذي افضل حجب اسمه - من انشط العناصر المخترقة لتنظيم الجهاد ، وقد تم تجنيده بصعوبة ،

وكنت اقابله في اماكن سرية للغاية بعيدا عن المكاتب او اي مكان رسمي ، لذلك عندما فوجئت به في انتظاري امام مكتبي تملكني الغضب ، وقبل ان الومه ابلغني ان مندوبا من القيادة العليا للتنظيم مر عليه في الصباح الباكر وابلغه انه سيتم اليوم اغتيال الرئيس السادات ، وكبار المسئولين اثناء العرض العسكري ، وسلمه مجموعة من الرايات السوداء عليها شعار الدولة الإسلامية ، وامره بالخروج بعد العرض بكوادره إلى الشارع للتظاهر ، وإعلان الدولة الإسلامية .

ذهلت من خطورة هذه المعلومات ، وطلبت منه تكرار ما دار بهذه المقابلة اكثر من مرة ، ودار في داخلي صراع هل ابلغ بهذه المعلومات الخطيرة ، وماذا لو كانت غير صحيحة ، ولكني استعرضت تاريخ المصدر ، وما سبق ان اخطر به من معلومات عن اسلحة واشخاص ، منهم عبود الزمر القيادي المعروف ، فرجحت عندي صحة الخبر ، وعلى الفور قمت بإخطار اللواء رضوان مطاوع (مفتش الفرع بالإنابة حيث كان المفتش اللواء فتحي قته مفتش فرع القاهرة بالمنصة بارض العرض) ، ولقد فزع اللواء مطاوع فزعا شديدا ، وذكر لي لابد من تاكيد الخبر ، لانه لو تم إجلاء الرئيس وكبار المسئولين قبل انتهاء العرض ، وكان البلاغ كاذبا ، فإن العواقب ستكون وخيمة .

اكدت له الخبر ، وقلت له ان المصدر موثق (١/١) بمعنى ان معلوماته موثوق فيها ، وطلبت منه سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية شخص الرئيس ، ولم أنه حديثي معه إلا بعد ان تاكدت من اقتناعه ، وجلست في مكتبي على كورنيش النيل بشبرا لاتابع العرض العسكري بالتليفزيون - وكان الإرسال لم ينتقل إلى هناك بعد - وعندما بدأ العرض ووجدت المنصة مكتظة الصفوف ، والجميع هناك ضاحكين مبتهجين ، ولا يوجد ما يدل على اي إخلال بالأمن ، توترت اعصابي ، وخشيت من احتمال كذب البلاغ ، وعدت لملف المصدر اراجع تاريخه ومدى اختراقه للتنظيم ، وبينما انا اراوح بين الوجوه الناضحة بالأمن والامان بالمنصة ، واوراق الملف المرتعشة في يدي فوجئت بالفرقعة المعروفة ، واصوات طلقات الرصاص واضطراب الإرسال ، والإعلان عن مغادرة الرئيس سالما إلى منزله .

انطلقت بسيارتي من مكتبي بشبرا إلى مقر الوزارة بلاظوغلي ، وانا لا اكاد أرى ، وقابلت اللواء مطاوع وهتفت به : هل ابلغت بالإخطار الذي اعطيته لك ، فقال نعم لقد ارسلت ضابطا برتبة (نقيب) بخطاب سري للغاية للسيد اللواء فتحي قته مفتش الفرع الموجود بالعرض ، ولكني قلت له : ولماذا لم تتصل به باللاسلكي اسرع بدلا من هذه الطريقة الروتينية ، فقال : لقد



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٥

اتصلت . ولكن الجهاز بالسيارة ، ولا يرد عليه احد ، ويبدو ان السائق والمرافقين غادروها لمشاهدة العرض . فقلت له ولماذا لم تتصل بالسيد المدير اللواء عليوه زاهر ، فقال : لقد اتصلت ، ولكن مدير مكتبه ذكر لى انه مرهق جدا ، ونائم بالاستراحة ، فاستحييت ان اوقظه ، وفكرت بإرسال الخطاب بسرعة مع احد الضباط .

ولما وجدنى مازلت متوترا طلب منى الاطمئنان تماما ، فلابد ان الخطاب وصل واتخذت الإجراءات بإجلاء السيد الرئيس والمسئولين بدليل ان مذيع التليفزيون ذكر ان الرئيس غادر العرض فى سلامة الله ، ولكنى كنت مازلت معترضا على هذه الطريقة الروتينية فى الإبلاغ، وقلت له مادام تعذر الاتصال بالمفتش او المدير فلماذا لم يتصل بالسادة مساعدى الوزير مثل اللواء حسن ابو باشا ، واللواء احمد رشدى ، وكلاهما من اساتذتنا بامن الدولة . وهنا علق اللواء امين إسماعيل الوكيل الثانى لفرع القاهرة ، بان مثل هذه الإخطارات تجاوز للرئاسة المباشرة ، بالإضافة إلى ان هناك خلافابين السيد الوزير ومساعديه ، ولو كان البلاغ كاذبا فستصبح فضيحتنا على يدهما بجلاجل .

ولما كنت احدث منهما فى الرتبة (عقيد) فقد التزمت الصمت على مضض ، وفجاة دخل علينا النقيب الذى ارسله بالخطاب ، وهو فى حالة يرثى لها ، فلما سالناه فى نفس واحد هل تم توصيل الرسالة للسيد المفتش ، او وزير الداخلية الموجودين بالمنصة ذكر انه عانى كثيرا مع الشرطة العسكرية والحرس الجمهورى لكى يدخل ارض العرض اساسا حيث لا يجوز ذلك بعد حضور السيد الرئيس حسب التعليمات . ولم يتمكن من الدخول ، وحاول الوصول إلى المنصة ، منع بشدة من الحراسة الخاصة للسيد الرئيس ، وحاول ان ينادى على السيد المفتش من بعيد ، إلا انه فوجىء بانفجار قنابل وطلقات رصاص فعاد مسرعا إلى الوزارة ، واضاف انه لا يعرف ماذا حدث بالضبط للسيد الرئيس .

الغريب اننى تقابلت بعد ذلك مع المقدم اسامة مازن الحارس الشخصى للسيد وزير الداخلية ـ النبوى إسماعيل ـ وقال لى : لقد رايت هذا الضابط وهو يجادل بشدة مع الحرس الجمهورى والحراسة الخاصة المنوط بهما حماية المنصة ، وقلت إنه ضابط تافه ، لاننى ظننته يريد ان يدخل للمشاهدة ، وقلت لماذا لا يجلس فى اى مدرج ويتفرج ، ويالبتنى ذهبت إليه .

هذا ما حدث بالتفصيل للامانة والتاريخ حيث ضاعت ثلاث ساعات ثمينة بين التردد وسوء التصرف ، وضاعت معها حياة الرئيس السادات ، والعجيب انه لم يحدث اى تحقيق بل وصل المسئولون جميعا إلى اعلى المناصب ، فوصل مفتش الفرع إلى درجة مساعد اول وزير الداخلية ، ووصل مدير الإدارة إلى درجة سفير ، واصبح الامر مجرد ذكرى ، واحيانا يصبح نادرة للتفكه والمزاح ، فقد اعتاد احد السادة اللواءات بامن الدولة ، وحاليا محافظا لإحدى محافظات الصعيد كلما رانى ان يقول : « كنت يا إدريس ستصبح وزيرا للداخلية ، وكلنا نشتغل عندك ، ولكن الله سلم ومات السادات »

كرم جبر



٣١٤ يوما تحت الحصار

الأمني والإرهابي

ملوى دخلت مرحلة الخطر

ضياء الدين داود حذر من الوضع الراهن قبل وقوع الأحداث

«ملوى» تحت الحصار وحظر التجوال منذ ٣٠ أكتوبر ٩٤ وحتى اليوم.. وغدا... معركة.. أو حرب عصابات كما يطلقون عليها، بلغ عدد القتلى بها أكثر من ٤٠٠ مواطن مصرى ما بين جماعات وشرطة وأهالى. بالاضافة الى خمسة آلاف مواطن بداخل معسكر الأمن المركزى بالمنيا... وما بين الشرطة والجماعات تعانى «ملوى» مدينة ومركز نصف مليون نسمة تقريبا ثانى أكبر مركز على مستوى الجمهورية. هناك داخل الحصار.. وسط المجنى عليهم تجولت «العربى» رغم الحظر، لتنقل المعاناة لمن يهمهم الامر - ان وجدوا! كيف وصل بهم الحال طيلة أكثر من عشرة أشهر تحت الحصار الأمنى والحصار الارهابى أيضا.. تبحث عن الحل لأنهم أقدر من غيرهم لفهم الواقع.



تحقيق

ماجدى البسيونى
أحمد وجيه

يوم الأحد - قبل الماضى - كانت الرحلة.. قبلها بيوم واحد شهد سوق المواشى بمدينة «ملوى» هجوما ارهابيا قتل فيه شيخ قرية «منشأة المغارقة» سيد عبد المقصود وغاروق ابراهيم.. وفى نفس التوقيت لقى المواطن «عماد دنيال» مصرعه على يد هجوم ارهابى آخر بقرية «المحرص».. قبلها بأيام قليلة تم قتل كل من الصيدلى «عصام جورج» والمحاسب «عبد النور تيطس» وقبلها كان «محمد فهمى» مساعد شرطة من قرية «المحرص» قد لقى حتفه.. والقائمة طويلة وممتدة..

نشاهد من خلال نافذة القطار المتجه الى «ملوى» عشرات من سيارات الشرطة ذات اللون «الكاكى»... بعضها يسير وأخرى متوقفة.. بالقرب من مدخل المدينة أكثر من سيارة مصفحة.. قبل توقف القطار عشرات من رجال الأمن يمشطون عرباته. ما ان نزلنا على رصيف «ملوى» حتى شاهدنا أعدادا غفيرة من جنود العمليات الخاصة ذوى الزى الأسود بأسلحتهم الآلية ووضع الاستعداد.. حول مجموعة من السياح التفت مجموعة من الجنود يقودهم ضابطان بزى ملكى يحملون أسلحة آلية أيضا بالاضافة الى أجهزة استقبال وارسال.. كنا وسيلة الترجمة من والى السياح والقائد.. ألمان - كما قالوا لكنهم يتحدثون الانجليزية بطلاقة، يريدون التجول بالمدينة حتى الرابعة ليلحقوا قطار الرابعة والنصف الى اسوان.. يريدون مكانا لوضع حقائبهم.. أكثر من خمس عربات محملة بالجنود - تعزيزات وصلت المحطة ليعودوا بهم الى مبنى قسم شرطة «ملوى». على مقهى المحطة أصر قادة الحرس - ثلاث رتب ملكى - على أن نشرب معهم الشاى.. أهم ما قيل أنهم تفرغوا لمقاومة «الارهاب» وتخلوا عن مقاومة الجريمة العادية.

الوجوه عابسة والعيون بها الكثير.. حواجز أمنية هنا وهناك... سيارات الشرطة تجوب الشوارع.. الصمت يلف المدينة.. البيانات الرسمية تؤكد أن تعداد مدينة «ملوى» يبلغ ٢٥٠ ألف نسمة.. لاتنم الحركة عن هذا الكم.. نسأل فتأتى الاجابة: الحصار هو السبب.. كيف.. أعداد من يتم القبض عليهم تصل الى ١٥٠ مواطنا مشتبها فيهم يوميا، ناهيك عمن هجروا الحصار بالاضافة الى اختيار المكوث بداخل المنازل بدلا من التعرض للقتل والاهانة.

ملوى ياناس

نتجول فى شوارع المدينة العابسة - سيارات الاجرة عبارة عن ربع نقل مغطاه وبداخلها يتكدس العشرات بالاضافة الى أنواع أخرى من السيارات العاتية فى القدم.. نسأل عن أسعار الخضار الاحتياج المعيشى اليومى فتتأكد حقيقة «كلما قل العرض زاد السعر»، الا أسعار المواشى نسأل عن الاسباب فتأتى الاجابة بأن أصحابها فى أمس الحاجة لتدبير متطلبات الزراعة والانفاق اليومى ولاسيما بعد أن أغلق بنك التنمية الزراعية أبوابه أمامهم لما عليهم من ديون عجزوا عن تسديدها فزاد العرض والحاجة فقل السعر.

عن الاسباب لدى رئيس الجمعية فيقول: بملوى ٦٥ ألف فدان منهم ٢٢ ألفا تزرع بقصب السكر وتزرع الاراضى الباقية بالمحاصيل الاخرى.. عن قصب السكر أكد رئيس الجمعية الزراعية أن الشرطة «دهست» ما يقرب من ألفى فدان للبحث عن أفراد الجماعات وبذلك عجز الاهالى عن الوفاء بمستحقات البنك بالاضافة الى خسائرهم - عائد الفدان الواحد يتعدى ٤ الاف جنيه ويتم استخراج ما يقرب من ٥ طن سكر من الفدان الواحد ليصبح نصيب الفرد من سكان مدينة ملوى ٢٥٠ ألف نسمة ما يقرب من ٣,٥ ألف جنيه مصرى اذا ما تم توزيع العائد الاجمالى من انتاج ألفى فدان من القصب الذى تمت ازالته. اذا ما أضفنا الى ذلك تدهور محصول القطن طيلة السنوات الماضية واذا ما عرفنا أن طن السماد وصل سعره الى ١٤٠٠ جنيه بعدما كان لايزيد على ٥٠٠ جنيه للطن. ولهذا قام العديد من المواطنين ممن ازيلت زراعتهم برفع دعاوى يطالبون بتعويضهم.

بالاضافة الى أن نصيب محافظات الصعيد مكتملة لايتعدى ٦,٩٪ من ميزانية الدولة فى حين يصل نصيب محافظات الوجه البحرى الى ٢٩,٥٪ أما الاسكندرية فتصل الى ١٣,٧ وتستأثر القاهرة بـ ٤٩,٩٪.

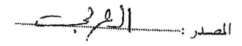
فى محافظة المنيا أعلى نسبة بطالة على مستوى الجمهورية تقدر بـ ٢٠٠ الف عاطل - رقم رسمى.

تحت سيطرة من...؟

فى لقاء مع محافظ المنيا اللواء عبد الحميد بدوى فى نوفمبر ١٩٩٢ أكد ضياء الدين داود الامين العام للحزب الناصرى على ضرورة وضع برنامج تنموى شامل لمواجهة كافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، المحافظة ولم تكن أحداث العنف قد اندلعت بعد الا أن المحافظ يومها - كما قال «فتح الله خفاجى» أمين الحزب الناصرى بالمنيا وأحد الذين حضروا اللقاء - أصر على أن المنيا تحت السيطرة الامنية وقلل سيادته من حجم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ويدلل سعد حسن عبد السلام - مدرس - على تدنى الحالة الاقتصادية «لملوى» بقوله: إن حركة البيع والشراء تدنت بصورة كبيرة فعلى سبيل القياس لاتتعدى مبيعات محل بقالة ثمانية جنيهات فى اليوم بعد أن كانت قبل الحظر تصل الى ٤٠٠ جنيه كذلك محلات (...) وهى من أكبر المحلات بالمركز لم تتعد حصيلة مبيعاتها اليومية حاليا ثمانية آلاف بعد أن كانت ٢٨ ألفا فى اليوم الواحد.

داخل مراكز ملوى - كما يقول المهندس بكر عبد الحكيم بكر - ٢٥ ألف شخص لهم حوالات مرسلة من العراق تقدر قيمتها بـ ٣,٥ مليون جنيه مصرى سبق لرئيس الوزراء أن وعد بأنه سيتم صرف المستحقات بعد أن تسلمت الحكومة هذه المبالغ وحتى الآن لم يتم الصرف. أشار العديد أنه فى



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

ظل هذه الاحداث. تتفرغ الشرطة للارهاب كما صرح الضباط. انتشرت عمليات السرقة فاذا كانت عملية السطو المسلح على بنك التنمية وسرقة ١٢ الف جنيه قامت بها جماعات الارهاب منذ شهرين فعصابات السرقة التى انتشرت بقرى ملوى ضبط بعضها على يد الاهالى ففى قرية «ابشادات» تكونت عصابة من مصطفى فهمى ابو حلقة وخلف سيد عيد العواضى وعبد الباقى على عبد الباقى ورمضان مشهور، نهبوا العديد من المنازل تحت تهديد السلاح الا أن المواطن على عبد اللطيف أمين من قرية بنى خالد تعرف عليهم أثناء محاولتهم سرقته فتم القبض عليهم وأودعوا الحجز، ويؤكد الاهالى أن أفراد العصابة هم مرشدون استعانت بهم أجهزة الأمن وأجازت لهم حمل السلاح لمقاومة الارهاب، واعترف أفراد العصابة بكافة حالات السطو التى قاموا بها.

فى عز الظهر

أسفرت حالة الحصار وحظر التجول لمدينة ملوى وبعض قراها عن المزيد من عمليات القتل، فقرية «الادارة» المحاصرة تلاصق قرية «الاشمونين» غير المحاصرة فبينما تلتهب الاولى رغم الحصار يعم الهدوء التام بالثانية وكذلك قرية «نواى» المحاصرة تبعد أقل من ٣ كيلو مترا عن قرية الاشمونين.

٦٥٪ من عدد القتلى «مسلمين ومسيحيين» منذ اعلان حالة حظر التجوال وحتى اليوم ممن ليسوا لهم أدنى علاقة بالارهاب بل تصادف وجودهم أثناء تبادل اطلاق النيران بين الجماعات والشرطة.. فما المانع اذا من قيام الاهالى بالامساك بعناصر الارهاب..؟ يتباين التعاون من مكان الى آخر.. ففى قرية «منشأة دعبس» قام عمدتها بعد أن تتبع أعدادا من الجماعات يتراوح عددهم ما بين ٥٠ - ٦٠ فردا يمارسون التدريبات القتالية بالابلاغ عنهم وتم القبض عليهم جميعا. على الجانب الآخر يقول الاهالى: انتهاكات الشرطة واستعداؤهم لنا من عقاب جماعى أو اهانات بكل منزل وعائلة بالاضافة الى عمليات القبض العشوائية بالاضافة الى ارغام سائقى سيارات الاجرة على تشغيلها لصالح قوات الامن بنظام السخرة بالاضافة الى اعتقال الاطفال وازالة محلات تشكل مورد الرزق الوحيد وكذا احتجاز الرهائن. فلا يقل عن ٥ آلاف مواطن من ملوى داخل سجن فرق أمن المنيا، وبذلك وصل الاهالى الى حالة المقاومة السلبية على كافة المستويات فعلى سبيل المثال: «حسن محمد جمال حسن» طفل لم يتعد عمره ٣ سنوات لم يسلم من الاعتداء عليه بالضرب. «صالح صدقى صالح - مسيحى» لم يتعد عمره ١٥ سنة تم ايداعه سجن فرق أمن المنيا لمدة ٢٠ يوميا تعرض خلالها لتعذيب نتج عنه اصابته بمرض نفسى يعالج منه حاليا. أنعام الدمرداش محمد والدة المحامى «مصطفى ثابت بيومى» وعنبر» المعتقلين، داهمت قوات الشرطة منزلها وكسروا كل ما به.. سألوها: أين ولداك؟ فأجابت: لديكم منذ عامين. ثم تقدمت ببلاغ للنيابة العامة التى قامت بدورها باستدعاء الضابط الذى اتهمته السيدة «انعام» فتم عرض آخر، فلما أثبتت ذلك قاموا بعرض مجموعة من الضباط لتتعرف هى على من قام بالمداهمة.

اللواء محمد عبد الفتاح عمر - رابع مدير أمن فى المنيا من بعد الحظر - اوقف الملازم أول «أشرف أبو طالب» بعد أن تقدمت إحدى الفتيات بقرية «الادارة» تتهمه أمام النيابة العامة بهتك العرض - وبالفعل تم نقله.

يوم الاربعاء الموافق ٣٠ أغسطس لم تكن المرة الاولى ولا الاخيرة لاعتداء مئات من أفراد الشرطة والقوات الخاصة على سوق ملوى وضرب العاطل بالباطل.

عايد منير فايز المحامى بملوى يروى أنه فى يوم الاثنين الموافق ٩٥/٧/١٠ وفى تمام الساعة الواحدة والنصف ظهرا وأثناء تواجده بنقطة شرطة دير البرشا شاهد بعينيه رئيس النقطة «محمد رفعت» أثناء تعذيبه لمجموعة من الاطفال المكتوفى الايدى وهم يصرخون ويستغيثون.. تقدمت بصفتى محام من نفس القرية التابع لها هؤلاء الاطفال فاذا برئيس النقطة يقوم بالاعتداء علىّ بالضرب والسب وهدد بتعليقى على باب النقطة واطلاق النار علىّ ولم يكن أمامى الا التقدم ببلاغ الى مدير نيابة ملوى. «العربى تحتفظ بصورة من البلاغ» عشرات من القرى وقعت تحت المداهمة الجماعية فعلى سبيل المثال: فى الخامسة صباحا قامت ثلاثون سيارة لورى وست مدرعات وأعداد غفيرة من قوات الأمن بمداهمة قرى «نجع العقولة» وتم اخراج الاهالى من منازلهم - لك ان تتخيل كيف تم - الى الشوارع - وتم تعليق بعض الاهالى على أبواب المنازل. قال أحد السائقين - لدينا اسمه - لولا تدخل أحد الضباط لتم اعتقالنا بسبب الضحك.

وراح يروى: كنا جالسين على مقهى الحرية أمام موقف سيارات القاهرة فاذا بسيارة شرطة تعبر فوق الكوبرى المؤدى لمحطة السكة الحديد.. فوقفت السيارة لينزل منها مساعد شرطة لالتقاط أحد الشباب الذى رفض ركوب السيارة أمام الفاظ المساعد وجذبه عنوة للشاب الذى ألقى المساعد أرضا.. نزل بقية الجنود للتغلب على الشاب الذى هددهم بنفس مصير المساعد فنزل قائد السيارة مشهرا سلاحه متقدما بكافة ألفاظ السب فبادله الشاب نفس الالفاظ عندئذ وصلت سيارة شرطة أخرى يقودها الضابط «علاء ثروت» ليتضح أن الشاب ما هو إلا ضابط صاعقة.. تم الاعتذار له! يضيف السائق: ما أن شاهدنا النهاية الا وعلت ضحكاتنا توجه الينا نفس الضابط بجنوده ويصر على اعتقالنا لولا تدخل «علاء ثروت» للمرة الثانية. عشرات وعشرات من وقائع الانتهاكات التى تحدث للمواطنين ولاسيما العائدين الى منازلهم بعد موعد حظر التجوال حتى ولو كانت أسرة بها رجال ونساء.

الإرهاب وسنينه

لكن الحقيقة المؤكدة أن الانتهاكات تحدث من جانب عصابات الارهاب أيضا وهى عديدة.. منها:

- تم ايقاف السيارات على الطريق العام وقتل ١٣ مواطنا على يد جماعات الارهاب.
- عشرات من المواطنين الضحايا قتلوا وأصيبوا أثناء هجوم الجماعات على رجال الشرطة.

٠٠٠٣٩٦٩



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

- عشرات من المواطنين قتلوا لمجرد الشك بأنهم مرشدون.

امام التصريحات البراقة التي يطلقها كبار المسئولين بالحكومة حول ديمقراطية انتخابات مجلس الشعب القادمة ماذا سيحدث بملوى وهى تحت الحصار وحظر التجوال..؟

أحد أقارب أعضاء مجلس الشعب حاليا - عن ملوى - رفض ذكر اسمه - قال عن تأثير الحصار وحظر التجوال على العملية الانتخابية «خير وبركة» وأضاف: من يجرؤ على المواجهة مع الحزب الوطني في ظل هذا الوضع.

وعن دور أعضاء «ملوى» بمجلس الشعب ومطالب الاهالي بفك الحظر قال: يكفي انهم سعوا لتخفيض ساعات الحظر من السادسة مساء الى التاسعة في أول شهر رمضان الماضي....! بينما اجمع العديد من المواطنين على انه في ظل هذا الوضع لن تتم انتخابات حقيقية داخل مدينة ملوى وقراها «محمد صبري بنداري» أكد على أن استمرار الحظر سيزيد من المأساة ولن يكون هناك تواجد للاحزاب فيما عدا الحزب الوطني بأدوات التزوير. وأضاف جميل عبد المطلب قائلا: ليس أمام المواطنين سوى العزوف عن المشاركة كرد فعل طبيعي أمام كافة الانتهاكات.

ولكن ماهو الحل...؟

برنامج تنموي جاد وشامل كما يقول المهندس فتح الله خفاجي أمين الحزب الناصري ويضيف: إذا كانت النية صادقة للخروج بملوى وقراها من هذا الوضع المتردي فلابد من البدء من الآن في وضع أسلوب جديد للتعامل مع المواطنين فهم ضحايا الصراع الدائر الذي يزداد سوءا يوما بعد يوم بالرغم من سيطرة الأمن على الأوضاع.

وأضاف: هذه السيطرة لا يعاني منها الا المواطنون ممن ليس لهم علاقة بالارهاب نظرا لهروب العناصر الارهابية فما الداعي اذن الحصار الذي جر المنطقة الى المزيد من المعاناة الاقتصادية وأنهى حديثه بقوله: يستطيع الاهالي القضاء على الارهاب وقياداته اذا ما توقفت الشرطة عن استعداء الاهالي والتعامل مع سكان ملوى وقراها على انهم ارهابيون لابد من عقابهم.

الحصار الأول ومقتل بوب

لم يكن هذا الحصار وحظر التجوال هو الاول بالنسبة لملوى وبعض قراها ففي يوم ١٨ مارس من كل عام العيد القومي يقول سعد عبد السلام مدرس المواد التاريخية: نما الى علم أهالي ملوى يوم ١٨ مارس عام ١٩١٩ أن «مستر بوب» مفتش السجون قادم لرفع الاسعار فخرجت الاهالي متظاهرة على طول الطريق وتم اطلاق النيران على القطار لكنهم فشلوا في ايقافه الا أن «محمد أبو زيد» القادم قبل عدة أيام من لندن استطاع ايقاف القطار والتقط «بوب» أنفاسه الأخيرة بملوى ليوضع فوق «عربة» يجرها حصان أو حمار ليدفن في «أشمونيين». ويضيف: إثر ذلك أصدرت بريطانيا حكمها بالعقاب الجماعي وتم اعدام ١٤ مواطنا مصريا من «ملوى» على يد قوات الاحتلال بأبشع مما حدث في دنشواي.

المحطة الأخيرة

وبعد . الساعة تقترب من السادسة مساء.. أصحاب العرس يعجلون في انهائه قبل حلول موعد الحظر وصفارة حكم المباراة بين فريقين من بقايا شباب ملوى تعلن عن انهاء المباراة.. بيت الثقافة بملوى صامت كصمت بقايا قصور عبد المجيد باشا سيف النصر وعرفان باشا سيف النصر وفتح الله باشا بركات من هنا خرج وزير العدل الحالي فاروق سيف النصر والفنانة شرين سيف النصر ايضا... وكان علينا أن نعود الى القاهرة ثانية. وقبل الوصول الى مدينة المنيا على الطريق عشرات من سيارات القوات الخاصة... علامات انهاك الارهاب فوق وجوه الجنود.. ملابسهم موحلة اثر عمليات التمشيط بمزارع القصب.. داخل السيارة تشاهد عيدان القصب الابيض وسط اللون الاسود. ويستمر التوقف أمام الحواجز الأمنية.. ويستمر الوضع على ماهو عليه.. ترى الى متى...؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

مصرع مواطنين وإصابة آخر في هجوم ارهابي بالمنيا

لقي مواطنان مصرعهما واصيب ثالث في حادث ارهابي نفذته مجموعة مسلحة داخل سوق قرية نزلة البدرمان بمركز دير مواس بالمنيا وهرب الجناة من مسرح الحادث الى منطقة الزراعات المتاخمة للسوق.

وصرح مصدر امني مسئول بوزارة الداخلية بان مسلحين مجهولين نفذوا جريمتهم الارهابية صباح أمس عندما اطلقوا الرصاص بطريقة عشوائية على المواطنين بالسوق، مما ادى الى استشهاد المواطنين ظريف أنور متى وسامى شحاتة كامل واصابة المواطن انور محمد ابراهيم الذين كانوا موجودين بالسوق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

مصر: تمديد حبس ١٥ واطلاق ثلاثة من "الاخوان"

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ واصل المدعي العام العسكري المصري التحقيق في القضية الرقم ٩٥/١٣٦ التي اتهم فيها عدد من قادة جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة على راسهم النائب السابق الدكتور عصام العريان.

واصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا أمس قرارا بتمديد حبس ١٤ من قادة الجماعة متهمين في القضية الرقم ٩٥/٦٥٦ الخاصة بالمعسكر الكشفي في الاسكندرية لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيق وهم: عنتر عبدالعاطي يوسف ومصطفى محمود شاهين وسلامة عبدالستار عبدالرحمن ومرزوق السيد عبدالرحمن ومبروك عبدالعال سلام ورمضان السيد محمود وحسني محمد مصطفى وعبدالعاطي عبدالمؤمن عبدالله ومحمد علي شعبان وعلاء مصيلحي خطاب ومصطفى ابو النور وحمدي ابو زيد عبدالرازق ومعوض عبدالله محمد وخفاجي بسيوني خفاجي.

وتضمن القرار اطلاق ثلاثة متهمين في القضية بضمان محل اقامتهم هم محمد سليمان محمد مرزوق ومرعي عبدالمحسن علي ابو شوكة وعلي احمد صلاح.

واصدر سرايا قرارا بتمديد حبس الدكتور حلمي الجزار القيادي البارز في جماعة «الاخوان المسلمين» لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التي تجري معه في القضية المعروفة باسم «قضية سلسبيل».

ومن جهة اخرى اصدرت لجنة الحريات في نقابة المحامين امس بيانا استنكرت فيه احالة المدنيين على المحاكم العسكرية وجاء في البيان «ان لجنة الحريات في نقابة المحامين فوجئت بقرار احالة عدد من الشخصيات العامة والسياسية ذكر انها تنتمي الى جماعة الاخوان المسلمين الى المحاكم العسكرية بعد ان قضى بعضهم شهورا عدة في الحبس على ذمة تحقيقات نيابة امن الدولة العليا».

وتابع البيان ان اللجنة «صدمت عند اطلاعها على قائمة المحالين على المحاكم العسكرية عندما وجدت فيهم اساتذة في الجامعات وصحافيين واعضاء سابقين في مجلس الشعب واعضاء منتخبين في مجالس النقابات المهنية والمجالس المحلية». واعربت اللجنة عن «قلقها البالغ ازاء هذا الاجراء المخالف للدستور وكل المواثيق العالمية لحقوق الانسان والمعاهدات الدولية ومبادئ العدالة، خصوصا انه عرف عن هؤلاء المحالين رفضهم العنف وانخرطهم في العمل السلمي واتخاذ الطريق الديموقراطي سبيلا للاصلاح».

واكدت «حق كل مواطن مدني في ان يحاكم امام قاضيه الطبيعي بناء على اتهامات محددة طبقا للقانون العام محاكمة عادلة توفر لهم فيها كل الضمانات والحقوق». وناشدت اللجنة الرئيس حسني مبارك: «وقف قرار الاحالة على المحاكم العسكرية وعرض المحبوسين على القضاء العادي اظهارا لاحترام الدستور وإعلاء دور المؤسسات وترسيخا للحكم الديموقراطية».

وقال القطب الاخواني سيف الاسلام حسن البنا الامين العام لنقابة المحامين لـ «الحياة» ان النقابة «ستواصل نضالها بكل الطرق القانونية لوقف احالة المدنيين على المحاكم العسكرية» مشيرا الى ان ذلك يتسق مع قرارات المؤتمر الذي عقدته النقابة قبل عام تحت عنوان «لا للمحاكم العسكرية».



لماذا ترتجفون من العدالة ؟!

لا أحد يستطيع التشكيك فى نزاهة رجال المحاكم العسكرية

ضمانات كاملة .. لجميع المتهمين

أحكام البراءة فى أخطر قضايا الإرهاب دليل واضح على عدالة الأحكام

كعادة صحف المعارضة .. فى البحث عن الاثارة .. والصراخ عن جهل باسم الدفاع عن الديمقراطية .. سودت صفحاتها فى محاولة لاقناع من يقراها .. بان احالة المتهمين من جماعة الاخوان المسلمين المنحلة الى المحاكم العسكرية .. اجراء غير ديمقراطى .

توهمت « الاحرار » ان هذا معناه « صدام » بين الحكومة والجماعة المنحلة .

وزعمت « الشعب » ان ذلك يعتبر « ضربة قاصمة » للديمقراطية .

وتحدثت الصحيفتان عن « منشور » وقعه بعض قادة احزاب المعارضة يطالبون فيه الرئيس حسنى مبارك بالتدخل الفورى لوقف قرار الاحالة الى المحاكم العسكرية .

كما تحدثت عن منشور آخر لم يخل من الاساءة لقضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والعدل .. جاء فيه ان هذا الاجراء يعد اخلالا بالقواعد المرعية

دوليا لكفالة الحق في محاكمة منصفة !!

بلغ الشطط مداه بمن وقع على هذا المنشور الذى يدعى ان الاحالة للقضاء العسكرى مؤشر بالغ الخطورة ويعد دليلا على ان سيف المحاكمات العسكرية لم يعد مقصورا على المتهمين في جرائم « العنف » .. بل يمكن ان يشهر في وجه الخصوم السياسيين !!

وتصوروا ان الهدف من كل ذلك هو منع هؤلاء المتهمين من الترشح في انتخابات مجلس الشعب القادمة .

○ التعليق

● السؤال الذى نوجهه لهؤلاء المرتجفين في احزاب المعارضة .. الذين يصرفون ليل نهار ويزعمون انهم دعاة الديمقراطية والعدل ما دمتم تتصورون ان المتهمين ليسوا متورطين في قضايا خطيرة تهدد امن المجتمع فلماذا لا تتركون القضاء يقول كلمته ؟

من ان البرىء لا يخاف .. سواء كان امام قضاء مدنى ام عسكرى .. لان رجال القضاء العسكرية لا يمكن ان يشكك احد في نزاهتم .

كما ان المحكمة لا تضغط على اى متهم من اجل الاعتراف بجريمة لم يرتكبها .. والنيابة تقوم بالافراج عن اى متهم تتوفر ضده ادلة قوية .. وقد برات المحكمة العسكرية العليا عددا من المتهمين في اخطر قضايا الارهاب .

هذا ما تؤكده الوقائع على مدى الاعوام الماضية .

● المحكمة العسكرية العليا حققت في اخطر قضايا الارهاب خلال السنوات الاخيرة .. وكانت احكامها عادلة .. ففى قضية طلائع الفتح الجديد المتهم فيها ٤٢ ارهابيا قضت بالاعدام شنقا لمتهمين وبراءة ١٢ متهما والباقى اشغال شاقة من ١٥ سنة حتى سنة واحدة .

نكرر انها « برات ١٢ متهما » في قضية حكم فيها على الباقين بتهمة القتل والتدمير لترويع الآمنين مستهدفين اشاعة الفوضى والاخلال بالأمن والنظام في البلاد رافعين راية الدين ظلما ومستترين تحت عباءته عدوانا وبغيا .

● وفى قضية الاديب العالمى نجيب محفوظ قضت باعدام اثنين وبراءة ثلاثة متهمين .

وفى القضية المعروفة باسم « تنظيم الغردقة السيلحى » صدرت الاحكام بعد ان استغرق نظر القضية ٨ جلسات وفى نهايتها صدر الحكم باعدام متهمين والاشغال الشاقة والسجن لـ ١٤ متهما .

وفى قضية محاولة اغتيال حسن الالفى وزير الداخلية برات المحكمة اثنين من المتهمين وقضت باعدام خمسة آخرين والسجن ٥ سنوات لستة والسجن ٣ سنوات لـ ٤ .. لقيامهم بقتل ٨ مواطنين واصابة ١١ في عدة عمليات ارهابية منها محاولة اغتيال وزير الداخلية واغتيال الشاهد الرئيسى في قضية محاولة اغتيال د . عاطف صدقى رئيس الوزراء التى استشهدت فيها التلميذة (شيماء) بمدرسة المقريزى بسيارة ملغومة اصابت ٢١ تلميذا ومواطنا .. وفى هذه القضية صدر الحكم باعدام ٩ متهمين ٤ منهم هاربون .. وبراءة متهم هارب ايضا بالاضافة الى احكام اخرى بالسجن .

وفى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام برات المحكمة اثنين من المتهمين وقضت باعدام ٦ والاشغال الشاقة لثلاثة متهمين .

وباختصار .. هذه المحكمة العسكرية التى ترتجف منها احزاب المعارضة .. اصدرت احكاما بالبراءة مما ينفى تماما كل الغمز واللمز . الذى جاء في منشورات زعمت ان المتهم لا ياخذ فرصته في الدفاع عن نفسه .

● الأمر لا يحتاج الى تاكيد لانه واضح لكل ذى عينين .. فالدولة لا تفكر في القضاء على اى تيار سياسى في البلاد مادام يمارس نشاطه بشكل شرعى .. لكنها لا تتوانى لحظة في الدفاع عن امن المواطنين اذا تعرض له اى انسان يتخفى تحت ستار الدين او يتحدث بكلمات فضفاضة لا يفهم معناها .

● ونقول لكل المشككين .. الذين لا يدركون خطورة التغاضى عن المواجهة الحاسمة لاى نشاط له علاقة بالارهاب .. ان العدالة البطيئة فيها ظلم كبير .. ومن حق المواطنين ان يعيشوا في امان بعيدا عن اى تهديد .. فاذا تاخرت محاكمة الارهابيين فهل يضمن احد الا تنتشر الجرائم ؟

● ان من حق رئيس الدولة دستوريا ان يحيل جرائم الارهاب الى المحاكم العسكرية .. حتى يتم الفصل فيها بسرعة بعيدا عن اساليب بعض المحامين في تعطيل سير الدعوى لكسب مزيد من الوقت في محاولة لاصدار الاحكام بعد عدة سنوات تجعل فاعلية العقوبة غير مؤثرة .

● فى نفس الوقت نؤكد ان جميع المتهمين لهم كافة الحقوق التى تضمن محاكمة عادلة لهم .. وفى القضاء العسكرى كما في القضاء المدنى كل الضمانات لصدور حكم عادل . والذين يتحدثون عن ان المحاكم العسكرية ليست فيها اجراءات استئناف او نقض .. هم جاهلون .. فالاستئناف موجود ضمن احكام القانون العسكرى تحت اسم « التصديق » طبقا للمذكرة الايضاحية لقانون الاحكام العسكرية ٢٥ لسنة ٦٦

اما النقض الذى يعنى الطعن في الحكم .. فهو في القانون العسكرى يسمى التماس على اعادة النظر لسببين .. الأول : ان يكون الحكم مبنيا على مخالفة للقانون او على خطا في تطبيق او في تاويله . والثانى : ان يكون هناك خلل جوهرى في الاجراءات ترتب عليها احجاف في حق المتهم .

● ألا يدل ذلك على ان المحاكم العسكرية التى تنظر قضايا الارهاب فيها كل الاجراءات التى تحفظ حقوق المتهم ؟

لماذا .. اذن .. كل هذه الضجة التى لا مبرر لها .. الا يعنى ذلك ان بعض احزاب المعارضة تصرخ باعلى صوت لكى تضيع الحقائق بين الضجيج .. وهو ما لن تفلح فيه ؟!!



المصدر : الحياة اللندنية

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

مقتل ٣ مسيحيين في هجومين في المنيا وقنا

□ القاهرة - «الحياة»:

■ صعّد المتطرفون الدينيون عملياتهم في صعيد مصر وقتلوا امس مسيحيين اثنين في مدينة دير مواس التابعة لمحافظة المنيا، وكان المتطرفون هاجموا محلاً للذهب في محافظة قنا مساء أول من امس وأطلقوا النار على صاحبه فقتلوه واستولوا على كمية من الذهب ولاذوا بالفرار.

وقال مصدر أمني لـ «الحياة»: ان اثنين من اعضاء الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية» اطلقا النار على مواطنين مسيحيين هما ظريف أنور فتحي متى وسامي شحاته كامل اثناء وجودهما في سوق قرية البدرمان في مدينة دير مواس ما اسفر عن مقتلهما واصابة أنور ابراهيم. واضاف المصدر أن المتطرفين «نفذا الجريمة تحت زعم تعاون الضحيتين مع أجهزة الامن وارشادهما عن أماكن اختباء المتطرفين»، مشيراً الى ان الجانيين أطلقا النار بطريقة عشوائية داخل السوق ما اثار الفزع والذعر بين المواطنين. وأوضح المصدر ان قوات الامن التي انتقلت الى مكان الحادث تمكنت من القبض على ثمانية من اعضاء «الجماعة الاسلامية». وشنت قوات الامن حملة على مدينة فرشوط والقت القبض على ١٥ من اعضاء «الجماعة الاسلامية».

من جهة اخرى اصيب الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق في قرية شبرا نورة في الشرقية مساء اول من امس. وقال مصدر امني لـ «الحياة» إن السعيد كان في جولة انتخابية وسط أنصاره عندما هاجمه أنصار منافسه محمد ابو زيد وقذفوه بالطوب والحجارة، ما أدى لحدوث قطع في أذنه نقل اثره الى المستشفى للعلاج.

استشهاد مواطنين بالمنيا

والسطو على محل مصوغات بقنا

كتب صالح رجب:

استشهد صباح أمس مواطنان وأصيب آخر عندما اطلق مجهولون النيران عشوائياً بسوق قرية نزلة المبدرمان مركز ديرمواس بالمنيا، صرح بذلك مصدر أمنى مسئول بوزارة الداخلية وقال إن مجهولين قاموا صباح أمس باطلاق النار على سوق القرية المذكورة بصورة عشوائية مما أسفر عنه استشهاد المواطنين سامى شحاتة كامل (٣٧ سنة) وطريف أنور متى (٣٠ سنة) واصابة المواطن أنور محمد إبراهيم (٤٥ سنة) الذى تصادف وجوده فى مكان الحادث، وأشار المصدر إلى أن الجناة تمكنوا من الهرب داخل زراعات القصب المتاخمة لسوق القرية، وقد انتقلت إلى مكان الحادث قيادات مديرية أمن المنيا وأجهزة البحث المختلفة لفحص آثار الحادث كما تقوم قوات الأمن حالياً بعملية تمشيط لمنطقة الزراعات بحثاً عن الجناة واخطرت النيابة لمباشرة التحقيق.

وفى قنا تمكن مساء أول أمس مسلحون مجهولون من السطو على محل مصوغات الملكة والأمير بمنطقة الصاغة بمدينة فرشوط وأطلقوا النار على مالكه صبرى لبيب سيفين (٤٠ سنة) الذى استشهد فور وصوله إلى مستشفى فرشوط العام، هذا وقد فر الجناة هاربين عقب الاستيلاء على مائة وخمسين جراماً من المصوغات الذهبية.

ويذكر أن حادث اقتحام محل الذهب يأتى كثانى حادث من نوعه فى خلال أسبوعين بعد نجاح ثلاثة من الإرهابيين يقودهم الفرشوطى الذى لقى مصرعه فى مواجهة مع الشرطة وذلك بعد اقتحامهم بنك القرية ببلدة أبو تشت واستيلائهم على مبلغ ١٢.٩٨٥ جنيهاً واغتيالهم للصراف.



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الإخوان وعسكرة الدولة

إحالة الإخوان المسلمين إلى المحاكمة العسكرية تعني أننا مقبلون على مرحلة الشؤمة، وتعني أن فئات الأمة كلها تنتظر دورها.. وتعني أن النظام لم يعد يفرق بين من يحمل السلاح ومن يحمل سكينة البصل، ولم يعد يفرق بين من يحمل «كلاشينكوف» ومن يحمل رأياً أو فكراً!

إن إحالة الإخوان المسلمين إلى المحاكمة العسكرية إفراز لطبيعة سلطة شاخت في مواقعها، وهي ناتج طبيعي لثقافة وفلسفة سياسية سائدة وغير عقلانية يتآكل فيها المجتمع المدني وتتآكل فيها المؤسسات والقيم وتزحف فيها عسكرة الدولة على مدنية الدولة، فكل شيء صار عسكرياً، المحاكمات المدنية تحول إلى عسكرية؛ والشوارع كلها مليئة بالعساكر، والمواكب الرسمية تبدأ بالعساكر وتنتهي بالعساكر لدرجة أن صديقي الألماني عندما شاهد العساكر مرصوصة من مطار القاهرة حتى قلب العاصمة ظن أن الشوارع في بلادنا تزين بالعساكر! والرئيس حريص على أن يشارك في تخريج كل الدفعات العسكرية ولم نره يوماً يشارك في تخريج دفعة من كلية العلوم أو كلية الهندسة أو كلية الطب! فكل المظاهر تعني أن هناك تحولاً نحو العسكرة حتى قانون الطوارئ جعل رجلاً «غلباناً» مثل الدكتور عاطف صدقي حاكماً عسكرياً.. ويطلق عليه الحاكم العسكري، ويصدر قرارات عسكرية وكل مشاكل البلد الاقتصادية والسياسية لم تتقدم جهة في الحكم لحلها سوى جهاز الأمن.. إذا كان ماقلناه هو بمنزلة توصيف للعلة فما الأسباب التي دعت إلى إحالة الإخوان إلى المحاكم العسكرية؟

وإذا صدقنا وزير الداخلية عندما قال: إن الأسباب ليست انتخابية فهل هناك ثمة تغيير طرأ على الإخوان؟ هل ثبت أن الإخوان حملوا السلاح أو مارسوا العنف أو حتى رفضوا مؤسسات الدولة القائمة؟! ثم ما الأسباب التي دفعت الحكومة إلى إحالتهم إلى محاكم عسكرية بعد أكثر من ستة أشهر من المحاكمات العادية؟!

وبالتأكيد لن يستطيعوا أن يزعموا أن بطء الإجراءات هو السبب؛ لأن الحكومة أحالتهم إلى المحاكمة العسكرية قبل الجلسة الأخيرة التي كان مفترضاً أن يحصلوا فيها على البراءة، والحكومة تعلم ذلك! وبالنسبة إلى مشكلة بطء الإجراءات التي تشكوها الحكومة فهي مشكلة يعانيها الشعب كله، فلماذا لا تحل هذه المشكلة للجميع وبخاصة المواطن الكادح الذي يحتاج فعلاً إلى الوصول إلى العدالة وإلى حقوقه في وقت معقول؟! ولكن الحكومة بأنانية مفرطة تحاول حل هذه المشكلة فيما يتعلق بها هي فحسب، وبخاصة مع خصومها السياسيين والتقليديين.

باختصار نحن أمام شؤمة.. كل يوم تكبر وتغلظ، أمام محاولة لتحويل البلد كله إلى ثكنات لفرض مزيد من القمع ومزيد من إرهاب السلطة، وهذا لن يقف عند الإخوان المسلمين فحسب، وإنما سوف يطول الجميع غير مفرق..

فلم تعد من فروض الكفاية مجابهة هذا الإرهاب، وإنما صارت متعينة على الجميع من الشيوعيين إلى الوفد ومن الناصريين إلى الإخوان وعلى كل دعاة المجتمع المدني وكل الأحرار.. مواجهة عسكرة الدولة..

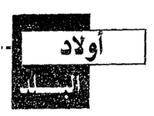
أحمد السيوفي



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢-١-١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الديكتاتورية تفضح نفسها!

المحاكمات العسكرية القادمة للإخوان المسلمين أراها الأولى من نوعها منذ أن بدأت ثورة يوليو في محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية سنة ١٩٥٣، يعني من ٤٢ سنة.. وقد انقسمت محاكمات غير العسكريين أمام القضاء الذي يتبع القوات المسلحة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

١ - محاكمة عهد سابق كما حدث من مثول السياسيين في العهد الملكي أمام محكمة الثورة بعد استيلاء الجيش على مقاليد السلطة.

٢ - محاكمة مدنيين اتهموا بالتآمر على النظام القائم، ومحاولة الإطاحة به مثل محاكمات الإخوان المسلمين التي جرت في سنة ١٩٥٤ ثم في سنة ١٩٦٥.

٣ - قضايا الإرهاب التي شهدتها البلاد في عهد الرئيس مبارك، وتم تحويل المتهمين فيها إلى القضاء العسكري.

والمحاكمات العسكرية القادمة للإخوان المسلمين هي سابقة جديدة من نوعها، وتخرج عن الأنواع الثلاثة التي ذكرتها، والمتهمون فيها لم توجه إليهم تهمة التآمر ضد نظام الدولة، ولم يضبط معهم أي سلاح على الإطلاق، ولا حتى عصا أو سكينة مطبخ!! إنما تهمتهم إعادة تشكيل جماعة الإخوان المسلمين، وهي جماعة قائمة بالفعل، وموجودة في الواقع، وقد كان أفرادها يمارسون نشاطهم تحت سمع وبصر الدولة ومازالوا.. إن ما حدث إساءة إلى القوات المسلحة، التي نحترمها جميعا.. فما للجيش ومحاكمة المدنيين؟! ومن المؤكد أن القضاة العسكريين أنفسهم قد فوجئوا بالمصيبة التي قذفها النظام الحاكم في وجوههم.. مطالبا إياهم بأن يكونوا طرفا في خصومة الحكومة مع الإخوان، وهذه المحاكمات المتوقعة أراها جريمة في حق مصر تسيء إلى سمعة بلادي في الخارج، ولا تشرفها أبداً، وهي تدل على ما أكدته مراراً وتكراراً في هذا المكان من أن النظام الحاكم الجاثم على أنفاسنا من سماته الأساسية التخلف!! وهو لا يصلح بالتأكيد للنهوض بأرض الكنانة، والارتقاء بمصر إلى مصاف الدول المتقدمة، بل هو حكم مكانه المتاحف.. من بقايا الأنظمة الشمولية التي أكل عليها الدهر وشرب فهو متخلف كليا عن العصر الحديث!! كيف يمكن أن يقوم نظام ديمقراطي في مصر بعقلية أناس تربوا على مائدة الحزب الواحد؟ وكانت المحاكمات العسكرية للمدنيين والبطش بالناس من سمات عهدهم؟ تحية وتقديراً واحتراماً للإخوان المظلومين في السجون.. خسائر النظام الحاكم بمحاكمتكم يا رجال أضعاف أي خسائر يمكن أن تلحق بكم.

محمد عبد القدوس



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

رسائل حول انتهاك حقوق الإنسان

الإرهابي الخطير

السيد رئيس تحرير جريدة الشعب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنا أحد المواطنين من قرية طنبول الكبرى بمركز السنبلاوين محافظة الدقهلية، وقد قمت بكتابة هذه الرسالة وذلك بخصوص الموضوع الذى نشر فى جريدتى الجمهورية والأهرام بتاريخ الاربعاء ٢ من ربيع الآخر الموافق ٣٠ من أغسطس ١٩٩٥ بشأن من أسموه الإرهابى عثمان عوض.

وشهادة سنحاسب عليها وسوف يسألنا عنها الله:-

إن هذا الشخص الذى صوروه بصورة الإرهابى الخطير وما قيل عنه من أنهم ضبطوا لديه أسلحة كان قد خبأها فى المقابر! كل هذا الكلام غير صحيح، والحق الذى شاهدناه بأعيننا هو أنهم فى اليوم التالى لاعتقاله أحضروه فى سيارة وتحت حراسة قوية وأغلقوا جميع منافذ البلد وأحضروا معهم تابوتا (أى صندوقاً) مليئاً بالأسلحة.. ومباحث أمن الدولة هى التى قامت بوضع هذه الأسلحة له فى أحدى المقابر ليقوموا بتصويره وهو يستخرجها. يعنى هذه القصة التى ترويها الجرائد عن عثمان عوض ملفقة له من أولها إلى آخرها، وأنا شاهد عيان على ذلك وهناك آخرون كثيرون ولولا خوفنا من البطش بنا لجئنا إليكم بأنفسنا، لأن هذا الموضوع أحزن أهل البلد جميعا؛ لأننا كنا نظن أنهم يعتقلون من يقوم بإطلاق لحيته وكفى! أما أن يلفقوا له قضية حيازة أسلحة أو أنهم كما يزعمون عنه من أنه كان سيقوم بتفجير المحافظة أو أمن الدولة بالدقهلية أو غير ذلك من الأكاذيب التى أشاعوها، فهذا غير صحيح.

وأود أن أقول لكم: إن هذا الإنسان بالذات مثل يحتذى فى الأخلاق والمعاملات والأدب وهو حسن السيرة بين أهل البلد، ولم نسمعه مرة تحدث عن الدولة أو غيرها أو حمل سلاحا أو غير ذلك مما يشير إلى أنه إرهابى كما يزعمون. والله حسبنا وهو نعم الوكيل.. لقد كنا نصدق ما نقرأه فى الجرائد عن الإرهابيين فى مناطق أخرى، وكنا نظن أن ما يقال عنهم هو الصدق! أما بعد ما حدث فى قريتنا نقول: إننا أدركنا الآن مدى الظلم الذى وقع على الكثيرين الذين لا حول لهم ولاقوة، فمن يدرى كم عدد القضايا التى لفقت بهذه الطريقة وغيرها من الطرق الشيطانية لأمن الدولة، لقد ذهلنا حقا ونحن نرى صورة هذا الإنسان البسيط فى الجرائد على أنه إرهابى خطير فهل نصدقهم ونكذب أعيننا التى رأت ما حدث أم أن الأفضل لنا أن نسكت تماما.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

ردود الافعال تتوالى بشأن تهديد رئيس تحرير الوطن العربى

رئيس اللجنه الاقتصاديه لمجلس الشورى

تهديد الدكتور محمد عبد العال بالقتل عمل خسيس وخيانه

الفيوم : حسين فتحى

اكد الدكتور احمد رشاد موسى رئيس اللجنه الاقتصاديه والماليه بمجلس الشورى على رفضه للتهديدات بالقتل للدكتور محمد عبد العال من قبل من يطلقون على انفسهم الجماعه الاسلاميه ووصف د٠موسى تلك التهديدات بانها اعمال صبيه صغار لان الدكتور عبد العال سياسى وطنى من الطراز الا مزايده فى هذا٠٠

كما استنكر محمود عبد العال المليجى رئيس الوحده المحليه بمطول بالفيوم هذا التهديد من قبل هذه الفئه الباغيه التى لا تنتمى للاسلام بايه صله بل غير مؤمنين٠٠ وقال ٠٠ لقد حاولوا بالامس اغتيال الرئيس مبارك ٠٠ واليوم يهددون احد رموز الوطنيه وهو الدكتور محمد عبد العال وغدا سيهددون الوطن كله٠٠ كما ارسل محمد العبد القللى ابن شباب الحزب الوطنى بمركز إطسا برقيه للدكتور عبد العال يقول فيها واصل مسيرتك على بركه الله متسلحا بايمانك بالله اولا ثم بايمانك بوطنيتك وحبك لمصر٠٠ ولا تهتم بهذه المهاترات فهى ليست بجديده من هذه الفئه الضاله التى نصبت من نفسها سدنه للاسلام والاسلام منهم ومن افكارهم برئ والله معك وناصرك٠٠ كما تواصلت موجات الاستنكار والغضب لدى مواطن الفيوم من جراء هذه التهديدات بالقتل لرئيس حزب العداله الاجتماعيه ورئيس تحرير جريده الوطن العربى ٠٠ حيث اعرب اسامه شعبان بباب المحامى بالفيوم عن استنكاره لهذه التهديدات وقال ليس من العدل ان يهدر دم مسلم ومؤمن واحد الشرفاء بهذا الوطن من تلك الفئه التى لا تنتمى للاسلام وكلنا سنقف بجانبه ضد هذه الفئه

وكما استنكرت هانم عبد الفتاح جابر الطالبه بكليه الخدمه الوطنيه بالفيوم فتوى التهديد بالقتل واعتبرتها عملا اجراميا من فئه منحله ومنبوذه٠

وطالب صلاح القويضي مزارع باستئصال هذه الفئه الضاله من المجتمع ٠٠ وتساءل كيف يهدر دم رجل وطنى ومسلم لمجرد كشف مخططاتهم الارهابيه ٠٠ والدكتور عبد العال ليس وحده فى المعركه فنحن من خلفه ندعمه ونسانده



اليمن ومصر نحو توقيع بروتوكول لمكافحة الارهاب

■ القاهرة - «الحياة» - يسود تفاؤل في الاوساط الرسمية المصرية بقرب تحقق نتائج ايجابية من الاتصالات التي تمت مع دول غربية في شأن مراجعة هذه الدول مواقف اشخاص منحتهم حق اللجوء السياسي او الاقامة الدائمة تمهيداً لتسليمهم الى مصر. وصرح مسؤول مصري لـ «الحياة» ان «هؤلاء الاشخاص من العناصر الارهابية المدانة باحكام غيابية صادرة عن محاكمات قضائية عادلة».

وكانت مصر اجرت اتصالات مع كل من سويسرا والدنمارك وفرنسا والمانيا وتركيا والولايات المتحدة والنروج، وسلمت كلا منها تقارير تتضمن نتائج التحقيقات مع اعضاء «الجماعات الارهابية» واعترافاتهم، وحيثيات الاحكام الصادرة بحقهم. واستند المسؤول في تفاؤله الى تورط عناصر قارة في «أعمال ارهابية في الدنمارك واحساس اوروبي متنام بالرغبة في عدم ابعاد هؤلاء عن سلطة القضاء في بلدانهم او منحهم حصانة لا يستحقونها».

وفي اطار التعاون في مجال مكافحة الارهاب، يصل الى القاهرة خلال ايام وزير الداخلية اليمني السيد محمد سعيد عرب تلبية لدعوة من نظيره المصري اللواء حسن الالفي للبحث في جوانب التعاون الامني المصري - اليمني والتوقيع على بروتوكول للتعاون في مجال الامن بين البلدين.

وعلمت «الحياة» ان البروتوكول المنتظر توقيعه لا يشمل اللاجئين السياسيين اليمنيين في القاهرة، او المطالبة بتسليم القيادات اليمنية الجنوبية المقيمة في مصر.

ويسبق لقاء وزيري الداخلية في البلدين اجتماع اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي الوزراء المصري عاطف صدقي واليمني عبدالعزيز عبدالغني في القاهرة نهاية الشهر الجاري.

ووصف السفير اليمني في القاهرة احمد لقمان في تصريح لـ «الحياة» العلاقات المصرية - اليمنية بأنها «ممتازة»، وقال ان اللجنة العليا «ستبحث في مشاريع التعاون الاقتصادي المشترك فضلا عن زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين».

وكان وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى زار اليمن مطلع تموز (يوليو) الماضي في اطار التحضير للجنة العليا وسلم رسالة من الرئيس حسني مبارك الى الرئيس علي عبدالله صالح



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

للمرة الثانية:

براءة محافظ المنوفية الأسبق فى قضية الردة

غرامة ٢٠٠٠ جنيه للمتهم الثانى والحبس ٥ سنوات للمتهم الثالث

شبين الكوم - محمد عبدالحليم:

للمرة الثانية قضت محكمة جنايات شبين الكوم ببراءة الدكتور يحيى حسن محافظ المنوفية الاسبق فى قضية «الردة» بينما عاقبت المحكمة كلا من المتهم الثانى اندكتور حلمى شحاتة مستشار المحافظ للثروة الداجنة بتغريمه الفى جنيه من التهمة الاخيرة المسندة اليه وهى التزوير فى خطاب انهاء ندبه كمستشار للمحافظ ومعاقبة المتهم الثالث محمد السعيد سا لم متعهد النقل بالحبس لمدة خمس سنوات مع الشغل لبيعه «الردة» بأزيد من السعر المحدد. صدر الحكم برئاسة المستشار عمر عبدالعظيم وعضوية المستشارين عبدالمنعم يوسف الكرسمانى ومحمد أمين سيف الدين بحضور ممثل النيابة على جبريل وامانة سر حسن ابراهيم وصابر عبدالغفار السيد. وكانت محكمة جنايات شبين الكوم قد قضت ببراءتهم فى القضية الا ان النيابة طعنت فى الحكم وقضت محكمة النقض بقبول الطعن وبإعادة محاكمتهم امام دائرة اخرى حيث تضمنت التهم الموجهة للدكتور يحيى حسن تزويره فى خطاب انهاء ندب المتهم الثانى ومحضر اللجنة العليا للأمن الغذائى وتسهيل استيلاء المتهم الثانى على «حصص الردة» وحصوله لغيره بدون وجه حق على ربح نتيجة اعتماده «رسو» المزاد والتزوير فى خطاب التخصيص. وقد حضر جلسة الامس المحافظ الاسبق بينما تغيب المتهمان الاخيران واللذان الزمتهما المحكمة بالمصاريف الجنائية



المصدر : المسـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

براءة يحيى حسن للمرة الثانية في قضية «الردة»

شبين الكوم ـ عبد الرحيم الدسوقى ويحيى رشاد:

قضت أمس محكمة جنايات شبين الكوم، ببراءة الدكتور يحيى حسن محافظ المنوفية السابق للمرة الثانية من التهم المنسوبة إليه فى قضية «الردة» الشهيرة.

كما قضت المحكمة بالغرامة ٢٠٠٠ جنيه على الدكتور حلمى شحاتة مستشار الثروة الداجنة بالمحافظة بتهمة التزوير، وبراءته من التهم الاخرى المنسوبة إليه. عاقبت المحكمة محمد السعيد سالم متعهد النقل بالاشغال الشاقة ٥ سنوات. صدر الحكم برئاسة المستشار عمر شريف وعضوية المستشارين عبدالمنعم الكركانى ومحمد امين سيف الدين.

وكانت دائرة اخرى بمحكمة جنايات شبين الكوم قد قضت فى ٢٩ يوليو ١٩٩٢ ببراءة يحيى حسن، والسجن ٧ سنوات للدكتور حلمى شحاتة و٥ سنوات لمتعهد النقل والزام الأخيرين بدفع ٢٩١ ألفا و٧٤٦ جنيها، وتغريمهما مبلغا مماثلا. طعنت النيابة فى الحكم، وقبلت محكمة النقض طعن النيابة وأعادت محاكمة المتهمين أمام دائرة أخرى.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

النيابة العسكرية تحقق مع قيادات الإخوان

الصحفيون والمحامون والأطباء والعمال ينددون بمحاكمتهم عسكريا



كتب قطب العربى- خالد يونس:

بدأت النيابة العسكرية أمس الأول «الأحد» فقط تحقيقاتها مع قيادات الإخوان المحالين إلى القضاء العسكرى فى القضية رقم ٨ عسكرية وسط تصاعد ردود الفعل الرافضة قرار الإحالة.

أستمع العقيد عمر ناصف رئيس النيابة العسكرية تحت إشراف العميد نبيل نصر الدين نائب المدعى العام العسكرى إلى أقوال كل من الدكتور إبراهيم الزعفرانى أمين نقابة الأطباء بالإسكندرية والشيخ سيد عسكر مدير الإعلام بالأزهر فى حين طلب استكتاب محمد حسين عضو مجلس الشعب السابق. وكانت النيابة العسكرية قد استدعت (٥) من المفرج عنهم والمحالين إلى المحاكم العسكرية على ذمة القضية يوم السبت الماضى وأمس الاثنين إلا أنهم أمروا بالانصراف دون إجراء تحقيقات معهم كما كان متوقعًا.

وقد نسبت النيابة إلى الدكتور الزعفرانى حيازة أوراق باسم حزب الإصلاح المصرى إلا أنه أنكر صلته بهذه الأوراق. كما واجهت الشيخ سيد عسكر بأجندة بها مواعيد وتليفونات فأكد أنها تخصه وأنها تحوى مواعيد محاضرات يلقيها فى أمكنة مختلفة بصفته مدير الإعلام بالأزهر.

أشادت هيئة الدفاع -المكونة من مأمون ميسر وجمال تاج الدين وفتحى تميم وعبدالمنعم عبدالمقصود وأسامة محمود- بالقوات المسلحة وعبرت عن تقديرها للجيش المصرى وناشدت المسئولين عدم الزج بالقوات المسلحة فى خصومات سياسية وحزبية ضيقة حتى تتفرغ لمهمتها الكبرى فى الدفاع عن أمن مصر على الجبهة الخارجية.

وطعنت هيئة الدفاع ببطلان قرار الإحالة إلى القضاء العسكرى وعدم اختصاص القضاء العسكرى. وقالت إن هناك دعوى أمام القضاء الإدارى للطعن فى قرار الإحالة.

كما طعنت بالتزوير على قرار الإحالة حيث إنه مؤرخ بتاريخ ٢٨ من أغسطس فى حين واصلت نيابة أمن الدولة تحقيقاتها يومى ٢٩ و٣٠ من أغسطس، كما أن القرار صدر من رئيس الجمهورية وهو رئيس الحزب الوطنى الذى يعتبر فى حالة خصومة سياسية مع المحالين.

وطلب الدفاع الاطلاع على أصل قرار الإحالة والعدد الذى نشر فيه فى الجريدة الرسمية، وضم خطابات رئيس محكمة الاستئناف بتحديد الدائرة ١٤ جنايات التى كان من المقرر أن تنظر تجديد حبس المتهمين حيث إن هذين الخطابين صدرا بتاريخ لاحق للتاريخ المدعى لصدور قرار الإحالة.

وعلى صعيد ردود الفعل أدان مجلس نقابة الصحفيين إحالة الإخوان إلى محاكم عسكرية مؤكدا أن هذا الإجراء يخالف الدستور ومبادىء العدالة بخاصة وقد عرف عن المحالين رفضهم العنف وقبولهم الطريق الديمقراطى.

وقال المجلس فى بيانه: إنه فوجىء بقرار الإحالة بعد أن قضى بعض المتهمين شهورا عديدة فى الحبس على ذمة التحقيقات كما أن قائمة المحالين تضم أساتذة جامعات وأعضاء سابقين بمجلس الشعب وأعضاء منتخبين فى مجالس النقابات المهنية والمجالس المحلية وفيها أيضا الزميل الصحفى محسن راضى رئيس تحرير منبر التجاريين.

وعبر المجلس عن بالغ دهشته لهذا التحول المفاجىء كما أكد حق كل مواطن مدنى فى المثول أمام قاضيه الطبيعى وبناء على اتهامات محددة طبقا للقانون العام.

وناشد مجلس النقابة رئيس الجمهورية وقف قرار الإحالة إلى المحاكم العسكرية وعرض المحبوسين على القضاء المدنى تعزيزا لاحترام الدستور وإعلاء لدور المؤسسات وترسيخا للقيم الديمقراطية.

كما أدانت نقابتا الأطباء والمحامين قرار الإحالة، ووصف حمدى السيد نقيب الأطباء قرار الإحالة بأنه مفاجأة للجميع وطالب بضرورة توسيع قاعدة الديمقراطية وإطلاق حرية تكوين الأحزاب. وعقد مجلس نقابة الأطباء اجتماعا مشتركا مع مجالس النقابات الفرعية أدان فيه قرار الإحالة، وناشد رئيس الجمهورية وقف هذا القرار والاكتفاء بالإحالة إلى القضاء الطبيعى، كما قرر الاجتماع تفويض الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء للقاء رئيس الجمهورية وتقديم مذكرة حول القضية. كما طالبت نقابة المحامين فى بيان للجنة الحريات أمس الأول رئيس الجمهورية بإلغاء قرار الإحالة، وأكد البيان مخالفة القرار للدستور ولمواثيق حقوق الإنسان. وفى النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية أكد كل من نيازى عبدالعزيز -رئيس النقابة- وصلاح علوان -أمين عام النقابة- أن النقابة ترى أن يتم محاكمة أى مواطن أمام قاضيه الطبيعى إعمالا لنصوص الدستور والقوانين المعمول بها فى البلاد. هذا وستصدر محكمة قصر النيل للأمور المستعجلة يوم الأحد القادم حكمها فى الدعوى التى أقامها الأستاذ عبدالحليم رمضان المحامى ضد كل من رئيس الجمهورية ورئيسى مجلسى الشعب والشورى ورئيس الوزراء ووزير العدل والنائب العام، ويطلب فيها عدم الاعتداد بالقرار الجمهورى رقم ٢٧٩ بإحالة ٤٨ من أعضاء وقيادات جماعة الإخوان المسلمين إلى القضاء العسكرى لتعارض القرار مع الدستور الذى ينص على حق المواطنين فى المحاكمة أمام قاضيهم الطبيعى. وتنظر النيابة اليوم الثلاثاء تجديد حبس الداعية محمد عبدالمنعم، وتنظر غدا «الأربعاء» تجديد حبس ١٥ من الإخوان على ذمة قضية أحداث انتخابات مجلس الشورى بفارسكور.

وماذا بعد تحويل الإخوان المسلمين للقضاء العسكرى؟

أثار قرار رئيس الجمهورية رقم «٢٧٩» والصادر فى ٩٥/٩/٢ بتحويل القضية رقم ١٣٦ لسنة ٩٥ حصر أمن دولة عليا الى القضاء العسكرى العديد من ردود الأفعال الغاضبة.. فالقضية تخص جماعة الاخوان المسلمين أحد التيارات السياسية الفاعلة فى مصر وتخص معها كل القوى السياسية القائمة.. كان طبيعيا إذن أن تتوزع المشاعر الغاضبة على مساحات كبيرة للأسباب التالية:

١ ـ يركز الكثيرون فى رفض قرار التحويل للقضاءالعسكرى على نصوص الدستور التى تكفل فى المادة ٦٨ حق أى مواطن فى أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعى ولما كان القضاءالعسكرى قضاء غير طبيعى فإنه يعد من غير صحيح القانون اللجوء اليه دونما مبرر.

٢ ـ تعد هذه هى المرة الثانية التى يحال فيها الاخوان للقضاء العسكرى منذ ١٩٦٥ عندما أصدرت محكمة الدجوى حكما بإعدام سيد قطب وعدد ممن معه.. وكان قرارا مماثلا قرار صدر قبل أعوام بتحويل القضية رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٦ حصر أمن دولة عليا على القضاءالعسكرى وكان المتهم فيها عددا من الاخوان على أن الطعن أمام المحكمة الدستورية العليا ضد القرار الجمهورى قد حال دون تنفيذه.

على أن التخوف هذه المرة يأتى من شدة أحكام السلطة قبضتها حول الجماعة وتوزيعها عدداً من القضايا.. سلسبيل وملحق سلسبيل وقضية لجنة الاغاثة وكذلك اعادة تشكيل مجلس شورى الجماعة وقد تنجح مراوغات الحكومة فى تمرير هذا الحشد أمام القضاءالعسكرى.

٣ ـ يخشى المراقبون من أن تكون هذه بداية تعامل بين السلطة والقوى السياسية اذ يسهل بعد ذلك تحويل هذه القوى أو على الأقل استخدام الردع ضدها.

٤ ـ يزداد الخوف ازاء وجود عدد من القوانين المكبلة للحريات والعمل السياسى على راسها قانون الطوارئ مما لا يستند فى هذا التحويل.. ثم إن القضاء العسكرى بما يمتنع فيه من الطعن بالاستئناف أو النقض يفاقم حالة الخوف من تراجع المجتمع المدنى وعودة الطابع العسكرى القهرى للحياة السياسية فى مصر.

٥ ـ يكاد يجمع كل المتابعين على أن قضايا الاخوان مجتمعة هى قضايا فكر وأن الاتهامات الواردة على لسان النائب العام نفسها محل نقاش فاتهام الجماعة بالعمل السياسى ومحاولة التغلغل فى المؤسسات وصفوف الجماهير وغير ذلك لا يعد اتهاما جادا ازاء معاملة الاخوان منذ عصر السادات وفى عهد الرئيس مبارك كقوة سياسية لها حسابها.. وعلى اى حال فقد حار المهتمون فى تفسير مغزى هذا القرار.. هل تريد الحكومة إحداث مراجعة شاملة حاسمة مع الاخوان.. أم انها مجرد «قرصة أذن» قبيل الانتخابات.. الحكومة تبدى البديل الأول والاخوان يؤكدون البديل الثانى وكل القوى السياسية تقول: لا الاخوان يستطيعون القضاء على الحكومة ولا الحكومة تستطيع القضاء على الاخوان.. كلاهما القدر السيئ للآخر.. ولكن اذا كانت الحكومة ماضية فى طريقها كيف يكون موقف الاخوان اذن.. هناك اكثر من بديل: الأول انشقاق جزء من الاخوان واستقلاله.. الثانى انشقاقه وانضمامه للجماعة الإسلامية.. الثالث تشدد قادة الجماعة منعا للانشقاق.. الرابع لا تشدد ولا انشقاق وعودة للمراوغة من تحت الأرض حتى يأتى «فرج الله» ومن الصعب الآن أن نحكم بترجيح أى من البدائل على أن نجاح الاخوان فى وقف قرار رئيس الجمهورية أو اخفاقهم سيكون مؤشرا هاما على أى البدائل أكثر قوة.



المصـدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

عقب تصاعد الهجمات ضد المسيحيين

مصر: اجراءات أمنية مشددة في المنيا وقنا

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اتخذت اجهزة الامن المصرية في محافظتي المنيا وقنا اجراءات امنية مشددة اثر تصاعد عمليات المتطرفين الدينيين التي استهدفت المسيحيين خلال الايام الماضية. وكان مسلحون ينتمون الى تنظيم «الجماعة الاسلامية» قتلوا اول من امس مواطنين مسيحيين في مدينة دير مواس في المنيا، كما قام آخرون ينتمون الى التنظيم نفسه قبل يومين بهجوم استهدف محلاً للذهب وقتلوا صاحبه، وهو مسيحي ايضا، واستولوا على كمية من الذهب.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان قوات من الشرطة شنت حملات على مخابئ المتطرفين في المنيا واعتقلت ١٢ من أعضاء «الجماعة الاسلامية» باشرت التحقيقات معهم بهدف التوصل الى شخصية الجناة. واستمع السيد علاء سلام رئيس نيابة مدينة دير مواس الى اقوال المواطن انور محمد ابراهيم الذي اصيب بجراح، فاكد انه كان يقف في سوق المدينة وفوجئ بعدد من المسلحين يطلقون النار على مواطنين مسيحيين، ثم اطلقوا النار بطريقة عشوائية فاصيب بجراح، ولم يتمكن من تحديد شخصيات الجناة.

ونفت اسرتا الضحيتين ان تكون لهما خصومات ثارية مع اي من عائلات المدينة واتهمتا المتطرفين بتنفيذ الجريمة.

وفي مدينة فرشوط التابعة لمحافظة قنا اتخذت الشرطة اجراءات امنية مشددة كثفت خلالها جهودها لاعتقال مرتكبي حادث الهجوم على محل للذهب. وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان الشرطة نفذت حملات على مخابئ المتطرفين أدت الى اعتقال ستة من أعضاء «الجماعة الاسلامية».

واضاف المصدر ان التحقيقات مع المتطرفين الستة وهم ياسر ابراهيم ومحمود الهلالي وعبدالتواب غريب وفتحي صدقي واحمد فارس وصبري سليمان اشارت الى ان الجناة اربعة من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» كان ثلاثة منهم يحملون بنادق آلية والرابع يحمل مسدسا. وأشار المصدر الى ان النيابة استمعت الى اقوال اهالي القتيل فاتهموا المتطرفين بتنفيذ الهجوم.

الى ذلك اعتقلت اجهزة الامن في محافظة القليوبية امس عضوا في تنظيم «الجهاد» في منطقه شبرا الخيمة، وباشرت التحقيق معه لمعرفة ما اذا كانت هناك علاقة بينه وبين تنظيم «الجهاد» الذي اعتقل اعضاؤه الاسبوع الماضي في القليوبيه.

وفي اسيوط شنت قوات الامن حملة امس على المنطقة الشمالية شملت ديروط والقوصية ومنفلوط. وقال مصدر امني ان هذه الحملات استهدفت اعتقال «الارهابي» الفار رفعت زيدان بعدما اشارت التحقيقات الى احتمال وجوده داخل اسيوط. وأضاف المصدر ان اعتقال زيدان «سيضع حدا للجرائم الارهابية» التي تحدث في الصعيد، خصوصا في اسيوط.



المستشار مأمون الهضيبي: الإخوان يتنازلون عن الحكم!!

جماعة «الإخوان المسلمين» متمسكة بحقها في أداء رسالتها، جنبا الى جنب رؤيتها في حق ممارسة العمل السياسي، طالما كفل لها الدستور هذا الحق.

والنظام هو الآخر، لا يعترف بهذه الجماعة وينكر عنها شرعيتها، وغالبا مايوصمها بالعنف والارهاب. حتى انتهى الأمر باعتقال عشرات من أعضائها، وإحالة البعض منهم للمحاكم العسكرية.

الجماعة من جانبها ترفض اسلوب النظام، وتنفي مايوجهه لها من اتهامات وترد مايقع لها من أحداث الى محاصرة الجماعة للحيلولة دون مشاركتهم في الانتخابات القادمة في حين لا تربط التصريحات الرسمية بين ذلك.

ومابين حجج النظام ونفي الجماعة امور كثيرة واستفهامات أكثر، رأينا ايضاحها، فأجرينا الحوار مع المستشار مأمون الهضيبي، المتحدث الرسمي باسم جماعة الاخوان.

* اعتقالات اعضاء الجماعة والاحالة للمحاكم العسكرية. ربما لم يكن الهدف الوحيد منها منعكم من دخول الانتخابات.. تعتقدون ان هناك أسبابا أخرى؟

ـ الشيء الظاهر حتى الآن، هو منعنا من المشاركة في الانتخابات القادمة، وواضح ان الحكومة لا ترغب في ان يشارك الاخوان في الترشيح على نطاق واسع خصوصا بعض الرموز المعروفة من الجماعة، وهم الذين اعتقلتهم سلطات الامن منذ شهر يناير الماضي.. ولا نعرف حتى الآن أسبابا أخرى لذلك.

* وإذا كان الهدف منعكم فعلا من الانتخابات.. هل تصرون على دخولها مهما كانت النتائج؟

ـ المعروف ان الانتخابات القادمة ستتم بالأسلوب الفردي ومعنى هذا ان اي عضو من الاخوان هو الذي سوف يتخذ قرار ترشيحه، فنحن لا نملك دفع اعضاء للترشيح أو منع آخرين.. وقد كانت هناك في البداية روح عامة ليس لدى الاخوان فقط، بل عند جميع الاحزاب والقوى السياسية والأشخاص، في أن تشارك في الانتخابات وانا مازلت أجد أن هذه الروح موجودة وقوية عند جموع الاخوان.

* هل لكم تحالفات أو تنسيق مع احزاب لخوض الانتخابات؟

ـ التحالف سيكون صعبا الى حد ما في هذه الانتخابات لأنها فردية. ومعروف أن بيننا وبين حزب العمل تحالفا دائما وقائما حتى الآن. وفيما يتعلق بمثل هذه التحالفات والتنسيق، فإن ذلك يتوقف على تصرفات الأعضاء المرشحين، وبالتالي ستكون في شكل اتفاقات محلية أكثر منها في القمة، أي على مستوى الدوائر حيث يمكن التنسيق بين اعضاء الجماعة، وغيرهم من المرشحين.

* قد يكون النظام مصرا على ان تعلنوا عن اتصالات الجماعة ومصادر تمويلها.. اتخشون ذلك؟

ـ نحن لا نخشى من شيء، لأن كل أمور جماعة الاخوان شرعية ودستورية وقانونية وواضحة وظاهرة. هذه الامور لا تحتاج ولا يرتبط الاعلان عنها بطلب من النظام أو من أي جهة أخرى، كما أنها أمور لا تحتمل البحث أو التأويل من قبل أي جهة، طالما هي علنية وشرعية.


مأمون الهضيبي

* بعد كل ماحدث للجماعة.. من انتم حتى يفرج النظام عنكم؟

ـ إسأل الحكومة!! نحن الاخوان المسلمون.

* لكم طموحات في دخول البرلمان.. هل لكم مطامع في الحكم؟

ـ نسعى أصلا أن نحكم بمبادىء الاسلام. وليس معنى ذلك أننا نرى البلد كافرة، أو أن الحكومة كافرة، ولكن نقول أن هناك مايستكمل من أحكام الاسلام. ولذلك نسعى لتحقيق ذلك. ونرحب بمن ينتهج هذا المسلك. ويمكن من خلال دخولنا اعضاء في البرلمان ان نقول كلمتنا

فى هذا الشأن، وننبه أصحاب الرأى لتحقيق الحكم الشرعى. ومادون ذلك لا تسعى الجماعة ولا تطمع فى الحكم.

* مادمتم متهمين بالعنف والارهاب.. إذن لا أمل لعودة الجماعة الى الساحة السياسية؟

- لسنا متهمين، ولكن بعض الاقاويل تذكر احيانا لتبرير بعض الاجراءات التعسفية التى تتخذ ضدنا، لكن الرئيس مبارك سبق ان صرح فى مناسبات عديدة، بأننا جماعة معتدلة وعاقلة وكذلك، كل من وزيرى الداخلية السابق والحالى، اللواءين عبد الحليم موسى، وحسن الألفى، دافع الأول عنا أكثر من مرة فى تصريحات رسمية، ونفى عنا العنف، وأكد الثانى فى تصريحات له، أننا ندعو بالحكمة والموعظة الحسنة.

* متى.. وكيف يتم الصلح بين النظام والجماعة؟

- عندما تكون هناك حريات حقيقية فى البلد، وأن يقام فيه نظام ديمقراطى حقيقى.



المصـدر : الأحـــــرار

التاريخ : ١٢ صفر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خواطر

تحالف الإخوان والعلمانية

هل يمكن أن يتحالف الإخوان المسلمون مع النظام في مرحلة ما ضد أحزاب المعارضة الأخرى؟

على الرغم من صعوبة الاجابة عن سؤال كهذا إلا انه يمكن القول.. إنه لا توجد اية عوائق امام هذا التحالف من الناحية النظرية ، اذا اراده النظام بل لايوجد ما يمنع التحالف مع الجماعات الارهابية فى مرحلة معينة ، كتبت ذلك اكثر من مرة مستشهدا بالتحالف السابق بين النظام والإخوان ابتداء من عام ١٩٧٤ وحتى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ، ودغم الجماعات الإسلامية فى الجامعات لتصفية الوجود الناصرى والماركسى .. وانتهاء باستخدام النظام الدينى لتمرير قوانين اقتصادية وإجتماعية دون ان يكون هناك مبرر لها مما يعنى ان ورقة الدين واستخدامها فى السياسة لا تزال موجودة ومستعملة ولا يوجد ما يمنع من استخدامها .. فى المستقبل كان يجد النظام نفسه فى مازق داخلى بسبب الأزمات الاقتصادية وحدوث تحركات او إضطرابات عمالية وطلابية فيضطر إلى رفع شعارات دينية.. لامتصاصها وتطبيق بعض الحدود، كقطع يد السارق وجلد الزانى ، ولا مانع من جلد معارضيه او قطع ايديهم مثلما فعل النميرى فى السودان وهذا يكفى لدفع التيار الإسلامى كله الى تاييد النظام الإسلامى الجديد، وتقديم التبريرات الدينية له ، مثل أن التعددية الحزبية ليست شرطا لوجود ديمقراطية ، وأن الشورى وإن كانت ضرورية فإنها ليست ملزمة، وحدث هذا بالضبط بعد الإنقلاب الذى قاده البشير - الترابى ضد حكومة الصادق المهدى فى السودان فقد توحد النظام والتيار الإسلامى ضد التعددية.. ويحدث مثيل له الآن فى الجزائر .. حيث يؤيد الإخوان المسلمون ممثلين فى حزب حركة المجتمع الإسلامى الذى يرمز اليه اختصارا باسم «حماس» ويترأسه محفوظ نحناح، -النظام ، العسكرى الفاشى- ضد الشعب وديمقراطيته ويقفون بذلك مع عملاء المخابرات الفرنسية واعداء العروبة والإسلام ضد التيار الإسلامى عامة ممثلا فى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، على أمل القضاء عليها وأن يحلوا مكانها ، ويتحولوا الى القوة السياسية الأولى فى الجزائر ، ويلعبوا علنا لحساب العسكريين بحجج مختلفة ورغم هجوم التيار الاسلامى فى مصر على النظام الجزائرى فإنه لم يقم بادانة خيانات الإخوان المسلمين الجزائريين الديمقراطية والنظام فى مصر يتخذ نفس الموقف والتيار الماركسى والعلمانى يساند النظام الجزائرى..

ألا يدعو كل ذلك وغيره إلى التفكير فيما يمكن أن يحدث فجاة؟!!

حسنين كروم



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

جهود عربية لمكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف

كتب ـ نصر زعلوك:

أكد الدكتور احمد بن محمد السالم الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب ان المجلس اتخذ خطوات ايجابية وملموسة لمواجهة الارهاب والتصدى له، وانه مصمم على وضع حد لهذه الظاهرة بما يكفل أمن وسلامة المواطن العربى.

واضاف أن المجلس خصص الاجتماع الثالث للجنة الجرائم المستجدة الذى يعقد اليوم، وكذلك يوم ٢٠ سبتمبر الحالى بتونس لبحث جرائم الارهاب، وذلك فى اطار نطاق اهتمام الأمانة العامة بهذه الظاهرة.

وأوضح أن اللجنة ستبحث فى اجتماعها مشروع الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب الذى تقدمت به مصر وذلك فى ضوء ما تبديه الدول العربية من آراء وملاحظات بشأنه

وأكد السالم ان الاسلام برىء من عناصر الارهاب والتخريب التى تستهدف تدمير المنشآت الحيوية واستنزاف خيرات الأمة وثرواتها وترويع الآمنين وسفك دماء الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ.

وقال: ان كل أعمال العنف التى يتعرض لها الوطن العربى تندرج فى اطار الارهاب الذى ينبذه الاسلام ويدعو لمكافحته والتصدى له وان ظاهرة الارهاب دخيلة على مجتمعاتنا العربية وتغذى من قبل عناصر أجنبية هدفها تمزيق الأمة العربية واضعافها وتبديد ثرواتها.



المصدر : الأهـالـى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

رداً على الجماعة الإسلامية

الهضيبي: لن ندخل في خصومات أو مشادات

كتب محمد منير: جددت «الجماعة الإسلامية» هجومها على «الإخوان المسلمون» وفي كتاب جديد وضع مقدمته د. أيمن الظواهرى وصف الإخوان بانهم تنازلوا عن الشريعة وهادنوا الحكام وتعليقا على هذه الاتهامات، ورداً على سؤال من «الأهالى» قال المستشار المامون الهضيبى نائب المرشد العام والمتحدث الرسمى للإخوان المسلمين إن جماعته لن تدخل فى خصومات أو مشادات، وأن الزعم بأن الإخوان تنازلوا عن الشريعة أو المطالبة، والإلحاح فى المطالبة بضرورة تطبيقها كاملة غير منقوصة وأن الإسلام هو الحل، زعم باطل لا أساس له من الصحة ، ولم يصدر عن أى رمز من رموز الإخوان ....

أو قياداتها ما يجوز أن يأول هذا التأويل إطلاقا، وبياناتنا والمقالات التى تصدر باسمنا خاصة المقالة الأساسية التي تنشر كل ثلاثاء بجريدة «الشعب» لا تفتئ تكرر المطالبة بتطبيق أحكام الشريعة وأن الإسلام هو الحل ومعارضة كل ما يجافى ذلك وأضاف الهضيبى: إن الإجراءات التي اتخذتها السلطة ضد الإخوان ليست مفاجأة بل هى استمرار فى سياسة بدأت منذ نحو خمسين سنة اتبعتها كل الحكومات منذ أن اكتشفت قوة الإخوان المسلمين وتغلغلها فى مختلف طبقات الشعب، ونحن نؤمن بأن اختيارنا الفقهى الذى لا يجيز العنف ولا يرى فائدة منه هو الخيار الفقهى الصحيح المقبول وأن الدعوة السليمة بالحكمة والموعظة الحسنة هى التى ترسخ القيم الإسلامية والمبادئ الشرعية في نفوس الإخوة والشعب عموما وتؤكد أن الغلبة ستكون بإذن الله للعقيدة الوسط والمنهج السليم ونحن لا نريد أن ندخل فى خصومات ومشادات ولكنا نقول ماذا أفاد العنف؟ ما المكاسب التي عادت على من قالوا به وعملوا بمقتضاه سواء كانت مكاسب لهم أو لجماعتهم أو للإسلام عامة؟



الأمانة العامة للتجمع تناقش يوم السبت البرنامج الانتخابى

التغيير بإرادة الجماهير، وبديل ديمقراطى لسياسات الحكم ونهج الجماعات المتطرفة

بعد حبس ١٤ مندوب شرطة ١٥ يوماً النيابة العسكرية تنظر موقفهم غداً

تنتهي غدا مدة حبس ١٤ مندوب شرطة من حراس ومشرفى الأمن بالمتحف المصرى إثر تظاهرهم مع مجموعة اخرى قبل أسبوعين.وكان حوالى ١٠٠ مندوب شرطة قد احتجوا على سوء معاملتهم من جانب قائدهم واستعمال الشدة معهم إلى جانب التفريق بينهم وبين زملائهم فى الأمن العام. وقام المندوبون بالتجمع أمام وزارة الداخلية يوم الخميس ٣١ اغسطس. واعتبرت الوزارة هذا تظاهراً وتم القبض على ١٤ منهم حيث تم إحالتهم للنيابة العسكرية بالداخلية التى قررت حبسهم ١٥ يوماً فى القضية رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٩٥ بتهمة تحريض زملائهم على التجمهر.. وستنظر النيابة امر هؤلاء غدا الخميس لتحديد موقفهم من استمرار الحبس من عدمه.

وعلى جانب آخر، أصدر اللواء حسن الألفى وزير الداخلية يوم الاثنين التالى للحادث قراراً وأوامر بتلبية جانب من مطالب المندوبين بزيادة حوافزهم مثل باقى زملائهم ومنحهم بدل علاج وتامين مع الالتزام بمعاملتهم معاملة حسنة.

تكتم على قضية خطيرة

تتكتم الجهات الأمنية التحقيقات التي تجري مع أحد المخبرين بقرية «الحوطة» بديروط التابعة لاسيوط. تم القبض على المخبر (م ....) بتهمة التعاون مع الإرهابيين ومدهم بالسلاح وقد اعترف باسماء عدد من رجال الأمن اتهمهم بالمشاركة في تلك العملية. كان مخبر آخر فى أسيوط قد احترف هذه المهمة، وتم كشفه، ومحاكمته.



٢٧ متهما فى قضية جماعة الإخوان المنحلة أمام المحكمة العسكرية فى نهاية الشهر الحالى

المتهمون حاولوا التغلغل فى المؤسسات الحيوية وتشكيل هيكل تنظيمى وتدبير مصادر للتمويل بالداخل والخارج

متابعة:
جمال الخولى
جميل عفيفى

من المنتظر ان تبدأ المحكمة العسكرية العليا جلسات محاكمة تنظيم جماعة الاخوان المنحلة - الذى يضم الان ٢٧ متهما - فى نهاية الشهر الحالى او بداية شهر أكتوبر القادم، وهو ما دعا هيئة الدفاع عن المتهمين والتى قدمت طعنا الى محكمة القضاء الادارى فى قرار احالة القضية الى القضاء العسكرى الى طلب الاسراع فى البت فى الطعن فى وقت مبكر وقبل نظر المحكمة العسكرية للقضية.

وعلم مندوب الأهرام ان التحقيقات التى أجرتها النيابة العسكرية ونيابة أمن الدولة العليا أكدت ان الهدف الرئيسى للجماعة كان محاولة اعادة تشكيل الهيكل التنظيمى لجماعة الاخوان المسلمين بجميع المحافظات استعدادا للسيطرة على مجالس النقابات المهنية وبعض القطاعات المدنية وتشكيل مجلس للشورى يقوم بالهيمنة على تحركات التنظيم وتدبير الدعم المادى له.

كما أكدت التحقيقات ان بعضا من قيادات الاخوان قام بوضع مخطط لتغيير النظام السياسى الحالى من خلال التغلغل فى المؤسسات الحيوية والقطاعات الجماهيرية وتحقيق نسب تأثير فعالة تمكنها من الاستيلاء على فعالية الأمور بها والسيطرة عليها تحت زعم العمل على إقامة الدولة الاسلامية، وان تلك القيادات قد عقدت عدة اجتماعات تنظيمية تدارست خلالها سبل تنفيذ هذا المخطط، وانتهت الى ضرورة تكوين تنظيم له أجنحة بمختلف المحافظات يمكن الاعتماد عليها والاستعانة بها فى تنفيذ مخطط تتوافر فى عناصره شروط الولاء لقياداته والالتزام والسرعة فى تنفيذ تكليفاته وتدبير التمويل المالى اللازم للانفاق منه على أوجه حركة التنظيم والسعى لتنفيذ الهدف الذى من اجله تم تكوينه وكشفت التحقيقات عن ان هذه القيادات قامت فى سبيل تكوين هذا التنظيم باقناع مجموعة من العناصر الاخوانية بمختلف المحافظات بالانضمام الى صفوفه وشكلوا فيما بينهم لجنة اضطلعت بمهمة تشكيل أجنحة التنظيم بالمحافظات من العناصر التى تتفوق فى ولائها واقتناعها بأهدافها من خلال دعوتهم للاشتراك فى اجراء انتخابات تنظيمية لتشكيل هيكل تنظيمى.. وبالفعل أجريت انتخابات بين الذين تم إقناعهم بالانضمام للتنظيم لانتخاب مسئولى التنظيم ونائبيهم بالمناطق والأحياء والمراكز والمدن واضطلعوا بمسئولية إصدار التكليفات الخاصة بأساليب الحركة التنظيمية والتى ترد إليهم من القيادة الى عناصرهم التابعين لهم ومتابعة تنفيذ تلك التكليفات بالاضافة الى تجميع المعلومات حول المؤسسات الحيوية بالبلاد. وكشفت التحقيقات عن عقد إجتماع للعناصر القيادية التى تم انتخابها لتولى مسئولية المناطق والمراكز والأحياء والمدن واطلاق مسمى مجلس شورى المحافظة على المشاركين فى هذا الاجتماع.

وقد روعى أن يتوخى اعضاء التنظيم الدقة فى اختيار مواعيد وأماكن تلك الانتخابات ومراعاة إجرائها فى اوقات متباعدة واختلاف الاماكن التى تعقد بها مثل المساجد والجمعيات الخيرية والمدارس التى تسيطر عليها عناصر التنظيم ومنازل بعضهم . وقد تم تشكيل لجنة برئاسة أحد العناصر القيادية للاشراف على هذه الانتخابات والاضطلاع بمهمة فرز الاصوات واعلان نتائجها والتأكد من اعدام جميع الاوراق التى تم استخدامها واحتجاز جميع المشاركين فيها لحين اعلان النتيجة، وانصراف الحاضرين بصورة فردية .. وأشارت التحقيقات الى تكليف بعض اعضاء اللجنة بمهمة توفير الدعم المادى اللازم لتمويل حركة عناصر التنظيم من خلال الاتصال بالعناصر الثرية وبعض الجمعيات الخيرية واقناعهم بالانضمام للتنظيم وتمويل حركته وجمع التبرعات من العناصر التى لاتصلح للانضمام للتنظيم تحت أى غطاء دينى وايفاد بعض أعضاء اللجنة للإتصال بالعناصر الموسرة خارج البلاد وفرض اشتراكات مالية على عناصر التنظيم الذين انضموا اليه.

والمتهمون فى القضية حتى الان هم: محمد خيرى الشاطئ. مهندس ورجل أعمال وصاحب شركة سلسبيل ، محسن ابراهيم الجمل. تاجر وعضو مجلس شعب سابق، ود . على حسن الداى.. عضو مجلس محلى مدينة دمياط، وعاشور سليمان عبدالبارى .. مدير الادارة القانونية بالمنوفية،



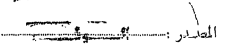
المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

وعيسى عبدالحميد عبدالعليم مدير التعليم الثانوى بسوهاج، ومحمد حسن سويدان مدرس عام، ود . محمد عبداللطيف طلعت صاحب دار السفير للتوزيع والنشر، ومحمد عبدالعزيز السروى مدير الادارة الهندسية بالجيزة، والسيد محمد عوض، ومحمد فؤاد عبدالحميد وكيل نقابة الاطباء بكفرالشيخ، وايمن احمد سعد نقيب المعلمين بالشرقية، ود . محمد السيد حبيب رئيس نادى اعضاء هيئة التدريس باسيوط، ومحمود على عبدالحكيم ويعمل بالازهر، والسيد عبدالمقصود عسكرمدير عام الدعوة بالازهر، وعبدالرحمن عبدالفتاح عبدالله نقيب المعلمين بالفيوم، ورشاد نجم الدين وكيل أول وزارة الصناعة السابق، ونبيل يوسف حجازى، ومحمد حسين محمد عيسى عضو مجلس شعب سابق، وطلعت محمد الشناوى ومحسن راضى صحفي ويوجد - حاليا - بالولايات المتحدة الامريكية .. ود . عصام الدين العريان امين عام نقابة الاطباء، ود. ابراهيم خليل الزعفران امين عام الاطباء بالاسكندرية، والمهندس رزق عبدالرشيد مصطفى، ومحمد بسيونى حسين القصبى .. مدرس، ود. محمد طه وهدان .. أستاذ بكلية الزراعة جامعة السويس، ومحمد حسن ابراهيم فرج.. مهندس، واحمد محمد فرج عثمان ... مدرس..

وكانت النيابة العسكرية قد استدعت ٥ متهمين من الذين اخلت سبيلهم نيابة أمن الدولة العليا ومحكمة الجنايات لاستجوابهم وهم جمال سعد ماضى صاحب دار المدائن للطباعة والنشر، ومحمد عوض رمضان.. طبيب بشرى، ومحمد عبدالفتاح الشريف.. مهندس، وجمال عبدالناصر بطيشة، ود. على عزالدين ثابت مدرس بطب اسيوط. كما استمعت الى اقوال محمود محمد ابراهيم رئيس مجلس محلى الاربعين بمحافظة السويس.





المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

أوقفوا هذه الرياح المسمومة !

بقلم : جمال بدوى

مشروع إحالة الاخوان المسلمين إلى المحاكم العسكرية ، لم يجد قبولاً من الراى العام المصرى ، على عكس ماحدث عند مواجهة الإرهاب ، فقد اجتمعت كلمة الامة على مكافحة الإرهاب ، ولقيت الحكومة مساندة شعبية رائعة ، وكان موقف الوفد صريحاً في التنديد بالإرهاب واستنكار كل فعل من شانه ضرب الديمقراطية ، وزعزعة الامن ، وهدم الاقتصاد الوطنى .

ومن نفس هذه القاعدة اعلن الوفد رفضه لقرار إحالة الاخوان إلى المحاكم العسكرية ، لإيمانه بأن القاضى الطبيعى هو المخول بمحاكمة المدنيين ، وان إقحام القضاء العسكرى في الجرائم المدنية يخل بمبدا التخصص القضائى ، ويحدث فجوة نفسية بين الشعب وقواته المسلحة التى يكن لها الاحترام والتقدير .

والرأى العام المصرى - على مختلف توجهاته السياسية والحزبية - غير مقتنع بالحجج التى تسوقها الحكومة لتبرير محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية ، ويرى انها جزء من خطة مرسومة للقضاء على الهامش الديمقراطى الذى نعيش فيه ، وقد بدأت الخطة باصدار قانون اغتيال حرية الصحافة كى تخرس الألسنة ، وتكمم الافواه ، وتخمد اصوات الاحرار (!!) وعندئذ تنفرد الحكومة بالساحة ، وتفعل بنا ماتشاء ، لما تشاء ، دون أن يجرؤ احد على معارضتها . وتفسير ذلك أن الحكومة ضاق صدرها من النقد ، ولم تعد تحتمل تبعات الديمقراطية التى تقضى باطلاق حرية التعبير ، وحق كافة الاحزاب والقوى السياسية في الوجود طالما انها تحترم المقومات الاساسية للمجتمع ، وتلتزم باحكام الدستور ، وتنهج الاسلوب الديمقراطى الذى يحتكم إلى الجماهير عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ، فإذا خرج احد على قواعد اللعبة واصولها ، فالقاضى الطبيعى كفيل بمحاسبته .

ولكن تصرفات الحكومة ، منذ صدور قانون الصحافة المشبوه وحتى قرار المحاكم العسكرية ، ينم عن عزم الحكومة على توجيه ضربات قاتلة للديمقراطية ، وتحمل في طياتها رياحاً مسمومة اشبه بتلك الرياح التى هبت علينا في سبتمبر ١٩٨١ ، ودفعت بالبلاد إلى منزلق خطير ، ونحن لانريد لهذه المحنة أن تتكرر ، لاننا ننشد الاستقرار والامن والسلامة لهذا الوطن ، ولذا نتمنى على الحكومة أن تراجع نفسها ، وتعيد حساباتها ، ولا تستسلم للآراء المتطرفة التى تدعو إلى ان يحل العنف محل الحوار ، وان تقوم العصا مقام القلم ، وان تفتح السجون الحربية ابوابها لتاديب العصاة وإذلالهم حتى يقولوا سمعا وطاعة لكل ما تفعله الحكومة (!!)

●● ونحن عندما ننصح الحكومة بمراجعة نفسها وإعادة حساباتها ووقف الاجراءات الاستثنائية ، فإننا نفعل ذلك بدافع من حرصنا على سلامة مصر من الهزات والقلاقل والاضطرابات ، وعن رغبة صادقة في تجنب العنف وآثاره الضارة على الحاضر والمستقبل ، ولاننا نريد لمصر أن تكون واحة للديمقراطية ينعم فيها كل مصرى بالحرية والعدالة والامن ، وننزع الخوف والهلع من نفوس الناس حتى يقبلوا على العمل والانتاج والابداع بروح وثابة خالية من القلق ، ونريد أن نمحو من نفوسهم آثار العهود الظالمة التى تعاملت مع خصومها كما يتعامل الصياد مع فريسته ، بل نريد أن تتعامل الحكومة مع خصومها كما تتعامل النظم الديمقراطية مع معارضيها ، تحفظ حقوقهم ، وتحترم كرامتهم ، وتصون حقوق المواطنة التى تسمح لكل فرد بان يكون له رايه المستقل ، وفكره الحر ، وموقفه السياسى النابع من مصلحته وثقافته وانتمائه الاجتماعى .

●● فلتدخل الحكومة في معارك مع خصومها بشرط ان تلتزم بقواعد الديمقراطية والعدالة والمساواة ، ولتضرب المثل في احترام حقوق الانسان ، ولتكن المعركة الانتخابية القادمة ميداناً للمنافسة الشريفة بين كافة القوى السياسية ، ولاتلجا الحكومة إلى تقييد حرية الخصوم حتى تنفرد بالصناديق لتحصل على اغلبية كاذبة ، ولاينبغى ان تحرم المعارضة من نفس الحقوق التى تجود الحكومة بها على اتباعها خاصة في مجال الدعاية ، ونحن لانفهم كيف تتحول شاشات التليفزيون إلى منابر للدعاية السافرة للوزراء والمسئولين الذين



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

يعتزمون الترشيح ، بينما تحرم المعارضة من هذا الحق . ولانستسيغ ان تخرج كاميرات التليفزيون فى صحبة مرشحى الحكومة لتسجيل مؤتمرات دعائية تتصدرها لافتات الحزب الحاكم ، ولانقبل ان تحرم احزاب المعارضة من عقد مؤتمراتها فى المنشآت العامة المملوكة للشعب ، بينما تفتح الابواب على مصاريعها امام مرشحى الحزب الوطنى ، وليس من العدالة أن يسمح لمرشحى الحكومة بالحصول على كشوف الناخبين ، بينما توضع العقبات وتوصد ابواب اقسام الشرطة فى وجه المعارضين (!!)

ان الدستور والقانون وتصريحات كبار المسئولين تقول ان المواطنين سواء فى الحقوق والواجبات ، ولكن هذا المبدأ الأساسى يصير حبراً على ورق عند اتباع الحكومة ، ويتصورون انه كلام للاستهلاك المحلى ، ولذلك يلتزمون بمبدأ التمييز بين ابناء السادة وابناء العبيد (!!)

●●●

●● كل هذه الظواهر السيئة - وغيرها كثير - تضعف من ثقة الناس بالشعارات والمبادىء وتدفعهم إلى اليأس والسلبية ومقاطعة الحياة السياسية والانزواء داخل الذات ، وهذا الانزواء من أخطر العلل على الكيان الاجتماعى . لانه يؤدى إلى الانفصام بين الشعب والدولة . ونحن نريد للكيان الاجتماعى ان يكون قوياً وصلباً ، حتى نخرج بمصر إلى آفاق المستقبل وهى عزيزة برجالها ، مزدهرة باقتصادها ، فخورة بنظامها السياسى القائم على الديمقراطية .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

الألفى فى لقاءين بكبار مساعديه:

مواجهة محاولات القوى غير الشرعية لضرب الأمن

كتب ـ أحمد موسى:

اكد السيد حسن الالفى وزير الداخلية أن أجهزة الأمن سوف تواجه بكل حسم اية محاولات تقوم بها القوى غير الشرعية لضرب الأمن ، ولن تتهاون فى ضبط أوكارها وعناصرها فى اطار الشرعية والقانون.

وقال الوزير ـ فى لقاءين عقدهما امس مع كبار مساعديه ومديرى الأمن بالمحافظات وضباط حرس الجامعة ان السياسة الحالية تفرض عدم التردد أو التهاون فى مواجهة أى خروج على الشرعية فى اطار من القانون مشيرا الى أن أجهزة الأمن تقف بالمرصاد للهجمات الشرسة من بعض عناصر الارهاب بالخارج ومن يساندونهم بالداخل . وأكد ان لدى أجهزة الأمن خريطة كاملة عن تحركات هذه الفئة الضالة وأنها لن تتوانى فى ضبطها وتقديمها للقضاء .

وطالب بفرض مزيد من التعاون والتنسيق بين أجهزة الشرطة لتبادل المعلومات مع اهتمام الوزارة بدعم علاقتها بالمواطنين محذرا من سوء المعاملة فى هذا الصدد لأن المواطنين هم السند الشرعى للشرطة وأكد السيد حسن الألفى أن الفترة المقبلة سوف تشهد مزيدا من المتابعة اليومية والميدانية لكل أجهزة الشرطة لتطوير أدائها والارتقاء بمستواها



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤-٩-سبتمبر ١٩٩٥

في ختام اجتماعات المجلس التنفيذي لوزراء الاوقاف:

مواجهة شاملة للإرهاب بجميع صوره

جدة ـ من احمد عصمت:

تقدمت مصر الى المجلس التنفيذى لوزراء الاوقاف بالدول الاسلامية بخطة مستقبلية لتحليل الافكار الهدامة والمتطرفة وشرح ابعادها وخطورتها على الامة الاسلامية وصرح الدكتور محمد على محجوب وزير الاوقاف «للاهرام» عقب انتهاء اجتماعات المجلس فى جدة امس بأن ممثلى العالم الاسلامى استنكروا اعمال الارهاب واوصوا بضرورة مواجهته فى كافة صوره وبكل الاساليب ووضع الخطط اللازمة لذلك.واكد وزراء الاوقاف فى اجتماعهم برئاسة الدكتور عبدالله التركى وزير الشئون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد السعودى العمل معا لتحسين صورة الاسلام من خلال ابراز الجانب الحضارى لهذه الشريعة السمحاء والعمل على طبع الكتب والنشرات التى توضح هذه الجوانب واضاف الدكتور محجوب ان جهود الدول الاسلامية ستتكاتف من اجل تحقيق هذه الخطة وقد اضطلعت مصر بمهمة حيوية فى هذا المجال وهى احياء كتب التراث ونشرها.

احالة قضية حرائق اندية الفيديو الى احدى دوائر الارهاب في اكتوبر

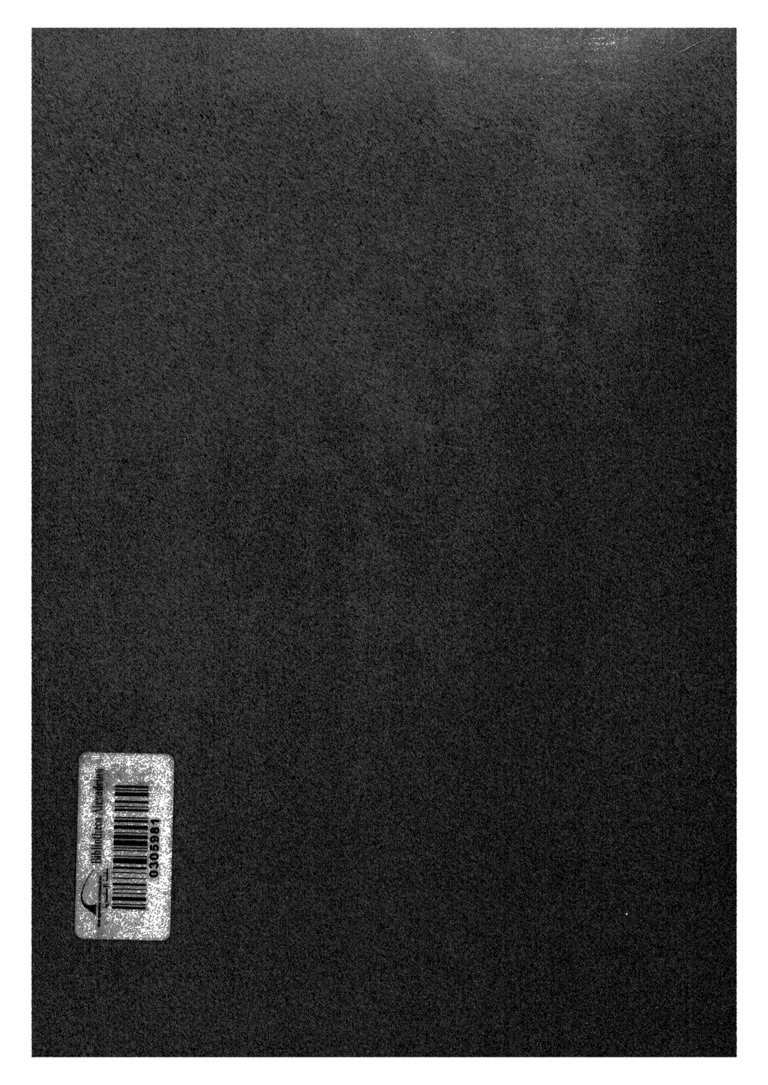
علمت « اخبار الحوادث » ان نيابة امن الدولة العليا ستعلن الشهر القادم قرار احالة اوراق القضية ٢٣٥ لسنة ١٩٩٥ خلال الشهر القادم .. وقد تلقت النيابة كافة التقارير الخاص بالقضية فى المعمل الجنائى وشعبة فحص الادلة الجنائية .

القضية معروفة بقضية حرائق اندية الفيديو فى الزاوية والوايلى ووكالة اعلان .. المتهمون فى القضية هم بدير محمد بدير وياسر متولى واسامة محمد عثمان ومحمد عبدالحميد ومصيلحى فؤاد وخالد عبدالمعطى وطه تهامى واحمد محمد ابوالحمد ومحمد حسانين عبدالموجود وسعد رفاعى احمد وسيد ابراهيم وهانى امين محمود ومحمد حسنى وياسر محمد راغب وصلاح الدين ياسين وعلاء الدين فكرى وفوزى محمد حافظ .

وكان المتهمون قد اعترفوا خلال التحقيقات بارتكابهم الجرائم المنسوبة اليهم فى اطار العمل من خلال تنظيم ما يسمى بالجماعة الاسلامية .. وكانت النيابة قد امرت بالتحفظ على المضبوطات من طبنجات ومفرقعات ومنشورات ضمن احراز القضية .

تنظيم الاخوان المنحل داخل ٣ ديسكات كمبيوتر

قامت النيابة العسكرية بتحويل ثلاثة ديسكات تم ضبطها اثناء تفتيش منزل الدكتور عصام العريان المتهم فى القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٥ .. المعروفة باسم قضية تنظيم جماعة الاخوان المنحلة .. الديسكات سيتم تحليلها بمعرفة خبراء الكمبيوتر حيث تحوى كافة المعلومات الخاصة بكوادر التنظيم وخطة تحركه واتصالاته بالقيادات الارهابية فى الخارج .


Bibliotheca Alexandrina
0305981